عبد الله الحسيني المعروف بـ (النقره كار)

ومنهجه في النحو والتصريف

دراسة وتقديم

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

عبد الإله بن عبد الله الحسن

الرقم الجامعي: ٢٨١٩٤٧٣٩

إشراف الدكتور

محمد بن إبراهيم المرشد

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وأدابها

العام الجامعي: ١٤٣٢ـ١٤٣٣ـ هـ
عبد الله الحسيني المعروف بـ(المعمر الصفار) ومنهجه في النحو والتصريف دراسة وتدويم
ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد...

كان من علماء النحو في القرن الثامن الهجري الذين ترتكبوا آثارًا ومصنفات تستحق الدراسة والعناية السيد عبد الله الحسيني المعروف بنقره صفار، وهذه الرسالة تبحث في المنهج الذي اتبعته النقره صارب في كتبه النحوية والصرفية التي وصلت - وهي:

1) العوابـ ـ شرح اللباب للإسفرايبيـ.
2) شرحِ لـلألابـ ـ علم الإعراب للإسفرايـ.
3) شرح شافية ابن الحاجب.

ويجب هذا البحث أن التعريف بـ عبد الله بن محمد الحسيني المعروف (بالنقره صثار)، والتعرف على منهجه في مؤلفاته النحوية والصرفية، ومعرفة مصادره من الكتب والرجال، والتعرف على الأصول النحوية التي اعتمد عليها، ومعرفة مدى عنايته بالتعليم والحدود والمصطلح النحوي، والتعرف على موقفه من النحويين والخلاف بينهم.
وإضًا: التعرف على مذهبه النحوي، ومعرفة تأثره بمن سبقه واثره
بمن بعده، وأخيرا التعرف بمحاكاة منهجه وكذا المآخذ التي أخذت
عليه.
مقدمة

إن الحمد لله نعمتاء ونتع明细ته ونعمت بالله من الشرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا، من يشهد الله فلا مضل لله ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله الذي أدى الأمانة وبلغ الرسلالة ونصح الأمانة وجاهم الله حق جهاده، وعلى الله وصحيه وآيتهم تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فإن البحث في علوم اللغة العربية بحر لا ساحل له فلا تحدده الحدود، لذا عني علماء اللغة العربية بعلوم منها: علم النحو والصرف فكانت مصانعهم دليلاً على تلک العناية الفائقة التي بدأت من القرن الثاني الهجري واستمرت حتى عصرنا الحاضر.

وكان من علماء النحو في القرن الثالث الهجري الذين تبعتهم آثاراً ومصنفات تستحق الدراسة والعناية السيد عبد الله الحسيني المعروف بالقرير سكار، فرأيت أنه من المناسب أن أبحث في هذه الشخصية، ويكشف المناهج الذي نهجها في كتابه النحوية والصرفية - التي وصلت إليها - وهي الكتب الآتية:

1) العباب شرح اللباب للإسفراييني.
2) شرح لب الأدببالعلم الإعراب للإسفراييني.

(1) الجزء الأول تحقيق: محمد ناصر محمد زين والجزء الثاني تحقيق: لطفي حسين الدخلي.
(2) دراسة وتحقيق الدكتور: عابد محمد غنيمة، رسالة دكتوراه في جامعة المنصورة ملكلية التربية بدمياط.
(3) شرح شافية ابن الحاجب.
وذكر لهائي لم أجد أحداً كتب فيه سوى الدراستات التي قدماها محققو
كتبه - الآئنة الذكر - والتي لم تجمع شتات هذا الموضوع.
وهم يزيد من أهمية الموضوع - أيضاً - أن الكتب التي شرحها (النثره
صَّارَ) لم تكن من الكتب التي اخذت حقها من الشرح والتدوين - أعني
اللباب وله الألباب للإسفرايني - مثلاً، كان للكتب ابن مالك وابن هشام
وغيرهما من المؤخرين. وهو في ظني يزيد من أهمية هذه الدراسة التي تأتي
تتمة لما سبق من الدراسات.

ولا شك أن التعرف على شخصية نحوية لها مثل هذه الآثار الجليلة من
الأهمية يمكن ذلك من خلال التعرف على منهجه وأتجاهه وأدواته.
وقد سرت هذا البحث على الخطة الآتية:
- التمهيد: وفيه عرقت بالجهود النحوية والصرفية في القرن الثامن
الهجري، وكانت على النحو الآتي:
أولاً: مظاهر العناية بالعلوم العربية: وفي ذكر لبعض مظاهر العناية
بالعلوم العربية عامة، وبالنحو والصرف: بصورة خاصة.
ثانياً: الجهود النحوية في القرن الثامن الهجري.
ثالثاً: الجهود السريفة في القرن الثامن الهجري.
- الفصل الأول: وفيه تعرف بـ (النثر مصار) حياته وآثاره: وفيه ثلاثة
مباحث:
المبحث الأول: اسمه ونسبه، ولقبه، وكتبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه
وتلميذه، ويشمل المطالب الآتية:
- الأول: اسمه ونسبه، ولقبه، وكتبه.
- الثاني: مولده، ونشأته.
الثالث: شيوخه وتلاميذه.

البحث الثاني: منزلته العلمية، ووفاته.

البحث الثالث: التعريف بآشور المطبوعة النحوية والصرفية، وذلكل بالوقوف عند اسم الكتاب، وموضوعه، ومن تأليفه، ودواعي تأليفه، واهتمامه، ويشمل:

المطلب الأول: التعريف ب(العُباب في شرح اللباب).

المطلب الثاني: التعريف ب(شرح لب الألباب في علم الاعراب).

المطلب الثالث: التعريف ب(شرح شافية ابن الحاجب).

- الفصل الثاني: وتحدث فيه عن منهج التقرير، صار في مؤلفاته النحوية والصرفية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في (العُباب في شرح اللباب).

المبحث الثاني: منهجه في (شرح لب الألباب في علم الاعراب).

المبحث الثالث: منهجه في (شرح شافية ابن الحاجب).

وكان تدريس هذه المجالات من حيث المطالب الأتية:

الأول: طريقة عرض السائل.

الثاني: طريقة عرض الخلاف.

الثالث: منهج التقرير والتوثيق.

الرابع: التفسير وشرح الغريب.

الخامس: خدمة الشواهد الشعرية.

السادس: التكرار والإحالة.

السابع: الاستناد.

الثامن: الاستقصاء والشمول.

النinth: أساليب النقد.

- الفصل الثالث: وتثبت فيه مصادر التقرير، صار في مؤلفاته، ويشمل
بحثين:

البحث الأول: الكتب.

البحث الثاني: الرجال.

الفصل الرابع: وكشفت فيها موقفاً من الأصول النحوية؛ وفيه ثلاثة مباحث:

البحث الأول: السماج.

البحث الثاني: القياس.

البحث الثالث: الإجماع.

الفصل الخامس: أوضح فيه عنايتنا بالتعليم، والحدود، والصطلحات، ويشمل الباحث الآتية:

البحث الأول: عنايتنا بالتعليم.

البحث الثاني: عنايتنا بالحدود.

البحث الثالث: عنايتنا بالصطلحات.

الفصل السادس: اجتهد فيه ببيان اتجاهه النحوية، وتأثيره وتأثيره، وفيه مباحث:

البحث الأول: اتجاهه النحوي، ويشمل ثلاثة مطالب:

الأول: موقفه من البصريين.

الثاني: موقفه من الكوفيين.

الثالث: مذهبه النحوي.

البحث الثاني: تأثره وتأثيره، ويشمل مطلبين:

الأول: تأثره بمن قبله.

الثاني: أثره فيمن بعده.

الفصل السابع: التقويم والنقض، ويشمل مباحثين:

البحث الأول: أبرز المحاسن فيه منهج النقرة صار.
المبحث الثاني: أبرز المأخوذ على منهج النثر صار.
ثم ختمت البحث بالخاتمة التي اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها.

وكان المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المتبع في هذه الرسالة بشكل عام.
أما المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة فهو على النحو الآتي:

1) رد الآيات القرآنية الواردة في البحث إلى موضعها من القرآن الكريم، مع العنائية بضبطها بالشكل.

2) توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات المتخصصة.

3) تخريج الأحاديث الواردة من كتب الأحاديث.

4) تخريج الأمثال من الكتب التي تعتني بها.

5) تخريج الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء - إن وجدت - فإن لم توجد فمن المصادر الأخرى مقدما المقدم منها، مع نسبة البيت إلى قائله، وذكره بحر البيت، وشرح غريبه، ومراعاة الترتيب الزمني لوفيات أصحاب هذه المصادر.

6) الاجتهاد في توثيق الآراء والأقوال بردها إلى مصادرها الأصلية، وإن تعذر فمن المصادر المتوفرة.

7) ترجمة الأعلام ترجمة مختصرة من كتب النراجم، بذكر اسمه وصحنته وتاريخ ووفاته وهم مؤلفاته.

8) تدبيج الرسالة بفهم فني يتضمن: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس القراءات القرآنية، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس أقوال العرب وأمثالهم، وفهرس الأبيات الشعرية والأراجز، وفهرس الأعلام، وفهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وهي الختام لا يفوتنا أن أذكر الفضل لأهل الفضل فأتوجه بالشكر لأول الله جل وعلا - الذي جعلني من أتباع الدين، ومن على يتعلم هذا العلم، ونادٍ
إبناه dehydration هذه البحث الذي أسأله أن يكون خالصًا لوجهه الكريم.
ثم أتوجيه بالشكر والعرفان لأستاذي الدكتور محمد بن إبراهيم المرشد،
المشرف على هذه الرسالة على دعمه، وتوجيهاته، ومتابعته في طوال فترة
البحث، فلا حرمته الله الأجر.
كمَا أشكر جامعتنا المباركية جامعة القصيم التي فتحت أبوابها للعلم
والتعليم في ظل حكومتنا التي لم تأل جهداً في خدمة العلم وطلابه، كما
اتقدم بالشكر لكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، وأخص بالشكر
سعادة عميدها الدكتور علي بن إبراهيم السعود لما منحني من عناية ولائدي
من رعاية فترة تسجيلي هذا الموضوع والتخطيط لدراسته، فأشكر له نصحه
وتوجيهاته، كما أشكر قسم اللغة العربية وأدبيها رئيسًا واعضاء على ما لقيته
من متابعة واهتمام، كما أتقدم سلماً بجزيل الشكر وعظيم التقدير لجهة
المناقشة والحكم لتفضيلهم بقبول مناقشتي وتقديم أطرفحتي لتكون على
الصورة التي تليق فلهمًا مبني دائم الدعاء.
كمَا أشكر طلابي من كنانة له يذكر هذا الجهد المتواصل من إبداع رجال، أو
إساد مشورة، أو إعارة كتاب، أو متابعة واهتمام، سواء من الأساتذة، أو
الإخوان، أو الزملاء.
هذا وأخير دعواتي أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على
محمد وأليه وصحيحه جميعًا.

كتبته

عبد الإله بن عبد الله الحسن

١٤٣٢/٨/٢١
مهجولاً
الجهود النحوية والصرفية في القرن الثامن الهجري

وفيها:
أولاً: مظاهر العناية بالعلوم العربية.
ثانياً: الجهود النحوية في القرن الثامن الهجري.
ثالثاً: الجهود الصرفية في القرن الثامن الهجري.
مظاهر العنافية بالعلوم العربية

بعد القرن الثاني الهجري من القرون التي ازدهرت فيها العلوم العربية بشكل خاص، والعلوم الأخرى بشكل عام، حيث جاء هذا القرن بعدما تكبت الإسلامية والمسلمون على أيدى النصارى عام ١٥٦ هـ، بسقوط بغداد، وذلك عندما قدم (هولاكو) إلى بغداد، وقتلوا الخليفة العباسي المستعصيم بالله وسادات من العلماء والقضاة والأحكام والأمراء وأولي الحل والعقد، ثم مالوا إلى البلد، فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال النساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان.

وقد قتلوا ما زيد على ثمانمائة ألف من أهل بغداد، وكان ذلك مذبحة مهيبة.

يندّى لها الجبين وأضمرها الثأر في مدينة بغداد فأتت على الكثير من ثرات الحضارة العربية الإسلامية وانقلب دولة بنى العباس، ثم لما سقطت بغداد يقدت النصارى نحو الشام ومصر.

(١) هو: هولاكو بن تولى قان بن جنذخان ملك الخلافة عظيم من أعز ملوك النصارى، وكان شجاعًا مقدامًا حازمًا مدبرًا ذا همة عالية وسطوة ومهابة وخيرة بالحروب ومحبة في العلم العقلانية من غير أن يعقل من شيا، وثوى هولاكو بعثه الصغر سنة ١٢١٦ هـ. (الإسناد بالموافقات: ١٣٣٣-١٣٣٤). 

(٢) هو: عبد الله بن المستنصر بالله، أبو أحمد، أمير المؤمنين آخر خلفاء بنى عباس بالعراق، قتله النصارى سنة ١٥٦ هـ. (البداية والنهاية: ١٣٣٢/١، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ٣٢١).

(٣) ينظر: البداية والنهاية: ١٣٣٧/٢، ١٣٣٨.

(٤) ينظر: السلوك لعرفة دول الملوك للمقرئي: ١٣١٧/١.
وقد شعر الملك المظفر، ملك دولة المماليك في مصر (قطز) (1)، بالخطر المحدق الذي يهدد مصر والعالم الإسلامي، وبدأ الفط(plane)ة الفعليّة للشام عام 657 هـ، واستولى القائد المغولي (هولاكو) على (أيمد) (2)، و(نصيبين) (3)، و(حراز) (4)، و(الرها) (5)، و(البيرة) (6)، ثم استولى على حلب سنة 658 هـ بعدما ارتكب فيها ما أثير عنه من فظائع ونهب وسفح دماء وتخريب، وهمَّ قلعتها، ثم استولى على دمشق بعدما فر منها ملكها، ثم استولى الانتصار على بقية البلاد البسما (7).

وقد أرسل (هولاكو) إلى ملك مصر يتوجه به وينذرهم بالويل والنبيور وعظيم الأمور، وما جاء فيه: "لقد فتحنا البلاد، وقتلنا معظم العباد... فأي أرض تؤويكم، وأي طريق تتجيكم، وأي بلد تحميكم؟ فما نكَّم من سبيلنا خلاص ولا من مهابتنا مناص، ونحن ما نرحم من بكي، ولا نرق لمن اشتكى: فخيبتنا سوابق، وسهامنا خوارق، وسوفي من صواعق، وقلوبنا سمالحب، وعندننا صالح بالن، فمن طلب حريتنا ندم، فاضعتنا بغيركم، وسلموا إلينا أمركم،" (8).

---

(1) هو: قطز بن عبد الله المعزي، سيف الدين، ثالث ملوك الترك المماليك ب مصر والشام، قائد معركة عين جالوت ضد التتر، قتلته بيبيرس سنة 658 هـ. (السلاسل للمرائيزي: 1/ 354- 417).

(2) هو: بلد قديم حيصن ركين مبني بالحجارة السود على نهر دجلة، ويُ وسطه عيون وأبار قريبة. (معجم البلدان: 1/ 854).

(3) هي: مدينة عاصرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام. (معجم البلدان: 2/ 388).

(4) هي: مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مصر بينها وبين الزمزاوم. (معجم البلدان: 2/ 336).

(5) مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام بينهما ستة فراسخ. (معجم البلدان: 3/ 119).

(6) بلد قرب سيمبس، بين حلب والفغو الرومية، وهي: قلعة حصنينة وأنها مستلقي واسع. (معجم البلدان: 1/ 236).

(7) ينظر: السلاسل لمعرفة دول الملوك: 1/ 119.
وعليكم بالهرب، وعليك بالثوب... ولقد أعد من أندر
فجمع السلطان قطب الأُمراء وقتل الرسل وعلق رؤوسهم على باب زويلة،
ونوادي القاهره وسائر إقليم مصر بالخرج إلى الجهاد وسُبِيل الله لرد
عذوان المخول، وقد أظهر الملايكي ثابسة قويًا في تصديهم لخطر التيار،
وكما رأدهم وقائدهم قتر حيث صاح صيحة المشهورة: "يا أمراء المسلمين
لكم زمان تأصلون بيت المال، وانتم للغزاة كفارون، أنا متوهجة فمن اختار
الجهاد يصحب، ومن لم يختر ذلك برجل إلى بيته، فإن الله مطلع عليه،
وخطيئة حريم المسلمين في رقباء المتآخرين" ثم توجه شرقًا عبر الخليل إلى
الأردان لاسترداد دمشق من التيار، ثم التقى بهم عند قرية (عين جالوت)، فلم
يستقر المسلمون إلا بعد وقعة (عين جالوت) التي تغلب فيها قتر الملايكي الظهور
ملحمة الملايكي في مصر سنة 158 هـ.

وبعد انصرام الملايكي في عين جالوت أعاد روابط الوحدة بين مصر
والشام، بعد أن تمزقت نتيجة التناقص بين الملايكي والأيوبيين، واستناد
الملايكي بعد هذه المعركة حظًا لا يستهان به من القبول والشرعية بعد أن
كانت لا ينظر إليها.

وقد ساد الاستقرار والأمان في العالم الإسلامي خلال القرن الثامن
الهجري في مصر، حيث انتشر في رؤيتي الأُمُان والطمأنينة فتوافد إليها علماء
العربية من كل حدب وصوب، فانتقلت إلى مصر مراكز العلم والأدب من
بغداد وطهران والجري وقرطبة، وآسيا وأوروبا وتحديداً من مدن العلم في العصور
العباسية حيث كانت القاهرة مُلْجَأًا للغة العربية وعلمائها، يفدُون إليها.

(1) ينظر: السلوك لعرفة دول المغرب، ص: 278، وصحيح الأعشي في صناعة الإنشاء للقلقلشيدي:
278/6.
(2) ينظر: السلوك لعرفة دول المغرب، ص: 429.
(3) ينظر: المصدر السابق: 430.
من الشرق والغرب. (1) ويصف ابن خلدون (2) نشاط الحركة العلمية بالقاهرة.

هذا القرن بقوله: "ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة.

من بلاد مصر لما أن عرماهم مستبشر، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين فأستحكمت فيها الصنائع وتتمتعت، ومن جملتها تعمم العلم وارتحل

إلي الناس في طلب العلم من العراق والمغرب"، (3) فكان هذا الاستقرار دافعًا من

دعوات العناية بالعلوم العربية.

ويمكن القول بأن مظاهر العناية بالعلوم العربية كثيرة، أهمها عناية

سلاطين المماليك بالعلماء والأدباء والكتاب والتأليف. فقد روى أن الشيخ فتح

الدَّين ابن سيد الناس (4) عندما دخل على السلطان لاجين (5) لم يدْحُه يقبل

الأرض جريًا على العادة المتينة. وقال له: "أهل العلم ميزه من عهداً،

وأجلسه بجواره على المقعد، (6) ويروي أنه نزل عن سرير الملك ليقبل

بِهِ الإمام محمد بن علي المنفلوطي، (7)

ومما عرف عن السلاطين في هذا القرن أن السلطان إذا مات العالم حضر

---

(1) ينظر: تاريخ أداب اللغة العربية: 3/122.
(2) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولد في الدين الحضري الإشبيلي.
(3) الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي، والباحث، من مصطفئه: العبر وديوان البلدة والخرب في

تاريخ العرب والمجامير، تُوفي سنة 880 هـ. (الضوء النافع: 1/145، ونفح الطيب: 141/4)
(4) مقدمة ابن خلدون: 4/204.
(5) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، السُمركي الربيعي، أبو الفتح. فتح

الدَّين، مؤرخ عالم بالأدب، من تصنيفه: عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، تُوفي سنة

734 هـ. (الدرر الكامنة: 4/152، والوصف بالوفيات: 1)
(6) هو: حسام الدين ابن عبد الله النصوري: من مولع دولة المماليك البحرية بمصر والشام، ومكان

مهيب الشكل مؤسفا بالفروض، عاقلاً يحب العدل ومجالسة الفقهاء، تُوفي سنة 988 هـ.

(السلوك للمقريزي: 1/82، والنجوم الزاهرة: 85/8).
(7) ينظر: النجوم الزاهرة: 8/108.
(8) ينظر: الدرر الكامنة: 4/212.
الصلاة عليه; ومثَّل أمام جنابته إلى أن يُوارى الذري، وربما دفعَه حميتة ليشارك في حمل نعشه، فيكون هذا حافزاً ودافعًا لأن يحترم الناس العلماء والعلماء، ويعلو من قدرتهم.

وبكلّ - أيضاً - من اهتمام السلاطين بالعلماء أنَّ العلماء يهودون كتبهم ومؤلفاتهم وشروحوهم إلى السلاطين ويدونون هذا الإهداة في مقدماتهم، أو يكون التأليف بأمر من السلطان، فمن ذلَّك قول العالم الذي تناولته هذه الدراسة عبد الله الحسني المعروف بـ "النذر الصرار" في مقدمة شرح الشافوية: "موثقاً صرحاً بأغلب من اقتراحه لقلمة الشرف وعلاهما، وذلك له كواهل الإمبراطورية ورقبتها، صفه الأمام ملكه أمراء العالم، لبث البعض وقف في الدنيا والدين، خلاصة أمير المؤمنين الأمير الجای"(1) جملة الله موفقًا على كشف غمّ الغم عن عباده.

وقد وجد العلماء "سكل ضروب من ضروب التشجيع على المضا قدماً في الناحية العلمية، ففتحت لهم المدارس وأجبرت لهم المرتبات، وأضحت عليهم النعم الوفيرة إلى غير ذلك، وبذلك وجدوا ما يشجعهم على المضي في التأليف والتّدوين والتصنيف"(2)، ولا شك أن تشجيع الأمراء والسلاطين للعلماء أبرز مظهر من مظاهر العناية بالعلوم العربية.

وبعد - أيضاً - تأليف الكتب الموضوعية التي تجمع بين علوم مختلفة - فتجمع بين اللغة والتحو والصرف والأدب والتاريخ وغيرها - يعد مظهرًا من مظاهر العناية بالعلوم العربية في هذا القرن، فمن هذه الكتب: كتاب

(1) ينظر: النجوم الزاهرة: 378/5.

(2) هو الأمير الجای بن عبد الله اليوسف في أصله من مماليك الملك الناصر حسن بن محمد بن قلوقون، وكان جليل القدر معظمًا مبجلًا، مهتمًا بالعلم والعلماء، مات غيابًا سنة 775هـ.

(3) شرح شافعية ابن الحاجب: 43/4 - 44.

(4) ينظر: توضيح الفقه والمسالك: 19/1.
لجَنْس العرب للإمام ابن منظور، (1) فَهَذَا المَصْنَفُ مِنَ المَعَامِجَةَ الأَرْبِيْبَةَ الْمُوسَوِيَةَ،\nوَقَدْ تَوَكَّى اِبْنُ مَنْظُورِ ۚ وَجَدَهُ هَذَا أَمِيرِ الْتَّقْصِيْبَ وَالْتَرْتِبَ، فَبَلَغَ ۖ فِي عَمْلِهِ ۚ مَرْتَبَةً عَلْيَا، فَكَانَ مَعِجمَةَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَعَامَجَاتِ، مَعَمِّجٌ لِلمَضْرَدَاتِ، وَأَخْرَجَ لِلْمَعَايِنِ، وَالْأَحَادِيثِ، وَالْرُوَايَاتِ، وَغَيْرَهَا، فَآسَى الْحَقُّ بِصِدْقِ الْصِّفَةِ الْمُوسَوِيَةٍ، ۚ \nحِيْثُ جَاءَ شَامَالًا يَنَاوَلُ فِي ذَهَبِهِ ٍفَضُرُوعِهِ مُعَرَفَةٍ بِجَهَدِ قَدِيرٍ ۚ فَدَّ، اَقْتَرَبَ فِيهِ مِنِ \nالمَوْسَعَاتِ الْحَدِيثَةَ ذَاتِ الْجَهَدِ الْجَمِيعِيَّةٍ.
وَمَنْ الْكَتَّابِ الْمُوْسَوِيَةِ، أَيْضاً، صِبْحُ الْأَعْشََى في صِنَاعَةِ الْإِنْشَا للْقَلْقُشَنْدَيْ (1) الْذِّي وَقَفَّّي صَاحِبُ كَتَّابِ (كِشْفَ الْظُّنُونَ) ۖ بَأَنَّهُ لَيْدَأً غَيْدَرُ صِغْيَرَةً وَلَا كِبْرَيْةً إِلا ذِكْرَهَا، (3) حَتَّى أَنَّ الْقَلْقُشَنْدَيْ مِنْ شَمْوِيِّهِ كَتَّابِهِ أَفْرَدَ بَابًا خَاصَّا بِعَلْمِ الْخَطِّ وَأَوْدَايْهِ، (4) وَوَقَّعَتْ الْقِرْضِيَّ (5) بَأَنَّهُ جَمِعَ فِيهِ جَمِيعًا كَبَيرًا مُفَدِّيًا، (1) \nوَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى مَوْسَعَةَ هَذَا الْمَصْنَفِ.
وَشَهَّدَ الْقُرْنُ الثَّانِمُ الْهُجْرِيُّ مَصْرّ حَرَكَةً عَظِيمَةً لِّلْتَأْلِيْفِ، وَكَانَتْ مَنَابِحَ الْمُؤْلِفِينَ وَمَدَدَ كَتَّابِهِمَا خَلُقُهَا الْشَّرْقِ الْعَرْبِيُّ مِنْ تَرَاهُ ضَخْمٌ تَعَايِنَتُ على بَنِانٍ الأَجْيَالِ، إِضَافَةً إِلَى مَا جَاءَ مِنْ الْعِرْبِ وَالْأَنْدَلُسِ، وَقَدْ صَهرَ بَيْنَهُ مَصْرُ هَذَا الْنَّجَاحُ وَصِبْحَةٌ قَالِبٍ جَدِيدٍ، وَحَظِيَّتِ الْدَّرَاسَاتِ الْدِّينِيَّةَ وَالْعَرَبِيَّةَ

(1) هو: محمد بن مكرم بن علي بن منظور، أبو الفضل، جمال الدين، الإمام اللغوي الحجة، صاحب
لسان العرب، تؤservices سنة ۷۱۱هـ (الجمعية الوعائية: ۲۱۳/١، وحسن المحاضرة: ۱۹/١)
(2) هو: أحمد بن علي أحمد القلقدسي، المؤرخ والأديب والباحث، له تأليف في صناعة
الإشهار، تؤservices سنة ۸۳۱هـ. (الضوء اللامع: ۸/۲، وعشار العراق: ۱/۲)
(3) هذه مبالغة في صاحب كشف الظينون لا تصح إلا في كتب الله تعالى، فلعله آراء أن يعبر عن
شمول الكتاب فجا، بهذه المبالغة.
(4) ينظر: كشف الظينون: ۲/۱۰۷.
(5) هو: أحمد بن علي عبد القادر القرقيزي، أبو العباس نقى الدين، مؤرخ الدولة المصرية، له كتب
المواظب، والاعتبار، يذكر الكثير والأثار، والسلوك في معرفة دول الملوك، تؤservices سنة ۸۱۵هـ. (البدر
التالين: ۷۹/۲۰، والثير المسبوك: ۲۱)
(6) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: ۲۲۵.
بالمنزلة الأولى في التأليف، ولعل النحو والصرف مقادمة فنون العربية التي نالت من العناية أوفر التصبير.

ويصف الأستاذ محمد الطباطوسي التأليف في العهد المطلوفي بقوله: "أمّا هذا العهد فقد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعاباً لما في المطولات، ويتفنّتون في سبيل إيجازه ما وضعه قدره، ومن هذا مست الحاجة إلى الشروع، وريثاً جللت بالحاواشي وأقرب الأمثلة لهذا شروح كافية ابن الحاجب (1) والماية ابن مالك (2) وكتابيته ومغني ابن هاشم (3) ووضيذه وبعض الحواشيها... فلم يكن بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالي قد تقتضي الشروع تصليحاً لما أجمل فيها، فكانت بعض الحواشي، فما أُجرد

عهد المماليك بتسميتها عهد المتون والشروع.

فمن أشهر المؤلفات في القرن الثامن الهجري مؤلفات أبي حيان (1) فمنها:

التذييل والتكمل في شرح التسهيل، واختصره في ارشاف الضرب من لسانه.

(1) ينظر: ابن هشام النحوي ببنته وفكرته ومؤلفاته: ص 41.

(2) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، ابن الحاجب الكردي، أبو عمرو، جمال الدين، صنف في الفقه والأصول والنحو والصرف، له الكافية والشافية، توفي سنة 569 هـ. (وفيات الأعيان: 714/1، وعية الوعظة: 115-116)

(3) هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة النحوي، أبو عبد الله، جمال الدين إمام النحاة، وحافظ اللغة، صاحب دين، صاحب اللغة، صاحب النواوي، حسن السمت، صاحب وقار وثؤدة، له تصانيف كثيرة منها: الألفية، وتسهيل الفوائد، توفي سنة 772 هـ. (الوعية بالوعية: 756، وعية الوعظة: 112-113)

(4) هو: عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، أبو محمد، وسأطى ترجمته، ينظر: ص 33 من هذا البحث.

(5) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 227-232.

(6) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغزالي الأندلسي، أبو حيان، أثير الدين، من علماء العربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، من مصنفاته: البحر الهيكل، ارضاف الضرب، توفي سنة 465 هـ. (الوعية بالوعية: 241، وعية الوعظة: 262-263)
العربي، والبحر المحيط، في تفسير القرآن الكريم، ومنها: أيضاً - مؤلفات الحسن بن قاسم المرادي المعروف بـ (أبن أم قاسم)1) وأظهر مصطفا: الجنّي الداني في حروف المعاني، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح حزٍ الأماني ووجه النهائي في علم القراءات السبع، وشرح المنصل، وشرح المروض شرح المقاصد الجليل في علم الخليل.2) ومن المؤلفين في هذا القرن: أيضاً - ابن هشام الأنصاري ومن مؤلفاته: شدوُر الذهب في معرفة الكلام العربي وشرحه، وقطر الندى وقبل الصدى وشرحه، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والجامع الكبير، والجامع الصغير، والإعراب عن قواعد الإعراب، ومغني اللبيب عن مكتب الأعارب.3) ومن المؤلفين - أيضاً - في القرن الثامن الهجري شمس الدين الذهبي،4) وتصنيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة، فمنها: المسترجل في الكتّى، والمفتني في سرد الكتّى وكالةه في علم البلاغة، ومن المؤلفين - أيضاً - في هذا القرن ابن عقيل النحوي،5) فمن مؤلفاته: المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرح ألفية ابن مالك، ومنه عاش في هذا القرن ابن الصائغ،6) فمن

(1) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، عالم بالفقه والنحو والقراءات، ولد شرح لألفية ابن مالك، والجني الداني في حروف المعاني توفي سنة 749 هـ.
(2) ينظر: بغية اللوعة: 2/ 370.
(3) ينظر: بغية اللوعة: 2/ 116.
(4) هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، حافظ، مؤرخ علامة محقق، من مؤلفاته الشهيرة: الكبائر، وسير أعلام البلاء، توفي سنة 748 هـ.
(5) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل الحماشي القرشي، بهاء الدين، قاضي القضاة، ونحوي الدولة المصرية، وله شرح الألفية والتسهيل، توفي سنة 769 هـ.
(6) هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي ابن الصائغ، شمس الدين، أديب نحوي من علماء مصر، وله
مؤلفاته: شرح الألفية، والتدكير، والمرقاة في إعراب لا إلا الله، وحاشية على المباني في النحو، والمباني في المعاني، والتمام الجني في الأدب، ومن أنتفاه هذا القرن ناظر الجيشه ١، فمن مؤلفاته: تمييز القواعد بشرح تسهيل الفوائد في النحو، وشرح التخليص في المعاني والبيان، ومن أكثر التأليف هذَا العصر أبو إسحاق الشاطبي ٢، ومنه: شرح الألفية ابن مالك إلى غير ذلك من المصنفات والشرح والتعليقات والحاشية التي يصعب حصرها ٣.

ولقد كان وجود العديد من الجامعات والمدارس والخوانق والزوايا مظهرًا من مظاهر العناية بالعلوم العربية والإسلامية والإنسانية. وقد قامت الجامعات بدور كبير في نشر العلم، فلم يكن دوْر المسجد مقتصرًا على أداء فروض العبادة، وإنما تعدًا إلى أغرام أخرى أهمها التدريس لكافة العلوم وخصوصًا العلوم العربية، ومن الجامعات ما يلي:

١ - جامع عمرو، وهو جامع العتيق المشهور بتاج الجوامع، وهو أول مسجد أسس بديار مصر، وعرف هذا الجامع بحلق العلم، حتى أنه روى أنها بلغت بضعة وأربعين حلقة لأمراء العلم ٤.

٢ - جامع أحمد بن طلولون، بناء أبو العباس أحمد بن طلولون ٥ سنة

الندارة في النحو والنهج القويم في فوائد تتعلق بالقرآن العظيم، توفي سنة ١٧٧٧. (الدر الكامنة: ٣٩٩، وثيقة الوعدة: ١٤٠١)

(١) هو: محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي، محب الدين، مهر في العربية وله شرح التخليص وتهييد القواعد توفي سنة ٢٧٨. (الدر الكامنة: ٢٩٠، وثيقة الوعدة: ١٣٩١)

(٢) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد الخليلي الفرغاني الشاطبي، أبو إسحاق، محدث فقيه أصولي لغوي مصري، من مصنفاته: المواقيت وشرح الخلاصة في النحو، توفي سنة ٢٩٠. (سير إعلام النبلاء: ١٧١، وثيقة النور الزكية: ٣٣١)

(٣) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٨٥.

(٤) ينظر: الخطط للمقريزي: ٢٤٧، وحسن المحاضرة: ٢٣٩-٢٤٥.

(٥) هو: أحمد بن طلولون، أبو العباس، الأمير صاحب السير المصرية والشامية والثورة، مكان شجاعة جوادًا حسن السيرة، يباشر الأمور بنفسه، موصوفًا بالشدة على خصومه وحكمة الإثّيام.
363 وفُتِّحَ لِلسُّلطَانِ لَاجِنِ، وَرَتَّبَ فِيهِ الدُّرُوسِ عِلمٌ مَّخْلَصٌ.
3) الجامع الأزهر: أنشأه القائد جوهر الصقلي (1) وبدأ سنة 528م، وانتهى سنة 534م.
1) أيام الظاهر بيبرس، وكان الجامع في هذا القرن عاماً بتألوة القرآن ودراسة وتلقيه، والاشتغال بتدريس أنواع العلم.
2) وشارك المماليك عددًا من الجامعات كالجامع الأزهر، وجامع الروضة، والجامع الظاهر، وجامع قوصون، وجامع أصلم، وجامع بتشاك، وأهم الجوامع.
3) التي أنشأها المماليك، جامع الملك الناصر حسن، وجامع القلعة، وكان في جمل هذه الجوامع حلقة التعلم ومن هذه الحلق تخرج العلماء وألفوا وصفموا. كنّ هذا خدمة للإسلام وللغة القرآن الكريم.

وقد لقب المدارس دورًا كبيرًا في نشر العلم والمعرفة، وقد أشرف على هذه المدارس العلماء المشهود لهم بالفضل والعلم، وأهم هؤلاء المدارس:
1) المدرسة الصالحية: بناءً على السُلطان صلاح الدين بن أيوب. (وقد تولى) (1)


3) هو بيبس العلاوني البندقدي الصالحي، ركز الدين، الملك الظاهر، صاحب الفتوحات، والعُزار والآثار، اتفق مع أمراء الجيش على قتل قسط، فقتله، وتولى (بيبس) سلطنة مصر والشام، وله الوقائع الهائلة مع النصارى والفرنج، وتوفي سنة 776هـ. (وفيات الأعيان: 173/1، وحسن المحاضرة: 2/251) (5)

4) في بيبس، البندقي الأيوبي، وهو داوود بن الملك المظعم عيسى بن محمد بن أيوب، الملك
5) الناصر صلاح الدين، صاحب الكرك، وأحد الشعراء الأدباء، وكان صاحب العطايا للشعراء والآباد، له عناية بتحصيل الكتب الفنية، وله شعر و пояعته نشأة في كتاب القوائد النجمية. (وفيات الأعيان: 173/1، وحسن المحاضرة: 2/251) (6)
ولايةٌ وphy الُشريْسَ فيها مجموعةً من العلماء فهمهُم: تقيُّ الْدُّينِ بنُ رزيْنِ (١) وتقيُّ الدُّين ابن دِقِّيق الْعَيْدِ (٢) والبرِهان بن جماعةٌ (٣) وغيرهمٌ من العلماء واللغويينٌ (٤).

المدرسة الكاملية: وهي دار الحديث بِنَانة المَلَكُ الكاملٌ وَميِّن ولِيْها: ابن دِقِّيق الْعَيْدِ، والبُدِرُ بن جماعةٌ (٥)، وغيرهمٌ (٦).

المدرسة الناحيَّة: وفرغ من بينهَا النَّاَصُر محمد قلاوون (٧) سنة ٧٠٣ هـ، ورتب فيها الدروس في المذاهب الفقهية الأربعة وغير ذلك.

(٢) هو: محمد بن عيسى بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف طلابيه ووجهه بابن دِقِّيق الْعَيْد. قاضٍ من أكابر العلماء بالأصول، ممجده من مؤلفاته: إحكام الأحكام في الحديث، والإيمان بِاحداث الأحكام، توفي سنة ٧٠٧ هـ. (الدرر الكاملة: ٤٠٢-٤١٤، وفوات الوفيات: ٢/٤٤).
(٣) هو: إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن جماعة الكتاني، أبو إسحاق، برهان الدين الحموي، الأصر، المقدسي الشافعي، مفسر من القضاة، وصنف تفسيرًا بِعشر مجلدات، توفي سنة ٧٩٠ هـ. (الدرر الكاملة: ٣١١/٤، وشذرات الْدِّرْب: ٢/٣٢).
(٤) ينظر: حسن المحاضرة: ٢٧٢/٢.
(٥) هو: شعبان بن محمد بن قلاوون، لقب بالكامل، من ملوك دولة المماليك بِمصر والشام، ولي السلطنة بالقاهرة، بعد وفاة أبيه الصالح إسماعيل، وعُقِد طائشًا متهورًا، توفي سنة ٧٤٨ هـ. (الدرر الكاملة: ٢٨٩، والنجوم الزاهرة: ١١٠/١).
(٨) هو: محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحي، أبو الفتح، من حكام ملوك دولة المماليك، له أثار عمرانية ضخمة وتأريخ حافل بِجلال الأعمال، توفي سنة ٧٤١ هـ. (الدرر الكاملة: ٢٨١٥، والنجوم الزاهرة: ٣٤٨/٨).
من العلوم: 

ومن المجالس التي يجلس فيها العلماء للتدريس والتدريس الخوانيق والروابط والزوايا. والخوانيق مأخوذة من الفاظ الفارسي (خانقاه) ومعناه البيت الذي ينزل فيه الصوفية. وأما الرباط في الأصل فهو مرابطة جماعة من المجاهدين في سبيل الله في حدود الدول الإسلامية هاجمة الأعداء، ثم أصبح يطلق على المكان الذي ينزل فيه الصوفية. والزاوية يقصد بها مبنى أو مسجد للصلاة أو للعبادة.

ومن أهم الخوانيق في القرن الثامن الهجري:

1) خانقاه سعيد السعداء: وكان داراً للسعيد السعداء قنبر، وقُبِّيَ صلحاً الدين الأيوبي 

2) خانقاه شيخو: بناء الأمير الكبير سيف الدين شيخو العمري، ورتب فيها أربعة دروس على المذاهب الأربعة، ودرس الحديث، ودرس قراءات.

وهم تولى المشيخة فيها الشيخ أكمل الدين البابرتي.
(2) الخانقاه الببرسية: بناءً على الأمر ركز الدين ببرس الجاشنكير سنة 577 هـ، وهي أجمل خانقاه بنيانًا، وأوسعته مقدارًا، وتقنها صنعة.

ومن مظاهر العبادة بالعلوم العربية الاستعنا بالمكتبات وغيرها في دور الكتب، وقد كنّ ركز الدين ببرس الجاشنكير في تدريس العلم في جامع النوري، وكان في قلبه حرص السُلطان المنصور على أن يزود مكتبة المدرسة المنصورية بالكثير من كتب التفسير والحديث والفقه والأدب والرمان赛场. في كثيرٍ من الأحيان، كانت الكتب في متناول من خلال السُلطان المنصور، وكان في قلبه حرص السُلطان المنصور على أن يزود مكتبة المدرسة المنصورية بالكثير من كتب التفسير والحديث والفقه والأدب والرمان赛场.

واهتم سلاطين دولة المماليك الجراكسة بالكتاب الاهتمام بالكتاب. فبعد سلاطين المماليك الجراكسة خزانة الكتب بالخانقاه والمماضيم، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة، وقام على هذه الخزانة.
الكتب عادة فقيهاً أو عالماً يراعى فيه سعة العلم والأمانة.\\n\\nولِلمظاهر أَيْضًا - دروس العلم المنتشرة في الجوامع والمدارس والخوائق والزوايا والروابط والاهتمام بالمكتبات ودور الكتب.

---

الجهود النحوية في القرن الثامن الهجري

كانت مصر والشام في هذا القرن تحت راية واحدة حملها المماليك، واتخذوا القاهرة قاعدة ملكهم، ولم يبق للإسلام بلاد ذات شوكة تُعقد عليها الأماكن سوى هذين القطرتين. فانصرف أمراء المماليك اللغة العربية، لأنها لغة الدين والشاعر، وكان من واجب العلماء بهذا القرن إحياء ما درس من علم اللغة الدينية. وقد كان الاستقرار في مصر والشام سبب اجتماع علماء الشرق والغرب، وإن كان من الإنصاف أن يقال: إن عماد هذه الحركة العلمية يكفي هذا القرن سكانت بسبب علماء الإسلام والمغرب؛ لأنه لم يجالوا إلى مصر واتخذوا مقرا لهم بهم كُتبهم، وأذعوا مصنفاتهم بين الناس، فخرج على أيديهم تلاميذ كُناوا كواكب العصور المتأخرة وصارت مصنفاتهم نبراسًا من صنف بعضهم من العلماء.

وقد انتُجة كثير من النحاة في هذا القرن إلى وضع المتون وشرحها، أو شرح متون من سبقهم في القرن السابع عشر كألفية ابن مالك، ومن العلماء من أجله إلى اختصار بعض الكتب الطولية، كما فعل أبو حياء حيث اختصر التذليل والتكمل بشرح التسهيل وسماه أريشاف الضرب من لسان العرب، حتى نتج منه هذا القرن نتاج كبير.

ولن شك أن القرن الثامن الهجري من القرنين المتأخرين في تاريخ نشأة النحو فلما يأتي النحاة بجدري ممعن، ولا ببتكير رائع، وإنما كانت جهودهم في توضيح مسائل النحو، وتوجيه القواعد والاستدلال لهذه القواعد مع عرض

(1) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 268-270.
الأراء المناقضة أحيانا؛ والموازنة بينها وتراجع بعضها على بعض.
غير أن بعض العلماء ساكنت لهما ببحوثهم شخصية وقوة تشعر بأنهم حسن الدَّوق لمده، عميق الفهم، كامل الإمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جديد التوجيه والتحليل. 

وقد أتَحَلَّت الجهود النحوية في هذا القرن إلى اتجاهين:
الأول: اتجاه متأثر بالنحو البصري بمقاييسه وأصوله، وعلمه، وفرعه، ويمثل هذا الاتجاه أبا حيان، سما مثلاً من قبل ابن الحاجب.
الثاني: اتجاه لا ينكر النحو البصري، ولا ينكر النحو الفكري، ولا ينكر مع ذلك نفسه، فلا ينكر أن له رأياً في مشكلات النحو، وأن له دلواً بين الدلاة، وهذا الاتجاه يمثله ابن هشام، سما مثله من قبل ابن مالك، فهمه ينطغى من رأي حز فخالفاً بدلاً من البصريين والكوفيين، انفردا براء مستقلة.

وقد هذا القرن فاضلت دراسة النحو في أغلب مدن مصر والشام، وبخاصة القاهرة ودمشق وحلب، لذا بكثرة علماء النحو وكثرة المسننات النحوية.
ويكاد هذا البحث أذكر أبرز النحويين في هذا القرن وأبرز الجهود النحوية التي بدأتها النحاء، من خلال ذكر العالم النحوي، ثم ذكر أبرز ما يميز العالم في هذا العلم، ثم أذكر مؤلفاته، موضحًا ما يحتاج إلى توضيح وبيان وما يميز.

هذه المؤلفات على قدر الإمكاني.

ومن أهم النحاء في هذا القرن:
1- ابن النحوية:(1) المتوفى سنة 718هـ.

(1) ينظر: تؤيد المقاصد والمسالك: 23/1.
(2) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 179- 181.
(3) ينظر: نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاء: 271.
(4) هو: محمد بن يعقوب بن يظهير العريفي. الإمام بدر الدين، عالم بالعربية، خيرًا صيحة، وقورًا مقتضىًا، في موريه، له: شرح ألفية ابن معتي، وإسفار الصباح عن ضوء الصباح، تويه سنة 718هـ.
(الدرر الكاملة: 285/4، بقية الوعدة: 1/234)
أخذه عن الجمال بن واصلي، وغيره، وكان في حماة ثم تحول إلى دمشق،
واخذ عن النجم القحفاري، وكان رأسًا في العربية والملايين والبيان، صنفت فيه النحى: شرح ألفية ابن معتض.

2 - ابن أجرم: المتوفى سنة 723 هـ.

داعًا فضل الله علوم سنة كثيرة إلا أنه غلبت عليه الضراءة والنحو، ولم يعرف
له من المؤلفات غير مقدمته التي بلغت شهريًا الأفق، وقد تناولها العلماء
بالتعليق والشرح والترجمة، فمن شروح الأزهرية شرح الشيخ خالد
الأزهري، والدرر البهية على مقدمة الأزهرية، والأنوار المضيئة في إعراب
الفاظ الأزهرية وكشالها للكثيري، وشرح حسن الكفراوي، وقد ترجمت

(1) هو: محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم ابن واصلي الملاعي، التمبيمي، الحموي، الشافعي (جمال
الدين، أبو عبد الله) فقيه، أصولي، متكلم، منطقي، حكيم طبيب، مؤرخ، أديب، شاعر، له: هديه
الأدب في النطق، شرح عروض ابن الحاج، توفي سنة 697 هـ. (الغيبة: 3/102، 101، ومعجم المؤلفين: 137-
139).

(2) هو: علي بن داود بن يحيى الزبيري القرشي الأسدي، أبو الحسن، نجم الدين القحفاري، أديب له
شعر من فقهاء الحنفية، افتتح ودرس وصنف، توفي سنة 745 هـ. (الدرر الكامنة: 2/47، بغية
الوعة: 3/26).

(3) ينظر، الدرر الكامنة: 5/57، وغيبة الوعة: 1/34.

(4) هو: محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله، نحوي، أشهر برسالته الأجرومية، وقد
شرحها كثيرون، وله: فرائد المعاني في شرح حرزم الأماني، توفي سنة 733 هـ. (الغيبة: 1/276،
وشائرات الذهب: 4/2).

(5) هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف
بالوقاد، نحوي، من أهل مصر، له: المقدمة الأزهرية في علم العربية، ومولود الطابع إلى قواعد
الأجرومية، توفي سنة 505 هـ. (الضوء اللامع: 2/3، الكواكب الساهرة: 188/2).

(6) هو: محمد بن عمر بن عبد القادر الكبيري، فقيه حنوي، عالم بالحديث وفنون الأدب، من أهل
دمشق، من مكتب شرح البخاري، توفي سنة 910 هـ. (السلاطنة: 4/14، وهديه العارفين: 314/2).

(7) هو: حسن بن علي الكفراوي الشافعي، فقيه نحوي، ولد في صيف الشيخ حجازي، له: إعراب
الأجرومية، والدرر المتوفرة بحل المقام في الخانات، توفي سنة 1202 هـ. (الغيبة: 1/300،
الغيبة: 3/120).
الأجرومية إلى اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية.

ابن الترخماني: المتوفي سنة 774 هـ.

تقبل ابن الترخماني بِين يدي العلماء وجلس في حلقاتهم، وعلي مناصب هامة، وانتقل بِذات العلم، ودرس وافتتح وناب في الحكم، وصنّف في الفقه والحديث والعربيّة والعروض والمنطق، ومؤلفاته النحوية هي: شرح المقرب لابن عصفور، وتعليقة على مقدمة ابن الحاّج.

قدماء المقدمي: المتوفي سنة 776 هـ.

الفقيه البُارِق المقرئ المجود النحوي، أحد الأذكارياء، مهْر في الحديث والفقه والأصول والنحو وغيرها. قال عنه الصوفي: «لو عاش لكان إمامًا، سكت إذا لقيته سألته عن مسائل أدبية وفوائد عربية فينحدر صاسيل». وقال ابن

معجم المؤلفين: 571/1

(1) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشر النحاة: 265.

(2) هو: أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو العباس، تاج الدين، ابن الترخماني، قاضٍ. من علماء الحنفية، من أهل القاهرة، من مصنفاته: الجوهر النقي في الربع على البيهقي والتعليقة على المحصور، توفي سنة 744 هـ. (الدرر الكامنة: 198/1، وقية الوعاة: 285/1).

(3) هو: علي بن مؤمن بن محمد الحضري الإشبيلي، أبو الحسن؛ المروف، باب عمرو صعوض، حامل لواء العربية بالأندلس في عصوره. من كتبه: المقرب في النحو والمعتن، توفي سنة 779 هـ. (بيبة الوعاة: 175/2، وزنات الذهب: 320/3).


(5) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي، شمس الدين، أبو عبد الله، ابن قامة المقدمي، حافظ للحديث، عارف بالأدب، من صحاب الحنابلة، وصنّف ما يزيد على سبعين كتابًا، بري ما اكمله منها على مئة مجلد، ومات قبل بلغ الأربعين، له: المحرر وقواعد الأصول الفقه، توفي سنة 744 هـ. (الدرر الكامنة: 132، وقية الوعاة: 29/3).

(6) هو: خليل بن أبي عبد الله الصندي، صالح الدين، أدب، مؤلف، له زهاء منتى مصنف منها: الوله بالوفيات، والشعر بالعثور، وتنك الهمام، توفي سنة 778 هـ. (الدرر الكامنة: 27/2، والولاه بالوفيات: 249/1).

(7) ينظر: بقية الوعاة: 39/1.
صديق: (1) حكَّام حافظة علامة ناقة حصل من العلماء ممّا لا يبلغه الشيوخ الكبار وبرع في الفنون، وكان جبل في العلم والطرق والرجال، وحسن الفهم جداً صحيح الذهن. (2)
صنف في النحو: شرح الشهاب، وله أيضًا مناقشات مع أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك. (3)

أبو حيان الأندلسي: المتوفى سنة 746 هـ

ولد أبو حيان بمطخشارش من ضواحي غرناطة، وتلقى العلم على كثير من علماء الأندلس كتاب الصانع ثم هاجر وضرب في مغاربة الأرض ومدارجها، وأخذ عن كثير ممن لقيهم، ثم انتهى به المطاف إلى القاهرة، فأخذ عن ابن النجاشي. (1) وتصرف بالجامع الأزهر، وكان كثير الاشتغال بالعلم فلا تراه إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر إلى كتاب، وكان ثبتًا قيماً عارفاً باللغة. أما النحو والصرف فهو الإمام المطلق فيهما وخدم هذا الفن أكثر عمره حتى مات لا يدرسه أحد في أقطار الأرض فيهما غيّره، وصار تلامذته أئمة وأشخاص في حياته، والتزم لا يقرئ أحدًا إلا في كتاب سيبويه، (2) أو النسَمَتِهِل أو مصنفاته. (1)

(1) هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن عبد بن دار الفرشي، أبو الحداء، عماد الدين، حافظ مؤرخ فقيه من مصنفاته سنة 774 هـ. (الدرر الكامنة: 299-300، والبر المطالع: 299-300).
(2) بنظير، بحثية العوالة: 39/1.
(3) بنظير، بحثية العوالة: 39/1.
(4) هو محمد بن إبراهيم بن محمد، بداء الدين، ابن النجاشي الأندلسي: شيخ اللغة بالديار المصرية في عصره، له: إملاء على كتاب البخاري، وهمي أماث المؤمنين، والتعلية، توبة سنة 789 هـ. (قوط الموتى: 12/27، ويفية العوالة: 27/32).
(5) سيبويه: هو عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول من بطغى علم النحو، وصنف كتابه المسمى كتاب سيبويه في النحو، لقد صنع قبله ولا بعده مثله، توبة سنة 1180 هـ. (وفيات الأعيان: 111، ويفية العوالة: 199-192).
وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء، وعندئذٍ تعظيم لهم، وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضاتها، وخاصًّا بهم لججها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذا نحو الفقهاء.

ومن أهم مؤلفاته التحويّة: التذنيب والتكميل في شرح التسهيل، وأرسال الضرب من لسان العرب، قال السيوطي: "ولم يُؤلف في السيرة أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحسب للخلفاء والأحوار، وعليهما اعتمدت في صناعي جميع الجوامع في نفع الله به".

وقد تضمن التذنيب والتكميل لأبي حياني اعتراضات على ابن مالك منها على سبيل المثال - أن مصنف التسهيل أظهر من الاستدلال بما وقع فيه الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب فقال ابن حياني معتراضاً:

وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، وإنما ترتفع وقائعه على الصلالة والسلام.

إذ لو وقعت بذلهم لجرى مجري القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، ودلى لآمرين أحمدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، والثاني: أنه وقع اللحن كثيراً في روي من الحديث، لان كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع.

أما الارشاف فقد صارت فيه أحكام هذا الشرح مجرد اعتراضات.

(1) ينظر: بغية الوُعَاءة: 281/1.

(2) ينظر: بغية الوُعَاءة: 28/2/1.

(3) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أدبي، له نحو 100 مصنف، من كتبه: الاتهان في علوم القرآن والأدب واللغة. توفي سنة 911 هـ. (الضوء اللامع: 15/16، وحسن المحاضرة: 188/1).

(4) ينظر: بغية الوُعَاءة: 282/1.

(5) ينظر: مكتف الطنون: 31- 22.
والاستطرادات (1)

ومن مؤلفاته النحوية - أيضًا - التنحيل الملخص من شرح التسهيل، والإسفار الملخص من شرح سبأ، وشرح التجريد لأحكام نكتاب سبيويه، وغاية الإحسان: وتقريب المقرب، وهو مختصر مقرب ابن عصفور، وما رأى أبو حيان غموض مختصره هذا، وعصره على الطلبة شرحه مع تعقب لابن عصفور وتفسير لدقائقه في كتاب سماحة التدريب في تمثل التقارب، ونهاية الفجاءات لأبي حيان لم تكتمل، منها: شرح الألفية: ونهاية الإغراء: التصريف والإعراب (1)

6. المرادي: المتوفر سنة 749 هـ.


(1) ينظر: الكشف الطوين: 21/61 - 62
(2) ينظر: بغية الوعاء: 242 - 243
(3) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، الخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، عالم بالشرعية وفنون الأدب، من سكته: تحفة الغريب شرح لفظ اللبيب، ونزل الغيث، والفتح الربيعي، توفي سنة 747 هـ. (بغية الوعاء: 184/7، والضوء اللامع: 16/8 - 16، والضوء اللامع: 184/7)
(4) هو: علي بن محمد بن عيسى: أبو الحسن: نور الدين الأشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية، ومن مصنفاته: نظم النهاج في الفقه، وشرح، ونظم جميع الجوامع، توفي في ح Honestly 700 هـ. (الضوء اللامع: 184/7، والكشف الطوين: 184/7)
(5) ينظر: بغية الوعاء: 436، ونشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: 276 - 277
7- أحمد بن مكتوم النحوی: 

(المتوفی سنة 749هـ) 

سكن نحويًا بارعًا، أخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبي حبان دهراً طولياً، وتقدم في الفقه والنحو واللغة، ومن تصنيفه في النحو: شرح صفاية ابن الحاجب، وشرح الشافعية، وشرح الفصيح. 

8- شمس الدين الأصبهاني: 

(المتوفی سنة 749هـ) 

استغل بلاده ومهر وتميز وتقدم في الفنون، واستمع من علمائها وجلس في حلقاتهم، ثم قدم دمشق فيهرت فضائل العلماء فبالغوا في تظبيهم، ولازم الجامع الأموي ليلةً ونهاراً مكبًا على التثاؤة، قال فيه الإسنوي: 

(سكن بارعًا في العقليات صحيحة الاعتقاد، وله جهود نحويّة ومنها كتاب: شرح صفاية ابن الحاجب. 

9- ابن الوردي: 

(المتوفی سنة 749هـ) 

سكن إمامًا بارعًا في النحو عالماً فيه، تنقل بين يدي كثير من العلماء، وأخذ 

(1) هو: أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القبسي النحوی، أبو محمد، تاج الدين، ومن مصنفاته: الجمع بين العباد والحكم في اللغة، والجمع المتنا في أخبار اللغويين والنحاة، توفي سنة 749هـ. 

(2) ينظر: بهية الوعاء: 372/1. 

(3) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الأصبهاني، أبو الثناء، شمس الدين، ومن مصنفاته: مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنسور للبيضاوي، وشرح البديع وغيرها، توفي سنة 749هـ. 

(4) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن إبراهيم الأموي الإسناوي، أبو محمد، الشيخ جمال الدين، وصنف التصنيف المفيد منها: المهمات والتنقيح فيما يرد على التصحيح والتمهيد، توفي سنة 749هـ. 

(5) ينظر: بهية الوعاء: 372/1. 

(6) هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن الوردي المصري، أبو حفص، زين الدين، بارع في الفقه والنحو والأدب، ومن تصنيفه: البهجة في نظم الجاوي الصغير، وشرح الألفية، توفي سنة 749هـ. 

(بهية الوعاء: 236/2 والنجوم الزاهرة: 240/10)
الله الحسيني المعروف باللَّيْدُ الْقَبَّارِ، ومنهجه في النحو والتصريف دراسة و تقويم

عنهم، ومن مؤلفات النحوية: شرح ألفية ابن مالك، وضوء الدرجة على ألفية ابن معطي، واللباب في علم الإعراب، ومختصر اللحمة وهي نظم للحمة الإعراب، وتدوين الفهريج في النحو وهي منظومة وله عليها شرح.

10- طيبرس الجندي، المتوفى سنة 579 هـ.

قدم إلى دمشق بعدما اعتقل أحد أمراء البيرة، فتفقه بها، واشتغل بالنحو واللغة والعروض والأدب حتى فاق أقرانه، وصنف في النحو: الطروفة، وهي منظومة جمع فيها بين ألفية ابن مالك ومقدمة ابن الحاجب، وزاد عليها، ووكان ابن عبد الهادي، يبني عليها وعلى شرجه.

11- ابن شيخ العوينة، المتوفى سنة 575 هـ.

قرأ اللمع في النحو على شيوخه وأخذ عنهم مختصر ابن الحاجب وشرحه، وألفية ابن معطي، ومن مصنفاته النحوية: شرح التسهيل، وشرح مختصر ابن الحاجب.


(2) ينظر: في ويكي الوعا: 2/267.

(3) هو: طيبرس بن عبد الله الجندي، علاء الدين، حسن المداحي، لطيف العاشرة، صاحب التسومة والصلاة بالليل، له منظومة الطريقة في النحو، توفي سنة 572 هـ. (الدرر الكامنة: 2، ويكي الوعا: 223).

(4) تقدمت ترجمته وهو ابن قدماء المقدسي.

(5) ينظر: في ويكي الوعا: 2/303.

(6) هو: علي بن الحسين بن القاسم الوصلي، أبو الحسن، زين الدين، ابن شيخ العوينة: فقيه شافعي أصولي، عالم بالعربية، شرح البديع لابن الساعادي، ونظم الحاوي الصغير، توفي سنة 575 هـ. (الدرر الكامنة: 3، ويكي الوعا: 2/435).

السمٌّين الحلبي: (1) المتوفٌ سنة 857 هـ.

كان عالِمًا من علماء النحو، بَرَّر فيه، ولازم أبا حيَّان إلى أن فَقَ ر أقرانه، وقال الإسْنَوِيُ: "بُطَبَّاتُ الشافعِيَّةِ: كان فَتِيحًا بارعًا في النحو والقراءات، ويتكلم في الأصول أدبيًا.

ومن مصنّفاته النحوية: الإعراب، أَلْفَة: "حَيَّةٌ شيخه أَبِي حيَّان، وناقشته فيه كثيرًا، وشرح النسـِهـِيل، وله جهود كبيرة في إعراب القرآن الكريم من خلال تفسيره كِنْدَائِي في علوم الكتاب المكنون، مع أنَّه استفاد كثيرًا من تفسير شيخه أَبِي حيَّان.

ابن هشام النحوي: المتوفى سنة 867 هـ.

النحو الفاضل، والعلامة المشهور، لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وغيره، وسمع من أبي حيَّان ديوان زهير بن أبي سلمي، ولم يلازمته ولا قرأ عليه، أتقن العربية فُق أاق الأقران بِل الشيوخ، ومن مؤلفاته النحوية: مغْني اللبيب عن كُتب الأعراب، والتحصيل والتفسير لكتاب اللدنهيل والتكميل، ووضّح الْذِّهْبُ بِمَعْرِفَةِ صَلاَم العرب وشرحه، وقطر الندى وبل الصدى وشرحه، والإعراب عن قواعد الأعراب، وأوضح المسالك إلى الفِيَّة ابن مالك، ومصنفه ابن هشام مليئة بالقواعد الغريبة، والباحث الدقيقا.

(1) هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي النحوي، أبو العباس، شهاب الدين، ومفسر عالم بالعربية، ومن مصنفاته: الدرس المكنون في علوم الكتاب المكنون، توفي سنة 857 هـ.
(2) ينظر: بغية الوعاء، 2/1 - 2/3.
(3) هو: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العزيز بن نعمة ابن ذواللة الهرائي، أبو الضرَّ، شهاب الدين، وكان فاضلاً في النحو واللغة، والبيان والقراءات، وكان ناجراً في الكتب، عارض بالعربية، وخصوصًا ألفية ابن مالك، توفي سنة 844 هـ.
(4) هو: زهير بن أبي سلمي، ربيعة بن رباح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية، وكان ينظم القصيدة في شهر وينشِّيها في السنة، توفي سنة 909 هـ. (الشعر والشعراء: 1/37، والأغاني: 288/10).
والاستدلالات العجيبة، مع التصريح، منهجيتها والتزويج، إفادتها ممّا يدلُّ على الإطلاق الغريب عند هذا العالم الفريد.

أما كتابة مغنى اللبيب فهو خاص بحروف المعاني، وفيه قال ابن خلدون:

ووصل إليه بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها، استوحى فيه أحكام الإعراب مجملة ومضصلة، وتكلّم على الحروف والضفائر والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها وسماتها. بالغني في الإعراب، وأشار إلى نكتة إبرار القرآن وكلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعده انتظام سائرة، ووفقنا منها على علم جمّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفر بضاعتنه منها، ومكانه ينحو في طريقته منحى نحوها. أهل الموصل، الذين أقنعوا أكثر ابن جني (2) وأتبعوا مصطلح تعليمه. فأتي من ذلّك بشيء عجيب دال على قوة ملكتيه وإطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء" (3) وكان كثير المخالف لأبي حيان شديد الانحراف عنه. وهذا يدل على عمق في علمه وعقله فلم يكن مقدّمًا لشيوعه بل مكان مجهدًا محققاً للمسائل التي تمر به، فما من كتاب لأبي هشام إلا وفه شاهد على علمه.

14 - ابن النقاش: المتوفر سنة 757 هـ.

(1) ينظر: بغية الوعاه: 2/166 - 22، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 777
(2) هو: عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، من مؤلفاته: المختص
(3) شواذ القراءات، وسر صناعة الإعراب والخصائص، توفي سنة 923. (وفيات الأعيان: 1231، 1111)
(4) وبغية الوعاه: 2/111 - 17
(5) مقدمة ابن خلدون: 002.
(6) ينظر: بغية الوعاه: 166 - 61.
(7) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد الدكايني المصري، أبو أمامة، ابن النقاش، حفيظ الحاوي
وكان يقول إنه أول من حفظ في القاهرة، وشرح العدد، توفي سنة 737. (بغية الوعاه: 166 - 61، والأعلام: 786/2)
أخذ العربية عن أبي حيان وغيره، وكان فقيهًا نحويًا شاعرًا واعظًا، ومن مؤلفاته النحوية: "شرح التسهيل، وشرح ألفية ابن مالك".

15- ابن عقيل: المتوفي سنة 579 هـ.

أخذ العلم عن أبي حيان والجلال القزويني وغيرهما، واشتهر في العربية حتى تبوأ منزلة شيخ، ومن مؤلفاته النحوية: "شرح على التسهيل: المساعد على تسهيل الفوائد وتمكين المقصود، وشرح على الألفية، وامتاز شرحة للألفية بالسهولة، وهو الذي ارشد المتعلمين إلى معرفة المراو من الألفية تمامًا، فإن عناية ابن عقيل متجهة إلى إيضاحها وتبيان المقصود منها، وهذا الشرح أيضًا: "شرح حسن متوسط الطول في النص الأول من الكتاب، ومختصر النص الثاني، واهتم العلماء بهذا الشرح وكتبوا عليه الحواشي، فمنها: حاشية إرشاد النبيل إلى ألفية ابن مالك، وشرحها لابن عقيل لأبي الميث، وحاشية لطيبة الآخوري، وحاشية للخضري".


(2) هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو الماعلي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، من كتبه: "ملخص المفتاح، والإيضاح في شرح التليخص، والسور المرجاني من شعر الأرجاني، توفي سنة 579 هـ. (الدرر الكامنة: 4، ويغية الوعاء: 163).

(3) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البديري الحسيني، الدمياطي الأشعري الشافعي، أبو هامد، فاضل، عارف بالحديث، من الشافعية، وله مصنفات منها: الإيضاح إلى إرشاد المريد، شرح الشمعة الخليفة للسروي، توفي سنة 114 هـ. (فهرس الفهارس: 154، ومعجم المؤلفين: 23).


(5) هو: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعي، عالم بالعربية، له: حاشية على شرح ابن عقيل، وشرح اللعنة في حل الكواكب السيارة السبعة، توفي سنة 1287 هـ. (هديه العارفين: 279/2، والتيمورية: 12/1).
للسجاعي

(1) 

16- ابن الصالح: المتوفى سنة 776هـ.

أخذ عن ابن المرحل، ولازم أبا حياني، فمهربة العربية مع نشاط وحقلية
الذكاء، ودماثة في الأخلاق. وكان كثيراً المعاشرة للرُؤساء، كثير
الاستحضار، فاضلاً بارعاً حسً النظم والنثر، ومن مؤلفاته النحوية: شرح
الألفية، والبَذِّكرة، والرقابة في إعراض لا إله إلا الله، واصِحْتُه على مغنى
اللبيد، وصل فيها إلى أثناء الباء الموحدة، وافتتحها بقوله: الحمد لله الذي لا
مغني سواه.

17- ناظر الجيش: المتوفى سنة 778هـ.

ولد بحلب، واستقلَّ بها، ثمّ قدم إلى القاهرة ولازم أبا حياني وغيره، ومهرة في اللغة
العربية، وصنف النحو: تمهيد القواعد، بشرح تسهيل الضوائدة.

18- الشاطبي: المتوفى سنة 790هـ.

تلقى العربية وغيرها عن آمة المغرب، فنسب إليه فنون متنوعة: وصنف فيهما
مصنفات أعجب بها العلماء، صنف النحو: شرح الألفية لأبي مالك، فإن
هذا الشرح منهل عذب اغتفر منه النحاة بعدة.

ومن أراءه الصناعية مثلًا تجوهر الاستشهاد بالحديث الشريف إذا علم أن
المعنى بالإسناد نقل الألفاظ لقصور خاص بها، كالآحاديث المقولية في
الاستدلال على فصلاحيه صلى الله عليه وسلم خلافًا لابن خروف،

(1) هو: أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الأزمري: فقيه شافعي، نسبته إلى السجاعية
من غربي مصر من مصنفاته: شرح معلقة أبرؤ القيس، وناشئة على شرح القطر لابن هشام.
توَّه سنة 1197هـ. (أيضًا المكتوب: 1/27، ومجمع المؤلفين: 47/1) ويтвор - أيضًا - : بغية
الوعاة: 328-284، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 328-284.
(2) ينظر: بغية الوعاة: 46، ونشأة النحو تاريخ أشهر النحاة: 284.
(3) ينظر: بغية الوعاة: 328-284، ونشأة النحو تاريخ أشهر النحاة: 328-284.
(4) هو: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضري، أبو الحسن: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل
مالحِكرُ المجيِّزين مطلَقًا، وأبي حيَانُ المَنَعين مطلَقًا(1) 

هـذا وقد اتضح مما سبب جهود النَّحوَة في هـذا القرن الذي تركزت فيه التَّألفيَّة في النَّحو، وتنوعت هذه المؤلفات النَّحوية بين شروح للمصون النَّحوية وحواشي وشروح على الشروح، وكتَّاب متخصصة بحروف المعاني، والنَّفاسير التي عُنيت بإعراب القرآن الكريم، فمن الأمثلة على شروح المنتون: شروح الألفية، وشروح التَّسهيل، وشروح الفضاءة ابن معتي وغيرها، أما الحواشي وشروح الشروُح فمنهما: التَّحصيل والتَّفصيل لكتاب التَّدليِّل والتَّكميل لأبي هشام، وحاحية على مغنيةُ اللَّبِيب لابن الصَّانِع وغيرهما، ومن الكتب التي عُنيت بحروف المعاني: الجَنَاة الدائني في حروف المعاني للمردادي، ومحبي اللَّبِيب من كتب الأدباء لنابي هشام، ومن النَّفاسير التي عُنيت بإعراب القرآن: البحر المحيط لأبي حيَان، والدر المصنون في علوم الكتاب المكنون للسُّمَّين الحليبي وغيرها.

ولم تقتصر جهود العلماء بهذا القرن على التَّألفيَّة فقد انتشرت الدَّروس وحلق التَّعليم والتَّسنيم في هذا القرن، فمَا من عالم من العلماء إلا وقد أخذ عن مجموعة من الأَسَانِد الذين تلمذ عليهم، وهذا خير شاهد على وفرة الدَّروس النَّحوية بهذا القرن.

***

اشبيلية، له كتاب منها: تنقيح الأَلَابِب في شرح غواوض الكتاب، تويَّب سنة 109 هـ. (وفيات الأعيان: 3412، وبِغيةُ الوُْئِة: 219-220)

(1) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الأسبليبي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع: عالم بالعربية، أُسَلَّم، من أهل اشبيلية، من كتبه: شرح كتاب سبيل وشرح الجمل للنزاجي، تويَّب سنة 188، (بغيةُ الوُْئِة: 201، ودُهِدُةُ العُمْرِين: 171-172)

(2) ينظر: نشأة النَّحو تاريخ أشهر النَّحاء: 226-227.
الجهود الصَّرْفِيَّة في القرن الثامن الهجري

كان الصَّرف في طورنشأته مندمجًا مع النَّحو، وقد ظهر ذلك جليًا في كتاب سيبويه، وهذا من جاء بعدة من المتحقِّقين مندوبًا. في النَّحو بات علم تعرف به أحوال الكلم العربي إفراً وتركيزًا، وهذا التعريف يشمل النَّحو والصرف معا، ولا شك أن وجود النَّحو والصَّرف معًا في كتاب سيبويه يدل على أنهما صنوان نبتًا في اصل واحد.

وأول كتاب فصل النَّحو عن الصَّرف هو كتاب التَّصرِيف للمذايني، ثم المصنف لاين جنبي، وهو شرح لتصريفي المذايني، والتصريفي الملوكي لاين جنبي، ثم شافية ابن الحاجب، ثم المعتِق التَّصرِيف لاين عصفور، وحقق هذه الكتب تناولت أبواب الصَّرف خاصة دون أبواب النَّحو. ثم استمر التَّأمل في الصَّرف حتى عصرنا هذا، ومع أن المؤلفين في الصَّرف رتبوا مسائل الصَّرف ويوِّهها، لكن روح كتاب سيبويه لم تفارق مضمون مصنفاتهم، وبقي الكتاب هو المصدر الأول لجميع الدراسات الصَّرفية التالية له.

ولم تكن الجهود الصَّرفية مقتصرة على هذه المصنفات الخاصة بالصرف، فقد أنتجت كثير من النَّحويين إلى جعل أبواب الصَّرف بداية مصنفاتهم أو نهاية مصنفاتهم أو متنايرة بين أبواب النَّحو، فمن هذه المصنفات مثلا:

اْ (1) ينظر في تصريف الأفعال ومقدمة الصَّرف: 10.

المفصل للزمخشي، والرحلة لأبن يعيش، والضياء ابن مالك، وشرحها، وتسهيل الفوائد، وشرحها وغيرها.

أما الجهود الصفيّة في هذا القرن فإنها تنقسم إلى قسمين: أحدهما: الجهود الخاصة بالصرف. والثاني: الجهود المشتركة بين النحو والصرف وقد يغلب عليها النحو. ولهذا البحث سأنتناول بكل القسمين، وأعرض لأشهر المؤلفين في الصرف خاصة، ثم أعرض بعضًا من الكتب النحوية التي تناولت أبابا من الصرف.

القسم الأول: الجهود الخاصة بعلم الصرف.

ومن أشهر المؤلفين في الصرف بشكل خاص ما يلي:

1- شرف الدين الجندلي: المتوفر سنة 700هـ.

عالم نحوي له مصنفات نحوية، وله في الصرف: عقود الجوهر في علم التصريف، وهي منظومة من منه وثلاثاء وسبعين بيتاً وقد نشرها مؤلفها.

2- أحمد بن علي بن مسعود: المتوفر في حدود سنة 700هـ.

(*) هو: محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي الزمخشي، جار الله، أبو القاسم، من ائمة العلم بالدين واللغة والنقل، وله كتابه: الكشف في تفسير القرآن، وأساس البلاغة، والمفصل، توفي سنة 538هـ. (وفيات الأعيان 192، 88، وبعثة المعاصرة: 2، 332).

(2) هو: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البغاء، موفق الدين الآدبي، المعروف بابن يعيش وابن الصناع، من أكابر العلماء العرب، من كتابه: شرح الفصل، وشرح التصريف اللوسي، توفي سنة 643هـ. (وفيات الأعيان 241، 242، وبعثة المعاصرة: 292).

(3) هو: أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم، شرف الدين الجندلي، عالم بالأدب، من أهل الجند، صنف: الإقبال، في شرح الفصل، والمقاليد، في شرح الصباح، توفي سنة 700هـ. (الجواهر المضيئة: 124/1، ومعجم المؤلفين: 1).

(4) ينظر: كشف الظنون: 1155/2، وله مختصرات النحو والصرف في جامعة الإمام ص 35.

(5) هو: أحمد بن علي بن مسعود، أبو الفضائل، حسام الدين، مصنف مراج الأرواح، وله ترجمة معروفة، توفي في حدود سنة 700هـ. (بغية المعاصرة: 295/1، كشف الظنون: 2).
لله منصفٌ في الصفُّ، عرف به، وهوُ مراح الأرواح، وهو مختصر
مطبع نافع مشهور بأيدي الناسُ.
3- السُفَناغيَّ: المتوفِّي سنة ٧١١.
صنف في الصف، النجاح في التصريف، وأوله: الحمد لله الذي جعل
تصريف الكلمات.
4- ركن الدين الأستراباديُّ: المتوفِّي سنة ٧٥.
كان يتوقَّد ذكاءً وفطنةً، وصنف في الصف شرحاً على شافية ابن
الحاج.
5- أبو حيان: المتوفِّي سنة ٧٤٥.
تقدم الكلام عن جهود أبي حيان النحوية، أما في الصف، فله كتاب
المبتدئ في التصريف، وقد تأثر بالممنه في التصريف، لابن عصمو، حتى قيل
عن أبي حيان إنه لا يفارق الممنه.
6- فخر الدين الجازريُّ: المتوفِّي سنة ٧٤٦.
كان فاضلاً وقوماً موقبًا على العلم وإفادة الطلبة، وصنف في
الصف شرح الشافعي لابن الحاجب، وقد أكثَّر الجازري من النقل عن

(1) ينظر: بغية الوثابة: ٢٩/٢، وكشف الظنون: ١٦٥/٢.
(2) هو: الحسن بن علي بن حاجج بن علي، حاسم الدين السَفَناغي، فقيه حنفي له: النهية في شرح
الهداية، تويْبة سنة ٧٠١٠٠، (القانون البهية: ٢٢، والجوهر المضيلة: ١٢١/٢).
(3) ينظر: وكشف الظنون: ٢٣٢٢، والألماع: ٢٣٧/٢.
(4) هو: الحسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الأسترابادي، أبو الفضل، السيد ركن الدين، له
شرح على مقدمة ابن الحاجب، تويْبة سنة ٧٥٠، (بِغْيَة الوثابة: ٤٤، والنجم الزاهية: ٣٣١/٩).
(5) ينظر: بغية الوثابة: ٤٤٠/١.
(7) هو: أحمد بن الحسن بن يوسف الجازري، فخر الدين، فقيه شافعي، شرح منهج البيضاوي،
وشرح الحاوي في الفقه، تويْبة سنة ٧٥٠، (الدرر الكامنة: ١٣٠/١، وغبة الوثابة: ٢٠/١).
الرناني (1) من كتابه البادئ في التصريف.

7- أحمد بن مكتوم: المتوفي سنة 749 هـ.

تقدم الكلام عن جهوده النحوية ومن جهوده في الصرف شرح شافية.

ابن الحاجب (2).

8- ابن هشام: المتوفي سنة 761 هـ.

ومن جهوده الصرفية: عمدة الطالب في تحقيق التصريف ابن الحاجب.

9- ابن الدربهمي (3): المتوفي سنة 762 هـ.

باحث كثير التصانيف، وقرأ على أبي حيان بعض تصنيفه، صنف في الصرف: كتاب التصريف وحلة التنوير.

10- السعد التفتازاني (4): المتوفي سنة 793 هـ.

عالم بالنحو والتصريف والمعاني وغيرها، استهر ذكرت، وطار صيته، وانتفع الناس بتصنيفه، ومن مؤلفاته الصرفية: شرح تصريف العزي.

---

(1) هو: عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الرناني، من علماء العربية. له: تصريف العزي، وميّاز النظر في علم الأشعار، والهادي في النحو، تؤتي سنة 765 هـ. (بُغية الوعَة: 104/2، وهدية المعرفي: 138/2، ومكنف الظُنْو: 2/1578).

(2) ينظر: بُغية الوعَة: 1/226، وكظف الظُنْو: 2/1578.

(3) ينظر: بُغية الوعَة: 1/279.

(4) ينظر: بُغية الوعَة: 2/162.

(5) هو: علي بن محمد بن عبد العزيز بن فتح النعيمي، نجاه الدين. المعروف بابن الدربهمي، من كتبه: الأنداد في الدير بالليل، ونِسَم الحراسة في علم الفراضة. تؤتي سنة 762 هـ.


(7) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعى الدين، من أئمة العربية والبيان المنطق، له تهديب المنطق والمطول في البلاغة، تؤتي سنة 763 هـ. (بُغية الوعَة: 2/337، والدرر الكامنة: 336/140).
والعزيِّزٌ في التَّصريف هو للشيخ عزَّ الدين الزِّنَّاجيْ، وهي مختصرةً وشرحًا السَّعد شرحاً شملتاً فوائد شريفةً وزوائد لطيفةً، ويقال إنَّها أول تأليفٍ.

القسم الثاني: الجهود المشتركة بين علمي النحو والصرف.

إن جُمل الدراسات النحوية في القرن النَّاسن الهجري جمعت بين هذين العلمين، ولا غرور فقد نشأ الصرف مع نشوء النحو، واجتمعا معًا يكتب النحاة المتقدمين، وسلكاً هذا المسلك كثير ممن جاؤوا بعدهم، فمن المؤلفات النحوية التي اشتملت على أبواب عديدة من أبواب الصرف ما يلي:

1- ارتشاف الصرف من لسان العرب: لأبي حيَّان الأندلسي، وقد جعل أبو حيَّان القسم الأول من كتابه خاصًا بعلم التصريف، وهذا القسم يمثل قراءة ثلاثة الكتب.

2- توضيح المقدمة والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للحسن بن قاسم الرادي، وكتبت أبواب الصرف في نهاية هذا الكتاب، ورتب الأبواب ترتيبًا ألفيًا، وهكذا ركز شرح ألفية ديوانًا كتبهم بالقسم الصريفي كلهًا فعلى ابن مالك.

3- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: وقد جعل ابن عقيل أبواب الصرف في نهاية الكتاب أسوةً بألفية ابن مالك.

4- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لأبي الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، وكتبت أبواب الصرف في نهاية الكتاب.

5- المقاصد الشافية بشرح الخلاصة الكافية: للإمام أبي إسحاق الشاطبي، وكتبت أبواب الصرف في نهاية الكتاب.

(1) ينظر: كشف الظنون: 21139.
وكان هذا الجهود الصريحة بهذا القرن متزامنة مع الجهود النحوية. فالتأليف فيهما كان على قدم وساق. وهاذا - أيضاً - كانت حلقات العلم التي تدرس هذين العلمين سواء كانت هذه الدروس في الجامع والمسجد أو كانت في المدارس أو في الخانق.
الفصل الأول:
النُقْرِهُ سَكَارُ: نشأته وآثاره.

ويضمن ثلاث مباحث:
المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وقبته، وكنيته، ومولده ونشأته، وشيوخه وتلاميذه.
المبحث الثاني: منزلته العلميّة، ووفاته.
المبحث الثالث: التعرف به آثاره المطبوعة النحوية والصرفية.
المبحث الأول:
اسمَته ونسبَته ولقبَته ومكانِيته ومولده ونشأته،
وشيوخه وتلاميذه

ويشمل هذا المبحث المطالب الآتية:

1) اسمَته ونسبَته ولقبَته ومكانِيته.

2) مولده ونشأته.

3) شيوخه وتلاميذه.
المطلب الأول: اسمه، نسبه، ولقبه، وصفاته:

اسمه ونسبه: هو عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني الساسابوري، وقد اتفقت كتب النحو التي ترجمت له على تلخيص النسبتين. ونسبته إلى الحسين بن علي، رضي الله عنهما، وأيضًا نسبته كتب التراجم إلى نيسابور التي وُلِد بها ونشأ وتارع، ونيسابور من مدن خراسان.

ترجم جلال الدين السيوطي، رحمه الله، للنثرة كُلَّ تِوْجِيْمٍ ذِكر. 

(1) النّثرة الأولى: نسبي سكالما، أما النّثرة الثانية فقال تُرجم له بقوله: "عبد الله العجمي السيد جمال الدين النثرة كار... صاحب شرح النّثره، وشرح اللباب، وشرح الشافية في التّصريف".

(2) ذكر. أَيْضًا. اللّهُ ثُمّ يَقْضَى علَى تّرجمته، وذَلِك يَظْهَّرٌ أنّ الصّحيح في اسمه ونسبه ما ذكره السيوطي.

لقبه وصفاته: (1) لقب ب (جمال الدين) والشيフ والسيد عبد الله الحسيني والثّيّر كار، وانتشار (النثرة كار)، وهي كلمة قردية بمعنى:


(2) بانظر: بعنة وتعش: 32/4.

(3) بانظر: بعنة وتعش: 49/4.

صانع الفضيلة (1)

أما صنيئه فلم يذكر فيه كتب الطبقات التي ترجمت له.

(1) ينظر: بغية الوعاة: 2/70، ومفتاح السعادة: 1/173.
المطلب الثاني: مولدته ونشأته: (677 - 776 هـ، 1306 – 1406م)

ولد النّقّار سكّار بن نيسابوري(1); ولذا نسب إليها ما كتب التّراجم; أمّا تاریخ ولادته فقد ذكرتُ ابن حجر العسقلاني(2) - رحمه الله - فيمن توفي سنة 776 هـ وقال عنده: إنه عاش سبعين سنة، فتكون ولادته في حدوذ سنة 706 هـ.

أما المقرئي فقد ذكر في كتابه (السلوك) أنّه من أبناء التّسعين، وعلى هذا تنتقد ولادة (النّقّار سكّار) عشرين سنة(3); ولم يرد في كتب الطبقات تاريخ محدد للسنّة التي ولد فيها (النّقّار سكّار).

وقد نشأ في نيسابور، ولم تذكر كتب التّراجم شيئًا من حياته في نيسابور، فلم يذكر إلا انتقاله إلى القاهرة والقاهرة، وتنقله بينهما لطلب العلم، ولا شك أن النّقّر صار مبادئ العلم في نيسابور، ثم ما رأى نفسه القدرة على الرحلات لطلب العلم، ارتحل إلى مصر والشام حتّى برع في الأصول والعبيرية وغيرها، ثم ولي التّدرّس بالدّارة الأسديّة بحلب وغيرها، وأقام في دمشق مدة.

(1) هي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، مدن الفضاء ومنبع العلماء، وهي من مدن الأردن.

(2) تقع بين الرّي وسكسير. (معجم البلدان: 321).

(3) هو أحمد بن علي بن محمد الكاناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين: ابن حجر، من أئمة العلم والتّاريخ، أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها: الدّرّ الكامنة في أعيان المئة الثامنة، وسنن الميزان، والكالّاش في تخريج أحاديث الكشف، توفي سنة 857 هـ. (ألبوم اللاعب: 178/1) والاذاعة: 85/1.

(4) ينظر: السلك: 2/868.

وهي القاهرة مدة، وولي مشيخة بعض الخوانق، 1

وقد يعذّر المؤرخون عدد معرفتهم لتاريخ مولد العالم، وعدم معرفتهم
بتفاصيل نشأته وتعليمه. لأنهم لا يعرفون ما سيكونون عليه المستقبلي فلا
يعرفون العالم إلا إذا برغ في فنون، أما تاريخ وفاة العالم فغالبًا يذكرُه
المؤرخون بدقة لاهتمامهم بشأن العلماء وأهل العلم.

1

المطلب الثالث: شيوخهُ وتلاميذهُ:

إن من أفضل مَن ترجم للنُّقْرَة صَار ابن حجر العسقلاني بِكتابه (الدرُّ الكامنة). ولم يذكر ابن حجر شيوخ النَّقْرَة صَار، صِمَا لم يذكر أحدًا من تلاميذهُ، وجميع كتب الترجمات التي ترجمت للنَّقْرَة صَار لم تذكر شيوخهُ وتلاميذهُ. (1)

ومن تلاميذهُ: شهابُ الدُّنِين ابن الشهيد. (2) قال ابن حجر ترجمته: "وهُو من بيت كبير مشهور بهما... وكتبه بخطه كثيرا، ودخل القاهرة، وأخذ عن فضائلها، وقرأ الأصول ببلده على الشيخ جمال الدين عبد الله الحسيني نزال حلب، ودرس بالشرقية وغيرها، وولي قضاء العسكر، فلمَّا خرج العسكر إلى إياس لقتال التُّرك يمان العصاة بِسنة ثمانين خرج معهم ففُقدهُ ذي القمة عند انكسار العسكر". (3)


(2) هو: أحمد بن عمر بن محمد بن عثمان بن الشهيد، شهاب الدين، أبي صالح، تقف على زين الدين الباهلي وعلاه الدين الباهلي، توفي سنة 870هـ. (الدر الكامنة: 220/1)

المبحث الثاني
منزلته العلمية، ووفاته

لقد حظى النُّقْرَة صَكَّار بمِنْزَلَة رَفِيعَة، شهد له بها ابن حجر العسقلاني حيث قال: ترجمته: العالم الشهير، والإمام الذي لم يكن له وقتٍ نظير.

عين أئمة علم العقول، وبارع حذق في عصره في الفقه والأصول، ذكره والدي.

رحمته الله - تَأْيِيرُهُ - فيّ توفي سنة 776هـ، فوصفه بأنه مكان زمَّخْرِيْه زمانه (1) وتولى النَّضْر صَكَّار التدريس بالمدرسة الأدِسَية بحِلِّب وغيرها، وقام بدمشق وبيروت، وبالقاهرة مدة، وتولى مشيخة بعض الخواص.

ونقل ابن حجر ما يدل على عظيمته عند الملوك والأعيان، فقال: «كان لا يجلس فيه المحافل أحد فوقفه، بل مكان يجلس فيه جانب وقضاة القضاة بجانب.

وقد أخبرني عمي فتح الدين قاضي قضاة حلب أنه أتفق للسِّبِيل المشار إليه إذ ذاك صلاً عجيبً مع شيخ الإسلام البلقيني (2) ففارق البلقيني المجلس غضباً منه، فإنه وجدت بمجلس الأمير الجاني جالسًا به جانب، والقضاء غير آخر، وكدفكاً كانا عادة البلقيني، فلمَّا حضر البلقيني الصقر شريف منبِّهة بمنكب الملك فلمَّا رأى البلقيني ذلك وقت وقال: أجل نعم أين؟ فأساء عليه الشريف أجلس يا حكما يا حكما (3) لا تدخل على (أين) قل:

(1) ينظر: الدرر الكامنة: 393/2.
(2) ينظر: إنشاء الغمر: 85/1، والدرر الكامنة: 293/2.
(3) هو: عمر بن رسول بن نصر بن صالح الكثائي، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين، مجهد حافظ للحديث، من كتبه: التدريب، وتصحيح المناهج، توفي سنة 586هـ (الضوء اللامع 85/8، وحسن المباحث: 183/1).
(أين) قل: ابن أجلس، فانحرف البلتقيني ورجع ولم يجلس (1). وي هذا ما يدل على عظمتهم عند الملوك وجراثيه أمام الملوك، ولا يمكن هذا إلا إذا كان له احترام وتقدير وتعظيم من قبل الملوك والأمراء.

وقد ناقلت كتب التراجم أبياتًا من نظمه. وهي قوله:

هَذِبَ النَّاسُ بالعُلُوم لترقي وايرى الكُلْ فِهِي للْكُل بَيْت
إنما الناسُ سُكَّانُ الزَّاجِة والْمَعْق
فَإِذَا أَشَرَقَتْ فِي نَّاس حَيٌّ
وادا أظلمت فإنَّها ميَت.(2)

واهتم النُّقُّرَة صَار بالتأليف بعلوم عده منها: أصول ألفية، والنحو، والصرف، والبلاغة والأدب، والقراءات، ومن أشهر مؤلفاته وأثاره العلمية: النحو والصرف ما يلي:

(1) شرح التسهيل (3).

(2) العباث شرح اللباب: الدس وحقق الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

(3) شرح لب الألباب في علم الإعراب: وقد حقق الجامعة الأزهر، كلية اللغة العربية في القاهرة.

(4) شرح شافية ابن الحاجب: وهو محقيق ومطبوع.

(1) ينظر: الدرر الكامنة: 2/394.

(2) الأبيات من البسيط، وينظر: إضاء الغمّر: 85/1، والدر الكامنة: 2/394، وقيل قائلها ابن سينا.

(3) ينظر: وفيات الأعيان: 2/161، والوابي بالوفيات: 223/2.


ومن مؤلفاته هي أصول الفقه ما يلي:
1) شرح المنار في أصول الفقه (1) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة راغب باشا بتركيا.
2) شرح تنقية الأصول (2) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الزاهدية.
ومن مؤلفاته هي البلاغة ما يلي:
1) شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان (3).
2) شرح الفوائد الخياتية في المعاني والبيان (4).
ومن مؤلفاته هي الأدب ما يلي:
1) شرح قصيدة بانث سعاد (5).
2) شرح قصيدة أبي الفتح البستي (6) مخطوطة ومنه نسخة في مكتبة سلطنة الأدب والمخطوطات بالكويت.
ومن مؤلفاته أيضاً: شرح حرز الأماني ووجه النهائي في القراءات.

(1) بنظر: الدور الكامنة: 2, وكشف اللون: 2, ومحمد العارفين: 1, والأعلام: 2.
(2) ومعجم المؤلفين: 6, 108/17.
(4) ومعجم المؤلفين: 1, 108/17.
(6) ومعجم المؤلفين: 1, 108/17.
(7) بنظر: مفتاح اللون: 2, ومحمد العارفين: 1.
السبع

أمام مذهب النَّصَرَة حكَار الفقهي، فقد قال ابن حجر - رحمه الله - في ذلِك: "إِنَّما أَصْنَعْتُ أَتْوَقِفَتْ حَكْمِيَّةً حَنْفِيَّةً، لِأَنَّهُ سَكَانُ مَدرَسَةِ الأَسْدِيَّة وَهِيَ شَافِعِيَّةٌ. ثُمَّ إِنْ تَرَيْتُ الحَافِظَ قَطِبَ الدُّينٍ (1) صَرَحَ ... بِأنَّهُ حَنْفِيٌّ ... ثُمَّ قَالَ: وَدْرَسَ بِالمَدرَسَةِ الأَسْدِيَّةَ ظَاهِرَ دِمِشْقَ وَهذِهِ أَسْدِيَّةٌ حَنْفِيَّةٌ، وَهَذَا يَزْوِلُ الشَّحَكُ مِن خَاطْرِي". (2)

وَفَاتَهُ: تُوفِي النَّصَرَة صَكَار - رحمه الله - بَحْلِي بِسَنَةٍ ٧٧٦ هـ وَلَهُ سَبعمُونَ سَنَةٌ، وَقِيلَ: تَسْمَعُونَ سَنَةٍ (١)

وَقِيلَ تُوفِيّ سَنَةٌ ٦٧٥ هـ وَهُوَ قَولُ مَرْجِعٌ لِأَنَّهُ خَلاَفُ مَا عَلِيٌّ أَكْثَرُ المَحقِّقِينَ مِن أَصْحَابِ الطِّبَابَاتِ وَالْتَرَاجُمِ. (٣)

(١) يَنْظَرُ: صَكْفَ الطِّلْنَونُ: ١٤٩، وَهُدْيَةِ العَالِمِينَ: ٤٦٧/١.

(٢) هُوَ: عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ عَبْدُ الْخَوْرَانِي بْنُ مُثَبِّرِ الْخَلِيْجِ قَطِبُ الدُّينِ: حَافِظُ لِلْحَدِيثِ، حَلْبِيُّ الأَصِلِّ، وَالْوُلْدُ، مُصْرِيُّ الإِقَامَةِ وَالْوَفَاتُ، لَهُ تَارِيْخُ مُصْرِ، وَشَرِيحُ السِّيْرِ لِلْحَافِظِ، عَبْدُ الْغَنِّي، تُوفِيّ سَنَةٌ ٣٥٧٥ هـ. (حَسْنُ الْمَحَاضِرَةِ/١، الأَعْلَامِ/٤٣٢/١، الأَعْلَامِ/١٠٨/١، وَهُدْيَةِ العَالِمِينَ/١٤٩/٤٧، الأَعْلَامِ/١٢٣/١، وَمَجْمُوعُ الْمُؤلِّفِينَ/٦)

(٣) يَنْظَرُ: الْدِّرَارُ الْكَامِنَةُ: ٢/٣٧٣، ٢/٤٩٤، ٢٨٢/٤٩، ٢٨٢/٤٩.


(٥) يَنْظَرُ: صَكْفَ الطِّلْنَونُ: ١/٤٧٧، ١٩٤٩، وَالأَعْلَامِ/١٢٣/١.
المبحث الثالث:
التعريف بآثاره المطبوعة النحوية والصرفية

المطلب الأول: التعريف ب (العباب – شرح اللباب):

اسم الكتاب: لقد صرح النقوي ص.ا بـ اسم هذا الكتاب، ق.م.د، إذ قال في نص النص:
«شرحنا شرحًا للبخيل، ومصطلحه معانيه، وتنكشف تركيبياته ومبانيه، وسميته: ب (العباب – شرح اللباب) بعد أن وجهنا وجهنا إلى تحقيقه أوثين، وصرفت عنوان هام، إلى تحقيقه أوًّن» (1) والعباب شرح كتاب اللباب.
(النحو) للعلامة تاج الدين الفاضل الأسقراطي. (2)

موضوع العبب: كان علم النحو والصرف هو موضوع (النقوي، ص.ا) في كتابه العبب، وذلك لأن قسم هذا الكتاب إلى مقدمة وأربعة أقسام، أمّا المقدمة فشملت على معنى الكلمة وأضفية، ثم الجملة واضفية.

أمّا القسم الأول فهو بعنوان: الإعراب وشمل الإعراب بالحركات الظاهرة والمقدرة، وعصر اسم المنقوصي والأسماء السريعة والمثنتي والجمع بأنواعها، ثم إعراب الفعل المضارع، ثم الإعراب الصحيح وغير الصحيح، وختام هذا القسم بالكلام عن الضرائب.

(1) العباب، بشرح اللباب: القسم الأول، ص.ا 3-4.
(2) ينظر: كشف الطالب، 1044/2.
(3) هو محمد بن محمد بن أحمد الأسقراطي، تاج الدين، عالم بال نحو، من مؤلفاته: ضوء المصباح، وفاحته الإعراب بإعراب الفائقة، تؤتي سنة 1884، أبنية الوعاء، 191/1، والأعلام، 31/7.
وقد قال النَّقُرِ صَارُ، بدأه هذا القسم ما بينه ويوضع أنَّه خصص هذا الكتاب للنحو ونأمِّن قدمته على الأقسام الباقية لأنَّه المقصود من النحو بالذات. فهو بهذا الكلام يبرز تقديم الإسفارائي للقسم الإعراب على سائر الأقسام.

والقسم الثاني: بعنوان المعرف والمبني، وقد بدأ بالبنين حيث بدأ بالحروف ثم الأفعال المبنيَّة ثم الأسماء المبنيَّة، ثم تحدث عن المعرفات فيبدا بالمنوع من الفروض ثم المرفوعات، ثم النصوصات، ثم المجروحة، ثم الجموعات، ثم النواع.

أما القسم الثالث فهو في العامل. بدأ بالعوامل من الأفعال، ثم العوامل من الحروف، ثم العوامل من الأسماء، ثم العامل المعنوي.

أما القسم الرابع فهو في المقتضي للإعراب وهو نهاية الكتاب، وبهذا يتضح أن موضوع كتاب العُباب هو علم النحو والإعراب.

زمن تأليفه: فرغ النَّقُرِ صَارَ من تأليف العُباب سنة 875 هـ. وعمره على الصحيح تسع وعشرون سنة.

دواعي تأليف العُباب: السبب في تأليف النَّقُرِ صَارَ (النَّقُرِ صَارَ) للعُباب هو ما للباب من منزلة رفيعة في النحو، وقد صرح بهذا السبب في مقدمة كتابه حيث قال: فإن كتاب اللباب في علم الإعراب لم ما مكان كتابا صحيحا معانيه، حسنا مقاطعة ومبانيه، لا ينزع بحرية ولا يدرك غوره، متضمنة من عجائب الدور النحوية، وغرائب الفعل الإعرابية، ما لا يوجد في مجمل الكلام المتقدمين، ولا في مفصل كلمات المتاخرین.

أهمية العُباب: تكمن أهمية العُباب في منزلة اللباب التي أشاد بها النَّقُر.

(1) ينظر: العُباب في شرح اللباب: القسم الأول 191.
(2) أمم عن حجم الكتاب فهو يشمل على (204) صفحة مقسمة على أربعة أجزاء.
(3) ينظر: تكشط الخلقين: 154/2.
(4) ينظر: العُباب في شرح اللباب: القسم الأول 2.
صلحية مقدّمته، ويعتبر العُبَّاب من أهم شروط اللباب التي شرحته شرحًا موسعًا، قال النُّقْرَة صار: شرحته شرحًا تنحل به الفاظته ومعانيه، وتنكشف ترقيبته ومبانيه... بعد أن وجهت وجهي إلى تدقيقه أزمنة، وصارفت عنان همتي إلى تحقيقه أونه: وكشفت النقاب عن محيي معانيها، ورفعت عن وجود مبانيه، وفتحت أغلاقه، وحللت شناؤه، وأظهرت مكنون دقائقه، ومحزون حقائقه، بالغاً في إشراف عوائده، وأسراره، مجهدة يكشف عن خرائده وأبكاره.

ومنا يزيد من أهمية العُبَّاب أن اللباب ليس من الكتب التي أخذت نصيبًا كافية من الشرح والتوضيح، كما كان للكتاب ابن مالك، ابن هشام وغيرهما، وقد نهج الإسفراييني منهجًا مغايرًا لمعظم النحاة حيث جعل اللباب مقتضيًا بعد المقدمة إلى أربعة أقسام الأولى أسماء، والثانية الجعر، والثالثة الفاء، والرابعة العامل، والرابع المقتضي للإعراب، وكتاب يحمل مثل هذا المنهج المغاير للمثير من كتّاب النحاة المتقدن والتأخرين جدلاً بأن يشرح ويوضح كلما فعل (النُّقْرَة صار).

---

(1) ينظر: العُبَّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 3-4
المطلب الثاني: التَّعَرِّفُ بِ(شرح لُبِّ اللَّبَابِ في علم الإعراب):

اسم الكتاب: هذا الكتاب هو شرح لكتاب الإسفراييني المسمى بـ (لُبِّ اللَّبَابِ) أو (اللَّبَابِ)، وتتمام اسمه: (لمْبُ اللَّبَابِ في علم الإعراب) وقد شرحه (النَّجُرَتِي صَحَّار)، وسمّاه: (شرح لُبِّ اللَّبَابِ في علم الإعراب)، وقد يختصر فيقال: (شرح اللَّبَابِ) وأحياناً يسمى: (شرح لُبِّ اللَّبَابِ في علم الإعراب).

موضوع الكتاب بين الإسفراييني موضوع هذا الكتاب حين ذكر أنه اختار من العلماء علم النحو، وأنه صنف منه كتاباً وجري الألفاظ والمباني، اتبع النحو، والمعاني، حاول لتضاريع النحو وما وارده، فهذا يعلم أن موضوع (شرح لُبِّ اللَّبَابِ في علم الإعراب) هو علم النحو والصرف.

وقد نهج الشارح في ترتيب موضوعاته وتبويبها بطريقة المصنف، وأنه من التكريم العقلي للكلمة وأنواعها سبباً لهذا الترتيب والتبويب، فبعد أن عرض مقدمة منهجية، ثم شرح، وبيان الباعث عليه، شرح مقدمة المصنف، ثم بدأ بتعريف الكلمة والكلام، وذكر أنواعه، وقام بحصر المفراعات والمنصوبات والمجروبات من الأسماء، ثم انتقل إلى التوابع، ثم عرض للمبني من الأسماء وعُرفُه، وذكر أنواعه، ثم انتقل إلى المفعول، والناشئة، والمؤنث، والذكر، وأسماء العدد، والمثل، والجمع، والأسماء المتصلة بالأفعال، ومما ضرر من مباحث القسم الأول وهو الاسم، انتقل إلى القسم الثاني وهو الفعل، فعرفه وذكر أقسامه وخصائص كل قسم، وأحكامه من حيث الإعراب والبناء، والتّعدي والنزوم، ثم انتقل إلى القسم الثالث من أقسام الكتاب وهو قسم ذكره فيه.

(2) ينظر: اختيارات النجور ص. 31، نقل عن: شرح لُبِّ اللَّبَابِ: 1/10.
الحروف، فعرف الحرف وذكر أقسامه وحكم على كل قسم، مبتدأ بحروف الجر، وانتهى بذكر حروف النصع، ولهذا يكون موضوع هذا الكتاب هو النحو أولًا ثم الصرف، لأنه ذكر مباني المصادر الثلاثية، وصيغ اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي، وغير ذلك من مسائل التصريف.

زمن تأليفه: فيلم (النثر، صفر) من تأليف هذا الكتاب سنة ثلاث وأربعين.

وسبعماده من الهجرة، ومنه يوضح ذلك قوله: «فرغت من تأليف هذا الكتاب في مدينة (ثَرَمَة) سنة أثلاث وأربعين وسبعاده من الهجرة». ومن تصحيحه في بلدته (قيسارية) (2) في القعدة سنة إحدى وخمسين وسبعماة.

دعاية تأليفه: إن الغاية من تصريف هذا المصنَّف تكمن في أهمية الكتاب المشروح (لمب الألباب)، فهذا كتاب يحتاج إلى شرح وتعليق، وقد بين (النثر، صفر) الداعي إلى تأليف هذا الكتاب، مقدمةه، التي يقول فيها: «وبعد، فإن لم تُتِّبِّع الألباب في علم الإعراب، لا يخفى عند ذوي الألباب أنه كثيَّر الفوائد جم العوائد، صغير الحجم وجيزة النظَّم، محتوى على قواعد شرية، وفائد مطهية، مشتمل على دقائق الأسرار العربية، منفوذ على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية، متضمن من عجائب الغرر النحوية، وغرائب التكثيف الإعرابية ما لا يوجد فيه من المطولات والمختصرات ولم يشرح أحد من فضلاء الدهر، وعلماء العصر» (4) فن يبيَّن أن من أسباب تأليفه لهذا الكتاب أن لم يلب الأبلاج للإسفارائيين لم يشرح أحد قبله، ولم يشرح أحد من معاصرته.

(1) هي: ترمذ مدينة مشهورة من أمم الدن رابعة على نهر (جيحون). (معجم البلدان: 261)
(2) هي: بلد على ساحل بحر الشام، تعد في أعمال فلسطين بينها وبين طبرياء ثلاثة أيام. (معجم البلدان: 421)
أهميةُهُ: يعد هذا الكتاب من الكتب القيمة التي ألفت في النحو في القرن الثامن الهجري، وقد وضح (النحاة حمار) شيئًا من أهمية الكتاب مقدّمته، وما حواجه هذا الكتاب منفوائد والدقائق والأسرار، حتى أنه بالغ مدح كتاب الإسفرايني معتقدًا أن فيه من غرائب الكتّب الإعرابية ما لا يوجد غيره من المطولاوات والختصرات.

ومن ثم يوضح أهميته أيضًا -اعتماد بعض المتآخرين من المؤلفين

(1) كالبغدادي في خزانة الأدب
(2) والد الأزهر في التصريح.

---

(1) ينظر: خزانة الأدب: 131-132
(2) ينظر: التصريح على التوضيح: 1/166.2332.2014/154
المطلب الثالث: التَّعْرِيْفُ بِ(شَرَحٍ شَافِيَةُ ابنِ الحاجّ):

اسمُ الكتاب: عَرَفَ هذا الكتابُ بِ(شَرَحٍ شَافِيَةُ ابنِ الحاجّ) ولم يذكر
النَّقْرُهُ صَالِحٌ مِّقْدَمَةُ هذا الشَّرَحُ آنَاهُ سَمَّاهُ بَعْضُهُمُّ ٌفِي اَنْسَبَأ، مِثْلَ الاسم الذي عَرَفَ به
وَمَعْنَى الكُتِب: شَافِيَةُ ابنِ الحاجّ وَشَرْوحُهَا. اخْتَصَّتْ بَعْلِمِ الصَّرَف، وَقَدْ
ذَكَرَ النَّقْرُهُ صَالِحٌ مِّقْدَمَةُ شَرَحِهِ أَهمَّى عَلَمِ الصَّرَف: مِقْدَمَةً لِلهذَا الكِتَاب
الذي هوُ صَمِيمٌ عُلَمِ الصَّرَف.

وَأَبْوَابُهُمُّ، وَذَاهِبُهُمُّ، وَذَاهِبُهُمُّ نَمَّةُ هُذَا الكِتَابُ ميِّت، الْقَلْبُ، مُكِنِّي، وَالْأَنْبَثِيَّةُ، وَذَاهِبُهُمُّ،
وَمَعْنَى الأَنْبَثِيَّةُ، وَمَضْرَعُ، وَأَبْوَابُهُ، وَصَيِّابَةُ، وَذَكَرَ فَعْلُ الْأَمَرِ، وَأَبْوَابُ
وَسَمَا المَعْلُومُ، وَأَفْقَالُ النَّصْبِ، وَالْبَصِيَّةُ المَشْهُورَةُ، وَذَكَرَ مِقْدَمَةَ المَصَّرُ، وَذَكَر
أَنْبَثِيَّةُ، وَذَاهِبُهُمُّ، وَذَاهِبُهُمُّ نَمَّةُ هُذَا الكِتَابُ ميِّت، الْقَلْبُ، مُكِنِّي، وَذَاهِبُهُمُّ.

زَمَنُ تَأْلِيْفِهِ: لَمْ يَقْضَ عَلَى مَا يَشْبَى زَمَنَ تَأْلِيْفِ هذَا الشَّرَحُ، وَلَمْ يَذْكَر
الشَّرَحُ هذَا.

دُوَايَ عِلْمِيَاتِهِ: إِنْ أَهْمَى الأَسْبَابِ الَّتِي دَعَتْ النَّقْرُهُ صَالِحٌ إِلَى تَأْلِيْفِ هذَا الكِتَاب
هِيَ ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ أَشَارَ إِلَيْهَا مِقْدَمَتَهُ:

الأَوَّلُ: أَهْمَيَةُ عُلَمِ الصَّرَفٍ، مِّرَافِعَةُ الْقُرْآنِ الْكُرِيمِ، وَالْسَّنَةُ المِطْهَرَةُ، وَقَدْ
أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "فَإِنْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْبِلُ غَيْرَ هَا مِنْ يَقِيَّةٍ" مِنْ الكِتَابِ الإِلِهِيَ،
وَفِيهِ عَبْقَةٌ مِنَ الْكَلََامِ النَّبويَّ، فَليُصِرَفُ عَتَانَ هَمْتِهِ إِلَيْهِ الْنَّفْعُ عَلَى عَلَمِ الصَّرَفِ، وَلَكِنْ
لَا يَعْرِجُ عَلَى فِي جِلََالِهِ نَصْبُ الْعَطْرِ المِثْلُ، عَلَى سَيْقَةِ الْجَدِّ، لَيَغْفُرُ عَلَى ذَيَار
بِحَارِ الْكِتَابِ الإِلِهِيَ، وَفِرَائِدُهُ، وَيَتَفَحَّصُ عَنْ لَطَائِفِ الْكَلََامِ النَّبويَّ، وَقَوْائِمِهِ، فَإِنَّ
(1) هَكَذَا عِلْمُهُ وَمِنْهَا: وَفَاحَةُ الْمَعَاشِرِ لِلْبَلَتِ وَلَبَنَةِ، وَفَلَعَوْنُ شَهِيْهُ الْمَهْدِ عَلَى الْمَهْدِ، وَمَثُلَّهَا تَمْحَيَّةً، فَوَلَعَوْنُهَا تَمْحَيَّةً.
من أقصى الله تعالى، واِجِّلَ النَّظَرِ تعاطي تأويله، وطلب أن يكمل له دينائه. ويصبح له صقلته وقراءته وهو غير عالم بهذا العلم فقد ركب عمياء، وخطط خبط عشواء، إذ به تنحل العوائق الأبديَّة وتعرف به سعة اللغات العربيَّة، إذ القياسانية منها أكثر من السماعية.

الثاني: أهمية شافيه ابن الحاجب فقد اشتملت مع قلة حجمه على علم كثير ومعان دقيقه، وقد أشار إلى هذا السبب بقوله: "إن المختصر للإمام العلامِاء أفضل المتقدمين، جمال الله والدين أبي عمرو بن الحاجب- رحمه الله تعالى - كتب صغير حجمه بل عباب كثير علمه، منتهو على دقائق الأسرار العربيَّة، محتو على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبيَّة.

الثالث: تشجيع الأمراء للعلم والعلماء، حيث أتَّخذ النَّشرة صحَّة كتابية هذا إلى الأمير أُلِجَاَي، وذلك عند قوله: "موشحو صدره بالقلق من اقتراح لله قَصِّه الْشَّرَفَ وعاهله، وذلَّت له صواعل الإمارة فرحتها وانتظارها، صهَّف الأمَّم، ملكُ ملوك أمراء العالم، ليت الوعى وغيث النَّذَر"، وهذا الإهداء يدل على محبة الأمراء لذلَك وهو دافع للعلماء للبذل والعطاء.

أهمية شرح الشافِية: إن أهم ما يميز شرح النَّشرة صار أنه جاء مختصراً جامعاً مفيداً، وفيه دقائق ممتعة؛ وقد قال النَّشرة صار عن شرحه هذا: "وقد كتبَ الله شرح مرازي في شريعة الاختصار، متجاريًا عن وصمة الإطالة والإيجار، إذ الإيجار قد يخُل، والإطالة قد يمل، وافيًا بتعليم مقاصده ومباحثه، مكافيًا بانحلال ألفاظه ومعانيه، مع إيرادات سمح بها الخاطر، وتقييداتها هذي إليها النَّاظر".

(1) نظرة: شرح شافيه ابن الحاجب: 20
(2) نظرة: المصدر السابق: 21
(3) نظرة: المصدر السابق: 22
(4) نظرة: المصدر السابق: 21
الفصل الثاني
منهج النقوش الكار في مؤلفاته النحوية والصرفية.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: منهجه في (العُبَاء لشرح اللباب).
المبحث الثاني: منهجه في (شرح لقب الألفاب في علم الإعراب).
المبحث الثالث: منهجه في (شرح شافية ابن الحاجة).
تقدم

تباينت دراستي لمناهج كتب (النُّفْرَةُ صَانِع) في الحجم، وذلِك بحسب طبيعة الكتب وأهميتها؛ لأنَّهُ لا بدّ أن تناسب الدراسة مع حجم الكتب وأهميتها.

لذا كانت دراسة منهجها (العُبّاب) أطول لطول العُبّاب بالنسبة لـ (شرح لَبّ الألباب) و(شرح الشافِئي)، ويتضح ذلِك من خلال مباحث هذا الفصل الأثناء:

1) منهجه (العُبّاب - شرح اللُبّ).

2) منهجه (شرح لَبّ الألباب - علم الإعراب).

3) منهجه (شرح شافِئي ابن الحاجب).
المبحث الأول: منهجة في (العِيَابِيلِةَ شُرَحَ اللَّبابِ)

يُعدُّ كتابَ (العِيَابِيلِةَ) من أوسُع كتِبَ (الْفُقْهَةِ شَكَّةَ) الإِخْوَانِيَةَ اللَّتِي تُظهِرُ سعةً علمهُ وطولَ نفسيه من خلال الشرح والتعليق والتَّحقيق، لذا امتاز بتميزها ومنهجية واضحة تكشف عن منهجية عرض المادة.

وقدْ مَرَّ (الْفُقْهَةِ شَكَّةَ) كتِبَ (اللَّبابِ) في تناوِل شرِيحِه لهذا الكتِب، فلا تكاد تَضَرَّعَ بين الشرح والكلام المشروِج، ودُونَ التَّصِيص بِهِلالان على المثنى المشروَج ما أمكن بُلّ الغالب تَميِيز أحدهما عن الآخر.

وبلحظ أنَّهُ أحياء يَقَدَّمُ نصًا من المشروِج، ثُمَّ يتبعُه بالشرِيح، وأحيانًا يدمج الشرح بالمثنى في شرِيح الأصل دون أن يفْتَرَقَ بِنَصِّ شرِيحه وأصل المشروِج، وقد شَرَّب أنَّ تشاملاً منهجية في هذا الكتِب من خلال المطالب الآتية:

1) طريقةُ عرضِ المسائل.
2) طريقةُ عرضِ الخلافِ النَّحوِي وَالصَّرفي.
3) منهجيةٌ في النَّقل وَالنَّوَاعي.
4) التَّفْسِير وَشرِيح الغريب.
5) خدمةُ الشَّواهد الشعريَّة.
6) التَّكْرَار والإحالة.
7) الاستطراد.
8) الاستقصاء والشمول.

9) أسلوبه في النقد.
المطلب الأول: طريقة عرض المسائل:

يذكر هذا المطلب سائر عيناته - بإذن الله - من كل ما يرتبط بالسائل التحويي والصريفي دون أن يغادر إلى مسائل الخلاف وما يتعلق بها. وقد أظهر الملك عليه علاقة بالسائل التحويي، ولكن لهما اشتهى صلة بالسائل الخلافية.

فمن منهجه أنه حينما يعرض المسألة التحويية يفسر ويعرف بكلام المعنى من المشاف، ويفرغ الأمثلة التي يذكرها في المسألة التحويي أو الصريفي، ومن ذلك قوله: (بسم الله) متعلق بفعل محدد، فإن فعل فاعل بدأ (بفويله) (بسم الله) يضرع ما جعل التسمية مبدأ له، مثلاً أن المسافر إذا حل أو ارتحل، فقال بسم الله، كان المعنى بسم الله ارتحل، فكلمة ها هنا متعلق بمحذوف.

أي: بسم الله أو الف الكتب، والباء ما للأساطع أو للمصادبة(1) ومن الأمثلة التي مثلها بها ثم أشار إلى معناها، قوله: «فإن زيد) (بكلمة (زيد) أفضل) (بكلمة)؛ (زيد الفضل) الفضل على كل واحده مسند بقي بعد (زيد) من أفراد القوم، فالمعنى زيد بعضهم الزائد (بفضل)...

وقد يعرب ما براه عاموض من أمثلة المصنف، كما يقوله العلم على معرفة قوله:

(الأعمال والمعلمة زيد عمر خبر الناس إياها أنا) (فأيدها عادا إلى المصدر) أي: الإعلام، وأصله: أعلمت وأعلمني زيد عمر خبر الناس إياها ثم أخبر عن الناس بعلم باللام، فأعلم بمعنى، والمعلمة تسلط عليه وزيد فاعل المعلومة، وإلهاء مفعوله الأول وعصر مفعوله الثاني، (خير الناس) مفعوله الثالث، وإذا خبر

(1) ينظر: الباب الثاني: الشرح اللباب: القسم الأول: 4- 5
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 551
المبتداً: وإياءه ضمير المصدر (1).

- كما اهتم (النفرة صاح) بالتمثيل للسائل فتجده لا يكتفي بالأمثلة التي يوردها المصنف في (اللباب)، ويتضح هذا عند قوله: "... ودخل فيه نحو: الصبوب (2) لأنه وإن اقترن بالزنمان لكنه لا يدل على المعين من الأزمة الثلاثية.

ولقوله: "إن كان اسم الذي أريد تثبيته مقصورا - وهو الذي آخره ألف مفردة لأزمة - ثلاثيًا واصله عوض من وإلى تحقيقا بأن يكون معلوما الأصل كعصا) ... ولا يكن المقصور ثلاثيًا واصله عوض عن الواو وذلما بان يكون ثلاثيًا واصله عوض عن ياء، نحو: متي (3).

وقوله: "قد ثبتنا صيغة التتجيم من المبني للمفعول إذا أومن التبادل بالفاعل، بأن ينتدل إلى ما هو الفاعل في المعنى ب (إلى) أو ب (عند)، نحو: ما أمتقات إلى، وما أحضنا عندي (4) ولا يكتفي (النفرة صاح) بالأمثلة التي يذكرها المصنف صفا نحو: قوله: "... ممًا ليست الألف فيه للإلحاق بناحو سفرجل نحو: حبنطي (5) فإن الألف للإلحاق لا للتأنيث (6).

- كما مكان يفترض الأسئلة والااعتراضات ويجيب عنها، وهذا نوع من تحقيق المسألة النحوية والطرق التعليمية التي عني بها المحضون من

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 63.
(2) الصبح: ما أصل وضرب غدته، وهو خلاف الغبوق. (الصحاح: صبح) 380/1.
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 27.
(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 58.
(6) ينظر: الحبنطي: القصير البطن. (الصحاح: حبط) 1118/3.
(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 538.
التحوينين، ويظهر هذا النمط عند قوله: "فقد قالت: لَمْ قَدْمَ الرحمَ على الريحين، والقياس النحوي من الأدنى إلى الأعلى؟ كقولهم: (عالم نحير). قلت: إن ذلك إنهما يجب فيها إذا كان الأعلى يدل على الأدنى...".

وقوله: "فإن قالت: قد بقي هذا جميع ليس بالحاق الواو واللياء والئنون بنَآيه، ولا بالحاق الألف والئناء به، ولا بتغيير صيغته، نحو: صئوان يجمع صئو. فالجواب أن صئوان صيغة غير صيغة صئو فقد اختفت صيغته.".

وقوله - أيضاً - عند حديثه عن حمل إلا على غير الاستثناء يقوله تعالى: "ولكن فيهم إله لا إله إلا أنتم مثبتون" (1): "فقلت: لا يلزم من انتفاء الموصوف من صيغته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف، إذ لا يلزم من انتفاء المجموع إنتفاء كل واحد من أجزائه، ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود: لأن انتفاء المجموع - وهو الآلهة الموصوفة بصفة المغايرة - إن كان بانتفاء الموصوف وحدهة فقد حصل المطلوب، وكذلكل إن كان من انتفاء الوصف، إذ من انتفاء المغايرة يلزم انتفاء التعدد، وكذلكل لا يلزم عدم المقصود على تقدير الوصف من وجه آخر بأن تقول: يجوز أن يكون الانتفاء بانتفاء الظروفية: لأنه على هذا التقدير قد انتهى ما قاله الخصم" (2)، فهو هذا يفترض السؤال الذي يمكن للخصم أن يسأله.

- يذكر الخلاصة من المسألة النحوية، ومن ذلك قوله: "والحاصل أن لله لا

(1) ينظر: العباءة في شرح اللباب: القسم الأول: 1.
(2) الصنو إذا خرج خلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو. (الصحاح: (صنو) 24/46.
(3) ينظر: العباءة في شرح اللباب: القسم الأول: 81.
(4) سورة الأنيباء: آية (23).
يلزم من يكون الفعل مستقبلاً جواز النصب، وإنما يلزم من جواز النصب صون الفعل مستقبلاً.

وقوله: "والحاصل أن الله لا يستفهم بأم المنصبة حتى يحصل عند السائل العلم بما سأل عنه: (أو)، وهو ثبوت أحد الشَّيَّانين لا بعثيه...".

وقوله: "والحاصل أن الظروف اللغو إنما يؤخر إذا لم يكن هناك مقتضٍ يقتضي تقديمه...".

وقال: "وقد اعتمِدت (المُفْتَرِه صَحَاب) بتعليظه ترتيب المصنف للمسائل والأواب، ولمي قدم هذَّة المسألة على غيرها، ولمي قدم هذا الموضوع على غيره، ولمي تأخر الحديث عن هذه المسألة إلى هذَّا المكان الذي ارتباه المصنف، وهذا سبب قوله: فالأول أي المتصل المرفوع، إنما قدمة لأنه المرفوع مقدم على غيره".

وقوله: "والمصنف تبع جار الله  إِن تقديم المنصوب المتصل على المرفوع المنفصل لاتصاله".

وقال: "بداية حديثه عن موضوع الفعل المطلق: "إنما قدمة على غيره من المنصوبات: لأنَّه الفعل الحقيقى الذي أوجدَه فاعل الفعل المنصرف".

وقال: "موضوع الفعل له: "إنما أخرجه عن سائر الفاعل مع أنَّه أقواله، وأشدَّما تعلقاً بالفعل وبالفاعل: لأن له لواحق، فلو قدمة على سائرها لوقعت.

---

(1) ينظر: العبَّاب عَلَى شرح اللباب: القسم الثاني: 481.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 720.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 802.
(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 229.
(5) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 127.
(6) ينظر: العبَّاب عَلَى شرح اللباب: القسم الثاني: 2.
هذه اللوائح بين الفاعل، وهي أجنبية بالنسبة إليها».

وقال - أيضًا - يمطع سلامه في موضوع خبر مكان وأخواتها: «اعلم أن ذكره خبر مكان هذان، وكداؤ ذكره في القسم الرابع حيث ذكر سبب نصب المتفرعات على المعقولية، وعدم ذكره اسمه في باب المرفوعات، وفي القسم الرابع حيث ذكر سبب رفع اللحقات بالفاعل، دليل على أن اسم مكان، عندن فاعل لا مشبه به، سبب أن خبره مشبه بالمفعول بالاتفاق».

كما كان يفرق بين المشابه في المسائل النحوية، فمن الأمثلة التي يقدم فيها بين المشابه، قوله: «فالفريق بين ذي اللام والمجذر عنها هو أن المجذر يدل على أن اسم بعض من عمالة لأنه التاسوين فيه يدل على المتكير، وذو اللام يدل على أن المراد منه الماهية المجيدة عن البعضية، والبعضية إنما تستفاد من القرينة كالاشتراك والرؤية...»

كما كان يذكر الأوجه الجائزة في المسائل النحوية الواحدة، كقوله: «ومنها أي: مثل اسماء الزمان المضافة إلى الجمل وإلى (إذ) في جواز الإعراب والبناء... (مثل) مع (ما) و (غير) مع (آن) مشددة ومخففة، فإنه يجوز بناؤهما؛ لشابةهما (إذ) (إذا) - أي أنهما مضافان في المعني إلى المصدر، وإلى الإبهام مع وقوع المبني - وهو (ما) وأن (آن) مشددة ومخففة - موقع المضاف إليه، ويجوز إعرابهما؛ لصور علية البناء كقوله تعالى: (إذ إنه أحق يتيث ما أحكم) تطبيقاً».

______________________________
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 429.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 106.
(4) سورة النازرات: آية (33).
وقد يبدأ الأوجة الجائزة بقوله: "أو نقوله، أو يقال، صمته: "قوله: (اختتمَّ زيد وعمرو) المسند إليه في المجموع فلا تعد له نفسه، وإنما المعدُّ ـ أجزاؤه ـ أو نقوله: ارتفع الأول بالفاعلية بشرط أن يعطف عليه الثاني، أو نقوله: الأصل فهيه: (اختتم الرجلان زيد وعمرو) فزيده وعمرو بين للفاعل"1.


وقوله عند قبولهم: (عمّرك الله): "وأجاز الأدفان رفع (الله) ليكون فاعلاً، أي: عمّرك الله تعميرًا في تفعّل بعمّرك4، وجوز أن يكون نصب عمّرك على أنه مفعول فهيه: أي: أسان عمّرك الله، أو على نزع الخافض، أي: أسانه بحق تعميرك الله أي باعتقاد بقاءه"5.

كما استعمل كلمة (أعلم) في مواضيع عديدة منها: التصويب والنقذ والوضيح والتفسير لكلام المصنف، والقيود والشروط للمسالة، وضافة رأي أو مذهب للمسالة، والخلاص للمسالة، والتفسير في المسالة والتبنيه لما يحسن أن يتبنيه لله ولكن هذه المواضع شوهد من كلامه، اذكر منها على سبيل التمثيل.

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 502.
(2) يقول: أبو سين حجر:
"تواهق رجلاها يدنه وراسة لها قبّة فوق الحقيقة رافدة".
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 504.
(4) ينظر: الأمالي الشجرية: 1/350، وشرح الفصل: 1/120، وشرح الكافية للرضي: 119/1.
(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 57.
أولاً: التصوير وال-metadata: ضُعِّفَ عِندَ قولَ المصحفّ "واعرابه تقديرًا بالحرفٍ في الجمع المذكور مضافًا ملاقياً ساكناً بعدة" : "واعلم أنه لم قال بدل قوله (مضافًا ملاقياً ساكناً بعده) ملاقياً علامةً مدةً ساكناً لكان أولى، ليدخل فيه نحو قوله تعالى: "والتبيي الصلاة" فيمن قرأ بالنصب، فإنه ليس بمضارَ مع أن إعرابه بالحرف تقديرًا..."

ثانيًا: التوضيح والتفسير لكلام المصحفّ: ويظهَر هذا عند قوله: "واعلم أن ظاهر الكلام المصحفّ - رحمة الله - يدل على وجود فتح المنادي على ما هو مندهب بعضهم".

ثالثًا: القيود والشروط للمسألة النحوية: نحو قوله: "واعلم أنه ينبغي أن يقيِّد اختيار البدل بقيدين آخرين - أيضاً - بأن نقول...".

رابعًا: إضافة رأي أو مندهب للمسألة: ومن ذلك قوله: "واعلم أن مندهب الفراء" أنه إذا سكان المستثنى الثاني أكثر من المستثنى الأول يضم إلى اللازم من المستثنى الأول...

خامسًا: الخلاصة للمسألة والقاعدة العامة فيها: ومن ذلك قوله: "واعلم أنه على ما حقَّقنا أولًا من أن ما بعد الفاء بتقدير مبتدأ محدود الخبر يكون..."

---

(1) سورة الحج: آية (35).
(2) ينظر: الحسن، والحسين، وروى عن أبي عمرو.
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 206.
(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 237.
(6) ينظر: شرح الكافية للرضي: 119/2.
ابدا مرفوع المحل على الابتداء».

وقوله - أيضًا - : «واعلم أنه يلزم في الجملة الأسمية التي تقع بعد عين أن يكون خبر البكاء فيها من جنس الفعل المتقن نحو: ركب القوام حتى الأمير راحب، ليضيف التحقير أو التعظيم».

سادسًا: التفصيل في المسألة: كقوله: «واعلم أن هذين تفصيلا لابد من بيانه وهو».

سابعًا: التنبية لما يحسن أن يبنيه الله: وهذا نحو قوله: «واعلم أن في العامل المضاف إليه بالإضافة اللطيفية إشكالا: لأنه لا حرف هنذا مقدر، حتى يقال: إنه العامل».

ومن منهجية في المسائل - أيضًا - أن يهتم بالمفاهيم اللغوية ومدى صحته وفساده، ويبحث به لصحة ما يذهب إليه، حتى دار الحكم عنده في المسألة النحوية أو الصرفية على المعنى، فما صحة معناها صحت الكلام به والعكس بالعكس، ومن الأمثلة على هذا قوله: «واعلم أن الرفع على الجواب على ما ذكرنا والمتصب إنهما يكون إذا كان الجمهور موافقا للسائل فيه أحد جزئي الكلام، فيردفه، ويستغني بدلالة الكلام السائر على عينه، فعلى هذا لا يكون قوله تعالى: (5) (لا يلزمنا).»

لفضاء المعنى، إذا المعنى يصير حينئذ: الذي أنزله ربيت أسطوري الأولين.

(1) ينظر: المصدر السابق: 493.
(2) ينظر: المصدر السابق: 832.
(3) ينظر: المصدر السابق: 919.
(4) ينظر: المصدر السابق: 1109.
(5) سورة النحل: آية (24).
(6) سورة النحل: آية (24).
والقائلون بهذا كانوا صفّارًا غير مقرّين بالإنزال، فهو إذن كلام مستأنف.

وقوله - أيضًا -: "...ولو قدّمت الفاعل هنّا وقلت: إنّما يضرب عمراً زيدًا، كان فيه انكاس المعنى" فلا يريد (النذر صار) إلا أن يكون المعنى صحيحًا غير منعكس.

ومن ذلك قوله: "...وهذا الكلام لا يخلو عن فساام لفظًا ومعنى على ما لا يخفى على الفطن المتأمل، فالأولى أن نقول: إنه عطف على قوله: (إمّا لنفسه) لأنّه في مقابليته، ويكون الكلام صلة فيستقيّم الكلام لفظًا ومعنى»، فهذا الكلام في سياق الردي والنقد، وكان مبناه على صحة المعنى واللفظ.

وقال: "واعلم أن قوله (وانحوه) لغو لا حاجة إليه مع أن وجوده يؤدي إلى الفساد المعنوي".

وقوله: "تنبيهًا على لقوله: (أقيم) لا لتصدر الكلام بـ (يا) أو لجميع قولك: (إيّاك أعني) على ما قال الشرح، لفساده من جهة اللَّفظ ومعنا على ما لا يخفى على الناظر فيه".

وقوله: "ولا يجوز أن يكون ذو الحال هو المخاطب على ما قاله الشرح، إلا...

---

(1) ينظر: العباب بن شرح اللباب: القسم الأول: 328.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 518.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 44.
(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 104.
(5) ينظر: شرح اللباب: 1/128، وهو: محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح السيرائي، قطب الدين الغالي، مفسر عالم بالنحو له كتّاب، منها: شرح اللباب في علم الإعراب للإسحائي، وتقرير التفسير في تحقيق الكشف، وتوفي بعد سنة 121 هـ (832م).
(6) ينظر: العباب بن شرح اللباب: القسم الثاني: 141.
لزم أن يكون المكلف هو المخاطب لا زيده، وليس صنفًا: لأن هذا الكلام إنما يقوله المخاطب عند إقبال زيده لا عند إقبال المخاطب، فعلى هذا سكانت.

تدور أحكام (النظر) صحة وفسادًا.

وعني بالنصرف على مصادر المصدرية في آرائه و اختياراته و نقوالاته، فمن ذلك قوله: "والمصروف تعز جار الله (2) في تقديم المنصوب المتصل على المرفوع المنفصل: لاتصاله" (3).

وقوله: "وإذا وصفت المناذى المضموم ب (ابن، أو ابنة) لا بنت، وهو أهل (ابن) بين علميين بني المناذى معاً أي مع الأبن على الفتح، والظروف أن المصدرية تعز يدها عبد القاهر (4) رحمه الله. فإنه قال: (جعل الأبن مع الأول شبيهًا واحدًا و نبأ على الفتح) (5) وللحظ هذا صنيف استشهد بالكلام الذي تبعه المصدرية، فذكر سلام عبد القاهر الجرجاني بالنقص من كتابه (المقتصر).

ومن المواضيع التي تعرف فيها على مصادر المصدرية قوله: "واعلم أن المصدرية تبع ابن الحاجب في هذا الكلام" (1).

وقوله بعد عادرة للمصدرية: "واعلم أن المصدرية تبع ابن الحاجب في هذا الكلام فإنه قال: إن العرب باللام ليس منقولا عن النداء، والمضاف يحتمل.

---

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 282.
(2) ينظر: المنفصل: 128.
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 233.
(4) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واعظ أصول البلاغة، ومن آلة اللغة، له: أسرار البلاغة، و المقصود، والإصداء في التصريف الأفعال، وغيرها، توفي سنة 471 هـ. (لغة: الوعاة: 106، ومفتاح السعداء: 143/1)، وينظر: المقتصر: 785/2.
(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 181.
(6) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 244.
الأمران، أي: أن يكون منقولاَ عن المنادِى ونصبه بـ(ب) المقدر صُمَّما بـ(أيّهَا الرجز) وأن يكون فعل مقدر صُعَّاعي واخض. (1)

وقوله: "ذكر السيرافي"(2) أن حال (الآية) في العرض صُحِّاله قبلُ الهمزة، وتبعه المصنف: رحمَهُ الله تعالى - "(3).

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 254، ويب الإيضاح لابن الحاجب: "إلا أن الأولي أن يقال: إنه منصوب نصب العبَر إذ النقل خلاف القياس فجعله صلاً نفسه مع صحته أولى من جملته منقولاً. (292/1)

(2) هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد: نحوي، عالم بالآداب، أصله من سيراف من بلاد فارس، تفقه في عمان له الإقناع في النحو، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة 388 هـ. (وفيات الأعيان: 130، والجوامع المضية: 196)، وينظر: رأي السيرافي: شرح الكافية للرضي: 211/1.

(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 459.
المطلب الثاني: طريقتنا في عرض الخلاف النحوي والصرفي:

تختلف الكتب النحوية والصرفية في عرضها للخلاف النحوي والصرفي. فمن الكتب ما هو مختص بالخلاف النحوي والصرفي كتاب (الإنساف) ـ (1) وكتاب (البديع) ـ (2) وجملة الأخلاق (الزبيدي) ـ (3). ومن الكتب ما هو عام في النحو والصرف يعرض جميع المسائل النحوية والصرفية بحسب الترتيب الذي يرضيه المصنف، ومن هذه الكتب الكتاب الذي تجلته هذه الدراسة لدراسته وهو (العباب شرح اللباب) فلم يقتصر فيه مصنفه على مسائل الخلاف فحسب بل جعله عاماً يتعرض فيه المتفق عليه والمختلف فيه.

وإذا كان الأمر هكذا فإن أنه من الطبعي – نظري لا يكون للمصنف منهجية واحدة في عرضه للخلاف. في هذا الكتاب شامل لأكثر مسائل النحو والصرف. وله هذا المطلب يمكن أن يعرف بالمنهجية التي تجاهها (النحو صار).

---

(1) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو البركات، أمثال الدين الأنصاري. من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. كان زاهداً عفياً، خصى العلم والمذهب، له: نزهة الأبناء طرق الفن واللغة والإفراد، وملخص القلعة سنة 1377 هـ. (وفيات الأعيان: 58/1، وغيره الوعداء: 2/8).

(2) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، أبو البقاء، محب الدين: عالم بالأدب واللغة والفراذ والحساب، من مكتبه: شرح ديوان المتنبي، واللباب في عل البناء والإعراب، والبديع في إعراب القرآن، توقيع سنة 116 هـ. (وفيات الأعيان: 2/8، وغيره الوعداء: 3/29).

(3) عبد الله بن بكر بن أحمد، أبو عبد الله، الشيخ الهمدان الزبيدي، من العلماء بالعربية: له: شرح ملحة الإعراب ومقدمة في علم النحو، ونظم مقدمة ابن باباشا، توقيع سنة 802 هـ. (غيره الوعداء: 2/8، والضوء اللامع: 4/325).
عربية للخلاف. هذا الكتاب، وذ لك من خلال الملامح الآتية:

لم يتزوج (النفرة ضار) منهجية واحدة في عرضي الخلاف، وإنما تعددت
الطرق التي عرض فيها الخلاف، فمن هذه الطرق ما يأتي:

أولاً: يبدأ بالراوي في المعالجة بالمسالة التحتوية أو الصرفية ثم يذكر الآراء
الأخرى في المسالة: صدقوه: لا يجوز تشيني الاسم المشترك، باعتبار معانيه
المختلفة، فلا يقال: الشروق للظهر والصباح، وذهب ابن مالك (1) والأندلسي
إلى جواز ذلك (2) وقاله: ومعنى (ما أفتعله) عند سبيلي شيء من الأشياء لا
أعرفه فعله فاعلاً تقديرًا (3) والفعل وهو أفعال مصدرين إلى ضمير (ما)، و(ما)
مبتداً مع سكوينه ذكر غير مخصوصة عند سبيلي، والجملة خبره، وإنما نذكر
للإبهام المناسب للتعمج، أي إن سبب مجهول لا يعرف (4) وهذا المذهب هو
المختار عند (النفرة ضار) بدليلاً رده للآراء التالية لهذا الرأي، ثم تابع قائلًا:
وقال الأخفش (6) وهذا قوله: إن (ما) مبتدأ، وهي موصولة والجملة صلتها،
والخبر محدود، أي الذي جعله فاعلاً حاصلاً موجودًا (7)، وهو ضعيف: لأن
فيه حذف الخبر وجوابًا مع عدم وجود ما يسد مسدة.

وقال الضراء: (ما) الاستفهامي مبتدأ، وما بعدها خبرها (8)، وه ما قوي من

---

(1) ينظر; شرح التسهيل: 62/16.
(2) ينظر; الإيضاح لأبن الحاجب: 10/639، وهو: النفس بن أحمد بن الموفق الأندلسي المربي
اللوفي، من علماء العربية بالأندلس، له: شرح المفصل، وشرح الشاطبية، توفي سنة 111 هـ. (انها)
الرواية: 3/22، وتاريخ الوعاية: 2/100.
(3) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 55.
(4) ينظر: الكتاب/1.
(5) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 174-175.
(6) ينظر: شرح حكاه ابن الحاجب للرضي: 2/170.
(8) ينظر:
حيث المعنى: لأن كونه جهل السبب فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفسار.
معنى التمجد نحو: ق و ايذرك ما يوم آتين (1)، وضيف من حيث اللفظ: لأن النقل من إنشاء إلى إنشاء، ولم يثبت ذلحك (2).

ثانياً: يذكر الآراء فيها المسألة ثم يختص بالرأي الذي يراه صواباً أو راجحاً، ومن الأمثلة على هذا قوله: ولاحوق الفضاء في فلأفسحهم (3) فإن لم تكون لاحقة بالأول في ينبغي أن يعاد بلا فاء للإشعار والإيضاح بأن أعمالهم المدنية من الفضاح، وحسب الحمد هي عليه من الحسبان فيكون الفضاء للسبيبة لأن الذين في الأصل مبتدأ متضمن معنى الشرط، وقيل: إن الفضاء زائدة، ويكون الثاني بدلاً من الأول (4) والظاهر أن الله ت Acres (5) وتصير ما ينجز هذا المنهج في عرضه للخلاف بعد ذكر قول أو رأي مرجح يبرد عليه ويبين القول الراجح في المسألة.

ثالثاً: يذكر رأيين في المسألة ثم يرجع ثم يذكرا ثانياً في المسألة، وهذا يكون عمل الأسم المضاف إلى المضاف إليه: يجر المضاف إليه، فيضمن يريد العمل له أي: للمضاف. ومن قال: إن العمل للحرف المذكر، نظر إلى أن معناه هو الأصل هو الموقع بالإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيز، ولا ينكر هذَا عمل حرف الجر المذكر، لقوة دلالة المضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه. والأول أولى، ما ذكرناه من نزوم تكير غلام زيد على

(1) سورة الانفطار: آية (17).
(2) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 185.
(3) سورة آل عمران: آية (188).
(4) هذا رأي الأخفس، ينظر: معاني القرآن: 1/221.
(6) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 887.
الثاني. وقيل: العامل معتنى الإضافة، وأريد بها النسبة بين المضاف والمضاد إليه.«(1)

رابعًا: يذكر الأراء في المسألة الخلافية، ثم يقول: الرجوع القول الرابع أو الثالث، وحκًا، فمن ذلك قوله: «الإلهة (هناء) بالذين الواو النتي هي لام ل، (ن) إذا أصل (هن) هنوة على رأي البصرتين (2)، فإن أولها (يا هناء) أدبت الواو هاء، ولذلك قد تم تسمي الهاء تبنيًا على الواو الحذوة وبدلاً من الهمزة المنقلبة عن الواو على رأي (3)، فإن أولها، ما حكاه (هنا) قليل الواو همزة، لوقوعها طرقًا بعد ألف زائدة، ثم قلبت الهمزة هاء لكونهما من حروف القلب.«(4)

وبعد أن ذكر هذين الدعماً تابع فذكر الأراء الأخرى في المسألة: «وابلاء أصلية على رأي (5)، لأنه يصغر (هن) على (هناته)، وأصله من هناء. ونائدة لغير الوقف لبيان الحركة على رأي، فإنه قيل: إن أولها (يا هن) زيادات الهاء لبيان الحركة فصار (يا هناء) ثم أشيء حركة النون فتوجه الفصائر (يا هناء) وزائدة للوقف على رأي وهو رأي الكوفيين (6). ووضعوا الدعما الأخير بجوار تحريكه، أي تحريكة الهاء في الفصر والمتين والجمع على رواية الأخفش (7) حال السعة فيقال: يا هناء بهاء مضمومة، فلا يجوز أن يكون للوقف، والذاهب الثلاثة الأول يبطلها أن العلامات أي علامات النشبة والجمع والتأنيث لا

(2) ينظر: الكتب: 190، والقصبات: 270، وسر صناعة الإعراب: 2، 511/2، وشرح الشافية: 3/3.
(3) هو: رأي النماميني، ينظر: شرح التصريف الموضعي: 311.
(5) وهو أحد قول ابي علي الفارسي، ينظر: المسائل البغداديات: 500، 505.
(6) ينظر: الممتع بتصرف: 420/1.
(7) ينظر: الأصول: 488/1، والأمالي الشجرية: 12/2.
تلحق قبل اللام أو هذا هو بدل من اللام. وَهَذِنَا العلامات لا حَقَّةً بِهِ قَبْلَ الْهَيَاءِ علَى مَا ذُكِّرَ فِى الأَمْثَلَةِ فَلَوْ كَانَت الْهَيَاءَ فَلَا مَثَلَّ أَيضاً. أو بَلَى عَنْهَا. وَجَبْ إِلَحَاقَ العَلَامات بالله، فيقال (هَذَا هَذَا)، ثُمَّ تَقْليلَ الدَّخْلِ وَ(هَذَا هَذَا). ثُمَّ جَمِيعَ الدَّخْلِ، فَبَقِى مَا هو الصَّحَبِي مِن هَذَا المَذاهبِ الخَمسةِ المذهبُ الرَّأيِ.»

خامسًا: يذكر الخلاف في المسألة، ولكن لا يرجع أي قول من الأقوال إلى ذكرها، وقوله: (وَإِنَّما فَتَحَيَ الْيَاءَ الَّتِي بَعْدَ يَاءَ النَّصِيْرِ، مَحَافَظَةً عَلَى الْفُوضِ العُوْضَ، وسِيُبْوَه يَحْدِثُ العَوْضَ ةَ الْمَثْنَى، وَالْمَجْمَوعِ نُسْبًا، لَا لَاتِقَاءَ السَّاصِعِينَ، فِي قُولُونَ (الَّذِيَانُ الْلَّدْنِي وَالْلَّدْنِيَانِ، الْلَّدْنِيَانِ، وَالْلَّدْنِيَانِ) بَيْنَ الْيَاءِ وَوَسْكِرَةُ الْمَجْمَوعِ (وَالْبَاخْسِ يَحْدِثُهَا نِسْبًا، فِي قُولُونِهِ) الْمَجْمَوعِ لِفَتَحِ الْيَاءِ، حَكَمَ مِن الصَّطَفُونَ والمُصْطَفِينَ.

وقوله: أيضاً: (وَهُمَّاهَا يَأَى) (إِذَا) (وَإِذَا) حَالَ سِكُونُهَا مِكَانِيَتَينَ للمَفَاجِئَة، نُقِلُ عَنَ الْمَبْرَرِ، أَنْ (إِذَا) (وَإِذَا) لِلَمَفَاجِئَةِ ظَرْفُ مَكَانِ، وَقَالَ الرَّجُلُ: (إِنْ هُمْ ظَرْفُ زِمَانَ)، وَقُوَّلَهُ: (وَلَا يَشْتَهِي الْخَتَمُ يَتَقَيَّمُ، اسْتِحْلَالَ جَزِيَّهُ (١) وَبَنُو تَمِيمَ لَا يِلْفَضُونَهُ إِلَّا أَنْ يُكَونَ ظَرْفًا). وَقَالَ الأَنْدِلُسِيُّ: الْحَقُّ أَنْ بِنْيَ تَقَيَّمُ (٢).

(١) بنظر العبّاب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١١٥ - ٢١٦.
(٢) بنظر الكتاب: ٣٨٨/٣.
(٤) بنظر: المقتضب: ١٨٨/٣.
(٦) هو عُيّسَى بن عبد العزيز بن يعلى الخزاعي الترمذي الشافعي، أبو موسى، من علماء العربية، من حكّاه: الجزولي، وشرح أصول ابن السراج، توفي سنة ٧٠٢هـ. (بغية الوعادة: ٢٣٦/٢، ومرآة الجنان: ٤/٢٠٠).
(٧) بنظر: المقدمة الجزولية في: النحو: ٢٢٠ - ٢٢١.
يحفظونه وجوبًا إذا كان جوابًا، أو دلت عليه قرينة غير السؤال، وإلا فلا يجوز
حذفه رابعًا: إلا لا دليل عليه.(1) والفصلك في: هم يحذرون الله: اقتدي فيهم بجبار الله
حيث قال في (المفصل): ولكن تعميم لا يثبتونه أصلاً.(2)

- ومن منهجه يُعرِضه للخلاف النحوي والصريفي أنه إذا ذكر رأي
المذهب البصري أفرد، بالرأي الكوفي، أو من مثل المذهبين ك سبيله فإنه
يمثل المذهب البصري، وصار الفراء فأنه يمثل المذهب الكوفي، ويتبّع ذلكل من
مثل قوله: وقد يرد في التصغير - عند البصريين - المزيج فيه إلى حروفه
الأصول بخذف زوايد، سواء مثان ثلاثانيًا أو رباعيًا، وسواء كان علمًا أو غير
علم. والفراء لا يصغّر هذا التصغير إلا العلم: لأنه لشهرته يكون ما أبيق منه
حذفه على ما ألقبه.(3) نحو: رُهْب و حُريش: يُزهر و حارث، حذفت الهمز من
زهر والأنف من حارث. ثم صغرًا، و نقول: يمدح: (دُحْرُج) بحذف الفيم،(4)
فبَعَد أن ذكر رأي البصريين ذكر مذهب الفراء الذي يمثل الكوفيين.

وقوله: أيضًا: وأجاز سببته - أيضًا: ثالث عشرة عشر
ويكون المركب الأول بجزاية مضافًا إلى النزاني بجزايه مع بنائيهما.(5)
والكوفيون لا يجزون إلا ثالث ثلاثة عشر.(6)

اهتمّ (النّظره صار) يعرض حجج المخالفين والرد عليه، فمن ذلك
قوله: خلافاً للكوفيين في: أفتح من هكذا، فإنهم منعوا صرف أفعّل التفضيل

112/1

1(1) بنظر: شرح الكافية للرضي: 1
2(2) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 733، ونظر رأي الزمخشري في: المفصل: 30
3(3) بنظر: شرح الشافعية: 283/1.
5(5) بنظر: الكتاب: 360/5.
6(6) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 198، ونظر الخلاف الإنصاف في: مسائل
الخلاف: 322/1.
المستعمل مع (من) ظاهرة للضرورة، واستذكرنا بأن لا يستمع مع كثرتها، ولهذا (من) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالتها (1) وما تمسكوا به من أن (من) مع مجرور واصلنا إليه فلبنون ما هو واصلنا، ومن أنه مشابه للمرفق بالذريه فكلما لا يجوز إلحاق الأشياء ب (خير منه) وشر منه (2) فإن وجود (من) فيهما لا يمنع من لحوق التنوين بهما، مع أنهما في الأصل أفعل، وإن الكلام في حال الضرورة، وفرق بين المضاف وما هو واصل (3).

وقد يختص ولا يذكر الحجج والأدلة مع وجودها، بل يشير إلى وجودها فقط، حسب قوله المسانة الثانية: قال: «واختار البصريون إعمال الثاني مع جواز إعمال الأول، فلا خلاف فيه لأنه جائز إعمال أيهما شئت، ولكن الاختلاف فيه أنهما هو الأولى بالعمل، لأنه الأقرب أي أقرب الطالبين إلى المطلب، فالأول أن يستبده دون الأبعد، ولا لأنه لا أعمل الأول مع العطف، لزم الفصل في نحوه (قام وقد زيد) بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة.

и واختار الكوفيون إعمال الأول من الفعلين مع جواز إعمالهم الثاني: لأنه أول الطالبين، واختصره إلى ذلك المطلب أقدم من احتجاج الثاني، ولكن من الضريقيين حجج (4)، والصحيح هو الأول، لأن إعمال الثاني أكثرك في سلمهم من إعمال الأول، ومعه تحقق الأكثرك الأول من مواقفته الأقل (5) فلم يذكر حجج البصريين والكوفيين مع وجودها، وذلك تحاذي للاستطراز والإطالة.

- يذكر (النثر مكّن الأدلة والحجج للرأي الراجح في المسانة الخلافية، أو التعليل الذي جعله يرجع هذا المذهب على غيره من المذاهب، ومن ذلك (6).

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 488/2، 119/1، 119/2، 120.
(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 479، 480.
(3) ينظر: شرح الكافية للرضي: 79/1.
(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 561، 562.
قوله: «ولهذا أي: لكون إضمار المفعول في الثاني هو المختار حمل قوله تعالى:»

(ط) مَأْوَىٰ أَنْ تُقَلِّبَ عَلَيْهِ الْقَلَبَ، وَقَدْ هَذَا أَرْضُ أَرْضٌ كَبِيرٌ »(2)، على إعمال الثاني، فإنه نواعر العمل الأول، لزم أن يكون أصح الكلام على غير المختار، وهو حذف المفعول من الثاني مع إعمال الأول،(3) وبهاتين الآيتين استدل البصريون على إعمال الثاني.(4)

ومن التعديل قوله بعد الخلاف في جمع الصفة التي لا مئوض لها وهي مجردة من علامة التانتي كث (حائض) والطالق: «قول الخليل:(5) أولى: لأنه رد إلى معنى يقتضي حذف النائ، بخلاف قول سيبويه:(6)

- كم لا يقتصر (النثرة صأر) على الخلاف الذي ذكره المصنف، وإنما يذكر بعض خلاف إنا لم يذكره المصنف، فمن ذلك قوله: «وكى المبرز عن يونس أن غيَر الله بعد (من) محكيًا كالأعلام.»(7) وقال: إنه لم يذكر بعد (من) يذكر عبرات الحكایة بها، لكن الوجه الأول هو الأشهر، ولذلك اقتصر المصنف عليه.(8)

- كم كان يذكر الآراء المختلفة لما يراه، ثم يجيب عنها، ومن ذلك قوله: قيل: الغرض من وضع الكلمة الترتيب: لامتناع وضعها لا لفائدة

---
(1) سورة الكهف: آية (96).
(2) سورة الحاقة: آية (19).
(3) بنظر: الإيضاح لابن الحاجب: 116.
(4) بنظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 567.
(7) بنظر: المجتهد: 309/2.
(8) بنظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 318.
وامتناع الفائدة فيها غير المرخصة لامتناع استعمالها من أجل إفادة المسماة بمعنى اكتساب السامع تصوَّر ذلك المعنى منه بعد أن كان جاهلًا به، لا بمعنى التفاني إلى ذلك المعنى وتذكير له بعد ذهوله عنه، إذا كان عالماً بالوضع: لاستلزمائه الدور (1) والجواب: لا نسلم لزوم الدور؛ وذلك لأن معنى سكون الألفاظ مختلفة بالماليكي يكونا موضوعة لها، وحينئذ لا نسلم أن إفادتها موقفاً على وضعها، لكن لا نسلم أن وضعها موقفاً على إفادتها، بل موقفاً على تصوير أصل المعنى أو أصل اللفظ (2).


وقد يصف بعض المذاهب بقوله: (الأعتراف) والأثر: لقصد الترجيح حنيًا، ولغير الترجيح حنيًا آخر، سكونه عند قول المصنف: (الأصمعي) لا يستفصح إلا طرحهما، أي: إذ وإذا، في جواب بينا، وبينما...: (وإذما لا يستفصح إلا طرحهما: لأن الظاهر أن العامل يَه (بينا) وبينما) هو الجواب،حكمًا (إذا) الزمانية، فإن العامل على الصحيح وعند الأكثرين هو الجزء لا الشرط: لأن الشرط مخصص له، وتخصيصه ليس لكونه صفة لها، ولا لكون الأوّل الإتيان فيه بالضمير (5)، فاستخدم سلمة (الأكثرين) تعزيرًا (6).

(1) صاحب هذا الاعتراف الإضرابي، ينظر: حاشية اللباب: 4/1، والدور: 7/2، التعريفات: 1/140.
(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 368، 259.
(3) سورة البقرة: آية (19).
(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 2/75.
(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 3/164.
ودعمًا للترجيح:

ووصف الرأي بقوله (الأعراف) في مثل قوله: «ونحوه» (6:4) إذا أشتقت السماة، فإنما قال على الأعراف: لأن هناك رأياً آخرًا يخالف الرأي الأعراف، فضيه إشارة إلى الخلاف، وبين أن هذا الرأي هو الراجع.

وقد جمع بين وصفين من هذه الأوصاف في قوله: «والأعراف الأشهر بين النجاة» أي: المضاف إلى ياء المتكلم مبني على الكسر، إضافته إلى ياء المتكلم البني.

قد يتمسَّكِ صدر (الْفُقْرُ ثَكَّارٌ) للمفاضلة بين الأقوال و الخلاف، ويجعل الترجيح على درجات: فهذا القول أفضل من هذا مع رجحان كلا هذين القولين والفضل عليه، ومن ذلك قوله: «خلافاً للإنساني، فإن قال: إن (رواجعًا) منصوب على أنَّهُ خبر (كَانَ) مقدرة، أي: كانت رواجعًا، ومكان مع خبر خبر ليت ومهذب البصريون أولى من مذهبه: لكثرة حذفة الخبر وقَلْهٌ إضمار مكان... وخلافًا للقراءة)، فإنه قال: إنَّهُ منصوب ليت: لأن مذهبه أن ليت تنصب الأسماء جميعًا، لأنه يمعنى تمثبت، ومذهب الكسائي أولى من هذا المذهب: ليثبت إضمار مكان في موضع (1) فقد أفضل مذهب الكسائي على

(1) سورة الأنسُف: آية (1).
(2) ينظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 444.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 194.
(4) قول الراجع: يَاني أَيَّام الصَّحِيْحِ، بهِ رواجعًا.
(5) ينظر: معارض القرآن: 1/410.
(6) ينظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 1/733، وينظر الخلاف في: شرح المفصل: 1/103، ومع
مذهب الضراء مع أن الرأجع عندته هو المذهب البصري.


وليس هذا فحسب، فقد يكتفي بترجيحات واعتبارات العلماء السابقين له، فمن ذلك نقله لتراجع ابن مالك: وهذا عند قوله: قال ابن مالك: وقال الأخفش، أو ترى بالصواب. (3)

وقد يستطرد في ذكر الخلاف، فيذكر قصة الخلاف، فمن ذ لك قوله في المسألة الزنبورية: "وجكي أن سببها وقد على البرامكة: فطلب أن ينظر الخساكي في مجلس يحيى بن خالد - رحمهم الله - فسُئل عن هذه المسألة، فقال: (فإذا هو هؤلاء) ولا يجوز النصبه، قال الخساكي: لحته وليس من الكلام.

الهواجع: 105/2.

(1) ينظر: الأصول ي نحو: 332.
(2) ينظر: العبباب في شرح الباب: القسم الأول: 169. 700.
العرب، فقال يحيى: اختلفتُنا وانتما رئيساً لبلديكمًا (1)، فمَن يحكم بينكم؟
 فقال السكاي: العرب اجتمعب ببابك، وقد قنع بهم أهل المصرين فأدخلوا،
 فوافقوا السكاي» (2).

وقد ختم الكلام عن منهجه في عرض الخلاف إذكر أنه قد لا يذكر
الخلاف أثبته ولا يشير إليه، فمن ذلك قوله: «(وذويه) جمع دو وقد شدت
إضافته إلى الضمير» (3)، والصحيح هنأ أن المسألة فيها خلاف، قال السيوطي،
«والختار جواز إضافة دو إلى ضمير، كما يفهم من الكلام أبي حيآن أن
الجمهور عليه، كقوله:

إِنَّمَا يَعْرَفُ ذَا الفَضْلُ
ْلِمَّنَ النَّاسِ ذُووْهَ (4)

وقول الأحوص:
رَجُوَّاهُ قَدْماً مِنْ ذُوِّيْهَا الأَفْضَالِ (5)

خلافاً للسكائي، والنحاس (6)، والزبيدي (7)، والتابرين، ومنهم ذلك إلا لـ

(1) الرسالة: بلدمها.
(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 369 - 2، ونظر المسألة في الإنصاف في مسائل
الخلاف: 2/0، والأشهاد والنظائر: 3/65 .
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 11 .
(4) البيت من مجزو الرمل، ولم أقف على قائله: ونظر الشاهد في: شرح المفصل: 38/3، وشرح
التسهيل: 2/42، وهمهم اليوم: 0/284 .
(5) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري: من بني ضياعة، شاعر هجاء، صاحب
الديباجة، من طبقة جميل بن ممجر ونصيب، كان معاصراً لجرير والفرزدق، توفي سنة 105 هـ.
(الأغاني: 0/4، والخزانة: 232/6)
(6) عجزت من الطويل، وصرر:
وَأَلَّا تَرُجِو غُرَامًا مَنْ حَصَتْ مَا
(7) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس، مفسر، أديب، مؤلف ومؤلفات
 عبد الله الحسيني المعروف بـ "الفلتام ضاح" ومنهجه في النحو والتصريف دراسة وتقؤيم

(3) يٌشبه ويَجزم به الجوهرِيُّ "بالصحاح".

---

روغاته بمصر، مكان من نظراء نفطوسة وابن الأنباري، له: معايى القرآن، تويٌّمة سنة 328 هـ. (إنباه الروآة: 191 و النجوم الزاهرة: 100)

(1) هو: محمد بن يحيى بن علي بن مسلم القرشي، أبو عبد الله اليماني الزبيدي، وَاعْتَى عارف بالأدب، من مؤلفاته: المقدمة في النحو، والقوافي، والرد على ابن الخساح، تويٌّمة سنة 555 هـ.

(2) إسماعيل بن حماد الجوهرِيُ، أبو نصر، نفوى من الأئمة، من كتبه: "الصحاح والعروض ومقدمة في النحو، تويٌّمة سنة 326 هـ. (إنباه الروآة: 194 و النجوم الزاهرة: 207)

المطلب الثالث: منهجية النقل والتوثيق:

تميزت الكتب العلمية للعلماء والباحثين باهتمام بالمعرفة والثواب غة شان النقل والتوثيق للمؤلف للفكرية، من تابع طريقتهم ومناهجهم في النقل والتوثيق للمؤلفات التي يورد فيها المؤلف كتابه، بين الدقة، والغموض، والعذر و педагог، وغير ذلك.

وكان ل (النثرة الصار) منهج وطريقة في النقل والتوثيق يمكن معرفتها من خلال النقاط التالية:


- تنوعت طريقة (النثرة الصار) ومنهجية في النقل والتوثيق على النحو الآتي:


- النقل ونسبة النقل إلى قائله:

وقد شمل هذا النوع من النقل والتوثيق ضريبي وهما:

الأول: أن يمزج نقولته وإراءه إلى قائلها، فمن ذلك قوله في نقله عن سيبويه: «وقال سيبويه: (1) إنه مؤلف بناساين أو شيء حايد (2)، وقوله في نقله عن الفراء عند حديثه عن قول قول (3)، يقول: إنما ضم أولها ليدل على الواٍ (4)، وقوله عند حديثه عن ذو الموصلية: «قال ابن مالك» (5)»

1 (1) بنظر: الكتاب: 382/3
2 (2) بنظر: العباب في شرح الليباب: القسم الأول: 74.
3 (3) بنظر: الصحاح: 2467/6
5 (5) بنظر: شرح التسهيل: 222/223.
وها هي مبانيّة على الأشهر، وبعضهم يعرّفون بالتحريف، كما يعرّف (ذو) بمعنى صاحب، وهذا النوع من التوثيق والنقل موجود عندنا بشكل واضح وواسع.

الثاني: أن يوثق التقولات والأراء إلى قائلها عن طريق الرواة الذين روا هذه التقولات والأراء، فمن ذلك قوله: وإنما يلزم من تقرير المازني رعاية النصب بالقصيد الثاني والقصيد الأول هو الاحترام عن حذف الضمير الراجع إلى الموصول، ساً نقل ابن السراج عنه، فإنه قال: قال المازني: إذا أردت الإخبار عن زيد (ضربت وضريبي زيد) فإن ناساً من التحوينين يقولون: الضارب أنا والضاربي زيد، فإنه وثق قول المازني من رواية ابن السراج.

2- النقل وتوثيق المنقول من الكتب:

ويشمل هذا النوع من التوثيق الأقوال والأراء التي وثقها من أحد الكتب النحوية أو الصرفيّة أو اللغويّة، ولكن هذا النوع من التوثيق لم يكن على طريقة واحدة وإنما يمكن على نوعين هما:


ومثل ذلك: أيضاً - توثيق قول عبد القاهر من المتصدر، وقال ابن...
الحاجب من شرح المفصل (1)، وهذا من أعلى درجات التوثيق.

التالي: أن يوثق القول أو رأي من كتبة روى هذا الرأي أو القول، مثل أن يوثق قول أو رأى سيبوويه من كتاب الصحيح أو حاشية اللباب أو غير ذلك، وذلك كقوله: "وأَمَّا الصلح: (2) مَا أَفْغِلْهُ عَنْكَ شِيئًا. (3) مَا دُعِّ عَنْكَ الشَّيْكَ. (4) وَهُذَا حَرْفُ رُؤَاو سِبْبَوْيَهُ. (5) رَحْمَةُ اللّهِ. (6) باب الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء.

وقد يوثق السؤال النحوية إلى أكثر من مصدر، فكلم توثيق من شرح التسهيل وشرح الكافية للرضي.

3- النقل وعدم التوثيق:

وهي موضوع كثيرة لم يوثق (النَّصَّة حَكَّار) الآراء والنقلات التي أوردها في كتابه، فمن ذلك قول: "عند حديثه عن صكون الفعل المضارع المتصل بنون النسوة من المبانيات: (7) وقيل: (8) إنه معرق لضعف علة البناء، فقد الزُّراب لإلزامهم محله السكون.

وقوله: أيضاً: "وعن بعضهم أن (إذا) يُقُولُهُم: (خرجت فإذا السبعة)

---
(2) بنظر: الصحاح: 1775/1.
(3) بنظر: الكتاب: 276/1.
(4) بنظر: العابط في شرح اللباب: القسم الثاني: 16.
(5) بنظر: ص 203- 204 من البحث.
(6) ممن قال بهذا النقل ابن درستويه والехатьة والسهيلي، بنظر: شرح الأشموني: 127/1.
(7) بنظر: العابط في شرح اللباب: القسم الأول: 245.
خبر، وما بعدّها ميّتداً.

- ومن منهجه في النقل والتوضيّق أنّه لا يكتفي بتواتر الأراء التي ذكرها
ابتداءً، وإنما يوثق الأراء التي جعلها المصنف مهمةً ومجهولة القائل، ومن
ذلك قوله: «والثنوين للتمكين عندنا في الرواية الأخرى وهي رواية جار الله عن
رحمّمها الله. وصدّا عند الزجاج»،(1) ويحكى ما يدل على عنايته بهزوح
الروايات والآراء إلى أصحابها، ومثله قوله: «ومن زعم - وهو ابن الأنباري -
بأن الحكم في قول الضب (ليبيته يوتيت الحكم)»(2) ميّتدا تقدّمه الخبر - وهو
يوقّي(3) فقدّ سهياً أن الحكم يصلح فاعلاً لا يوتيّ، فلا يجوز تقدمه الخبر:
لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل».(4)

وقوله: «وكان قلب أهل الأولى أولى؛ لئلا يتوهم أن القلب للوقال نحو:
مهمّاً على الأصح من القولين، وهو قول الخليل»(5) فهذّه الآراء والأقوال أوردها
المصنف مجهولة غير موثقة القائل وقد وثّق هذّه الآراء إلى قائليها، فلم يتمّ
بالعناية بالأفكار النحوية بل غني تبعًا الآراء لأصحابها، وهذه إضافة على المتّن
المشرح.

واعتني (النّحر صار) في تحري الدقة في نقواليه فمّا يؤكد ذلكل

(1) بنظر: المصدر السابق: 376.
(2) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 45، ونظر راية الزمخشري والزجاج في: شرح
الكافية للرضي: 58/1، 268، 101/2.
(3) بنظر: مجمع الأمثال: 47، وجمهرة الأمثال: 2/1، 65/15.
(4) بنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/2.
(5) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 155، وقد سها المصدر فقال: فاعل،
والصواب: إنه نائب فاعل، وقول المحقق أنّه عبر بذلك تجوؤي بعد.
تصرح عليه، وعدم دلاليته على الحدث والزمان (1)، وقوله في جملة التنبجع (مما أفعله). وقيل الأخفش في أحد قوليه: إن (ما) مبتدأ وهي موصولة، والجملة صلتها، والخبر محدود، أي الذي جعله فاعلا حاصل وموجود (2). فأشار إلى أن هدفي القولين هما أحد قولين لكل واحدة منهما، وهذا فيه دقة، نسبة للأراء لصحابي لا كثير من المواضع.

والإجان ذلك لم يكن دقيقا في اختيار بعض الألفاظ في التوثيق في موضع قليلة، فمن ذلك قوله في فاعل (يغم) (3) (وأليس): واعلم أن التزام فاعلهما أن يكون على ما ذكر، إنما يكون على قول غير المراد، وأي علي، وأما على قولهما فيجور أن يكون فاعلهما (الذي) إذا كانت صلة عامة، وحيده (من) (وأليس) أو مضافة إليههما (4).

و قوله في تأويل قولهم (اليوم الجمعة) أن الجماعة بمعنى الاجتماع: ولهذا التأويل لا يجوز نصب اليوم في سائر الأيام مهما لم يكن فيهما دلالة على عمل عند غير الفراء وهشام (5) فلا بقول: اليوم الثلاثاء - بنصب اليوم - لأنه لا يمكن تقدير الثلاثاء بمصدر إذ لا دلالة لها على عمل يقع فيها حتى يؤول بال مصدر، فلا يجوز في اليوم إلا الرفع (6) فقوله عند غير فلان وفلان من


(4) هو: هشام بن معاوية الضري، أبو عبد الله، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، صنف: مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة 920ه. (وفيات الأعيان: 1/216، وفيه الوعاد: 338/2)

العلماء فيه عموم و إطلاق فالأولى أن يقول: رأي فلان صدى و رأي الآخر صدى، دون أن يستعمل أسلوب الاستثناء بغيره، ويمكن أن يعترض له بأن هذا القول منه مشعر بأن الجميع على هذا القول ما عدا من الاستثناء و حينئذ يكون توثيقه صحيحًا.

قد يكون توثيق (النحو) للرأي أو القول قبل ذكر الرأي ثم يذكر قائله، فمن التوثيقات التي ذكر القائل فيها قبل أن يذكر القول، قوله: قال فلان من النحاة أو اللغويين، وقد مر مثل هذه التوثيق، أما المواضع التي ذكر فيها القائل بعد ذكر القول، فمنها قوله: قال الأخفش: (1) إن (يدعو) بمعنى يقول، وما بعده مبتدأ محدود خبره، أي يقول: لم ضر به أقرب من نفعه هو مولاي، وهذا التقدير فاسد: لأن الكافر كضيف يسر بأن ضر الوثن أقرب من نفعه وهو ضلال بعيد، ويزعم أنه مولاي، وهذا أذا يصح له مكان اللام لام الجر، وينص التقدير: يدعو لمن ضر به أقرب من نفعه، هو قال: المصنف رحمة الله (2).

وقد ينسب القول إلى بعض القاطلين به، فيدكر بعض من قال بالقول، حكمه قوله: و zwar حدثها أي: حذف نون الوقاية مع نون الإعراب وإقامة نون الإعراب مقامها، مع أن النثقل إنما ينشأ منها، لا من نون الإعراب، وهذا منذهب بعضهم كالجزولي (3).

وقوله: وزعم بعضهم أن (إذا) حرف مفاجأة، وهو المروي عند الأخفش عند وقوع الجملة بعددها، ظاهرة الجزاين أولا... (4)، فهو هذا لم يذكر جميع من

(1) ينظر: معاني القرآن: 260 - 191.
يرى هذين الرأيين، وقد يكون قولهم (بعضهم) تدل على أن هذا الرأي يراه مجموعة ذكر منهم في السالة الأولى الجزولي، ويحدث الثانية ذكر الأخفس.

فكان التوثيق بهذا الشكل ناقصًا.

لم يوجد (النُّصّرة صَكَرَ) تسميات العلماء الذين نقل عنهم، فتارة يذكر

الاسم، وتارة يذكر الكتيبة، وتارة يذكر اللقب، فمن ذيله قوله: »قلت قلبه عن

الملازي: «قال أبو عثمان: أراد ربع أرجعي ارجعني ارجعني: لأن المقام يقتضي

مزيد البالغة والاهتمام الشديد بالرجع.»

وقوله في موضع آخر: «فإذا الملازي أجاز وقوع ضمير الفصل قبل المضارع:

للمشابهة المذكورة: كقوله تعالى: (1) ويذكر أثوابك، وهو قول: لا يجوز (زيده

هو قال: وإن مكان الماضي مكرضر العرف - امتناع دخول حرف التَّمَرَي: عليه: لأن

الأعمال من خصائص الاسم، فيجب أن يقدر فيما هو مضاف للاسم

كسَّالضارع).»

أما في نقله عن أبي علي الفارسي فذكره كقوله: »ولم يشترط أبو علي

المقارنة في الوجود، وقال: قوله تعالى: (1) هُدَى وَمَعْنِيَ الصُّدِّيقَينَ صَدِّيقَينِ - بنفس

صدقيهم. (2) إن معناه: تصدقهم سبحانه غائيًا متأخرًا عن الفعل (حكم) المفعول

له، نحو قولهم:

وأغفر عوراء الكرم إذخرًا وأغضرب عن شتّى اللّهيم نكرما.»

والجني الداني: 275.

1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 510.
2) سورة فاطر: آية (101).
4) سورة المائدة: آية (119).
5) قراءة شادة، ينظر: البحر المحيط: 4/76.
6) البيت من الطويل، قائله حاتم الطاني، وينظر الشاهد في: ديوانه: 81، الكتاب: 184/1.
فإنّ (اذخارّة) و (تكرّمًا) علّماتٌ غائيتانٌ حاملتانٌ للفاعل على الفعلٌ(1).

وقوله في موضع آخر: "وأمّا ينّ الشتر الثاني فلاَلان الواو جعلته جزءًا منَّ
الثنائية لّمّا صائنة (أمّا) بالضدّ كما أنّ حروف العطف صكًا ذهبّ إليه الفارسيٌ
رمحه الله(2)، فمرة ذكرّ كبيته وبثّ بلقيه فلم يوحدّ تسمية أبي على
الفارسي، وكسا قال فعّل مع الزمخشير يقمره سماه بالقلب ومراة أخرى سمّاه
بالاسم (3).

ترحمه على بعض من ينقل عنهم ويورث لهم دون بعض، وميمن أصير
الترضي عنه والترحم عليه هو الرضي، فمن الأمثلة التي توضح احترامه
الشديد للرضي قوله: قال الشارح فيقال (مهموم) فيجب قلب الواو ياء
إدغامه فيها (4). قوله: إذا حُذفت إحدى الواوين من مهموم في التصغير يجوز
الإدغام وترحكة، حكماً ليسو، هكذا قال الشيّخ الرضي - رضي الله عنه-
"(5)، وقوله: ويجوز الحمل على المعنى نحو: من هي مخصّسته جاريتك، قال
الشيّخ الرضي رمحه الله - يجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته
للمحمول على المعنى حكماً في هذا المثال (6)، وقوله: قال الشيخ الرضي
"ونعثّما قال - وإن قصدت معنى النسوية في الشرط من غير لفتتلي سواء،
وما أبالي فالغالب أن يصرح ب(أو) في موضع (أم) بلا هرمة استفهام قبلها نحو:
اضربنْهُ قوَّمَ أَوْ قَعْدَ، وَالْمَعْنَى دَالُّهُ الرَّفَعُ، وَالْتَّقْدِيرُ دَالُّهُ النُّتْقُ. عِنْدَ ما، إِذْ الْمَقْصُودُ إِنَّ قوَّمَ أَوْ قَعْدَ فَلاَضْرِبَنَّهُ، أَيْ. قِيامُهُ وَقُوْدُهُ مَسْتَوْيَانِ عَنْدِيَّ». (1) فَالنَّطَرَضٌ عَنْهُ، وَالْتَرْجُمُ عَلَيْهِ، وَوَسْفُهُ بِالْشَّيْخِ، وَالْبَيْنَاءُ عَلَى أَقْوَالِهِ، تَدْلُّ عَلَى الْاِحْتِرَامِ لِهذَا الْعَالَمِ.

- لَمْ يَهْتَمْ (الْفَرَجُ لَهُ) بِتَوْثِيقِ شَوَاهِدِهِ، شَكَّلُهُ فَالْجَالِبُ لِلْشَُوَاهِدِ، الْشَّعْرَیَةُ أَنَّهُ لَا يَنْسِبُهَا إِلَى قَائِلِهَا، وَسَأَوَرَدْ، بِإِنَّ اللَّهِ تَعَالَى، أَمْثَلُ لِلْشَُوَاهِدِ، الْشَّعْرَیَةُ الْمَنْسَوْبِ إِلَى قَائِلِهَا، وَغَيْرَ الْمَنْسَوْبِ مِنْ مَتْلِ خَدْمَةِ الْشَُوَاهِدِ الْشَّعْرَیَةِ.

أَمَّا الْقِرَائَاتِ الْقَرَآئِيَّةِ فَهُدًّى وَقُدْ لِكَ بَعْضِ الْقِرَائَاتِ وَتَرْكَ بَعْضَهَا دُونَ عَزْوٍ إِلَى الْقَارِئِ الَّذِي قَرَّ الْبِنَاء. فَهُلَّ الْقِرَائَاتُ الَّتِي عَزَاها إِلَى الْقَارِئِ بِهَا قُوَّةُ: «وَقَدْ جَاءَ فِيَهَا الْإِسْكَانُ مِعَ الْبَيْنَاءِ ٍ فَقَرَآءَ فَاعْلٍ (مَحِيَّةً وَمَمْتَازِي)» (2)، وَذَلِكَ لَنَفْعَ الْأَلْفَ، فِيَهَا زِيَادةً قُدْ مَتْقُوَّمَ مَقَامُ الْحَرَكَةِ لِاجْتِمَاعِ السَّائِلِينَ. (3)

وَمِنْ الْقِرَائَاتِ الَّتِي لَمْ يَوْقِعَهَا قُوَّةُ: «وَمَنْهُ قُوَّةُ تَعَالَى، لَقِدْ أَقَرَّ عَنْهُ بِالْنَّصُبِ» (4). فِي مِنْ قُوَّةً الْأَلْفِ، عَقِّلَ الْأَمَّرَ فَأَضَمَّرَ الْفَاكِلَ، لِنْتَقَرِّبَ عِنْدَ الْفِنْوَهِ. (5)

وَأَمَّا صَلَامُ الْعَرْبِ النَّشْرِيُّ فَمِنْهُ مَا عَزَاهُ وَرَدَّهُ إِلَى قَائِلِهِ، وَمِنْهُ مَا تَرْكَهُ دُونَ عَزْوٍ، وَمِنْ الْأَمَثَلِ عَلَى تَوْثِيقِهِ لِكَلَامِ الْعَرْبِ النَّشْرِيِّ قُوَّةُ: «قَالَ أَبُو ذُبَيْبَةٍ» (6)

---

(1) يَنْظُرُ: الْثَّيْبُ عَلَى شَرَحَ الْلِّبَابَ، الْقَسْمُ الْبَنِينِي: ٢٣٤، وَيَنْظُرُ قَوْلُ الرَّضِيِّ عَلَيْهِ شَرَحَ الْكَافِيْةِ: ٢٣٧ب.
(2) هُوَ: نَافِعُ بْنُ عَبَّاسُ رَضِيَ الَّذِي بِالْوَلَدِ الْمَنْدِيَّ، وَأَحُدُّ الْقِرَائَةِ الْبَيْنَاءِ الْفَهْرُوشِيَّ، وَأَشْهَرُهُ فِي الْمِنْطَقَةِ، وَتَوْلُّ مَتْنَهَا ١٨٩ هَـ (أَطْرُفُ الْهَـفْكَأْةِ: ٢٣٠، وَوَقْتَاتِ الْأَعْيُنِ: ٢١، ٢٣٠، وَوَقْتَاتِ الْأَعْيُنِ: ٢٢، ٢٣٠، وَوَقْتَاتِ الْأَعْيُنِ: ٢١)
(3) سُورَةُ الْبَرَاءَةُ: آيَةٍ (١٥١)، وَيَنْظُرُ الْقِرَائَةِ عَلَى الْبَيْنَاءِ: ١١٤، ٢٣٧ب، وَيَنْظُرُ الْقِرَائَةِ عَلَى الْبَيْنَاءِ: ١١٤، ٢٣٧ب.
(4) يَنْظُرُ: الْثَّيْبُ عَلَى شَرَحَ الْلِّبَابَ، الْقَسْمُ الْبَنِينِي: ٢٣٧ب.
(5) يَنْظُرُ: الْثَّيْبُ عَلَى شَرَحَ الْلِّبَابَ، الْقَسْمُ الْبَنِينِي: ٢٣٧ب.
(6) قَرَآءَةُ نَافِعُ وَقَرَآءَةُ الْبَيْنَاءِ وَأَبُو ذُبَيْبَةُ، يَنْظُرُ: الْقِرَائَةِ عَلَى الْبَيْنَاءِ: ٢٣٧ب، وَيَنْظُرُ: الْقِرَائَةِ عَلَى الْبَيْنَاءِ: ٢٣٧ب.
(7) يَنْظُرُ: الْثَّيِّبُ عَلَى شَرَحَ الْلِّبَابَ، الْقَسْمُ الْبَنِينِي: ٢٣٧ب.
(8) هُوَ: خَوْيِلدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ مُحَرَّرٍ أَبُو ذُبَيْبَةِ، وَيَنْظُرُ: الْقِرَائَةِ عَلَى الْبَيْنَاءِ: ٢٣٧ب.
قدمت المدينة، وأهلها ضييج بالبقاء كضييج الحجيج أهلو بالإحرام.

فقالوا: هلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.(1)

ومن الكلام العري الذي لم يجره قوله: والزمان المقدر وهو إذا منصوب
المحل على الظرفية سواء مكان المصدر صريحاً أو لا، ومرفوع على الله خبر
المبتدأ، بدليل قولهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالنصب... (2)

لم يكن (النثرة كفر) دقيقاً في عزوه - أحياناً - فمن ذكر مثل أن
يعزو رأياً إلى عالم مع أن هذا العالم لم يقل به، وهذا نادر، وقد يكون نقل عن
غيره، ومنه يدل على ذلك قوله: ويستعمل (إذا) اسمًا صريحاً مجردًا عن
معنى الظرفية - أيضًا -، ويصير اسمًا مرفوع المحل بالابتداء، أو مجروره، أو
منصوبه بالظرفية: يُ نحو إذا يقول زيد إذا يعده عمرو، أي: وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو، فإدا) هملاً مبتدأ وخبر، نص على ذلك سبيصة، ولم يكن له
شاهد من الكلام العري» (3) فإن قوله إن سبيصة نص على جعل (إذا) اسمًا
صريحاً مجردًا عن معنى الظرفية محل نظر عند الداماميني (4) حيث قال في
الحواشي الهندية: وعذُ ثبوتَه عن سبيصة نظر فابن جني إمام حافظ
بصري، وإنما حكاه عن المبرد: قال في شرح الحماسة: وقد أجاز أبو العباس المبرد أن
تقول: إذا يقول زيد إذا يعده جعفر على أن تكون الأولى مبتدأ، والثانية

(1) ينظر: الباب في شرح اللباب: القسم الأول: 203.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 169.
(3) ينظر: الباب في شرح اللباب: القسم الأول: 360-361.
(4) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد الخزويمي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الداماميني، عالم بالشريعة وفقه الأمام، من كتبه: تحفة الغرب، وشرح تسهيل الفوائد، توفي سنة 827 هـ. (الضوء اللامع: 184/6، وفقه النهاية: 1/66).
مرفوعةً لكونها خبراً، حتى مكانه يقول: وقت يقوم زيد وقت يقعد جعفر».(1)
ولم يوثق هذا الرأي الرضي حيث قال: «وعن بعضهم أن إذا الزمانية تقع اسمًا صريحًا، نحو: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمر، وإن لم أعثر على شاهد من سلالة العرب».(2) فقد يكون على هذا أن (النفرة مكار) توهَم بإ نسبة هذا الرأي إلى سيبويه.

---

(1) ينظر: الحواشي الهندية: 1/199.
(2) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2/112.
المطلب الرابع: التفسير وشرح الغريب:

أعتنى (النَّقْرِر عَلَىٰ) كتاب (العُبَاب) بالتفسير، وشرح الغريب، وتوضح مراد المصطلح، وقد نهج منهجة للتفسير وشرح الغريب، ومنه مظاهر هذا المنهج ما يأتي:

1- أنه يفسر ويشرح الغريب ويوضح مراد المصطلح بأكثر من طريقة، وسكان هذه الطرق والمناهج التي ينهجها يهدف منهما الوصول إلى التفسير، والشرح الذي يوضح المراد ومن طريقه ما يأتي:

1- أن يفسر ويشرح معني اللفظة الغريبة من سلام المصطَّف أو من أمثلته بشكل مبسط، فمن الأمثلة على ذلك قوله: "شرح البلدية: متحليًا بحليهياً: أي متزنيًا بصفة الإيجاز والإختصار، متحليًا أي متفرعًا عن وصمة أي عن عيب الإبلاغ أي الإهانة والإكثار". وقوله: "الحموم قريب زوج المرأة من أبي زوجها وأخته وابنه... إنهن: الشيء المنكر الذي يستهجن دلالة من العورة والفعل القبيح وغير ذلك".

2- أن يفسر ويشرح الغريب عن طريق الإعراب، ومن ثم الوصول إلى المعنى المراد من اللفظة الغريبة، فمن ذلك قوله عند قول المصطلح: "تعريفه للفاعل وهو ما صرح السيد إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً": "وقوله: (أبداً) ضرف ل (مقدماً) أي يقدم عليه دائمًا، لا يقع مؤخرًا بحال".

(1) ينظر: العُبَاب في شرح اللباب، النسخ الأول: 14.
(2) ينظر في المصدر السابق: النسخ الأول: 199.
(3) ينظر: المصدر السابق: النسخ الأول: 500.
وقوله عند قول المصَّنَفٍ: التَّمِيزُ: "فَهُوَ مُتَّلَقِّبُ، نَحْوَ: طَابِعُ زِيدٌ دَارًا وَيَطَابِقُهُ لِلْأَخْشَرَ... إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جَنِسًا": قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) استثناء مُفْرَعُ مِنْ قَوْلِهِ (وَيَطَابِقُهُ) أيَّ يَطَابِقُهُ لِلْجَمِيعِ الْأَوَّلَاتِ إِلاَّ وَقْتٌ سُكُونُهُ جَنِسًا نَحْوً: طَابِعُ زِيدٌ عَلَمًا مَعَ كَثِرَةٍ عَلْمِهِ). (1)

3) أن يَفْسَرُ وَيَبْشِرَ الْغَرِيبُ بِذَهَكَ مَضْرِعَ الْكَلِمَةِ أَوْ أَصْلُهَا، وَمِنْهُ ثُمَّ التَّعْرِفُ عَلَى مُعْنَاهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «شَوَارِدُهُ أَيْ: شَوَارِدُ الْإِعْرَابِ جَمِيعُ شَارِدَةٍ مِنْ شَرْدٍ، إِذَا نَفْرٍ». (2)

وَقُولُهُ: "إِلاَّ أَنْ يَجْرِي الْجَمِيعُ مُجْرِيُّ اسْمَاءِ الأَعْلَامِ، فَإِنَّ النَّسْبَةَ فِيهِ إِلَى لَفْظٍ مِنْ غَيْرِ رَدٍّ إِلَى الْوَاحِدِ: صَحَابَةُ الْعَالِمِينَ، إِلاَّ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الْقَوْمِ الْمُشْهُورِينَ مِنْ الصَّحَابَةِ رَضْوَانُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَاعُهُمْ، وَأَنْبَارُهُ إِنَّ إِبْنَ بَرَّ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ دُوَابَةٌ، إِلاَّ أَنْ شَادَرَ عَلَمًا لِبَلْدَةٍ. (3)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَتَبْدِلُ كَثِيرَةُ مَا قَبْلُ الْأَخْرَ فِتْحَةً مِنْ التَّلايْتِ الْمَجِرِّيَّ إِبْدَالًا وَاجِبًا عَلَى الْأَطْرَابِ، سَوَاءَ سَكَانُ مِجْرِيَّ عَنْ نَائِبِ الزَّائِنِيَّ أَوْلَى، وَسَوَاءَ سَكَانُ مَفْتَوَةِ الْبَيْنِ أو مَضْمُومُهُ أو مَكْسُورَهُ، نَحْوَ: نَثْمَرُ لِإِبْلٍ وَهُوَ قَبْيلةٌ، وَدُؤْبُنَ لِإِبْلٍ، وَهِيْ قَبْيِلَةٌ، وَأَبَلَيْنَ لِإِبْلٍ، وَشَقْرِيْنَ لِشَقْرَةٍ. (4)

4) أن يَفْسَرُ وَيَبْشِرَ الْغَرِيبُ بِذَهَكَ الْاجْتِرَاطَاتِ وَالْأَحْتَرَازاتِ وَالتَّعْلِيماتِ الَّتِي تَضَيَّعُ المَرَادِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَانَّمَا قَالَ (جِوازٌ): لَنْ يَتَّحَمُّ أَنَّ الإِسْنَادَ إِلَى صَفَةٍ لَازِمَةٍ لَهُ، وَانَّمَا لَمْ يَقِلْ جَوْارَ الإِخْبَارِ، لَوْ أَنَّ الإِسْنَادَ أَكَثَرَ مِنْهُ، لَصَدَقَهُ. 

____________________

(2) يَنْظِرُ: الْمِصْدَرُ الْبَاكِثُ: الْقَسْمُ الأولٌ: 12.
(3) يَنْظِرُ: الْمِصْدَرُ الْبَاكِثُ: الْقَسْمُ الأولٌ: 141.
(4) يَنْظِرُ: الْمِصْدَرُ الْبَاكِثُ: الْقَسْمُ الأولٌ: 121.
على الأمر والنتيجة وغيرهما من الإنشاءات".

ومن منهجته في التفسير وشرح الغريب، أنه يفسر الغريب - أحيانًا - من المعاجم المختصة، حكماً في تفسيره من معجم الصحيح، وذلك عند قوله:
«وقد جاء قلبي جمع قلب، في الصحيح».
المقالة والقلة عودان يلعب بهما الصبيان، وأصلها قلعة لأنها من قلوب، أي: سقت والهاء عوض».

وراجع الغريب في بعض الأمثال والشواهد الشعرية، فمن شرحه لغريب الأمثال قوله: "وقولهم: أتعلمني بضي أني حرشته".
من حرش الضب حرشًا أي: صاده، وهو أن يحرك يده على إجحرها.
ليظنه حبة فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه.

وقوله: "ورأى اسم نقرة قولهم: باءت عرار بكرح"، وصحيح اسم نقرة أخرى، همًا متساويتان في القوة، ثم نقطاعا فماثلًا.

ومن شرحه لغريب الشواهد الشعرية، قوله:
"فأصبحت كثنيًا وأصبحت عاجزة وشر حصار المرء صنعت وعاجز".

(2) بنظر: الصحيح: 2476/1.
(3) بنظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 67/68.
(4) بنظر: مجمع الأمثال: 125/11، وجمهرة الأمثال: 16/76.
(5) في الرسالة (حجره) وهو تصنيف.
(6) بنظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 505.
(8) بنظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 276.
(9) البيت من الطويل: قاله الأعشى، وينظر في: شرح الفصل: 14/77، والمقرب: 14/70، وهمه الهوامش: 7076.
فإن أجرى مكان مع فاعلها مجرٍّ اسم واحد ونسب إليه، والمراد النسبة إلى لفظ (مكنّته) أي: أصبحت منسوبة إلى لفظ (مكنّته)؛ لكثرة ما أقول: كنتُ قبل هذا كنيت وكيت، حتّى نسيت إليه، ولا بُدٌ من تقدير مضاف قبل (كننته) وقبل (عاجن) أي: قول (كننته) وخصائص (عاجن)؛ لأن الإخبار عن بعض الخصال - وهو قوله: (شر خصال المرء) - لا يصح بكننته ولا بعاجن؛ لأنهم ليسا من الخصال، والكنْتي: الشيخ الذي يقول: كنت قبيحة صدأ وصدأ، والعاجن الذي لا يقدر على التهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتماداً ثامناً صانعة يعجن»، (2) هو بهذا الشاهد الشعري يوضح ويفسر الغريب من مفرداته وكمالاته وغالب الشواهد الشعريّة فسر فيها الغريب وشرحه شرحًا يوضح مراّد الشاعر.

- يذكر (الثمره صكار) الأقوال التي تفسر وتشرح الغريب، ويرجع حينًا، ويترك الترجيح حينًا آخر، فمن ذلك قوله: «وبرب» - بالَّاء المنقوطة بنقطتين وفتح الراء. - اسم موضع قريب من اليمامة، ويرى بالَّاء ذات الثلاث، وهي اسم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأول هو الأصح: لأنَّ العمالقة لم يسكنوا المدينة. (3)

وقد يذكر الأقوال دون أن يرجح حكماً يقوله: «هليجنة وهو الأحق، وقيل هو الذي جمع بكل شر»، (3)

- يفسر (الثمره صكار) الكلمة، يذكرها، كلهما يقوله: «يا زيد الكريم الخيم، الخيم بالكسر، السجية، والخيم جمع الخيمة وهي بيت تنبيه العرب من عيدان».

(1) بنظر: الباب يشرح اللباب: القسم الأول: 514
(2) بنظر: المصدر السابق: القسم الأول: 22 - 23
(3) بنظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 148

105
الشجر.

وقد يذكرُ (النُّثرة سَكَان) معاني الأسماء الأعجمية وأصلها اللغوي،
صُاحبًا يقوله (قالون) فإنّه لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد، ثمّ جعل
علماً لراوي نافع وهو عيسى: (3) لجودة قراءتّيه. (1)

(2) قالون: بمعنى أصبه بالرومية. (المغرب: ترتيب العرب: 2/193)
(3) هو: عيسى بن ميناء بن وردا بن عيسى المدنى، مؤلف الأنصار أبو موسى، أحد القراء المشهورين,
و (قالون) لقب دعاه به نافع القراء. لجودة قراءته. توفي سنة 220هـ. (النجم الزاهرة: 2/235)
(4) بنظر: العباب عليه شرح اللباب: القسم الأول: 47.
المطلب الخامس: خدمة الشواهد الشعرية:

لقدّ لقيت الشواهد الشعرية عند (النَفَرُ الْمَكَّيُّ) في هذا الكتاب خدمة متباعدة لم تكن على منهجية واحدة، وهمّا يوضح هذا البين أننا نجد أتباعًا لقيت خدمة مميزة من خلال نسبة البيت إلى قائله، وذكر البيت الذي قبله وبعده، ومناسبة البيت، ووجه الاستشهاد من الشاهد، وشرح الغريب، ومعنى البيت، فمن ذلك قول المصنف: "ونحو قول العجاج:

فأي صحن من مثنا سنتنا أو حرينا
نحى الأذانات شملنا صبتا
وأم أوسعال كهبا أو أقررنا
ذات اليمين غُلَيْر ما أن ينكبنا

شاد: لدخول الكاف على ضمير المؤنث، وهو قوله: سكّها، والذنابات: موضوع بعينه، والكتب: القراب، وأم أو عال: هضبة، ونكب مم الطريقة ينكب نكبوه أي:عدل، يصف حمار وحنق قد هرب بأتيه من صائد رماه، ثم يعرب النافذًا من الشاهد يقول: "والضّمیر ١٨٩ (ذهى) عائد إلى الحمار، أي: أنّه مضى"

(1) هو: رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي السعدي، أبو الجداف، أبو محمد، راجع من الفصحاء المشهورين من مخزومي الدولتين الأموية والعباسية، وله: ديوان رجز، توفي سنة ١٤٥ هـ (وفيات الأعيان: ١٨٧، وخزانة الأدب: ٤٣) 
(2) أم أو عال: هضبة معروفة قرب بركة أنداد بالبيضاء. (معجم البلدان: ٢٤٩) 
(3) الآيات من الرجز، وينظر الشاهد ٢٠: ملحقات ديوانه، وكتاب: ٢٧٩، والكتاب: ٧٣٢، شرح الفصل: ٨٦، ١١٧ 
(4) ينظر: معجم البلدان: ٧. 
(5) ينظر: المصير السابق: ٢٤٩/١. 
في عدودٍ ناحية من الدُّنُابَات، فكانَهُ نحَوًا عَن طريقيهِ، وأُمَّ أُومُالٍ عَن يمِينهِ، بالقرب من الموضع الذي تبدأ فيه، (كُهِّنَا أي: كَهَّنَاء الدُّنُابَات)، أو أقرب إليه منها، يقول: والهضبة التَّي هي (أُمَّ أُومُال) عن يمِينه مِثل الدُّنُابَات عن شملهِ، وأُمَّ أُومُال مَعْطوف على (الدُّنُابَات)، ويجوز أن يكون مَرَفَعًا بالابتداء وخِبرة قوله: (كُهِّنَا).1

ونجذب أبياتًا أخرى على العكس من هذا البيت فَلَم تَخْدِم الْبَنَة، فَمَن ذلِكَ مَا يأتى:

(1) في موادٍ بأن وذى باليد فحُصَر مُؤَمِّدَ يِبْدَدُ لَيَّا
(2) لا بارك الله في الغوانى فما
(3) مَوَكَّام السَّنَد ثَقَالُ جَمْعِ اللعْسِين
(4) فِرّاق حَتَّى يَمْتَحَّ اللَّه سَلَامَتى
(5) ما إن رآيت لا سَمَّعت بيه

_________________________

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 70.
(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 175، والبيت من الوضاء، قائله الشماع معقل بن ضرار.
(5) ينظر: البيت في شرح المفصل: 1/3/12، والخزانة: 2/1.
(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 443، والبيت من الطويل، ولم أقف على قائله.
(7) ينظر: البيت في معاني القرآن للقراءة: 3/2، والأزهارة: 2/2، والجنى الداني: 326.
فيهذه الشواهد لم يخدمها (النَّقَرْةُ سكار) مطلقًا، وهناك شواهد كانت بين الخدمة الشائعة التي سبق ذكرها، وبين ترک خدمة الشواهد مطلقًا، ويمكن أن أسرد المظاهر التي تحسب للنَّقَرْة سكار في خدمة الشواهد، فبينها:

- أنه يذكر وجه الاستشهاد من الشاهد الشعري، أو يذكر موقف من الشاهد، أو يذكر موقف غيره من النحوين من الشاهد، فمن ذلك قوله: «ومن نحوه: إذا العجوز عصبيت طلق، ولا ترضيها ولا تمثل(1)

فألف (ترضاها) ثابتة مع وجود الجامع، وهو (لا) للنَّهي». (2)

وقوله: «ونحوه: وذكر منزلي ليبني تمسيم ألف حجز فأسترتحا(3)

ضعف لا يسوغ إلا الضرورة: لأنه نصب ما بعد الفاء بغير جواب الأشياء السبعة بإيضار (أن) ضاحه قال: ويكون في الإلحاق فاستراحه». (4)

وقوله عند حدثه عن (سوى): وأما عند الكوفيين(5) فيجوز خروجه عن الظرفيَّة والنصر فيه رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ومستغنيه قول الشاعر:

ولم يبنق سوي الصدود ن دنُّاهم يعمال دان(6)

_____________________________

(1) البيت من الرجل قاله رؤية بن العجاج، وينظر البيت في شرح المفصل: 16/1، وشرح التسهيل: 59/1، والخزانة: 33.3.

(2) ينظر في شرح للباب: الباب الأول: 218.

(3) البيت من الواضف قاله المغير بن حبناي التميمي، وينظر البيت في الكتايب: 123، والمقتضب: 27/2، ومعاني الأخفشي: 21.

(4) ينظر في شرح للباب: الباب الثاني: 388 و 489.


(6) البيت من الشاعر قائله عبد الناصر، شهاب بن شبيب، ينظر البيت في الإيضاح في شرح
وهو عند البصريين شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر على أنه متأوّل بأنه صفة موصوف محذوف. أي: لم يبق شيء مكان العدوان، أي: شيء يقوم مقامه.

ومين مظاهر خدمته للشواهد الشعرية أنه يشرح الغريب فيها. فهنا ذلخ قوله: قوله:

وقاتام الأعماق خاوي المخترق ممشته الأعاص لصيانة الخشاق (1)

والمطاوم: المظلم لكثرة العبار، والأعماق: الأطراف، والخاواي: الخالق،
المخترق: المر من اختراق الرياح، وهو مرورًا، والأعماق: جمع علم، وهو الجبل، وما يهتدي به في الطريق.

وقوله: أيضاً: «و نحو قوله: إن الحقل في أموالنا لا نضيق به، ذراعًا وإن صبر فنصير للصبر».


(1) بنظر: العباب بشرح اللباب: القسم الأول: 93- 95.
(2) البيت من الرجز، قاله رؤية بن الحجاج، وينظر البيت: ديوانه: 124، وشرح الفصل: 9/ 34.
(3) وشرح التسهيل: 1/ 111.
(4) بنظر: العباب بشرح اللباب: القسم الأول: 50.
(4) البيت من الطويل، قاله هدبة بن خضر، والبيت: الكتاب: 1/ 131، والأمالي الشعرية: 2/ 133.
(5) والمغني: 1/ 238.
الصبر، أي: لذالك الحبس للقتل، أي: نصبر لنقتل قصاصًا، والآمثلة على تفسيره وشرحه للخريب كثيرة.

- ينذرر (النُّشره صَفار)معنى البيت الذي قصده الشاعر، فمن ذلك قوله:

"وقوله: ولا يرد عليه قوله:

أَلَمْ عَلَى نَوْمٍ وُصِّصْتُ عَالِمًا، بَأَذَّنَّا لَوْ لم يَتَشْبَّى أوائِلَه".

اعتراض، فإن الظاهر أن النشرين فيه قد دخل على الحرف، وهو (لَو)، ومعنى البيت: أَلَمْ على تَمْثِيل الأشياء واستعمال (لَو) في الكلام، ولو كنتعالمًا بواقع التمثيل لم تفتثّي أوائله، وهو قريب من قوله تعالى: 

"وَلَوْ كَتَبْنَا أَلْمَبْ لَأَسْتَنْهَبْنِي مِنَ الْخَيْرِ وَمَا سَيْنَى السَّوْءَ".

وقوله - أيضا: "قوله: أَنَا أَبُو النَّجْم وَشِيْعِي شَعِيرٍ

أي: شعير هو المشهور المعروف بنفسه، لا بشيء آخر، أو شعري على ما تبتت

"النفس من جزاليته".

وقد يعرب (النُّشرة صَفار) جزءًا من البيت الشعري، فمن ذلك قوله:

---
(2) النفي من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر الشاذ: الكتاب: 3، والمقتضب: 235/1، وهم الهواج: 1/10.
(3) سورة الأعراف: آية (188).
(5) البيت من الراجح، قائله أبو النجم العجلي، وينظر الشاذ: المفصل: 32، والمنصف: 41/1، والخزانة: 211/1.
ويعود البندedo جوازًا عند الدالة عليه، نحو قوله:
لا يُعرض الله اللَّبَبَ والفُكَّا 
رَاتِينَ إِذ قَالَ الخَمْسَ نُعَم(1)
اللَّبُبُ: النَّشَرُ، وهو أن الأصل مطاوع لِثَبَّ الرَّجُلُ تلبيَّتاه... والنَّعَمْ هَنَا الإبل، وهي خبر مبتدأ محسوف، أي: هذه نعم فاغتنمها وأغيرها عليها(2)
وقوله: أيضًا: «وقد لا يكرر الماضي لا نفظًا ولا معتنًا صقول الشاعر: إن تغفَّر الله بعساقة جمًا
أوُيْهُ عبَّار لَتَصَلَّ لا أَلَّا المَثَّام(3)
قوله: جمًا: صفة موصوف محسوف، أي خلقًا جما، وغضرانًا جما
كثيرًا(4)
ومن مظاهر خدمته للشواهد الشعرية أنه يذكر مناسبة البيت
الشاعر وموضوعه، فمن ذلك قوله: «وقال المتنبي (5) مثيرة أخت سيف
dولة المسما بخولة(6)

البيت من السريع، قائله المرشح الأكبر، وينظر الشاهد في الفضيلات: 492، وشرح الفصل: 94/1 والغني: 885.

ينظر: البيب يشرح اللباب: القسم الأول: 151.

البيت من المرجع، قيل لأبي خراش الهذلي، وقيل لأميَّة بن أبي الصلت، وينظر الشاهد يشرح
أشعار الهذليين: 3/1346، والأمالي الشعرية: 1/144، والإنساَف: 76/1.


هو: أحمد بن الحسن بن عبد الصمد الجمالي الكوفَيُّ الكُردي، أبو الطيب المتنبي;
الشاعر الحكيم، وأحد مضاخم الأدب العربي. له الأمثال السيرة والحكم البالغة والمتعالي المتَّكرة،
وله ديوان شعر وقد شرح شروحاً وافية، توفي سنة 35ه. (وفيات الأعيان: 37/1، ومعاهد
التصنيف: 27)

هي: هيئة بنت حمَّدان البكري، أخت سيف الدولة الحمداني، أحيها المتنبي وريثها لما مات. (7)
كان فعلة لم تملأ مواصلتها

الموكب: القوم الركوب على الإبل المزينة. (1) وقاله: فأوهنا وأسرى في الوشق.
ولأنا فاعلموا أننا وأنتم

الشفق: العداوة. وسبب هذا الشعر أن قومًا من آل بدر من الفضائلين جاؤوا بني أم ممن طيء. فعبد بنو آدم إلى الفضائلين فحزنوا نواصيهم، وقعلوا: قد منتب إليكم ولم تقبلتم، فغضب بنو فزارة من ذلك، فقولوا بشر بن أبي خازم: (2) قد جُزِرُتم نواصيهم فأحلوها إلينا، وأطلقوا من أسرتكم منهم، وإن لم تفعلوا فاعلموا أن نتبقى متعادين أبداً. (3)

وقد ينسب البيت الشعري إلى قاليله، كما في البيت السابق، وقوله:

- أيضًا: وقيل في قول أبي الطيب:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم ثمرداً (4)

(1) توفيت سنة 358 هـ. (النجوم الزاهرة: 3/235، وتاريخ الإسلام: 26/12)

(2) البيت من البسيط. وينظر الشاهد في: ديوان المتنبي بشرح البرقوق: 217/1، وديواني بشرح العكيري: 1/59، والخزانة: 1/111.


(5) هو: بشر بن عمرو بن عوف الأصلي، أبو نوح، شاعر جاهلي فحل، من الشجاعين، من أهل نجد، من بني أسد بن خزيمة، وله فصول في الفخر والحبسة. توفي نحو 598 هـ. (الشعر والشعراء: 81) والخزانة: 2/316، والخزانة: 2/316.


إنه أثره الأول (إذا)؛ لأنَّ إكرامَ الربِّ يُبْعِدُهُ وَيَمْسِكُهُ، (وَإِنَّ) يُثَانٍ الثاني؛
لأنَّ إكرامَ اللَّهِ يُبْعِدُهُ وَيَمْسِكُهُ، لَاتَّهُ وَضْعَ الشَّيْءَ يَغِيرُ بِمَوْضُوعِهِ.
وقوله: "قالَ النَّافِغَةِ،" (3)
وَمَا أَحْاشَى فِي الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ.
(4)
وَقَدْ بَيْنَ (النُّفْرُ) صَارَ أنَّ الشَّاهِدَ الشَّعْرَيْيَ قَدْ أَسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضَ النَّحَاءِ
وَذلِكَ سُقُوطَهُ: "وَوَجَّهَ قَبْحَهُ هَوَّ الْإِقْطَارَ عَلَى أَهْوَ انْتَخَبِيْنَ" إِلَىِ الْإِضْفَاءةِ
اللَّفْظِيَّةِ المَطْلُوبَ مِنْهَا التَّخْضِيفُ، وَهُوَ حَذْفِ التَّحوَنِّوَّ وَهُوَ حَذْفِ التَّحوَنِّوَّ
لَأَعْمَالمُ، وَهُوَ حَذْفِ الْقَصََمِيرِ مَعَ الْإِسْتَغْنَاءِ عَنْهَا بَمَا أَسْتَكْنُ الْصَّفَةَ
مُسْتَشْهَداً سَبْيَهَ بِقَوْلِهِ:
أُقَامَتْ عَلَى رَعْيَتِهَا جَارِتًا صَنُّفًا
كَمْيَتُهَا الأَعْمَالِيَ جَوْنَتَا مُصْطَلَّاهُمَا
(5)
عَلَى جُوازِ إِضْفَاءَا الصَّفَةِ المَشْبِهَةِ إِلَى الْمَضْفِ إِلَى ضَمْرِ الْمَوْصِفِ.
وقوله - أيضًا - : "وَانْشَدَّ الْمُبَرِّدُ:
وَأَنَا لَمْ أَتْرُبُ الكَبْيَتِ ضَرْبَةً
عَلَى رَأْيِهِ تَلْقَى الْأَلْسَّانَ مِنْ الْمَضْرِ.
(6)
(1) يَنْظِرُ: الْعِبَابُ لِيْ شَرْحِ الْلَّبَابِ: الْقَسْمُ الْأَوْلِ: 358 - 359.
(2) هُوَ: زِيَادٌ بِنْ مَعاوِيَةٍ بْنِ ضَبْأَةَ النَّبِيِّي يُعَالِيَ النَّبِيَّيِّي المضْرَبِ، أَبَوٌ اْمَامَةٍ، شَاعِرٍ جَامِعٍ، مِنْ الضَّبْأَةِ
الأولِيِّ، مِنْ أَهْلِالِ الحَدِيثِ، مُكَاتِبُ لَهُ قِبْلَةً مِنْ جُلْدِ الْحَمْرُ بَسْقُوحِ عَكَّاسَةَ الْمِثْلَاءَ،
فَتَخْرَجَ عَلَيْهِ أَشْعَارًا، تَوْسِعَ لَهُ نَحْوَتَيْنَ 18 قُرُنًا، (الْشَّعْرَ وَالْمَوْصِفَ: 38، وَالْخُزَاءَ: 1 / 287)
(3) يَنْظِرُ: الْعِبَابُ لِيْ شَرْحِ الْلَّبَابِ: 3/ 402، وَالْبِيْتُ مِنْ البَيْسِط، وَشَرَّدُهُ:
ولا أَرْى فَاعِلاً لِيْ الْإِثْنَاءِ يَشْبِهُ
وَيَنْظِرُ الْشَّاهِدُ لِيْ دِيَوَانَهُ: 3، وَالتَّمَكْنِلَ: 716/ 1، وَالْإِنْصَافَ: 1/ 278.
(4) الْبِيْتُ مِنْ الطَّوْلِ، قَابِلُ الْشَّمْعَةِ وَهُوَ مَعْقُولٍ بِنْ ضَرْارِ، وَيَنْظِرُ الْشَّاهِدُ لِيْ دِيَوَانَهُ: 86، وَالْكِتَابُ:
(6) يَنْظِرُ: المَصْدِرُ السَّابِقُ: 850/ 4، وَالْبِيْتُ مِنْ الطَّوْلِ، قَابِلُ الْهُيْمَ بِنْ الزَّيْبِ، وَيَنْظِرُ الْشَّاهِدُ لِيْ.
ومن خدمته لبعض الشواهد أنّه يذكر البيت الذي يسبق الشاهد، أو البيت الذي يليه، فمن ذلك قوله: «ود جاء هذا المنصوب نكيراً في قوله:
وَيَهْيَأْيَيَّ إِلَى نَوسَوَةٍ عَطْلٍٓ

فإن شغب منصوب على الرحم، وقيل: على الدم، وقيل: فأسألها مرصداً حافظاً
بِهِ أَبِنَ النَجِّيَ لاصقاً كَالطَّحَالِ
مُقيطَا مُميِيزاً لأَكْحلَ القنين
صِدَ ذَا فَاقِهٍ مُلمحاً لِلعَيْبَالٍ»

وقوله: أيضًا: «وقد جاء الاتصال في الخبر لكون الاسم كالفاعل، والخبر صالفع، نحو:

تنفسه تَتَسْمَعُ مَا حَبَيْتَهَا ثَيَالَتهَا رَمَّا وَلَمْ تَوَمَّ دُوَنَةً

تنفسة لم تعني لا تنفسة، والضمير في (تكون) عائد إلى حالك».

فالشاهد هو البيت الأول ثم ذكر البيت الذي يليه.

وقد يذكر شطر البيت الشعري، فمن ذلك قوله: « نحو:

على حين عاَبت المشيب على الصبا


(1) البيت من التقارب: قائله أمية بن أبي عائش، ونظر الشاهد في: الكتاب: 1/199، ومعناني القرآن للقراء: 1/18، وشرح الفصل: 18/246.

(2) ينظر: العباب في شرح الابن الثاني: 1/162، وشرح الفصل: 1/18/246، وجمع الهواج: 1/2/6/197.

(3) ينظر: العباب في شرح الابن الثاني: 1/182، والمصير السابق: 2/256، والبيت من الطويل: قائله النابغة الديباني، تمامه:

وَلَقَتْ أَنْمَا أصْحَ الوَشْبِيَّينَ وَازْعُ

وقد يقتصر على موضوع الاستشهاد، حكماً في قوله:

(1)

يا تيم نيم صبري

وكذلك يكتفي النبي صلى الله عليه وسلم بقوله:

من النهائية، فمن ذلك قوله: "قوله:

(2)

وقد جاءت نفسي تطيب لضففة

(3)

لضففةهم ما يضر العظم ذاها.

قال المصنف - رحمه الله - البيت من قصيدة للقبيظ بن مرة رثى فيها أخاه أطيط، وهما مدانين بين عداء ومدرك بين حسن...(3). وقال الشيخ ابن الحاجب - رحمه الله - إن المعول طابعت نفسي للشيد التي أصابتني لأجل وقوف القاصدين لي (4) (5)، فهؤلاء لم يخفى الشهد الشعري بقوله ورأيه، وإنما اكتسب بالنقل من النهائية السابقين له.

---

(1) ينظر: العباب يشرح اللباب: القسم الثاني: 459، والبيت من البسيط، قاله جرير، وتمامه:

(2) ينظر: ديوانه: 285، والكتاب: 261، 314، والمتنصب: 229/4

(3) ينظر: حاشية اللباب: 12/3

(4) ينظر: الإيضاح يشرح الفصل: 465/1 - 466

المطلب السادس: التكرار والإحالة:

ما يميز المصنفات بشكل عام هو تنظيم الكتاب المصنف، وترتيبه ترتيبًا منطقيًا بعيدًا عن التكرار المُمل، والاختصار المخل، ومما يميز هذا الكتاب لـ (النقرة سكار) أنه اهتم بترتيبه، وحرص على عدم التكرار، لذا نراه كثيرًا ما يحيل إلى المسألة التي ذكرها، أو المسألة التي سيدكرها.

والإحالة عند (النقرة سكار) لا تعني عدم التكرار مطلقًا، لأنه قد يтивيل بعدًا يكرر معلومة أو مسألة ما، ويقصد به هذه الإحالة تكرير ما سبق ذكره من المسائل، والتليفك للمسألة المذكورة. فمن ذلك قوله: (ومثلة) (أمس) فيمن يعبر وييمنه من الصرف للعربية والمصدر، فإن معدول عن الأمم علمًا عنده، وأعلم أنه لطيف: (فمَن يعرَّفًا، ليكون أيضًا) (إشارًا إلى الخلاف الذي في (سحر)، حكما ذكرًا، لكن أولى) (فقوله هنًا: (حكما ذكرًا) يفيد تكرار المعلومة والإحالة إلى ما سبق ذكره.

وقوله أيضًا: (وإضمارها) (أن) بدون هذه الحروف السِّتَّة ضعيف، مبنه قوله: (1)

لا أيهذا الزَّاجرِي أحضُرْ الرَّوْغِي
فيمُن نصب أحضر، أي: على أن أحضر، فحدث (على) حكمًا يحذف الجائز

(1) ينظر: الباب في شرح اللباب: القسم الأول: ٤٥١.
(2) صدر بيت من الطويل، قاله طرفه بن العبد، وعجزه: ٤٥٢/١، والكتاب: ٤٥٢/١، والمقتضى: ٤٣٢/٨.
من (آن) و(آن) كثيرا، ثم اضمر (آن) من غير الحروف السبعة والها، يوقعون أي:
سوغ إضمار (آن) دلالا ما بعد، أي: ما بعد أحضر وهو قوله:
وأنا أشهد اللدوات هل أنت مخيلدي
على فی فإن عطف (آن) أشهد على (أحضر) دليل على أنه منصب بإضمار
(آن) وجاء حذفها أي: حذف (آن) لا إضمارها ورفع الفعل وهو أحضر وقد مر
ذكر ذلك (في مقدمة الكتاب) (1) بالإحالة هنـا: أيضاً - لتقرير أن هذه
المسألة قد مرت في مقدمة الكتاب من بحوث علامات الأسم.
والإحالة عند (النفرة) صار على ضربين:
الأول: الإحالة إلى كتاب من كتب النحو أو اللغة يقصد الاختصار، وعدم
الاستطلاع، وهو مظهر من مظاهر توثيق المعلومة، ومن هذه الإحالات قوله:
أقول: ليس غرضه الأول من جعل الكلام جملتين هو الاحتياج إلى إبراز
الضمير، بل غرضه ما ذكرنا من قبل من الاحتراز اللازم من قول بعض
التحويين، فتحكي أن يضرن بين ما يلزم منه المحدود والمذكور وبين ما لا يلزم
منه ذلك على أن له لا يحتاج هذا إلى إبراز الضمير، وإن كانت السنة جارية
على غير من هي له: لإضماره على شريطة التنفس، كذا في قوله:
وعزة ممطول معنى غريبها (2)
ومن أراد تحقيق هذا الكلام فليرجع إلى كتاب الأصول لابن السراج.

(1) ينظر: العبایع في شرح اللباب: الاسم الثاني: 509- 510.
(2) عجز بيت من الطويل، قائله كثير عزة: وصدره:
قضى حل مي ذي دين فوفى غريبة

وينظر في: ديوانه: 143، والإنصاف: 90/1، وهمه الهمام: 137/5.
رحمه الله تعالى. وقوله: «وَنَحْوُ قُوْلِهِ تَعَالَى: (!) ۚ لَهَا يَتَّقُّ نُورُهُ مِنْ بَعْدِ ۚ كَأَنْ هِيَ لَمْ يَكُنْ لَهَا نُورٌ فِي النَّارِ.﴾ (النَّسَرٍ: ۴) ۚ وَلَا تُحِبْ رَحْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ ۚ كَأَنْ هِيَ لَمْ يَكُنْ لَهَا رَحْمَةٌ فِي النَّارِ.» (النَّسَرٍ: ۵)

2. ونظر: مسند: ٥.
3. ونظر: شرح التسهيل: ٣٣١/٢.
ذلك، و"سيجيء البحث عنها"، و"سمى يجيء عن قريب"، وجميع هذه الإحالات إلى موضع من الكتاب غير محدد.

وقد يحيل (النصره صار) إلى موضع محدد من الكتاب، سواء كان بذكر
الباب الذي ذكره فيه، أو بذكر قسم من الأقسام الأربعة، فمن هذه
الإحالات قوله: "أسماء الأفعال بكلها لازمة إلى النص، بالنسبة إلى
الوضع الثاني، وسندكر أسماء الأفعال في آخر الكتاب في الأسماء العامة".

وقوله - أيضا: "إن لم يحسن فيه العطف نحو (جئت وزيد) فالتنصب
هو الخيار، وقيل النصب واجب، وهذا مبني على أن العطف على الضمير
المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل بين المطوف والمعطوف عليه
قبيح أو متنع ضمأ يجيء بباب العطف، إن شاء الله تعالى".

وقوله "لا الإحالة إلى القسم الرابع: "وإنا تعمل (لا) هذه منصب
وعن الخبر مشابهة - لـ (إن) على ما يجيء في القسم الرابع إن شاء الله
 تعالى".

وقوله: "وهي المفعول به الذي يغير واستثناء واحدا فصاعدا إلى الثلاثة
على ما سيأتي بيانا، وأنواعه في القسم الثالث"، فهو بهذه الإحالات يحاول الا
تدخال الأقسام الأربعة لكيلا يتكثَر الكلام.

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 90.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 475.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 134.
(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 27.
(6) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 441.
(7) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 114.
وقد يُحيل إلى مسألة تكرار في الكتاب فيشير إلى هذا التكرار الإحالة، حكمًا قوله عند حديثه عن (مد) (منتهى)؛ "واعلم أنّه إذا كان الواقع بعدَهُما فعلًا فقد سببَه (1) لا يكونان مبتدئين بل ظرفين مضافين إلى الجملة حكمًا عرفت ذلك غير مرةً. (2)

---

(1) ينظر: الكتاب: 467/1.
(2) ينظر: العبّاب: شرح اللباب: القسم الثاني: 880.
المطلب السافع: الاستطراد:

إذا ما تقرر من كثرة الأحاثات عند النكرة متكرر النكرة، وتحاشي الاستطراد، فلا تعني أنه لم يستطرد البنية في هذا الكتاب، إذ لم يسلم النكرة متكرر النكرة من الاستطرادات في بعض المواضع أهمها: ما يلي:

1- الرد والجاب على المخالف: فقد استطرد النكرة متكرر النكرة في الرد على المخالف، من ذلك قوله: والجاب: أن انطباع النعري في هذه الحائلا مختصرها بمعنى الفعل، مما ذكرنا بيان ذلك، حيث يتأتي الأسم، ولا يلزم من امتلاك دخل الكلام، في مفصل الفعل الصريح امتثاله، ومعلومات الضرع الذي هو بمعنى أنه، إلا أن أنه لا يقول: (ضربت تزير)، ويدعو أن إذا ضرب تزير، هذا مع أن جعلها منصوبة على المصدر، يجب أن تكون أفعالها مقدّرة قبلها، وحينئذ تخرج عن أن تكون أسماء الفعل، إلا، إلا أن نحوي: (ستقياً، ورغبى، وخبّيّة) لما صاغت مصدر، ومكان الفعل مرفوضاً مقدّراً وجب خروجهما عن صوغها أسماء الفعل، ويجوز أن تكون معرفية: إذ معنى الفعل حينئذ إنما هو الذي الفعل المقدر، ولا المصدر، وذلك لا يوجب بناء المصدر، ولا لوجب أن يكون نحوه: (ستقياً) مبنياً.

2- قصة الخلاف التحتوي واضحه: ومنثال ذلك عندما استطرد في ذكر...

3- قصة المثل واضحه: وقد استطرد في ذكر قصة المثل العربي واضحه.

(1) نظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 272.
(2) نظر: ص 89 من البحث.
ففي ذلِكَ قولُهُ: «وَيَا الْمَلَائِكَةَ (إِحْدَى حَظَائِرِ اللَّهِ)»(1)، أي: هذه إحدى حظائر اللَّه، والحظيرة: تصغير الحظيرة وهي السهم الصغير قدر ذراع، وقيل: هي التَّيَّ
لا نصل لها، ولكن بين لقمان بن عامر وبين رجلين من عامان، وكذا ربي إبل، وكان لقمان رحبًا، فأعجبته الإبل، فأتى أن يبيعها منه، ولكن يلتمس أن
يغفّل عن إبلهما، ولم يجد فيها مطعمًا، لعدم غفلتهما عنها، ومعهم جفّيرٌ(2).

من نبل كثيرٍ.

فقال: ما تصنعان بها إبّانًا؟ فَوَلَّهُمَا مَا أَخْذُنَّهَا غَيْرَ سُهُمٍّ.
فَنُبِّئُدَاهَا غَيْرَ سُهُمٍّ، فعمد لقمان إلى النبل فحوها، وسماها الله شجرة
عُظَمَتْ بها، فاتخذ فيها عشاءاً، رجاء أن يجيب منها غَرَّةً(3) فلمما وردت الإبل
تجردٌ من الرَّجَلِينَ واحدٌ وهو المسمى بعمرو، وأصب على البقر، نسيت قرفه,
لقمان من فوقه بسهمٍ يَظُهِرُهُ، فقال: حَسَّ(4) إحدى حديَّات لقمانٍ(5).

4- خدمة البيت السُّمِّري: وقد استطُرُّدَ ذِكرًا مناسبة بعض الأبيات
السُّمِّريَّة: ففي ذلِكَ قولُهُ: "وَبِهِذَا القُولُ الَّذِي حَكَمَ حُكْمًا
ضَوَارِب، نَصِبًا وَجَرَأ
"سَقَطَتْ أَعْطَاضُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِن أَبِي إِسْحَاقٍ(6)
النَّحْوِيَّيَّ عَلَى

---

(1) بنظر: مجمع الأمثال: 35/1، ومجمعة الأمثال: 1/100، وهو: لقمان بن عام بن ملطن، من بني
(2) الجفّير: الكشادت والجمعة التي تجعل فيها السهام (السُّحْبَاء، مادة (جفر) 215/2)
(3) الفعلة: الفعلة (السُّحْبَاء، مادة (ضر) 78/2)
(4) حُسَّ: علامة يقولها الإنسان إذا أصابته بغثة ما يصبه ويوجهه للسريع والمُحررة (السُّنن العَرب:
(5) بنظر: شرح اللَّبَاب: القسم الأول: 65، 67
(6) هو: عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضري، نحوٌ: من الموالي، من أهل البصرة، أخذ عنه
шиخ النحو، فرع النحو، وقاده، وكان أعلم البصريين به، توفي سنة 617 هـ. (الْخَزَائِج: 1/115
ويقية الوعاة: 2/42)
الفرزدق

قلوا: كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى موالياً

قيل: لمـا قال الفرزدق:
وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحختا أو مجلفاً

لحنه عبد الله بن أبي إسحاق: لأنه لا توجيه لرفع (مجلف، فهجاه الفرزدق

ومن استطراداته شرحه لغريب الشاهد الشعريـ قولة: "سكثره:
وقد جعلت نسيـي تطيب لضمنها

قال المصيف رحمه الله: البيت من قصيدة للقيـط بن مرة... يقول: قد جعلت

نفسـي تطيب: لأن الضغـهما ضمغة يقـرع لها الناب والعظـم: واللام ـ

(ضغمهما) متعلق بـ(بقرع)، والجملة صفة ضمغة، وأضاف الناب إلى ضمير

الض magna.: لأن الض magna. إنما هو بالناب، والهاء ـ (ضغمهما) يعود إلى الض magna.

وانتصـابها انتصاب المصادر.

وقال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله: إنه يقول طابت نفسى للشدة
التي أصابتي لأجل وقوع القاصدين لي في أعظم منهما، والض magna. عبارة عن

(1) هو: همام بن غالب بن صعصة التميمي الدارمي: أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر من

النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة: توفي سنة 110 هـ (وفيات الأعيان: 2، 196،

والخزازية: 1، 104، 1. 18)

(2) البيت من الطويل. ينظر الشاهد: الكتب: 3، والمقتضاي: 1، ونمر 11، والخزازية: 114،

(3) البيت من المنسج، وينظر البيت: ديوان الفرزدق: 50، والخزازية: 199، والخزازية: 1،

(4) ينظر: العباب ~ شرح العرب: القسم الأول: 467، 468

(5) سبب تخرجه ص 110.
الشدة، وقوله: جعلت من أفعال المقاربة، وقوله: لضغمة مفعول تطيب أعمال إعمال الفعل لفعله، وليس بمعنى الفعل له لأنه لم يرد طابع لأجل الضغمة، وإنما أراد طابع بيها، والتعليم هو قوله: لضغمهما، أي: طابع نسبي لما أصابني من الشدة لإصابة من قصدني بمشيئها، والضغطه العصبة يكتم بها عن المصيبة، ويقال: ضغم الشدة وضغطته الشدة، وجاء الببت على الوجهين، فقوله: لضغطه من قولهم: عضته الشدة، وقوله: لضغمهما من قولهم: عضصته الشدة، وقوله: يقرع العظم نابيا مبالغة مثناً أن عض الشدة عضها قويًا بلغ منتهى ما يبلغه الالعس (1) ثم يواصل نقولاته التي توضح وتشرح الغريب في هذا البيت يقول: وقال بعض الأفاضل (2) قوله: لضغمهما بدلاً من قولهم لضغطه، والضمير الأول في لضغمهما لسبعين، والثاني ضمير ضميمة، ومنها اشتواق الضيغم وهو فيقل، والضميمر في نابها لضغطه، وهذا من باب إضافة الشيء إلى شيء بادئ ملابسة بينهما، كأنه يقول: إنني لكثرة ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي أن يحضني سبعان ناباهما يقرعين العظم وضربانه، وقرع الناب سكينية عن التصويت، وقيل (3) ضمير النثائية عائد إلى الذئب والضبع، وهما) عائد إلى النمس، تقديره: وقد جعلت نفسي تطلب لضغمة سبع يقرع العظم ناب تلته الضغمة لضغطه هذين السبعين النمس، والمراد به أن ضغمة سبع واحد أهون من ضغمة سبعين (4)، وهو ينقل هذا مع إدراكه بعدم الحاجة إلى تكثير الأمثلة، لكنه يرى أن شرح الغريب والتوجيه الإعرابي للشواهد مما يعين على فهم القاعدة.

كما أجد أنه قد تجاوز (المقره سكار) الاستطراذ والتلمذ الاختصار

(1) ينظر: العباب في شرح الزاب: القسم الثاني: 125-129.
(2) هذا القول لفخر الدين الخوارزمي، ينظر: شرح أبيات الفصل والإيضاح والمفتاح: 54-55.
(3) نسب هذا القول إلى الأندلس، ينظر: خزانة الأدب: 2/417.
مواضع كثيرة، أذكر منها قوله: "فلا حاجة إلى تكثير الأمثلة بعد الوقوف على المصوص" (1)، وقوله: "وكل من ظاهرين ومضمرين ومختلفين: ويفتوى البديل بهذا الاعتبار - أيضًا - ستة عشر قسمًا، نحو: بزيد، أخيك. وإن الذين هم إخوتكـك قبيهـم إياك، وأخوك نقيت، زيداً إياك، على تقدير أن يكون زيداً هو الأخ وأخوك لقيته زيداً، على هذا استخرج باقي الأمثلة" (2) فأكتشف بيذكر أمثلة البديل من الكل، وترك التمثيل لأنواع البديل الأخرى للاختصار وعدم الاستطراـد.

وقد انتقد (الثـقّة صاحز) المصـنـف في بعض استطراداته التي استمر فيـها وأطال ومنه ذلك قوله: "قال المصـنـف - بحـرة الله -: هي بين بيان المعادلات التي تعـت بـين الأعد، والجذور، والأموال، ويتولى منها ست مسائل: ثلاث مضرة، وثلاث مقترنة. فأضداد: هذـي جذور تعـدد عدداً، واموال تعـدد عدداً، وأموال تعـدد جذوراً، والمقترنة: هذي مال جذور تعـدد عدداً، وهذـي مال وعدد جذوراً، مال تعـدد جذوراً وعدداً، فهذا هي أصول الحبر والمقابلة. وـيشرحها طول خارج عن الفرض" (3).

وقد وافق المصـنـف وتبعة في استطراداته منها قوله: "فسـبعم الفعال عـمـل هـا. إذن، استطرد المصـنـف بذكر تصريف عـسـى في قـسم الفعال وتبعة (الثـقّة صاـحـز) في هذا الاستـطراـد، فقد قال: "وتصريف عـسـى تارة على نحو: رمـي، لأنه فعل ناقص يأتي صاـحـز (رمان)، والضمير بعدة فاعله تقول: عـسيت، عـسيت، عـسيت، إلى آخره، كما تقول: رميت، إلى..."

(1) ينظر: الباب - في شرح اللباب: القسم الأول: 271.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 868.
أخيرًا، وتأملًا على نحو: لعلّ تقول: عساك إلى آخره، حسبما تقول: لعلّك»(1)
واستطرادهما في قسم العامل، أيضًا، بذكر معاني الحروف.

(1) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 807.
المطلب الثامن: الاستقصاء والشمول:

إن استقصاء المسائل النحوية وما يتعلق بكل مسألة من مسائل النحو وآقوال العلماء فيها، هو نوع من الاستقصاء والشمول الذي يعني به الحققون من النحوين، ومن هؤلاء ابن يعيش ابن مالك والرضي وغيرهم، ويتجلى ذلك عندنا في الموضع الآتي:

1- استقصاء الآراء والأقوال النحوية والصرفية في المسألة الواحدة. فمن قوله: « وقال ابن السراج والمردخ: إن تركيب (حَب) مع (ذا) أزال فعليّة حب. لأن الاسم أقوى، فحبذا مبتدأ، والمخصص خبرة، أي: الحبيب زيد.» وقيل: إن التركيب أزال اسمية ذا. لأن الفعل هو المقدم، فحبذا فعل، والمخصص فاعل. وقيل: لم تغلب هذة للفعل والاسم، بل حب مع ذا جملة فعلية.» فهنا ذكر الأقوال الثلاثة.

وقد لا يكون في المسألة إلا قولين فيذكرهما، وذلك كقوله: «وأمّا علامات الحرف التَّعريني من علاماتهما، أي: علامات الأسم والفعل. قيل: العلامات لا يجب أن تنعكس، فكم من اسم وفعل قد يخلو عن علامته، فينبغي أن يكون حرفًا قليلًا، خلوه من بعض علامته يجوز، وأمّا من جميع علاماتهم المطلقة والإضافية تكون الاسم مسندًا بالنية إلى الحرف فلا، ومراده ذلك، لأن الجمع المضاف يفيد العموم... قيل: التَّعريني عن علاماتهم لا يجوز أن يكون علامات للحرف، لأن من علاماتهم الحروف، فيلزم أن يكون عدم الحرف علامات

(1) ينظر: الأصول: 115/1، والمقلد: 145/2
(2) ينظر: العباث في شرح اللباب: القسم الأول: 557، وشرح الكافية للرضي: 318/2.
للحرف، ويلزم منته الدور: لأن الحرف حيثٍ إن مكان معلومًا لا يحتاج إلى علامات، ولا فلا يعلم عدم الحرف حتى يعلم الحرف؛ لأن العدد مضاف إليه، ولا يعلم الحرف حتى يعلم عدم الحرف، فيدور...

(1)

2 - الاستقصاء بالتفريق بين المسألة والمسألة القريبة والمسألة المشابهة لها، فمن قوله: علامات الاسم: وإنما لم يقل (حدود) حكمًا قال علامات: لأن الحد إنما يستعمل بجميع الدلائل، لا يتصور في التعدد سواء مكان الحدود من الماهيات المتصلة في الوجود، أو من الماهيات الاعتبارية التي اعتبرها العقل، فليم يكن لها حدان إلا من جهة العبارة، بأن ينحصر بعض الدلائل تارة بالمطابقة، وتارة بالتشبيه، وأما الرسم فيجوز تعدده: لجواز أن يتحدث شيء واحد لوارح، وهي مطورة غير منعكسة: إذ لا يصح أن يقال: صلما لم يدخله حرف التنعير فليس باسم.

(2)


(3)

وتعلقه خاص: لأنه لا يكون إلا للمنعم، فإن شكر الصالح جات نعمة: صرف العبد جميع ما أنعم تعالى به إلى ما أنعم عليه لأجله...

(4)

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 181.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 44.
(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 67.
3- الاستقصاء بذكر الأحكام المتوقعة والمختلفة للمسألة، بقصد عدم الخلط بين هذه المسائل والتفريق بينها، ومن ذلك قوله: «فلا يكون النانز هُو الموصوف وحده، حتى يكون حكم الخطاب، خلاف التأكيد، فإنه إنما يجيء بعد تمام المتوقع لرفع الاحتمال، فيكون النانز هُو الموصوف وحده، فيجوز عود الضمير من التأكيد إليه على نظر الخطاب نظرًا إلى عوض الخطاب في المؤكد».(1)

4- الاستقصاء عن طريق افتراض الأسالة، فمن ذلك قوله: «فإن قلت: قد بقي هنا جمع ليس بالحاق الواو والياء والثون بأخرى، ولا بالحاق الألف والتأنث الباء، ولا تغير صفيته نحو صوانة في جمع صينو. فالجواب: أن وفانا صيغة صنو، فقد اختلفت صيغته».(2)

وهناك أبوب وسائل لم يستقص الأقوال والأحكام المتعلقة بها، فمن ذلك قوله: «وذويه جمع ذو، وقد شد إضافته إلى الضمير»(3) وقد حكم هذا بالشذوذ. مع جوازه عند الجمهور،(1) وهذا يدل على عدم استقصائه للأقوال في المسألة.

وقوله: «ولا يتقدم المفعول معه عامل، كما يتقدم سائر الفاعل على عامل، رعاية لأصل الواو الذي هو العطف»(5) ولم يذكر النقلة حكاء مسألة توسطه بين العامل ومصاحبه(3) كما ذكره تقدمة على عامليه، وهذا نقص في.

---
(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 147.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 87.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 11.
(4) ينظر: هم الهواجع: 2- 284.
(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 112.
(6) ينظر: الخصائص: 2- 383/2، وشرح الجمل لابن عصفور: 454/2.
الاستقصاء عنده.

ولم يكتف (النَّقُّرَة صَكَّار) بالاهتمام باستقصاء المسائل، بل انتقد المصنف لاهتمامه بعض المسائل التي رأى أنها مهمة. فمن ذلكل قوله: «وأعلم أن إدخال همزة الاستفهام على (اللائي) أشعر وأكثر من عدمه، مع أن المصنف لم يتعرض لذل ذلك. فقوله: (اللائي) بالمد، لأنه كذللك المسئول عنده؛ لأنَّه تقول (القرشي، أو آلهاشمي)». (1)

وقوله: «واللائي على وزن فاعل، بهمزة بعدها ياء ساكنة، واللواتي، اللائي، واللات، بحذف اليمين اللائي، اللائي - ياء ساكنة بعد الألف من غير همزة - واللواتي وكذا اللوتي، ولم يذكره المصنف». (2)

---
(1) ينظر: العبابة في شرح اللباب: القسم الأول: 321.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 298.
المطلب التاسع: أساليب النقد

تعدّدت الأساليب التي استخدمها (النقدة حكَّان) في نقده للآراء والأقوال المخالفة أو الضعيفة من وجهة نظره، فكان أساليبَه في النقد على ضرائبٍ.

الأولى: النقد بأسلوب يتسم بالهدوء. فمن دلَّه قوله: «فؤدٍ قال: فيما هو على ثلاثة أحرف عند التَّصغير لكان أولى».

وقوله: «واعلم أن قوله: فقد أجبر الإظهار ليس على إطلاقه؛ لأنه إنما أُجبر إذا كانت الواو متخرجة في الكسر، سواء كانت أصلية أو زائدة... فعلى هذا لوقَّال: إذا كانت متخرجة في الكسر لكان أولى».

هكذا يصحح للمصنيع عبارته بأسلوبه هادئ.

وقوله عند حدثه عن فعل الأمر: «والفلكيون على أنَّه معمّر مجزوم باللائم مضمرة، وأنَّه المضارع بعينه، وعلى أن أصله اللائم داخلة على المضارع المخاطب، صوابه أن يقول: وأصله المضارع داخلة عليه اللائم».

وقوله عند حدثه عن الخلاف في وزن (أسعى) ردًا على من أجراه مجرى الأعلام: «ودي نظر: لأنه منقول إلى مدلول آخر وهو الوزن عكَّس ذكرًا، بل الصواب أن يقال: يتوجه المذهب النَّابي: إن أسامة إذا أطلق على حَل وحَد من الأسود مكان المعتى تكَّرة، فالحكم بأنه علم مشكل، ولذا بكَّاحلت على استقامتِه بأن قدر علمًا للحقيقة العقولية حقيقة، وهي شيء معين لا شريكة».

(1) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 110.
(2) بنظر: المصدر السابق: القسم الأول: 112.
(3) بنظر: المصدر السابق: القسم الأول: 110.
لغيرها فيهما، وصح إطلاقها على الأحاد مجازًا: لوجود الحقيقة فيها، ولولا عدم الصراط نحو: أسامة لا يشكو فيه أنه نكرة، فحينئذ باب أسامة خارج عن القياس في باب الأعمال، وقاله: "لسان أولى"، و"صوابه"، و"الصواب"، و"فيه نظر"، وكلها تصويب وتصحيح للاراء بأسلوب اتسم بالهدوء.

وقد يرجح رأيًا بعدم يذكر الرأي الذي يراه مرجعًا، حكماً، ويقوله:

والأولى أن نقول: إن هذه اللام، اسم موصول، لا حرف صامًا قال المازني.

وقوله عند الحديث عن المجوز لتنكير المبتدأ في أرجل ضر أمارأة:

والأولى أن نقول: إن المجوز لدالة وقوعها في سياق الاستفهام...

الثاني: النقد بأسلوب يتسم بالحجة والشهد، وهو الذي يكون فيه حجة واعتراض بالرأي وثقة فيه، أو العبارات التي تصل: أحياناً، إلى الطعن في فئته، وفهم صاحب الرأي، فمن الأول قوله: "حق العبارة أن يقول: لما في البابين من التطويل المنافي للتخفيف نحو: "يُوصف أعرض عن هذَا". حذف حرف "النداء عن يوسف لكونه علمًا.......

وقوله: "ويقوله: (فيما أولله متحرّك) تعسف، حقه أن يذكره بعد قوله:

(1) ينظر: العبائب في شرح اللباب: القسم الأول: 194.
(2) يقول الشاعر: الحافظ: غزوة العتيبه لا يأتينهم من وراءهم وصمت.
(4) ينظر: العبائب في شرح اللباب: القسم الأول: 617-618.
(5) سورة يوسف: آية (24).
(هُنَفْقُلُو: مِنْ تَضَعُّ ضَعُّ.)

وقوله: "وَأَعْلَمْ أَنَّ غَيْبَّ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدًا إِلاَّ) تَعَسَّفًا. وَجَهَّةُ التَّعَسْفُرَانَ ظَاهِرَةٌ ترَكْيَةٌ يَبْدِلُ عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدًا إِلاَّ هِيُ الْنَّكْرَةُ، وَلَسْ نَمَّ الْمَرَّاذُ ذَلِكَ، إِنَّمَا الْمَرَّاذُ أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدًا هُوَ الْحَالُ." (1)

وَيَلِحَظُ أَنَّهُ يُبيِّنُ جَهَّةَ التَّعَسْفُرَ وَسَببَ النَّقَدِ.

وقوله: «وَعِيدَ قَوْلُهُ: (لَانَّ الْجَمْلَ نَكَرَاتٌ) تَسَاءلُ، لَانَّ التَّعَرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ مِنْ خَواصِ الْمَفْرَدَاتِ، إِلاَّ أَنَّهَا إِذَا أُوْلِيَتْ بِمَضْرِبِ نَكَرَةٍ، فَقَدْلُ: إِنَّهَا لَا حَكَمٌ لِّلْنَكَرَاتِ» . (2)

وقوله: "وَقَلَّ عُبَارَتِهِمُ أنَّ النَّظَارِيَّةَ مَتَضَمِنَّ للْحُرفِ تَسَاءلُ، لَانَّ الْمَرْكَبَ مَشْتَمَلُ عَلَى مَعْنَى أَسْمَىٰ وَحَرْفٍ، فَالْمَتَضَمِنُ للْحُرفِ هُوَ الْمَرْكَبُ لَا أَحْدُ جَزَأِهِ، إِلاَّ أَنَّ الْحُرْفَ لَمْ يَقرِهِ الثَّانِي قَالُوا: إِنَّهُ يَتَضَمُّ الْحُرْفَ." (1)

وقوله: "قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فَمَا بَعْدَ الْفَاءِ مَتَعَلَّقُ بِحُرفٍ المَطَفِ بِالجَمِلَةِ المَتَقْدِمَةِ إِنَّمَا سَمَّاَ النَّحَوُيُّونَ جَوْابًا، إِنَّ وَقَالَ جَمِلَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَمْ يَكِنْ كَالْجَزَاءِ لِشَابِهِهِ لَهُ بَلْ أَنَّ النَّظَارِيَّةَ سَبْبُهُ الأَوْلِيّ، " (3)

فَتَحَوَّلَ زَرِيْنِ فَأَصْرَمَكَ بِتَقْدِيرٍ: لَا يُنْفِقَنَّ مَنْهَكَ إِنْتِيَانٍ وَلَا حَدِيثٌ، وَكِيْفَوْنُ النَّفْيِ أَيْضًا - شَامِلًا لَهُمَا، وَهَذَا عَلَهُ كَتَفُفُّ " (1)، فَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَسَابِيلِ تَدَلُّ عَلَى شَذَّةً لِّلْأَسِلُوبِ.

(1) يَنْظُرُ: الْعَبَابِيِّ شَرحِ الْلِّبَابَ: الْقُسُمِ الأَوْلِيّ: ١٥٧.
(2) يَنْظُرُ: المُصْرَدُ السَّابِقُ: الْقُسُمُ الثانِي: ٢٩٤.
(3) يَنْظُرُ: المُصْرَدُ السَّابِقُ: الْقُسُمُ الأَوْلِيّ: ٢٩٠.
(4) يَنْظُرُ: المُصْرَدُ السَّابِقُ: الْقُسُمُ الأَوْلِيّ: ٣٩٥.
(5) يَنْظُرُ: الإِضَاحُ: ٣١٣.
(6) يَنْظُرُ: الْعَبَابِيِّ شَرحِ الْلِّبَابَ: الْقُسُمُ الثانِي: ٤٨٥.
ومن الثاني − وهي العبارات التي تصل إلى الطعن في فضيلة وفهم صاحب
الرأي − قوله: «قد رد على الشارح: وهذا الكلام لا يخلو عن فساد لفظًا
ومعنى على ما لا يخفى على الفضين النافث، فالأولى أن نقول: إنه عطفّ على
قوله: (إذاً لنفسه) لأنه ذي مقابلته، يكون الكلام صلة في ستقم الكلام لفظًا
ومعنى»(1) فهو بهذا الرد والندى طعن في فهم وفقطية الشارح − رحمهُمَا الله
 تعالى −.

وقوله: «قد رد على المصنيف: واطعم أن قوله: (وَنَحْوٍ) لغو لا حاجة إليه، مع
أن وجوده يؤدي إلى الفساد المعنوي».(2)

وقوله: «قد رد على الشارح: «إن مكان المذاد من قوله: (فالألف في حال
الرفع) إلى آخر أن الزيداء المجنسة هي الألف والواو فهو خطأ فاحش؛ لأن
الزيداء هي المشنّق هي الياء لا الألف، وهي الجمع هي الألف، وأيًا في الألف، وإن كان
المذاد أن الألف يلحق به المشنّق والواو في الجمع في حال الرفع فلا مناسبة
لهذا الكلام مع ما قاله، ولا يليق هذا البحث بهذا المقام»(3).

وقوله − أيضًا − «قد رد على الشارح: «وهذا الكلام على ما ترى لا يخلو
من تسفسف وتحولات بعيدة. فالأولى أن نقال: (توجيبه فتح تاء نحو ياء
طلحة ما قال الشيخ الرضي».(4)

وقوله: «شرح الشارح همًّا مما ينبو عنده الطبع، ويمجه السمع»...(5)

(1) ينظر: العباب في شرح الباب: القسم الثاني: 44.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 104.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 214.
(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 228، وشرح الكافي للرضي: 151/1، وفيه: "وحلبة الترخيص
فهما «أخبره الناء» عامل آخر غير المرحم منه في بعض المواضع معاملة المرحم، أي فتح التاء.
(5) ينظر: العباب في شرح الباب: القسم الثاني: 171.
فهذه الرود والانتقادات جاءت بأسلوب ساخر، وبهذا يمكن التفريق بين الأساليب التي نهجها (النقد الكلاري) في نقد للأراء والأقوال.

ومع ذلك، يلاحظ أن النقد (النقد الكلاري) وردود الساخرة تكون في الآراء والأقوال المرتبطة بصحة المعنى أو فساده، كثيرة في الأمثلة السابقة، فإذا كان الرأي أو القول يؤدي إلى فساد المعنى غالبًا ما يكون النقد بأسلوب ساخر.

وقد يكتفي (النقد الكلاري) بنقد من سبقة من العلماء، فمن ذلك قوله:

«وقوله نحو: هم الأمور الخيرة والفاعلون إذا ما خَلَوْا من مَدَنَ الامِّر مَعَظِمًا»

إبادة، فإن عمُّ جميع بين النون والضمير المتصل المنصوب في (الفاعلون)، فالأمر، لا يقتضي عليه: مما لا يعمل ولا يعتمد عليه: لأن سيديوه فال: هذا البيت مصنوع (1) وقال المبرد (2) الهاء للسكت، وإنما لم يحدث في الوصل إجراء له مجرى الوقف، وإنما حرِّكَ تشبهها له بِهة الكنياية (3) فقد أُكَثِّف بنقد سيبويه لهذا الشاهد الشعرِي.

ومن منهجه في النقد - أيضاً - أنَّه كان يحاول أن يصرف النقد عن الرأي والقول الذي وضع عليه النقد من خلال التماساً العذر والمخرج الذي يخرج عنه ردء الأنيق، فمن ذلك قوله: «وجَزَّ العبارة أن يقول: (انقسام المؤمن) أو يقول: (إلى حقائق) الله، إنما إذا أن يقال: إن قولته: (إلى حقائق) يتعلق بقوله: (انقسام) لا بقوله: (ينقسم) أو يقول: إن الصمِّير في (بجسم»

________

(2) ينظر: الكتاب: 197.
(3) ينظر: الكامل: 512.
(4) ينظر: العبایش في: شرح اللباب: القسم الثاني: 552.
عائد إلى النسب لا إلى النسبة(1)، وهذا الأسلوب من النقد عند النقرة صار فيه دقة في النقد، لاحتمال أن يكون مراذ المصنف ما استثناه، وهو مشعر - أيضًا - بإنصافه وبحيَّة عن التوجيه المحتمل.

وقوله - أيضًا - : وفية نظر لأن القراء أجمعوا على ترتيب العلامات، قوله تعالى: (2) "يا أيها الذين آمنوا لا إله إلا الله وحده لا شريك له، فاتركوا الحبارات، إلّا اللهم أن يقال: مراذة والمختار من الصورتين للاصور الثلاث أو نقول: إنّما أجمعوا على الآية على التذكير بحكم التغلب: نظرًا إلى القمر". (3)

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 143.
(2) سورة القيامة: آية (9).
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 532.
المبحث الثاني: منهجية في (شرح لُب الألباب في علم الإعراب).

يُعدّ (شرح لُب الألباب في علم الإعراب) من الكتب القيمة التي صنفت في القرن الثامن الهجري، وتجلِّى قيمته إذا علم أنه كان مصدرًا لم ن جاء بعده من النحاة الذين نقلوا عن (شرح اللُب) واهتموا به كالبغدادي، خزانة الأدب، وخالد الأزهري في التصريح، وغيرهما.

وتجلى أهميَّته أيضًا من خلال عناوينه بالموضوعات المشكلة، والمسائل الخلاقية، ومناقشتها حتى يصل إلى النتائج بصورة دقيقة وواضحة، وقد أشتمل هذا الكتاب على كثير من الشواهد القرآنية، والقراءات والأحاديث النبوية، وأشعار العرب، وأقوالهم، وأمثالهم.

وقد هذا المبحث سيكون البحث عن النهج الذي نهجه (النُشرة سَكَان) في هذا الكتاب من خلال المطالب التالية:

1. طريقة في عرض المسائل.
2. طريقة في عرض الخلاف.
3. منهجية في النقل والتوثيق.
4. التفسير وشرح الخريب.
5. خدمة الشواهد الشعرية.
6. التكرار والإحاله.
7. الاستطراد.
8. الاستقصاء والشمول.
9. أساليب التقدير.
المطلب الأول: طريقتنا في عرض المسائل

لقد دمج (النشرة صفر) بين لب الألفاب وشرح فلا تكاد تتميز بين الأصول والشرح، وتتناول مسائل اللفظية والصرفية وروابطهما حكماً عرضها المسنّفةُ باللغة، واختلفت طريقة (النشرة صفر) في عرضه للمسائل النحوية والصرفية، ويمكن معرفة منهجية فيهما من خلال النقاط الآتية:

- عني بوضوح مراد المصنّف من المسائل النحوية والصرفية، فمن ذلك قوله: «والعمل في المستنثث المتصل الفضلة، وهو الذي يكون منصوبًا على الاستثناء، ولا يقتضيه مجرد العامل المتعدد أي: المستنثث منه بواسطة إلا لاقتضاءه أي: لاقتضاء المستنثث منه المتعدد بتحديد الإخراج منه، فهُوَ في المعنى: العامل بواسطة (إلا) وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل أو لم يوجد». (1)

وقوله: أيضًا - «وتحذف سكان لزوماً إن قام في موضع غيره أي: عوض عنها لفظة (ما) بعد (آن) المصدرية، أو (إن) الشرطيَّة، وإذا حذفت لزومًا للذّين يلزم الجمع بين العوض ومعوض سكّاماً أنتم منطلقاً انطلق قد فتحًا وكسرًا أي: بفتح همزة (أمًا) وكسرها، أي: لأن يكون منطلقًا انطلقًا». (2)

- ومن منهجي أيضًا - أنه يمثّل للمسألة بأمثلة توضح المراد، فهو لا يكتفي بالنظر في ما حسب، فمن ذلك قوله عند إعراب الفعل المضارع: «والكوفيَّة» قالوا: إن إعرابه بالأسامحل لا بالمشابهة، وذلّك لتوارد المعاني المختلفة عليه.

(1) ينظر: اختبارات النقرة صفر: 142، نقلاً عن: شرح لب الألفاب 243/1.
(2) ينظر: اختبارات النقرة صفر: 147، نقلاً عن: شرح لب الألفاب 250/1.
النص باللغة العربية:

"كما تتوارد على الأسم، لأنهم إذا قلت: (لا تضرب) بالرفع علم أنه نفي وبالجزم علم أنه نهي، فإن نصب (تشريب) في قولك: لا تأكل السمك وشرب اللبن دليل على أن الواو للصرف، وجزمه على أنها للعطيه." (1)

ومن التمييز: أيضًا قوته: (نعم وينس) "فيكون الصواب ما ذهب إليه البصري من أنهما فعلان، للحوكمة تاء التانيني الساكنة بـ Humph، والضمائر على قول من أجاز ذلكه نحو: (نعم الرجلان الزيدان)." (2)

وقد بدأ المسألة بقوله: (علم) ويزيده بما تنبية المتلقي إلى ما بعدها: لأنهم غالبًا ما يكون ما بعد (علم) خلاصة للمسألة، أو ردًا لبعض الأقوال الواردة في المسألة أو غير ذلك ما يجب التنبية له، فمن ذلك قولته: (وعلم أنه لم يقيد الفظ على المستقبل، لكان أولى احترارًا عن الفظ الذي صار بعض أسم أو بعض فعل، نحو: ياء بصري، وتاء مسملة، وهمزة ألم، وألف ضارب، فإنه صل واحد منها لفظ موضوع معتنى، لكنه ليس بكلمة: لعدم استقلاليه)" (3)

وقوله: أيضًا: (وعلم أن وجوب تقديم الفاعل مع (إلا) عند الكسائي، وذلكه بحمل (إلا) على (إنما) فإن التقدم واجب معه، لأن التأخير معه ملبس، لأنه لا يتعين المحصور في (إنما) إلا بتأخيره، بخلاف (إلا) فإن الاقتراح بـ (إلا) يدل على المراجع والرجحان مع الكسائي، لأن التوسع عند وضوح المعنى أولى من التضبيق بمنع أحد الاستعمالين)" (4)

واهم (النفرة صار) بالمعلنة هي الحكم على المسألة التحويلة أو الصرفية.

---

(1) بنظر: اختيارات النقوش صار: 51، نقلًا عن: شرح لابن الألباب: 31/2.
(2) بنظر: اختيارات النقوش صار: 54، نقلًا عن: شرح لابن الألباب: 269/2.
(3) بنظر: اختيارات النقوش صار: 76، نقلًا عن: شرح لابن الألباب: 32/1.
(4) اختيارات النقوش صار: 83، نقلًا عن: شرح لابن الألباب: 27/1، وينظر الخلاف في المسألة.

ارتشاف الضرب: 1449/2-1350.
فإذا صح المعنى صاحب القول بدَعَ عندنا، فمن ذلك قوله: «وقال الأخفش: (1) الخبر المحنون الذي سدت الحال مسدة مصدر مضاف إلى صاحبها، فيكون تقدير: ضريرًا يزيد قائمًا: ضريرًا يزيد صرابة قائمًا، وقوله: أقوى لأنه أقوى هو حذف مع صحة المعنى» (2).


وإذا كانت المسألة من مسائل الخلاف يوضح ذلك، ومنه قوله: (5) مثبث الفعال المدب والدم عند كلامي عن (حبيثا). وقد اختفى فيها، فقال ابن السراج: إن ترحبب (حب) أزار فعليته: لأن الاسم أقوى من الفعل، فكان الغلبة عندنا، أي: المعروف في ضريرًا يزيد، وقوله: (6) زيد.

ومن منهجه: أيضاً: أنبه بذكر تقدير الكلام إذا احتاج الأمر للتقدير، فمن ذلك قوله: (7) مثباث الأطراف: وقالوا العامل (بينما) (بيتا) (بينما).}

---

(1) نظرة: شرح التسهيل: 1.
(3) سورة الله: آية (44).
(4) نظرة: اختيارات النقرة مكار: 202، نقل عن: شرح لابن الاباب: 111، وينظر: الأصول لابن السراج:
(5) اختيارات النقرة مكار: 36، نقل عن: شرح لابن الاباب: 142/2.
جوابًا إذاً أنَّ الجواب مجردً من كلامِي المعافاة، أعني (إذا) وإن لم يكن مجردًا عنها مكان UTIL العامل معاني المعافاة، فتَتَقدِير (بينما زيد قائم إذ أرى عمرًا) وبينما زيد قائم إذا فلان قد تلُعُ عليه بِينَ أوقاتٍ قيام زيد فاجأ عمرًا ففي مكان رؤيته أَوْ فاجأَه فلانًا في مكان طلوعه عليه) (1) وعُنُيَ أيضًا بالاستشراق للمسائل النحوية والتَّعليل لها، وسيتضح ذلِك في المباحث الآتية بإذن الله تعالى. (2)

(2) حكماً في مبحث (السماع) في الفصل الرابع، وبحث (عنايتِ التَّعليل) في الفصل الخامس.
المطلب الثاني: طريقة عرض الخلاف النحوي والصرفي

عنٍّ (المُفترض صحٌّ) بالخلاف النحوي والصرفي غير أنّه لم يتخذ منهًا واحدًا عرض الخلاف، فاختلّ منهجة المسائل الخلافية، أما لأن الكتاب عام على علم الإعراب أو لاختلاف المسائل طولا وقسطًا، أو لاختلافها في الأهمية.

فمن المسائل الخلافية ما يستحق الاهتمام ومنها ما لا يستحق ذلك.

ويمكن التّعريف بمنهج النّظر صحٌّ الخلاف من خلال الظاهر الآتي:

- أنه يذكر الأقوال والآراء في المسائل الخلافية، ثم يرجع القول الذي يرضاه، فمن ذلك قوله: "وأما الواو والباء من (هو) و (هي) فعمدت البصرية من نفس الكلمة، وعمدت الكوفية للإشباع، والضمير هو الها وحدها، والأول هو الوجه: لأن حرف الإشباع لا يحرك إلا للضّرورة" (1).

وقولهُ أيضاً: "ويتّعرّف اسم التّفضيل بالإضافة بال الاتفاق: لأن الاضافة حينئذ محضة بمعنى اللام، وهو مذهب سيبويه (2)؛ لأن المعنى أن صاحبهُ فضلاً على كل واحد ممّا يبيه بعدة من أجزاء المضاف إليه... وقال ابن السراج (3) ويعدّ القاهر (4) والجزولي (5) وأبوعلّي (6) إنّه يتّعريف بالإضافة: لأن الإضافـة غير محضة: لأن المعنى على إثبات (من) الابتدائية... والحقُّ ما قالهُ

(1) ينظر: اختيارات النّظر صحٌّ: 52، نقلاً عن: شرح لب الألباب: 114/1.
(2) ينظر: الكتاب: 204/1.
(3) ينظر: الأصول: 2/6.
(4) ينظر: المكتسب: 238/4، 86.
(5) ينظر: القدوة الجزولية: 299.
(6) ينظر: الإيضاح: 212.
سيديوية - رحمة الله -؛ لأنه لو كان بنتقدير (من) الابتدائية لجاز أن يقال:
زيد أفضل عمرو، حكماً جاز أن يقال: زيد أفضل من عمرو ١). 

وقد يُقصده السؤال بالرأي الراجح ثم يذكر القرن الآخر من المسألة:
فمن ذلك قوله: "والعامل ينosit المسئول المتصل الفضلة وهو الذي يكون منصوباً على الاستثناء، ولا يقتضيه مجرد العامل المتعدد، أي: المسئول منه بواسطة (إلا) لا إضافة، أي: لا إضافة المسئول منه المتعدد بتدبير الإخراج منه، فهُوَ يُمْنع، والعامل بواسطة (إلا)، وهذا يشمل المواضع سلحاً وجد الفعل أو لم يوجد، فالتعمس به أولى، إذ على مذهب من قال: إن العامل فيه الفعل أو معنة قبل (إلا) بواسطة يُلْقَب بمسائل ليست فيها عامل ظاهر، مثل: (القوم إلا زيداً إخوته) و (الرُّهْدُ إلا زيداً بنوكم) ٢).

و قولهة أيضاً: "وتسمية البصرية أقرب إلى الاصطلاح، لأن الشيء يسمى باسم معنى، إذ أكثر الألفاظ، ولا مكان المعنى في هذا اللفظ الفصل، وكان تسميتها فصلاً آخر من تسمية الكوفية له، فإنهم إنما سمواً عماداً نظراً إلى أن السامع أو المتكلم يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر، فسمو به باسم ما يلزم ويؤدي إلى معناه ٣).

ومع منهجه، أيضاً: لا يذكر إلا الرأي الراجح في المسألة، من ذللك قوله في أصل (مهما): "وهُوَ النَّاسِل على أصح الأقوال: (ما) الحق بآخره (ما) المزيد، لزيادة معنى الإبهام؛ فتقلب النِفَّاء هاء، لا استكراه تتبع المثليين مع تجاًًسيهما في الإهمس ٤).

وقولتُ: أيضاً - بُنْ جواز إفادة (مئا) ابتداء الغاية الزمانيَّة: "ومجيئها
لابتداء الغاية في المكان بلا خلاف؛ وأماماً في الزمان فمختلف فيه، وقال من أجاز
ذلك: وهم الكوفيُّين هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب." (1)

ببدأ (التَّقُرِير الطَّارِ) غالباً بذكر الرأي البصري ثم الرأي الكوفي، فمن
ذلك قوله: "وتحدُّث في مكان لزمَوُّما إن قام في موضعه خطر أَي: عوض عن لفظة
(ما) بعد (أن) المضريَّة، أو (إن) الشرطيَّة، وإنما حذفته لزمَوُّما لئلا يلزم الجمع
بين العوض والمعوض (أَي: أنهما منها منطلقان انطلقته) ففتحاً وحُسِّرُا أَي: يفتح
همزة (أمَا) وحُسِّرُا، أَي: لأنما كانت منطلقان انطلاقت، وهذا تقدير البصريَّة;
وتصور الكوفيَّة: التقدير هكذا: إنما كانت منطلقان انطلقته، فيجعلون (إن)
مكوسرة التهمة للشرط، إلا أنهم جوزوا فتحها - أيضاً - وإن كانت شرطيَّة
لا مصريَّة تسييلًا لدخولها على الأسم" (2)

وقوله: "على علة إعراب الفعل المضارع: "لمشابةه الإسم أَرَبَ المضارع، فهو فرع
على الاسم في الإعراب عند البصريَّة وليس بأصل فيه؛ وذلك لأنَّه يتورد عليه
المعاني المتضمنة للإعراب: لأنَّه بصيغيه يدخل على معتناه، إلا ترى أن صيغة
(ضرب) للماضي، وصيغة (ضرب) للمضارع، والكوفيَّة قالوا إن إعرابه بالأصالة
لا بالمتشابهة..." (3) فإذا بالرأي البصري ثم الكوفي.

ولا يكتفي (التَّقُرِير الطَّارِ) بالخلاف الذي ذكره المصَّنف، بل يذكر
الخلاف وإن لم يذكره المصَّنف، فمن ذلك قوله: "وإنما قال: (المختار من
الوجه) لأنَّ في الحسن الوجه ثلاثة وجوه: رفع الوجه على الفاعليّة، ونصبِهُ

(1) ينظر: اختيارات التقرير طيار: 179، نقل عن: شرح لب الألباب: 2/174
(2) ينظر: اختيارات التقرير طيار: 147، نقل عن: شرح لب الألباب: 1/250
(3) ينظر: اختيارات التقرير طيار: 61، نقل عن: شرح لب الألباب: 2/531
على التشبيه بالفعل، وجرء على الإضافة، والمختار من هذه الوجه الجرّ.

- وقد يكون ترجيح (النقاء صرار) على درجات فتكون الأقوال في المسألة حسنة، ولكن بعضها أقوى من بعض، فمن ذلك قوله: الاباء (أحب به): «والله، (أحسن به) فاعل عند سيسي»، (أعمال) مفصل على الأخفش والرجال، والاباء للتعدية وتكون للفصيرة، أي: صيرته إذ حسن أو الاباء زيادته وتكون حينئذ الهمرة للتعدية، أي: اجعله إذ حسن عند الفراء، وهاذا القولان لا حسن من القول الأول لأن الأمر بمعنى الماضيء مهما لم يعمد، ولأن زيادته الاباء في الفاعل قليل، وقول الفراء حسن من قول الأخفش، لأن همرة التعدية أكثر من همرة الصيروحة.

ومن منهجية من المسائل الخلافية أنه اهتم بذكير الحجج للأقوال والأدلة التي استدلوا بها، فمن ذلك قوله: «أو إشارة إلى ما ذهب إليه الكوفية، فإنهم يرفعون الصفة خبرًا (ربا)، لأنها عندنهم اسم، وتمسكوا بقول الشاعر: إن يقللوك فإن قلت أحد لم يكن عماراً عليه بكرامته فقيل عامر.

والظاهر مذهبهم؛ لأنها في التعليل بل هي التكثير مثل (حكم) فكما أن (حكم) اسم مكانه (ربا) اسم - أيضاً، ولأن حرف الجر إنما وضع لضمان معنى الفعل إلى الاسم الذي لولا الحرف لم يضف إليه، وأصحمت في قولنا: رجل (عمر) أكرمت (يعتدي بنفسه إلى المفعول) (1)

(1) ينظر: اختيارات النقره صرار، 151، نقل عن: شرح لابن أباد: 2/281.212.
(2) ينظر: اختيارات النقره صرار، 152، نقل عن: شرح لابن أباد: 2/164 - 165، وينظر الخلاف فيه.
(3) ارشف الضرب: 2/4، والتصريح: 3/372 - 373.
وصمّما يحتَجّ للقول الرّاجح والحسن يردّ القول الضعيف ويستن جهّة ضعيفه، فمن ذلّك قولٌ: "وقولٌ من يلحقٌ به أي: الخبر بالحال، وقال: إنَّه حالي لا خبر، وأهم الكوفيّة يبطلهُ جوارِ تعريفه لجيئهه مضمرًا وغيره من أقسام المعارف شكرًا، ولو كان حالًا ما جاز ذلّك، ويبطله عدم استقلال الكلام بدونه ولو كان حالًا لاستقلأل الكلام بدونه: لأن الحال فضيلة".  

وقوله: أيضاً - في العبّة التي يراها الكوفيون من سكون إعراب الفعل المضارع بالأصالة لا بالتشابهة: "وذلّك لتوارد المعاني المختلفة عليه، صمّما تتورّد على الاسم، لأنَّه إذا قلت: (لا تضرب) بالرفع، علم أنَّهُ نفي، وبالجزم علم أنَّهُ نهي، وأن نصب (تضرب) في قولك: (لا تأصل السّمك تضرب اللّب). دليل على أنَّ الواو للصرف، وجزّمه على أنَّه للعطف، والجواب: أنَّ إعرابه لا يدل على معايير متّورة عليه، بل إعرابه يوضح معايي الحرف المصدر هو يه.
المطلب الثالث: منهجة النقل والتوثيق:

تنوعت طريقة (النْقُل صَكَّار) في نقله وتوثيقه لم ينقل من المسائل والأقوال والأراء، فكان النقل والتوثيق عندنا على النحو الآتي:

1- النقل ونسبة المنقول إلى قائله:

فُقد نسبي نقولاته إلى مجموعة كبيرة من علماء النحو القديم والتأخرين، فمن نقله عن سبويه مثلًا قوله: "فالصواب مذهب سبويه"، وهو جعل الابتداء عاما في المبتدأ، والمبتدأ عاما في الخبر، ضمًا أن الجزاء الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط مجزوم بذلحكم الاسم، لا بمعنى الشروط، نحو مِن تضرب أضرب.

وقوله: "قال ابن جني; (2) وقالوا في قول العبَّاغة: "جَرَى رِيحٌ أَنَّهُ..." (4) 

إن الأهلاء عاءده على مذكور متقدم، لكل ذلك نيلًا يقتدم ضمير الفاعل عليه مضافًا إليه الفاعل، فيكون مقدما عليه لفظًا ومعنًى، وأما أن فأجري أن تكون الأهلاء عائدة على (عدي) خلاًا على الجماعة." (5)

(1) ينظر: الكتاب: ١٧٢/٢.
(3) ينظر: الخصائص: ٢٩٤/١.
(4) قطعة من بيت من الطويل: قائلة النابة النطلياني، وعجزه:

...... عني عديَ بن حائم جَرَى الكلاب الغاويات وقد فعل

وقوله: "عندما تعرب لِإعراب (بيرني) في قوله تعالى: (١) في نَفْتُ لى من أَنْدلُسِّ وَلَبِينَا ٍ يَرْتَبٌّ... (٢) وقال صاحب المفتاح: (٣) الأول من حملها على الاستنفاذ دون الصفة، لئلا يلزم منه أن زكرلاً لم يوهِب من وصف لهلاك (بِحَيْيِهِ) قبله. (٤)

٢- النقل وتوثيق النقول من الكتب:

قد نقل ووثِق (النَّقَدْرَة صَكْرَة) من كتاب من بَيْنَة من النَّحَاة واللغوَيْين، فمن ذلِك قولته: "إِنَّ سَيَّانَ الْعَامِل مُعْنِى مِنْ مَعْنَى الأفعال، نَحْوَ (ما شَانَ زِيدَ وَعَمَّرَةُ وَمَا نَزَیَبَ وَعَمَّرَةُ) وذلِك لأن مَعْنَى الفَعْل مَعْه مِنْ غَيْرِ ضَرْوَةِ (٥) كَمَا يَنَصَّبُ بالفَعْل، وقال جُرْهُنَا الاِحْتِيَارُ. (٦)

وقوله: "أُمِّي الكشاف: (٧) وبِهِ الكشاف: وقَرَأْ الأَعْمَشٌ (٨) بِغَيْفِ يَقَاءٍ (٩) في قوله تعالى: (١٠) فَإِذَا نَجَرَوا مَأَيْنَ أَنْشَهَنَّكُمُ أو تَحْفُؤُهُ يِبَاحُ بِكُمْ إِلَى الله فَيُنْفِرُكُمْ مَجْزَاوًا عَلَى الْبَدْلِ مِنْ يِبَاحُ بِكُمْ وَمَعْنَى هذَا الْبَدْلُ تَفْصِيلَ لَجُمْلَةِ الْحَسَابِ: لَأَنَّ التَّفْصِيلَ أَوْضُحُ مِنْ المَفْصِلِ فَهُوَ جَارٍ مَجْزَاوًا بَدِيدَ الْبَعْضِ مِمْنَ الْكَلِلِ أَوْ بَدِيدَ الاِشْتَتَمالِ. (١١)

وقوله: "أيضاً – هذه نقلة عن الإيضاح. لا عن الحاجب.

3- النقل وعدم التوثيق:

فقد ينقل ولا يوثِق مطلقًا، فمن ذلك قوله عند سلامه عن الأولي بالنُقبة عن الفاعل: «... فالبواقي شرع أي: سواء النقيمة مقدمة الفاعل، لا تفاضل بينهما عند الأصحب، وقيل: الجار والمحرور أولى لأنها مفعول بها، لكنه بواسطة وقِل: الظرفاء والمصدر أولى لأنها مفتاح بلا واسطة، وقيل: المفعول المطلق أولى لأن دلالة الفعل عليه أصح،» (1) فلم يُوثِق جميع هذه الأقوال.

ومن مذهبه في النقل والتوثيق الدقة في النقل والتوثيق، إما بالنقص على الشخص أو الكتاب، رمى أو بالتوفيق عن طريق الرواية نقلًا عن كتاب لغير صاحب القول، ومن ذلك قوله: "نقل الزجاج عن سيبويه جوابًا إقامة المصدر الذي للتأكيد مقام الفاعل،" وقوله أيضًا: "والمccion أن يقال إن إبراهيم ما قاله بعض الكوفياء وليس هذا عن سيبويه هو أنهما ظرفان أبدا مضافان إلى جملة مصدق بجزية، نحو: (ما رأيته مذ سافر)... (3)، فهو هنا لم ينقل عن سيبويه بشكل مباشر وإنما نقل عنه من

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 32.
(3) ينظر: اختيارات النقوش ص: 42، نقل عن: شرح لـ الألفاب.
طريق الرواية.

وقد يكون توثيق (النزيره سرار) توثيقًا جزئيًا، من ذلك قوله: «وقال بعضهم شكل السراج: إن الظرف بتقدير اسم الفاعل، لأن المتعلق المذوّف هو الخبر، والأصل فيه أن يكون مضرداً، فقد اسْم الفاعل، لأنه مع فاعله مضردٌ، إلا نحو: أقائِم الزيدان... فتقدير الظرف باسم الفاعل أولى حكماً هو مذهب الأنخشي (1) وابن السراج (2)، فقد نسب القول إلى بعض القائلين به.

(1) ينظر: التصريح بموضوع التوضيح: 535.
المطلب الرئيسي: التفسير وشرح الغريب:

عنى (التفسير سكار) بالتفسير وشرح الغريب في كتابه (شرح لب الألباب في علم الإعراب)، ومما يوضح ذلك شرحه الغريب في الأمثلة الآتية:

قولته: "العجمة وهي: سمون الكلمة من غير أوزان العرب، وهي متفرعة على العربية: لأن لغة كل قوم متقدمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم". (1)

وقوله، أيضاً: "والمراد بالنظام وقوس الكلام على الوضع الذي يقتضيه علم النحو". (2)

وقوله مفسراً ما يحتاج إلى تفسير: "وقال سيبويه: والأخصة، والمازي، والزجاج، فإني، أي: الآن - مشابهته اسم الإشارة: لأن قولك الآن معناه: هذا الوقت". (3)

وقد يعتمد في تفسيره للغريب على كتاب اللغة: كما فيما اعتماده على كتاب (الصحاح) وذلك عند قوله: "مبحث تاء التأنيث للعوضي): "... أو عن محدود معاقب، أي: يجوز رد، نحو: (ججاجة) في جميع ججاج وهو السيد، والأسهل فيه (جاجيج) وفي الصحاح: "التقاء عوض عن ابناء المحنولة، ولا بد.

(1) بنظر: اختيارات النقره صagar: 75، نقل عن: شرح لب الألباب: 7/1.
(4) بنظر: الصحاح: 1/357.
منها أو من الياء ولا يجتمعان».

وبما يدل على اهتمامه بتوضيح مراد المصدر، ويبينه إلى القارئ وقوته عند بعض الكلمات وتفسيرها داخل النص، من ذلك قوله: "(والعامل) المستثنى (المتصل الفضلة) وهو الذي يكون منصوبًا على الاستثناء، ولا يقتضيه مجرد العامل (المحترم) أي المستثنى منه (بواطعة إلا لا اقتضائه) أي:
لاقتضاء المستثنى منه المتعدد بتعدد الإخراج منه، فهو لا العامل: العامل
بواطعة (إلا) وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفاعل أو لم يوجد.

وقوله: أيضاً: "وتحذف سكان (لزومًا إن قام في موضعه غيره) أي:
عوض عنه لفظة (ما) بعد (إن) المصدرية، أو (إن) الشرطيّة، وإنما حذفت لزومًا لتلا بيلزم الجمع بين العوض والمعوض، (لكي أمانة أخرى) انطلقت: ففتحًا
وكسرًا) أي: بفتح همزة (أمامًا) وكسرها أي: لأن كنت منطلقاً انطلقت».

---

(2) ينظر: اختيارات النقره ص: 142، نقلًا عن: شرح لب الألباب: 242/1.
(3) ينظر: اختيارات النقره ص: 147، نقلًا عن: شرح لب الألباب: 50/1.
المطلب الخامس: خدمتُ للشُّواهد الشَّرَعِيَّة:


اختلفت منهج النُّقَرَة صَكَار في خدمتُ للشُّواهد الشَّرَعِيَّة في هذا الكتاب، فهُوَ إما لا يُخْدَم الشُّواهد الشَّرَعِيَّة مَطْلَكًا، أو صَكِيرُ الشُّواهد، وأمَّا أن يُخْدَم الشُّواهد بنسبة البيت إلى قائله، أو يُوضُوح معناه، أو يبِين وجه الاستشهاد، فهُوَ حكِم النَّقَرَة صَكَار عليه، ويمكن أن أَنْدَمَحَ شَيْئًا من الشُّواهد الشَّرَعِيَّة التي استشهد بها، ولم يُخْدَمها البَيْتُ، فمنها الشُّواهد الآتية:


(1) تحقيقينٌ اللَّذَينَ شرَّحتُهُما خَالِدًا لا أَصْطَلَحُوا

(2) إنْ يَقْتَصَدَكَ فَإِنَّ قَلْبَكَ لَمْ يَكُن

(3) عَدْرًا عَلَى يَدِهِ رَبِّي قَضِّي عَدْرًا

(4) مَا زَالَ مَدْ عَقِدَتْ يَبِينَ إِزَارَة

(5) وَدُنْعَا فَأَدْرَكَ خِمْسَةُ الأَشْبَار

(6) أنفَسَا تَطْبِيَ بِنَبِيلِ الْمَنْتَى

(7) وَدَاعِي المَتَنُوْنِ يَنَادِي جَهَارًا

(8) وَلَا يَنِسِي مَا حدَّثَ مِنْ يَسْرٍ

فهَذَهُ الشُّواهد لم يُخْدَمها النُّقَرَة صَكَار، فَلَمْ يُنَبِّئها إلى أَصْحَابِها، ولم


1) البيت من الرجب، ولم أُقِفْ على قائله، وَينَظَرْ ِ، خِزانة الأدب: 5، 329/1، 323/1.

2) وحاشية الصبان: 11، 110، وشرح لب الأَلْبَاب: 3، 322/1.

3) سبق تخرج البيت، وينظَرْ ِ، شرح لب الأَلْبَاب: 3، 202/2.

4) البيت من الكامل، قائله الفَرِّيذ، وينظَرْ ِ، ديوانه: 3، 205/1، وفصول: 114، وهمع اليومن: 3، 389/3، وشرح لب الأَلْبَاب: 1، 3/2.

5) البيت من المتن ك، ونبض إلى رجل من طيء، وينظَرْ ِ، شرح التسهيل: 2، 389/2، وأوضح المسألة: 372/2، ومعنى اللبيب: 2/3، وشرح لب الأَلْبَاب: 3، 218/1.

6) البيت من الطويل، ولم أُقِفْ على قائله، وينظَرْ ِ، شرح التسهيل: 3، 389/2، وشرح الكافية الشافية: 2/77، وشرح لب الأَلْبَاب: 1، 218/1.
يشرح الغريب أو يبين معانيها، وغير ذلك مما تُخدم به الشواهد الشعرية.

ومن الشواهد المنوسية في هذا الكتاب قوله: "قال ابن جني: (1) وقالوا: قوله النافية:

جَزَّئُ رَبُّهُ

إِنَّ الْهَاءِ عَائِدَةً عَلَى مَذْكُورٍ مُتْقَدَمٍ، كُلُّ ذَلَكَ لِئَلَا يَتَقْدِمُ ضِمْرُ المَعَالَ

عَلَى مَضَافِعٍ إِلَى الفَاعِلِ، فِي كُونَ مَقْدَمًا عَلَى لَفْظٍ وَمَعْنَى، وَأَمَّا أَنَّ وَفَجِيرًا

تَكُونَ الْهَاءِ عَائِدَةً عَلَى (عَدِي) خَلاَفًا عَلَى الْجَمَاعَةَ. (2)

وَمِنَ الشَّواهِدِ الَّتِي كَانَتْ خَدْمَتُهَا بِذَكْرِ المَفْهُومِ المُقْدُرٍ لِمَعْنَى الْبَيْتِ قَوْلُهُ:

"نَقْلُ الْمَرْجَاجُ عَنْ سَبْبِهِ جَوَاءٌ إِقاَمَةٌ الْمُصْرِدُ الَّذِي لِلْتَأْكِيدِ مَقَامٌ الفَاعِلِ، وَمِنْهُ

قُوَّلُهُ:

أَهْمُّ بِأَمْرِ الْحَزَمِ لَوْ أَسْتَطِيعْتُ وَقَدْ حَيِّلَ بَيْنَ العِيْرِ وَالْبُرْؤَانِ (3)

أَيْ: قَدْ حَيْلَ الْحِيلَةِ بَيْنَ الْعِيْرِ وَالْبُرْؤَانِ فَإِنْ (بَيْنَ) لِلْحُزُومِ الْظَّرِيفَةِ لَا

يَقَامُ مَقَامُ الفَاعِلِ، فِي كُونُ القَائِمُ مَقَامًا هُوَ المَصْرِدُ الدَّالُّ عَلَى الفَعْلِ. (4)

وَمِنَ الشَّواهِدِ الَّتِي عَنْى فِيهَا بِذِكْرِ وَجِهَ الاستِشِهادِ، قَوْلُهُ: "وَقَالَ

الْأَنْدَلِسِيُّ: (5) الْظَّاهِرُ مِنْ صِلَامِ سَبْبِهِ مَنْغُ العَطْفِ عَلَى الْمَحْلِّ (6) وَالحَقُّ

(1) ينظر: الخصائص: 294/1.

(2) ينظر: التخريج ص 142.


(6) ينظر: المباحث الكاملة في شرح الجزولية 279. (نقلًا عن محقق شرح لب الألباب: 119/1).

(7) ينظر: الكتاب: 98/1.
الجوار لوقوع ذلك سكتته:
قد كنت داينة بما حساسة
محفظة الإفلاسة والليانا
(1)
فإنها نصب (الليانا) لكونه محكمًا على محل المطوف عليه، وهو الإفلاسة:
لأنه مفعول المخالفة، أي: لأنني خفت الإفلاسة.
(2)

المطلب السادس: التكفر والإحالة:

تعد الإحالة أحد الأساليب المناسبة لتحاشي التكفر في الكتب والرسائل. وتعد أيضًا علامة من علامات التنظيم والترتيب والمنهجية التي ينهجها المصنفون طلبًا للاختصار، وقد أتاح (النشرة صاحب) في كتابه (شرح لقب الألباب في علم الإعراب) إلى ما سبق ذكره في الكتاب أو إلى ما سيذكر في الكتاب لاحقًا، فمن الأول قوله: جواب أن يكون الفعل الذي يتعلق به (رب) مستقبلاً، لكونه أي لكون (رب) جوابًا مثل (ما فعلت) على ما قلنا، إنما تقول: (رب) رجل صريح لقيت في جواب من قال: (ما لقيت رجلا). يجب أن يكون فعلها العامل في لما ماضيًا لنفسه كمًا ذكرنا، أو معنى نحوه: (رب) رجل صريح لم افارقه ليكون الجواب مطابقًا للسؤال؛ لأنها إذا تم جواب لماضي منفية، ولأنها للجزم بالقلة بعد أن يكون الموضع محتملاً للكثرة.

وقد أتاح إلى موضوع قال لموضع الإحالة في الكتاب، وذلك عند قوله: "وما يقع من الأعمال مبهمًا باحتمال الحال والاستقبال إشتراصًا يسمى مضارعًا، سيجيوه تسميته بذلكه إن شاء الله تعالى.

فمنهجية في التكفر والإحالة أنه لا يتناول مسألة بالتفصيل إذا سبق لله تناولها، أو رأى أن تأخر الحديث عنها إلى موضوع من الكتاب أكثر مناسبة، وذلك عن النثر في الكتاب أو إرشادًا إلى أن ذلك قد ورد في الكتاب.

١٥٨

٢ (2) بنظر: اختبارات النثر ص: ٣٣، نقاط عن: شرح لقب الألباب: ١/٤٧.
المطلب السابع: الاستطراد:

لم يصلح (التُّقرِبَة شَكّان) في هذا الكتاب من الاستطراد الذي كان سمة عامَّة للكتب إلا أنه في هذا الكتاب مكان أقل بنتائج couleur (العُين) في جمعها، مقدمة الشَّواهد الشعرية ولا في المسائل الخلافية. ومبناي يدل على ذلك قوله في أول (محمَّد): "وهَوَّى الأصل على أصح الأقوال: (ما) الحق بآخِره (ما) المزيدة، لزيادة معنى الكلام، فتقلب ألفها هاهنا، لا استقراء تتابع المثلين مع تجانيسهما في الهمس" (1)، فقد اكتفى

هنا بعناوين الأقوال عن ذكر الخلاف والاستطراد فيه.

ومباي استطراد فيه (النُّقرِبَة شَكّان) استطراداً في ذكره الذي تحدثه إلى المسألة التي يرددها. فمن ذلك قوله: "وتسمية البصرية أقرب إلى الاصطلاح: لأن الشيء يسمى بسمة مماثلة في أكثر الألفاظ، ولهذا كان المعتنى في هذا النظر الفصل، مكان تسميته فصلاً أخرى من تسمية الكويتية له، فإنهم إنما سموه عماداً نظرًا إلى أن السامع أو المتكلم يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر، فسموه باسم ما يلزم ويؤدي إلى معناه، وتسمية الفصل أخص من تسمية العماد، إذ كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به وليس كل ما يعتمد به شيء يكون فصلاً. فإن زيَّدنا (زيادة) قوله (زيادة) يعتمد عليه في المعنى المارد منه، ولم يفصل شهائنا عن شيء، وإذا كننا الفصل أخص مكان تسميته فصلاً أولًا. لأن الأخص مشتمل على الأعم" (2).

(2) ينظر: اختيارات النقرية شَكّان: 50، نقلا عن: شرح لب الألفاب: 350/1.
التسمية بالفصل أول من العمار.
المطلوب الثاني: الاستقصاء والشمول:

يعد هذا الكتاب من الكتب التي اشتهرت على أبواب النحو والصرف، واستدرك على الإسقراطيين مسائل وأقوالا لم يذكرها؛ لأن الكتاب (الذب) صغير الحجم وجيد التنظيم، لذا كان هذا الكتاب تفصيلاً للمجمل عند المصنف. وقد قال له مقدمته: «إذا صممت النظر في مباني فصوله ومعاقده، وإن أفصل مجملات فصوله ومقدمات أصوله، مووضوعاً عليه ما عمّه، ومثيراً ما سطره وغمّه، قاضياً بنائه، ومكاشفاً لفاعله، وإن انزف علامته اجتهادياً في إسرار أسراره، وإظهار إضماره».

ومن الشمول والاستقصاء الذي تميز به هذا الكتاب أنه ذكر مسائل خلافية مع أن المصنف لم يذكرها مصنفوه، فمن ذلك قوله: «وإنما قال: (المختار من الوجوه)، لأن (الحسن الوجهة) ثلاثة أو موجوه: رفع وجهه على الفاعليّة، ونصبه على الشبيه بالمفعول، وجره على الإضافة. والختار من هذه الوجوه الجر، إذ على تقدير الرفع لزم القبح لخلو الصفة عن الضمير الذي به ترتبط بالموضوع، فيكون الجر الأولي منه لوجود الضمير في الصفة حينئذ، وكدا من النصب: لأن جرته بالأصالة، فهو أولى من نصب المشبه بالفضيلة، وإذا كان الجر مختاراً جاز حمل ما هو كثير شائع عليه».

فإن استقصى بما ذكر الأقوال التي لم يحتويها المصنف وفصل العلة لهذا الاختيار الذي اختاره المصنف.

ومع شمول هذا الكتاب إلا أنه وجد فيه مسائل لم يستقص الأقوال.

(1) ينظر: اختيارات النقرة ص: 10، نقلاً عن: شرح لب الأئمة: 38/1.

والخلاف فيهما مع وجودها يكتب النحاة قبله، فمن ذلك الله اعتقد بذكره رأي سيبويه في حرف (ال) التَّعريض فقال: واعلم أن حرف التَّعريض عند سيبويه هي اللام ووحدة والهمزة للوصل، فتحت مع أن أصلها الكسرة لكثرة استعمال اللام (1) وغير ذلك من المواضع التي يعتقد بذكر قول الراجح فيها (2).

المطلب التاسع: أساليب النقد:

تنوع أساليب النقد (النقد الفكاهي، النقد الوردي) في الكتاب بين أن يكون النقد بأسلوب النص صحيح والنص صريح، وبين أن يكون بأسلوب الاعتراف والرد، فمن الأسلوب الأول قوله: "والآولى أن يقول: المصدر ذاته، ليحترز بالمصوص عَن حديث الانتقام وحَماصه بعض الطيور الكلام". (1)

وقوله: أيضًا: "والآولى أن يقول: سِل مَا مكان اهتمام المتكلم بذكريه أشد فهو أوثق، وإن مكان المفعول به المصوص موجود". (2)

وقوله عند تعريف المبدأ: "فالصواب أن يقول هكذا: أو مسمد نعم أو جار مجرأ رفع اسم مستقل معن واقع بعد الاستفهام أو النفي، نحو: إمام الزيدان: فالزيدان: فاعل أقامت، وقد سد به مسد الخبر لشدة شبهه بالفعل". (3)

وقوله: "صوابه أن يقول: المحتوى: لأن (عبدو) معرفة، وإنما حذف لدلالة المضاف إليه الثاني عليه". (4) فمن هذه الأمثلة من معانيه ما يدل على أساليب النص الصحيح والنص صريح الذي ينجه (النقد الصارم).

وممّا يتضح أسلوب الاعتراف والرد وعند قوله: "وقال صاحب اللباب: إنا حرف جر وقع في الكلام على حد (من) إذا كانت لاستغراق الجنس، ذكوله: (ما جاءني من رجل) فكم أن لا مفيدة لاستغراق الجنس، (5)

(1) ينظر: اختيارات النقد صار: 21، نقلا عن: شرح لابن الخوار: 1/110/1.
(2) ينظر: اختيارات النقد صار: 43، نقلا عن: شرح لابن الخوار: 110/1.
(3) ينظر: اختيارات النقد صار: 44، نقلا عن: شرح لابن الخوار: 111/1.
(4) ينظر: اختيارات النقد صار: 45، نقلا عن: شرح لابن الخوار: 49/1.
وإن لم تكن قد أوصلت فعلاً إلى اسم، فكذلك (ربك) تكون مفيدة معنًى
التعلق، وإن لم توصل فعلاً إلى اسم، وفيه نظر: لأن (من) زائدة«(1).»
وقوله: «ومئ ذكرك تمثيل هذه النَّكَرَة بقوله: (حكَّل رجل يأتيني أو يُحَكَّل»
الدار فله دهم) فقد تسامح: لأن النَّكَرَة هذا (حكَّل) وهو غير موصوف بالفعل
ولا بالظرف، وإنما الموصوف بأحدهما هو النَّكَرَة المضاف إليها (حكَّل).»(2)
وقوله: «إيضاً شرط العجمة التي تنعى الاسم من الصُّرَف، شرطها
العلميَّة قبل الانتقال إلى العربية، وليس هذا بشرط، بل الشرط أن تكون
أول استعمالها في كتاب العرب علمًا، سواء كانت قبل استعمالها فيه علمًا
أيضاً (إبراهيم)، أو لا (فألون) فإنه يجعل لغة الروم اسم جنس بمثابة الجيبد
ثم جعل علمًا للراوي نافع، وهو عنصر لجودة قراءته.»(3)
وقوله: «والحق ما قاله سيبويه رحمه الله: لأنَّهُ لم يوَكَّل بتقدير
(من) الابتدائية لجازان يقال: (زيدَ أفضل عمرو) صحَّماً جارًا (زيدَ أفضل من
عمرو)»(4)، فهي هذه الأمثلة بسِلنَّة أسلوب النَّقد فِيها هو الاعتراض والرد
للرأي أو المسألة.

(1) ينظر: اختيار النقره طيار: 40، نقل عن: شرح لب الألباب: 146/1.
(3) ينظر: اختيار النقره طيار: 75، نقل عن: شرح لب الألباب: 178/1.
المبحث الثالث: منهجُ (شرح شافِية ابن الحاجب)

يُعدَّ كتابُ (شرح شافِية ابن الحاجب) للنَّقِيرَة صَارَار من أهمِّ شُروح الشافِية.
وتعتبر (الشافِية) من أهمِّ الكتب الصَّرِيحية التي جمع فيها ابن الحاجب خلاصة
فَن النَّصِيريف. وقد تناول النَّقِيرَة صَارَار هذا الكتاب بالشرح والتوضيح مُجتهدًا
في الوصول إلى ما أراده المصنِّف، مفصّلاً فيه ذكر المسائل وشرح وتوضيح
الخلاف ومعالاً لترتيب المصنِّف واستدلالاته وأحكامه.

وقد مَزَجَ (النَّقِيرَة صَارَار) الشافِية في ثنايا هذا الشرح وستكون دراستي منهج
هذا الكتاب من خلال المطالعة الآتية:

1. طريقة نَّهِيج عرض المسائل.
2. طريقة نَّهِيج عرض الخلاف.
3. منهج النقل والتوثيق.
4. التفسير وشرح الغريب.
5. خدمة الشواهد الشعرية.
6. التكرار والإحالة.
7. الاستطراد.
8. الاستقصاء والشمول.
9. أسئلة النقد.
المطلوب الأول: طريقتنا في عرض المسائل:

بدأ (النُّفرة صفار) كتابه (شرح الشافية) بمقدمة بديعة ذكر فيها فائدة علم الصرف، ثم مكانة كتاب (الشافية) لأبي الحجاج، ثم ختم بذكر من أهدى إليه هذا الكتاب وهو الأمير الجاهي، ومما قال به مقدمته: "وبدفع فإن من أراد أن يكون له منحة (1) من الكتاب الإثني، وفيه عقبة (2) من الكلام النبوي فليسحرف عنان همته إلى نحو علم الصرف، ولكن لا يعرج عليه فيجعله نصب الطرف مشمرا عن ساق الجيد ليفوص به تيار بحار الكتاب الإثني وقرائته ويتمحص عنها الطبقات الكلام النبوي وقوارئه، فإن من ألقى الله فيه تنزيله، وأجال النظر في تعاطي تأويله، وطلب أن يكمل له دينه، ويسحب له صلاته وقراءاته وهو غير عالم بهذا العلم فقد ركب عمياء، وخطر خطأ عشاوإ إذا به تنحل العوسيات الأبياء وتعرف سعة اللغات العربية... وإن المختار للإمام العلامة أفضل المتقدمين: جمال الصلة والذين أتى عمرو ابن الحاجب - رحمة الله تعالى - كتاب صغير حجمه، بل عبب صغير علمه، منطو على دقائق الأسرار العربية، محتوى على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية (3).

ومن منهجنا عرض السائل الصريفيّ في هذا الكتاب أنه يؤسس مراد المصنف في المسألة، فمن ذلك قوله: "وتفاعل لمشاركة أثنيين فصاعدًا أي مذهب الاشتراك حال صوابه أخذ من الإزادة إلى ثلاثة واربعة وهلم جرا. أجل أصله المشتق منه صريحًا نحو: تشارك يعني يكون الفعال في (تفاعل) منسوبيًا.

(1) المنح: العطاء. منحة يمنحه ويمنحه. والاسم المنحة بالكس وهى العملية. والمنحة: منحة اللبن،
(2) عبقة أي: بقية. (الس彦: ع ب ق) 334/100
(3) بنظر: شرح الشافية: 19- 21.
 إلى الأثنين فصاعداً على سبيل التصريح، فإذا قلت: تضارب زيد وعمرو، كان الضرب منسوبيًا إلىهما على سبيل التصريح بالفاعلية، ويكون المعنى تشارك زيد وعمرو بالضرب (1)، فهو هذا يوضح ما أراده المصنف في هذه السؤال، وبعدًا anonoming من توضيح مراد المصنف ذكر رأيه في عبارة المصنف، وذل في قوله:

والأولى أن يقول بدل قوله (لمشاركتها): الاشتراك أو تشاركت...

- ومن منهجه - أيضًا - أن يفرض الاعتراضات والأسئلة على الاحتمالات التي لا يراه ثم يجب عن هذه الاعتراضات فيما ذكره المصنف في (الشافعية)، فمن ذكره قوله: "فإن قلت: (رحب) من باب (فعل) - بالضم - مع أنه متعد في قوله: (حببت) الدار لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف، فاجاب عنه بقوله: وشذحببت الدار. أي: رحبتي بحـد الدار، فلهم صثر استعماله حذف الجر تخليفًا، فهو غير متعدد في الحقيقة، وقيل: إنما جعل متعددًا لتضمين معنى (سعتتندو الدار) ووسع متعد.

وقد يجب عن الاعتراضات بأكثر من جواب صامد، بما تقوله: "فإن قلت: لو كان الضم في باب (سدنع) للبيان لوجب الضم في نحو (خفت) - أيضا - بعد قلب وأوه ألفا وحذف ألفه لبيان أن أن واو حكما وجب في نحو (سدنعه) ولكن لم تكن الفاء من نحو (خفت) مضومة وإنما هي مكسورة علمًا أن كسرتها هي كسرة عينه المنقولة منها إليها فوجب أن يكون ضمة فاء نحو (سدنعه) - أيضا - منقوله من عينه إلى الفاء ليستوري الباب في الإعلا، فاجاب عنه بقوله: ورموا قال باب خفت بيان البينة وال الوزن، لأنها في الأصل خففت فقل كسرة عينه إلى فائده، وخففت العين لالتقاء الساكنين، وأقول: قلبت على نحو (خفت) - أيضا - ألفا ليستوري الباب في الإعلا

(1) ينظر: شرح الشافعية: 65. 76
(2) ينظر: المصدر السابق: 76.
(3) ينظر: المصدر السابق: 68. 69
وحَرَّكَتْ الْفَاءَ بَعْدَ حَذَفِ الأَرْضِ بِمَثْلِ حِرَّكَتِهِ الْعِينِ لِلْتَنْبِيِّهِ عَلَى الْبَنِيَّةَ...

فَقَدْ ذَكَرَ جَوَابُ المَصْنُفِ عَلَى هَذَا الْعَتْرَاضِ وَالْعَفْرَطَ ثُمَّ ذَكَرَ جَوَابًا آخَرً

- اهْتُمَّ (الْنَّقْرَةِ صَكَّ) بِالْعَلْوَةِ لِلْتَنْتَرِبِ الأَبْوَابِ وَالْتَنْظِيمِ الَّذِي أَرْضَاهُ

المُصْنُفِ لِلْشَّافِيَةِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَلَمْ كَانَتْ الأَبْنِيَّةُ عَبْارَةَ عَنْ الْحُرَوفِ
وَالْحَرِيضَةَ وَالسَّكَانَاتِ عَلَى مَا عَرَفْتُ بَحْثًا أُولًا عَنِ الْحُرَوفِ مِنْ حِيثُ إِنَّهَا ثَلَاثَةَ
أُو أَكْثَرُ، وَمِنْ حِيثُ إِنَّهَا زَائَدَةً أَوْ أَصْلِيَّةً، وَمِنْ حِيثُ إِنَّهَا ثَابِتَةً أَوْ مَحْدُوْةً، وَمِنْ
حِيثُ إِنَّهَا ثَابِتَةٌ بِمَوْاطِيْنِها، وَمِنْ قَوْلِهِ "إِنَّ أَبْنَيَّةَ الْحُرُوفِ عَلَى الْقَلْبِ، وَمِنْ
حِيثُ إِنَّهَا مِنْ حِيرَاتِهِ الْعَلَّةَ أَوْ لَا، ثُمَّ بَحْثٌ بِالْحَرِيضَةِ وَالسَّكَانَاتِ الْوَاقِعَةِ بِالْاسمِ الْجَامِعِ الَّذِي لا يَحْصُلُ بِعَتْرَاضِ فِيهِ حَالٍ مِنْ الأَحْوَالِ.

وِقْوُلْهُ: أَيْضًا: "وَلَمْ ذَكَرَ أَبْوَابُ الثَّلَاثِيِّ المَجَرِّدِ، وَالْمُزِيدِ فِيهِ، وَالْرِّبَايِ
أَرَادَ أَنْ يُذَكِّرَ مَا يَهْتَصِبُ بَكْلٌ وَاحِدٌ مِنْهَا مِنَ الْمَعَانِي، وَيَلْبِيهِ عَلَى الْتَنْتَرِبِ إِلَى
اللَّهِ الَّذِي يَذَكِّرُ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ، وَهُوَ خَمْسَةٌ وَعَشْرَونَ بَنَاءً، إِلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَّةٍ
(أَفْعَلُ، وَفَعَّلُ وَفَعَّالٍ وَتَفَعَّلُ، وَتَفَعَّالٍ، وَتَفَعَّلُ، وَتَفَعْلُ، وَتَفَعْلُ، وَتَفَعْلُ، وَتَفَعْلُ، وَتَفَعْلُ، وَتَفَعْلُ، وَتَفَعْلُ، وَتَفَعْلُ...، فَلَمْ يَذَكِّرُ
جَمِيعُ أَبْنِيَّةَ الْلَّحْقِ غِيرَ (تَفَعُّلُ، وَتَفَعَّلُ) لِأَنَّهُ لا يَشْتَهِي الإِلْحَاقَ زِيَادَةً مِنْهَا
بِغَيْرِ الْمَبَالِغَةِ، وَلَمْ يَذَكِّرَ مِنْ غَيْرِ الْلَّحْقِ: إِفْعَالُ، وَالْفَعَّالُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ، وَالْفَعْلُ...، فَلَمْ يَذَكِّرُ
لِأَنَّهُ لَا يَمْتَعِي غَيْرَ الْمَبَالِغَةِ.

- اعْتَنِي (الْنَّقْرُةِ صَكَّ) بِالْتَنْظِيرِ، وَالْتَقْسِيمِ لِلْمَسَأَلَّى مِنْ خَلُو ذَكَرِ
الْتَقْسِيمَاتِ الَّتِي تَتَقَرِّبُ إِلَى مَسَأَلَةَ الْوَاحِدَةِ، أَوْ مِنْ خَلُو ذَكَرِ الْقَوْاِدِ
الْعَالِمَةَ وَالْمَطْرِدةَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَأَحْوَالُ الأَبْنِيَّةِ قدْ تَحْوَلُ لِلْحَاجَةِ الْمَعْنَوَىَّةَ
وَهِيَ مَا يَتَوقَفُ عَلَى فَهْمِ المَعْتَىٰ أو لِلْحَاجَةِ الْلَّفْظِيَّةِ وَهِيَ مَا يَتَوقَفُ عَلَى
الْتَلْفَظُ بِالْلَّفْظِ. 

وفقه عند حديثه عن ابنية الفعل الماضي المجرد الثلاثي: "ولمعين ثلاثات أحوال وإذا ضرب واحدة في ثلاثات يحصل ثلاثات"، وقوله عند حديثه عن اسم المرة والهيئة من غير الثلاثي الذي لا تاء في مصدره: "وهو أربعة أقسام: الثلاثي المزيد فيه، والرُباعي المجرد، والمزيد فيه، والثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره الناء...". 

---

(1) ينظر: شرح الشافية: 57
(2) ينظر: المصدر السابق: 59
(3) ينظر: المصدر السابق: 134
الطلب الثاني: طريقة عرض الخلاف:

اختلقت طريقة (النشرة صاحب) في عرضه للخلاف فهـَا الكتاب فمرة
يذكر الأقوال في المسألة ثم يفرح، ومرة يذكر الأقوال في المسألة ولا يفرح
مرة ثالثة لا يذكر الخلاف ويكتفي بما يراه صوابًا، وفيما يأتي أذكر هذه
الطرق بعضهما من الإيضاح:

1- أن يذكر الأقوال في المسألة، ويذكر الرأجع من هذه الأقوال ومن
ذلك قوله على الأكشر قيد: (خنديرس) وذلك لأن اثاثهم
جعل النُّون أصليًا فتكون من مزيد الخُماسي ووزبه حينئذ (فثليث)
واستدل عليه بأنه إذا تردد في حرف بين أن يكون أصليًا أو زائدًا فالأصل هو
الأصلي.

وقال بعضهم: إن النُّون زائد فيكون من مزيد الرباعي ووزبه حينئذ
(فتثليث)، واستدل عليه بأنه إذا تردد في ضبط بين وزن يغير موجودين
ابنيتهما على تقدير الأصالة حرف من همه وزيادتهما مكان جعله زائدًا أولى: لأن
الزيادة دخولًا ما ليس بأصلية في الكلمة، هيكون الأصل أولًا بالآلة يثبت فيه
وزن مجهول.

2- أن يذكر الأقوال في المسألة ولا يبين القول الرأجع من بين هذه
الأقوال، وذللك حكوله: من (أَفْعَلُ) الذي للصيورة (أَحْصَدَ الزَّرَعُ)، وإنما
فصلته عنه بقوله: (ومنه) لأن أصل الفعل حاصل للفاعل خطأ نحو: (اغْدَي
البطر) بخلاف (أَحْصَدَ الزَّرَعُ) فإنه غير حاصل له، إلا أنه ما قرب حصوله
جعل بمنزلة الحاصل. وقال: إن (أَفْعَلُ) ل نحو: (أَحْصَدَ الزَّرَعُ) للحينونه.

(1) ينظر: شرح الشافعية: 56.
ومعنىً: أن يجيء وقت ليستحق فاعل (أفعال) أن يقع عليه أصل الفعل،
فلن يرجع أي هذين الرايين نحن وارجو
3- لا يدحكي الخلاف ويكتبُ بما يراه صوابًا، فمن ذلٍّ كهوده في واقعي (فعال): 
(تفعل): وتُفِعِّل بمثابة فعلٍ سواء وكان للتكثير نحو: كسرتُه فتكسر أو
للنقدية نحو: علمته اللفظة فتعلمه... وللتكلف، ومعناً أن فعل (تفعل)
يجمِّد في إصلاح ذلك الفعل ويزيد حصوله فيه حقيقة ويجتهد
في الزيادة...»، فذكر (التقحر، صلا) المعاني التي يراه صوابًا واهمل معنى
الصبيورة، قال المرضى: «والأخوات لـ (تفعل) معنى صيورة الشيء إذا أصله
صتاَّحه وتأمله وتواصل وتأمل أي: صارَّا اهلَّ وافظم، وأصل أي: صار
مأكولاً، وذالياً أصل».

أما منهج (التقحر، صلا) في الترجيح في هذا الكتاب فقد نهج أكثر من
منهج ومنها:
1- أن يرجع بين الأقوال بقوله: (المراجح)، أو (الأولى) أو (المصحح)،
أو (الأفضل)، أو (الأشهر) فهذه الألفاظ صريحة في الترجيح، فمن ذلٍّ كهوده
قوله: عند أقوال العلماء في أصل (أشياء): «ومذهب الخليل وسبعويه
(1) أصح هذه المذاهب».
وقوله: أيضاً — عند حديثه عن مصدار الرباعي وما ألحق به:
ونحو: دلَّه ممّا كان رجعيًا مجريًا أو ملحقًا به على دلْحَجة ودحراج
بلكسر، ونحو: زنُزل ممّا كان مضاعفًا للرباعي على زنزال بالكسر وهو

(1) ينظر: شرح الشافعية: 72.
(2) ينظر: المصدر السابق: 77.
(3) ينظر: شرح الشافعية للرضي: 107/1.
(4) ينظر: الكتاب: 379/2.
الأفصح: لأنَّهُ الأصلُ (الفتح) لنقل المضاعف.

2- أنَّهُ يردُّ على الآراء الضعيفة ويذكرُ ما يُقبي الرأي الرَجِعِي فِي ذلِك قولُهُ: "ويعرف القلب بأداء ترْكِهِ، أي ترك القلب إلى هُمَّرتين عند الخليل نحو: ( جاء ) وآصله ( جاين ) ؛ لأنَّهُ اسم فاعل من الأجروح الهموري

اللام ؛ فقلَّ الخليل: قُلْبَتُ اللَّام إلى موضع العين قصار ( جاين ) فأعلَّ إعلال

( قاض ) قصار ( جاين ) على وزنِ ( فلاغ )، قال: لأنَّهُ لم تقلب اللَّام إلى موضع العين وجب قلب يانه همزة شكماً ( بائع ) وصار ( جاين ) بهمزتين، واجتماع الفهمتين مستقرة. وقال سيبو: إنَّما يستكره اجتماعهما إذا

كان يؤدي إلى بقاهما فيما الاستعمال، أما إذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخصيف إحداهما فلا يasonic بالاجتماع، وهنِّئًا كلهك، فإنَّهُ إذا قلبت

ياجوة همزة اجتماع همزة قصار ( جاين ) قلبَتُ العين ثانيةً ياء وجوبًا لاجتماع الفهمتين

والثالث، منها مكسورة ثم يعلُّ إعلال ( قاض ) قصار ( جاين ) على وزنِ ( فاع ).

وقد يقوي قول الخليل بأنه يلزم على قول سيبو جميع بين إعلالين، قلب العين همزة واللام إلى ياء ويقوي قول سيبو بأنه قلب اللَّام إلى موضع العين أكثَر تغييرًا من الإبدال، والصير إلى ما هو أقل تغييرًا أولاً

فقد ضعف رأي الخليل وذكر ما يقوي قول سيبو وها هو النوع الثاني من أنواع الترجيح.

3- أمَّا الطريقة الثالثة في الترجيح عند ( النَّجَّر ) صَارَ، فإنَّهُ يردُّ على الآراء الضعيفة فقط، وهذا يرد على رجحان القول الذي سُمِّي من الرّد، والتمد، دون أن يعنى القول الرَجِعِي أو ينكر ما يقوى، فلزم ذلَّك قولُهُ:

(استكان) أي: ذل وخصوص، قيل: إنه ( افتُعلَ ) من السكون فالمد - وهو

الأنفس التي زبدت لإشباع فتحة الكاف - شاء. قيل: لو عكشت زيادة الألف.

(1) ينظر: شرح الشافعية: 132.

لاشباع الفتحة لما ذكرت في جميع تصاريفه نحو: (بيستكيك) (ومستكين).
قلنا: يجوز أن يكون من الريادات اللازمة سماها قالوا (مكان) وهو (مفعل)
من (الكون): (مكنكة) وأماكن وتمكن واستمكن على توهم أصالة الميم
لشبيهه في جميع تصاريفه. وقيل: إنه (استفحل) من مكان أصلعه (استكون)
قلبت الوالد أيضاً، أي: تحول من سكون خلاف الدل إلى سكون الذال. وقيل:
استفحل من (الكون) وهو لحم داخل الفرج أي: صار مثله في الجحارة.
ومن منهجه في الترجيح والحكم على الأقوال أنه يذكر التعليل
لترجيحاته، فمن ذلك قولته: (ومذهب الخليل وسببيه) أصح هذه المذاهب
لأنه إذا يلزم مخلصة الظاهر من وجه وهو القلب وهو موجود فيه
صلابتهم بامتلاك كثيرة، ولا يلزمهم شيء مما يلزم الكسائي والفراء;
لأن منع صرفها لأجل الفن التأنيث، وتصغيرها على لفظها لأنها اسم جمع
لا جمع وجمعها على (أشواى): لأن (فعلا) يجمع على (فعالي) كصحراء
وصحاري.
ووقوله أيضا: (النف في إلحاق بنات الخمسة ببنات السنة) فهي نظر لما ذكرني من أنه ليس في الأصول
سادي حتى يلحق به.
وفي ديناره من خلاف ويثوبه عن أحد العلماء السابقين له، ومن ذلك
قوله: (ولكن نحو: موجل) خلاف. قال سيبويه (من قال في مضارعه
ويوجل) من غير إعلال واهو قال لل المصدر (موجل) بالنفتح، ومن قال فيه:

(1) دerge للشافعية: 23، ونظر الخلاف في شرح الشافعية للرضي: 1/17.
(2) بنظر: شرح الشافعية: 22.
(3) بنظر: المقتضب: 338/3.
(4) بنظر: شرح الشافعية: 55.
يَبْعِضُ أَوْ يَبْعِضُ بَقْلَبٍ وَاوْهَ بَيْاءٍ أَوْ افْتُمَانُ بَيْاءٍ الْمُصْدِرُ (مَوَجِلُ) بَالْكَسْرِ،
وَذَلِكَ لَأَنَّهُ لَا أُعلِ اِلْوَأَهُ بِالإِبْدَالِ شَبْهَ وَاوْهُ بَوْاوِ يَبْعِضُ الْذِّي أُعلِ بِالحَذَفِ". (1)
الطلب الثالث: منهجية النقل والتوثيق:

تنوعت المصادر التي اعتمدت عليها (النقلة صاحب) في هذا الكتاب، وانعكس ذلك بطريقة النقل والتوثيق من هذه المصادر اللغوية والنحوية والصرفية، وكان منهجية النقل والتوثيق على النحو الآتي:

1. النقل والعزو إلى الرجال: وقد نقل عن كثير من النحاة واللغويين كالخليل وسيبيه والضرا وثعلب وأبي عبيد وأبي زيد وغيرهم. وهذا النقل والتوثيق عنده ما أن يكون من الرجال القائلين بالقول والأراء، أو يكون من الرجال الرأوين للقول والأراء عن صاحبه وقائها.

فمن الأول - وهو النقل عن الرجال القائلين بهذا القول - قوله: "وزاد الأخفص على هذه الأبنية الخمسة بناء سادسا وهو (فعلة) بضم الفاء وسكون العين وفتح اللالم الأولى نحو (جحذب) يفتح الدال وهو نوع من الجراد، وامًا سبيله) فيرويه بضم اللالم الأولى فهو (مكبرة). "

---

(1) هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيراب الشيباني بالولاء، أبو العباس المروي، وذكره إمام الكوفيين.
(2) هو: القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عبيد، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من كتبه: الغريب المصنف، والأجناس من صلاح العرب، وداب القاضي والمحكن، توفي سنة 226ه، وفيه الأعيان: 148/ 1/، وفوقا الفه: 2/ 239.
(4) نظر ألكتاب: 4/ 287.
(5) نظر: شرح الشافعية: 63.
وقوله: «قال الخليل: الأولُ مصدر الثلاثةُ (فعل.)»

بفتح الفاء وسكون العين - ولذا يرجع إليه المصادر المختلفة في النحو إذا أريد المرة، نحو: دخلت دخلت وقعت قومة. ثم فرق بين اللازم والتعدي بأن زيدت الواو في اللازم ولم يعكس: لأن اللازم أقل استعمالاً فجعلته البناء الأثقل: لأن (فعلاً) انتقل من (فعل) بواسطة زيادة الواو والضمة. (1)

ومن الثانوي - وهو النقل عن الرجال الذين روا所说的 about his saying - قوله: «وحكى سبويه عن الخليل أن (طاح) في الأصل (طوح) بكسر العين، وأن (يطيح يطوح) بكسر العين قلبت الواو في الماضي الفعل ويضادع باء وعلى هذا لا شذوذ فيه» (1)، فقد نقل قول الخليل عن طريق رواية سبويه.

2 - النقل والتوثيق من الكتب: نقل (النثر السك) من كتاب النحو والصرف واللغة (2)، ولكنهم لم يوثق - فهذا الكتاب - إلا عن كتابين: اثنين من كتاب اللغة، وهما كتاب (الصحاح) للجوهري وكتاب (ديوان الأدب في بيان لغة العرب في ميزان شكل العرب) للضايقي، فمن توثيقه من كتاب الصحاح قوله: «قال في الصحاح: القصصاءة يجبونه، أو يشهدونه مع حذف النون نحو: (حراب) ك(تنور) وإنما تفتحه العامة» (3).


(1) بنظر: الكتب: 44/44 - 45.
(2) بنظر: شرح الشافهية: 123.
(4) بنظر: شرح الشافهية: 87.
(5) بنظر: مصادر فيه الفصل الثالث مبحث الكتاب.
(6) هو: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، أبو إبراهيم، أديب، غزير مادة العلم، وهو خال الجوهري صاحب الصحاح، و من مصنفات هذا الكتاب (ديوان الأدب)، توفي 830هـ. (معجم الأدباء: 826، ويقية الوعاة: 1/437).
(8) شرح الشافهية: 73/35، ونظر: الصحاح: 100/1.
ومن توثيقه من كتاب الديوان قوله: «في الديوان: لم يأتي على (فعلان) بضم الباء وتскين العين شيء من اسماء العرب من الرباعي السالين إلا مكرراً نحو (فَسْطَاطِرِ) (فَكْرِطَاطِرِ).»

- النقل وعدم التوثيق: وقد ينقل (المشيّع) ولا يعزو نقولاته إلى قائلها ولا إلى مصدرها من كتب العلماء السابقين. فمن ذلك قوله: «قيل: (فعلول) غير نادر لوجود (خَرَُّوْب) - أيضًا - بالفتح». وقال بعضهم: إن الثوّن زائد فيكون من مزيد الرباعي ووزن حنين (فَنْطَيل).» (1)

وقوله أيضًا: معاني (أفعال): «وقيل: إن فعل في نحو: أحصد الزرع لل حينوّة ومعتَماً: أن يجيء وقت يستحق فعل (أفعال) أن يوقّع عليه أصل الفعل». (2)

فما أيضاً: (النثر) سكار بعزو لفغات العرب إلى أهلها فما ذلنا قوله: «وامَّا قلَّى بَقَلَّى فَعَامِرِيَةً أي: فَعَلَّةٍ عاميرة، والفصيح (قلبي بقلية) بكسر العين - الماضي وفتحها - المضارع» (3)، مع أن سيبويه أثكر هذه اللهجة وضعفها، وذلك عند قوله: «وامَّا جَبْبى يُجبب فيفْغِير مَعْروَفٍ إِن مَّن وَجِيده ضعيف». (4)

وقوله أيضًا: توثيق اللغات: «و(وجه يجد) بضم العين - المضارع


(2) ينظر: شرح الشافية: 34، والخزنيب: شجرين في جبال الشام. (لسان العرب: (خنبد) 5413/2).

(3) ينظر: شرح الشافية: 56.

(4) ينظر: المصدر السابق: 72.

(5) ينظر: المصدر السابق: 69.

ضعف خارج عن القياس واستعمال الفصحاء، والضم لغة بني عامر (1).
وعني - أيضًا - بتوثيق الكلام المأثور عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. فمن ذلك قوله: "قال عمر رضي الله عنه: (لولا الخليفة لأتذن)." (2)

---

(1) بنظر: شرح الشافعية: 88.
(2) المصدر السابق: 129، وينظر الأثر: النهاية لابن الأثير: 19/2، والخليفة: الخلافة والإمارة.
(لسان العرب: خلف) (1355/2)
المطلب الراحي: التفسير وشرح الغريب:

أهتمم (النّقيره نقار) في شرح الشافعية بتفسير وشرح مراد المصنف من الشافعية فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل الكتاب إلا ونجده كلمة (أتي)
التفسيرية، وهي الكلمة التي تبدأ بها غالباً إذا أراد توضيح مراد المصنف، وأهتم
بشكل مباشر في مسألة النّقيره نقار في تناوله للتفسير وشرح الغريب، ويمكن أن نتضح من خلال ما يأتي:

1- أن يفسر الغريب بشكل مباشر، ليوضح مراد من الكلمة الغريبة، ومن ذلك قوله: (جَفَّرر) وهو النهر الصغير... (بُرْدَن) وهو مخلب
الأسد). (1)

وقوله: (وَجَحَمَش) وهو فعل: - بفتح الفاء وسكون العين، وفتح اللام الأول، وحسر اللام الثانية، وهو العجوز الكبيرة (2)، وقوله: (وَخَذَّرَدِيرِس) وهو الحمرة القديمة، ومنه حنطة خندريس، للعتيقة (3)، والأمثلة والشهادات على هذا كثير في الكتاب.

2- أن يذكر أصل الكلمة الغريبة أو يذكر المؤتمن منها، فمن ذلك قوله عند التمثيل لغير الملحق من الأفعال: (وَأَشْهَبَ مِن الشَّهَيَة). (4)
وقوله: (بمعنى (تَمَاعَل) ومعنى (فَعْل) نحو: (ثوانيت) بمعنى

(1) ينظر: شرح الشافعية: 51.
(2) ينظر: المصدر السابق: 52.
(3) ينظر: المصدر السابق: 56.
(4) ينظر: المصدر السابق: 62.
(وثبت) من الونى وهو الصَّمْعُ(1) فقد ذكر الأصل الاشتقاقي للكلمة بقصد توضيح المعنى ورده إلى أصله.

وقد يذكر أصل الكلمة العربية، فمن ذللك قوله: (و(ذرهم) بكسر النباء وسكون العين، وفتح اللام الأولى وهو فارسي مغرب). (2)

اما تفسيره من خلال ذكر مؤنث الكلمة فهنة قوله: (و(قُبْعَتَرَ) وهو العظيم الخلق، والأنثى (قُبْعَتَرَة)). (3)

- ان يذكر إعراب الكلمة المراد توضيحها وتفسيرها، فمن ذللك قوله:

عند قول المصدر: (ويعبِر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنره بالثناء، ولا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بضم تقديره، وإن كان ممن حروف الزيادة إلا بثبت): فقوله: (إلا بثبت) استثناء مرفوع منصب المحل على الحال، والمستثنى منه مقدر بعد قوله (إلا المكرر) أي: إلا المكرر ملتسباً بأي حال كان من حروف الزيادة أو لا، ومن سكنه فصل بينه وبين ما قبله بحرف أو لا. (4)

- وقد يهتم بالتنظير والتصنيف اللغوي ليوضح مراد المصدر، فمن ذللك قوله: (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة المعنوية وهي ما يتوقف عليه فهم المعنى، أو للحاجة اللفظية وهي ما يتوقف عليه التلفظ باللفظ، وأشار إلى الأول بقوله: (حكامضي، والمضاع، والأمر، واسم الفاعل، واسم الفاعل، والصفة المشهية وأفعل التفضيل، وال مصدر، وأسمي الزمان والمكان والألل والمصدر والمسوب والجمع) فإن هذه الأشياء أحوال عارضة للأبنية للاحتياج المعنوي على ما عرفت، وأشار إلى الثاني بقوله:

(1) ينظر: شرح الشافعي: 76.
(2) ينظر: المصدر السابق: 51.
(3) ينظر: المصدر السابق: 55.
(4) ينظر: المصدر السابق: 82.
(والتفاوتُ الساكّين، والابتداء، والوقت) فإن التلفظ (بذاهب أذب) من غير تحريك الباء متدعر، وحكم الابتداء بالساكن متدعر أو متعرّس.

وحكم الوقف على المتحرك غير ممكن من حيث الصناعة، وإن كان ممكنًا من حيث اللفظ، فإن تقسيمُ أحوال الأبنية إلى أبنية دعت إليها الحاجة المعنى وابنية دعت إليها الحاجة اللفظية يُقصَد من ذلك توضيح ما أراده المصنّف من ذكره لهذه الأمثلة التي قسمها إلى قسمين.

5- وقد يفسر (الْقُرْءَة كَانَ) الغريب من الكتب المختصة بمعاني الكلمات العربيّة، فمن ذلك قوله: «وذكر في الصحاح أن المعونة بمعنى الإعانة وإن المكرمة واحذ المكارم لم يتعرض للإجاء مكرمة المصدر». (1)

وقوله: «في الصحاح: النّين، الرائحة الكرية، وقد نَعْلَى الشيء - بالضم - وانتَ بمثاني: فهَوَّ مُنْتَ وُفِّهرَت الميم إتباعًا لكسرة الْجَاء؛ لأن مفعولًا ليس من الأبنية». (2)

6- وقد لا يفسر ولا يشرح الغريب حكماً في قوله: «ثم ذكر ما كان على (فٌجولة) بضم الفاء، ولم يجِيء فيها فتح الفاء ولا كسره بقوله: (وصُوْهْبة)»، وإنما لم يذكرها مع الدخول وإن كان القياس يقتضي ذلك للفتة بالنسبة إلى ما تقدمه»، فلم يفسر الكلمة الغريبة وهي كلمة الصُوْهْبة.

---

(1) المصدر السابق: 131، وينظر المعني في الصحاح: 5/200، 218/6، 221.

(2) شرح الشافعية: 138، وينظر المعني في الصحاح: 6/220.

(3) الصحبة: الشرح في شمر الرأس، وهي الصناعة، والرجل، اصبهب. (الصحاح: صهبة) 1/136.

(4) إنظر: شرح الشافعية: 122.
المطلب الخامس: خدمة الشواهد الشعرية:

تعد الشواهد الشعرية هذا الكتاب قليلة جداً، أما بالنسبة لمنهجة في خدمة هذه الشواهد فهي على النحو الآتي:

1- أبسط وشواهد لم يخدمها البني، وهي الشواهد الآتية:

- صريح إذا أرثناه لم يقتصر على الكرم المولود أو يتكرر

- فيه ملاحظه علمية صريحة معمقة

- فإن هذه الآتي أساس لا يكسر

- بكت عيني وحق لها بكاهما

- وما يغيب البكاء ولا العويل

- ثلاثة أحباب فحسب علاقته وحبيب ملائكة وحبيب هذا القتل.

فهذه الشواهد ذكرناها (النفرة SAF) دون أن ننسبها إلى قائلها أو يفسر غريبها أو يدحر مناسبتها أو يبين وجه الاستشهاد منها أو غير ذلك ممّا يمكّن

البيت من الطويل، قاله أبو تمام، وينظر فيه: 253/1، والحماسة المغربية: 112/1، وشرح

الشافعية: 77.

البيت من الرجل، قاله رؤية الحجاج: 19. إنهم لمساوح العباسي، وقيل لأبي حيان الفقعي، وينظر فيه: ملحق ديوان الحجاج: 12، والأسول: 12، خزانة الأدب: 578/2، وشرح الشافعية

للمرضي: 49/2، وشرح الشافعية: 92.

البيت من الرجل، قاله أبو حيان الفقعي، وينظر فيه: المقتضب: 2/8، والأصول: 115/3، وخزانة

الأدب: 2/132، وشرح الشافعية: 97.

البيت من الواضح، وقاله حسان بن ثابت، وقيل عبد الله بن رواحة، وقيل: ضاح بن مالك، وهو

لحسان بن جميرة اللغة: 127، وعبد الله بن رواحة فيه ديوانه: 48، وتكعب بن مالك فيه ديوانه:

252، وشرح الشافعية: 124.

البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر فيه: مجالس تعلم: 2/1، والصحاح: 1056/4، وشرح

المفصل: 46/1، وشرح الشافعية: 126.
أن يعد خدمة للمشواهد الشعرية.

2- وناما شاهد شعري نسبه بنسبة قائله إلى قبيلته ولم يصرح
باسمه، وذلك عند قوله: "والضم لغة بنى عامر قال شاعرهم:
لوهين قد تقع الضوء بشريه تدع المصاري لا يبدن غليلًا" (1)
مع أن الأولى أن ينسب البيت إلى قائله ويذكر اسمه.

3- وشاهد شعري آخر ذكر وجه الاستشهاد منه، وهو قوله الشاعر:
نستؤدي البلد بالحصيضر ونصد تأطاد نموسا بنت على الكرم (2)
قال النقرة صار واضحًا وجه الاستشهد من هذا الشاهد: "إلا أن بنت
الأصل (بنت) قلبت الباء الفاء والكسرة فتحة وحذفت الألف لا يقاه
الساداتين". (3)

(1) البيت من الكامل، قائله لبيد بن ربيعة العامري، وقيل: لجرير، وينظر في: ديوان جرير: 483/1،
وضريح الفصل: 10/1، ومعنى اللبيب: 58/1، وينظر: شرح الشافية: 88–89.
(2) البيت من المنسرح، وهو لرجل من بولان، وينظر في: الصحاح: 284/6، وشرح الحماسة للتبريزي:
87/1، وشرح الشافية للرضي: 48/4–50.
(3) ينظر: شرح الشافية: 91.
المطلب السادس: التكرار والإحالة:

غنيٌ بِتحاشي التكرار في هذا الكتاب لذا اهتم بالملاحظة في الكتاب إذا استدعى الأمر إلى ذلك، وقد يُحيِّل إلى كتابٍ آخر بقصد عدم الاستناد أو التكرار وكان منهج النّظرَة الساكنة في التكرار والإحالة على النحو الآتي:

1- الإحالة إلى موضوع الكتاب سواء كان هذا الموضوع سابقًا للإحالة، أو لا حقة لها، فمن الإحالات إلى المواضيع السابقة في الكتاب، قوله: (إن كان الماضي على فعل) بضم العين ضمت عينه في المضارع نحو: (كرَمْ) ولا يجيء مضرعُه بفتح العين ولا بكسرها: لما مر من أن فعل يدل على الانضمام فاختيارٌ في الماضي والمضارع منه حركةً لا تصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى لرعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى.

وقوله: أيضاً صياغة اسمي الزمان والمكان من الثلاثي (国际合作) أو ما كان المثال على فعل بكسر العين لما ذكرناه من أن الواعي بين الفتحة والكسرة ذي فتحة وفتحة مما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو مُفرجة.

ومن الإحالات إلى المواضع اللاحقة للإحالة، قوله: (إذ يٌظ) أشياء ثلاثة مناهب على ما ذكر ولو لم نقل بالقلب يكون فيها منبهان يلزم من أحيثهما منع الصرف بغير علة وهو أصح منبهين على مأذنيم.

---

(1) نظر: شرح الشافعي: 92.
(2) نظر: المصدر السابق: 137.
(3) نظر: المصدر السابق: 40.
وقوله: «والنَّافَةُ والتَّضيءُ في نحو: {تَكِّلُمُ} مطَّرةً لإِفادةٍ معانٍ علَى ما سَيَجَرَّ إِن شاءَ اللهُ تَعَالَى» (1)

- الإحالة إلى صَيَانَةٍ أَخَرٍ وَقِد أَحَالَ إلى صَيِّبَةٍ الْكَافِيَة لَابنِ الْحَاجِب

وزَكَّحُ عَنْ قُولِهِ: «وَالْأَمَرُ وَاسْمُ الفَاعِل وَاسْمُ المَفْعُول وَافْعَالُ التَّفْضِيل تَقْدِمَتْ في الكَافِيَة (2)؛ لأَنَّ ذَكَرَ الْبَحثَ عَنْ سَكِيفَةٍ عَمَلَهَا هَنَاكَ، لأَنَّ الْبَحثَ هذَا مُتَلَعَّب بِالنَّحْوَ. وَإِنَّما ذَكَرَ هَنَاكَ الْبَحثَ عَنْ سَكِيفَةٍ صَيِّبَةٍ عَيْنَهَا أَيضاً - وَإِنَّ سَكَّانَ مُتَلَعَّبًا بِالنَّحْوَ وَبِالْتَفْضِيلَ بِالْبَعْيَةَ وَالْعَرْضَ، وَإِنَّما عَدَّهَا هُنَا - أَيضاً - لِيَعْلَمُ أَنَّهَا بِعَتْبَ الْبَحثَ عَنْ صَيِّبَةٍ مِنْ عَلْمِ التَّفْضِيلْ (3)؛ وَقَد أَحَالُ هذَا لِئَلاً يُكَرَّرَ مَا ذَكَرَهَا الْمَصْنُوفُ في الكَافِيَة، وَأَعْتَقَدْ أَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ هُنا سَكِيفَةً صَيَايَةٍ الصَّيَايَةُ الْأَمَرُ وَاسْمُ الفَاعِل وَأَفْعَالُ التَّفْضِيلِ لَكَانَ أَوْلِيًّا; وَإِنَّ لَمْ يُذَكِّرَهَا الْمَصْنُوفُ، فَلَكِنْ (الْمَّفْرَدُةُ السَّيَّارَ) الْتَزَمَّ مَا ذَكَرَهَا الْحَاجِبَ في الكَافِيَة.

وَمَنْ مَنْهِجُهِ في الإحالة إِحَالَةٌ إِلَى المَذْكُورِ الْقَرِيبِ فِي مَذْكُورِ قُولُهُ عِنْدَ حَدِيثِ عُنْ أَبْوَابِ مَضْرَعٍ الْثَلَّاثِيَّةِ: {لِلْثَلَّاثِيَّةِ الْمُجْرِدَةُ أَبْوَابٌ بِحُسْبِ الاستَعْمَالِ، وَإِنَّ حَكَمَتَ الْقَسْمَةُ تَقْضِيَ أنَّ تَكُونَ تَسْعَىُ لِلْمَالِيَةِ ثَلَاثَةٌ أَبْنِيَةٌ وَلِلْمَضْرَعِ صَدَدَكَ ثَلَاثَةٌ أَبْنِيَةٌ وَمِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ يُحْصِلُ تَسْعَىُ: إِلاَّ أَنَّهُ سُقَطَ مِنْهُ (فَرْقَ) بِكَسَرِ الْعَيْنِ وَاحِدَةٌ وَمِنْهُ (فَرْقَ) بِبَابٍ عَلَى مَا عَرَفَتَهُ الْاَنِّ، فِي الْثَلَّاثِيَّةِ أَبْوَابٌ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا سُمِّيَتْ دَعَائِمُ الْأَبْوَابِ وَأَصْوَالُهَا". (4)

---

(1) يَنْظُرُ: شَرحُ السَّيَافِيَة: 62
(2) يَنْظُرُ: شَرحُ الكَافِيَة مَلِكُ الْرَضْيِ: 198/2، 199/3، 217، 212، 203.
(3) يَنْظُرُ: شَرحُ السَّيَافِيَة: 89.
(4) يَنْظُرُ: المَصَدِّرُ السَّابِقُ: 93.
المطلب السابع: الاستطراد:

بعد شرح الشافعية لـ (النذر، وسارة) من كتبه المختصرة، لذا فلا مجال للاستطراد والتطوير: لأنه يتناقش مع طبيعة هذا الكتاب ومنهجه فيه.

وقد استطرد (النذر، وسارة) بالخروج عن الموضوع وذلكه عند قوله: "انَّما يقال: (اَعْمَى) لِاَعْمَى الْعَيْنِ، وَأَمَّا لِإِعْمَى الْقَلْبِ فَإِنَّمَا يَقُولُ: اَعْمَى لِكُوَنِهِ مِنِّ الْعُيُوبِ الْبَاطِنَةَ(1) فَالْفَرْقُ بِنِّئَ عَمَّى الْقَلْبِ وَأَعْمَى الْعَيْنِ نَوْعٌ مِّنِّ الْاسْتِطْرَادِ.

لأنه خرج عن الموضوع، فالأصل أن يوضح معنى الكلمة الغريبة وكلمة (أَعْمَى) ليست من الكلمات الغريبة.

أما تجاوзи الاستطراد ففيه أنه لم يذكر كيفية صياغة فعل الأمر واسم الفاعل اسم المفعول وأفعل التفضيل وقد علل ذلك بأنه ابن الحاجذ ذكرها في الكافية(2)، وهذا اختصار ليس في محله - في نظرتي لأهميته هذا.

---

(1) ينظر: شرح الشافعية: 116.
(2) ينظر: المصدر السابق: 98.
المطلب الثامن: الاستقصاء والشمول:

اهتم (النظراء صحان) بالاستقصاء والشمول للمسائل التي ذكرها من هذا الكتاب مع أن الكتاب من المختصات، إلا أن هكذا مسائل لم يستقص فيهما الأقوال أو الأحكام أو غير ذلك.

فمن المسائل التي ينضح فيها استقصاؤها للمسالة وشموله لجميع الأراء والأحكام. قوله: «وإذما لم يذكرنا مكان مضارعه، فإنّما في العين» (أي: في العين مضارعٍ (فعل) بفتحه مكان في الأصل عندهم بكسر العين أو بضمه، وإنما فتح لأجل حرف الحلق». (1))، وهذا نوع من الاستقصاء، حيث إنه يعدل للأшибاء التي لم يذكرها المصفوف.

ومن الاستقصاء - أيضاً - قوله: «وإذما لم يكن نحوه (استعلم) ملحقاً بآخرهم - مع أنه ليس جميع تصاريفه على وزنه - لأنه يجب في الملحق أن يكون وقوع حروف الأصول والزوايد مواقفها في الملحق به، و نحوه (استعلم) بالنسبة إلى (اختراق) ليس صدحلاً في الأصول ولا في الزوايد: لأن الزادة في (اختراق) همزة في أوله ونون بعد عينه، و نحوه (استعلم) همزة وسين ونتاء في أوله، فان أحدهما عن الآخر، ولكن الزوايد في نحوه (استعلم) متطرفة زياتها لإعادة معان (1)، فهو هذا يذكر أمثلة مشابهة للملحق بآخرهم ويُبين الصلة بعد لحقها بها، وهذا بعد نوعًا من الاستقصاء.

ومن الاستقصاء - أيضاً - : (موت الإبل) التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل، أي كثر الموتان في الإبل، لأن ذلك لا يقال: (موت الشاة) لأنه لا

(1) ينظر: شرح الشافعي. 59
(2) ينظر: المصدر السابق. 52
يتصور فيه التكثير بوجوه من الوجهة المدنكورة. لأنه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشائة الواحدة، ولكن فاعله لأنه شائة واحدة، وليس له مفعول حتى يكون التكثير له، فقد ذكره هنا ما لا يدخل في القاعدة المدنكورة، ويلحظ أن استقصاء ينتمي الكلام، فهو لا يخلو ولا يخلو من هادئ يحتاجه القارئ.

ومن المواضع التي لم يستقصي (النقرة صار) فيها الأقوال أو الأحكام أو غير ذلذاك بما يتعلق بالسلاسة الواحدة ما يلي:

قوله: " kron معتدي إلى السنين صار معتديا إلى ثلاثية أو لّها مفعول الجعل وهو فعالان أعلم وأراي"، ولم يذكر (النقرة صار) أن الأخفش فاسق يأخذهما الثلاثة القلبية نحو: نحن وحسب وزعم وقيل: النقل بالأمر سماعي وقيل: قياسي بين القاصر والمعتدى إلى واحد، والحق أنه قياسي بين القاصر سماعي غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه، فلم يستقصي هذه الأقوال.

ولم يستقصي في ذكر معتدي (فاعل)، فهنا معتدي التي جاء لها فعل ولم يذكرها أنه يجيء للدعاء على المفعول باصل الفعل، ويجيء أيضا بمعنى صار ذا أصله، ويجيء بمعنى صنّورا فاعله أصله المشتق منه، ويجيء بمعنى تصبير مفعول على ما هو عليه ويجيء بمعنى عمل شيء في الوقت المشتق هو منه، ويجيء بمعنى المشتى إلى الموضع المشتق هو منه.

---

(1) ينظر: شرح الشافعية: 72.
(2) ينظر: المصدر السابق: 71.
(3) ينظر: معيتي الكيب: 72.
(4) ينظر: المصدر السابق: 72.
(5) ينظر: شرح الشافعية: 3.
(6) ينظر: شرح الشافعية لمريضي: 14/1- 96.
ومما ينادي الاستقصاء والشمول عنده أنّه أحاال إلى معرفة البحث عن
كيفية صياغة فعل الأمر واسم الفاعل واسم الفعل المفعول وأفعال التفاصيل إلى كتاب آخر مع أن البحث على كيفية صياغة
هذه الصيغ داخل بنية موضوع الكتاب ومضمونه.
المطلب الثاني: أسلوبه في النقد:

لم يكن أسلوبًا (النقد صار) النقدي في هذا الكتاب على نمط واحد وإن كان غالبًا على أسلوبه في النقد اتسامه بالهدوء، فمن ذلك قوله في ألف (قيمة) "قد قيل: "قال المبرد" (1) الألف في إنه إلحاق بنات الخمسة بنات السنة، وفيه نظر: لما ذكرناه من أنه ليس الرسول سديسي حتى يلحق به الله إلا أن يقال: إن مراده ما قاله السيرائي. وهو أنه قد زعم بعض الناس أن (قمعر) لو كان في الكلام سديسي أصلًا لكان ملحمًا به". (2)

وقوله: "وأقول، عند قول المصنف، "وتفاعل لمشاركة اثنين فصاعدًا": واوليًا أن يقول بدل قوله: "مشاركة" لاشتراكت أو لتشارك، لأن المشاركة لا تضافة إلا للفاعل أو الفاعل، يقال: (أعجبني مشاركة زياد عمرًا ومشاركة عمرو زيدًا) بخلاف الاشتراك والتسارك فإنهم يضافان إليهما جميعًا. (3)

ومن الأساليب التي فيها استدراك وتصحيح لأقوال المصنف، قوله: "وأدخل" بسدر المعين تكثير في العليل والأحزان واأضادها، أي أضاد الأحزان ومعنى قوله: (تكثير فيه) أن هذه المعاني تجىء في غير "فعل" إلا أنها فيه أصغر منها في غيره، وليس معناه أن مجيئها فيه أصغر من مجيء غيرها فيه على ما ظن. (1)

وقوله: أيضاً: "عند حديثه عن سكر ما قبل الآخر من الفعل المضارع المكرر اللام" (واعلم أنَّه لا حاجة إلى قوله: (أو لم تكن اللام مكررة) لأن ما قبل

(1) ينظر: المقتضب: 338/3.
(2) ينظر: شرح الشافية: 55 - 56.
(3) ينظر: المصدر السابق: 76.
(4) ينظر: المصدر السابق: 77.
لا آخر ٍ هذين البابين مكسور ٍ أيضًا ٍ ٍ لأن ٍ (يَحَمَّرُ وَ يَحَمَّرَانُ) ﴿الأصل﴾ (يَحَمَّرُ وَ يَحَمَّرَانُ) أسكن الراء الأولى منهمما وأُدغمت ٍ ﴿الثانية﴾ بدليل ظهور الكسرة ٍ ﴿المضارع مبنى﴾ إذا اتصل به الضمير المنزوع المتحرك نحوه ٍ (يَحَمَّرُنّ وَ يَحَمَّرَانّ) ٍ وَ ﴿الألف للفتحة ممنونا نحوه﴾ (يَرَعَوَى) مضارع ٍ (أُرَعَوَى ٍ ويَحاوِي) مضارع ٍ (أَحاوَى ٍ وَ يَحاوِي) قلبت الواو الأخيرة فيها لوقوعها ﴿في الطرف بعد الكسرة﴾ وإنما لم يدعمن ٍ لأن القلب مقدم على الإدغام ٍ لأنه إعلان ﴿الآخر والإدغام إعلان﴾ ﴿في الوسط﴾ ٍ وإعلان الآخر أسبق ٍ وأولى ٍ لأنه ﴿محل التغيير﴾ ١ ٍ فهذان الأسلوبان فيهما نوع من الاستدراك والتصحيح ٌ وإن كان أسلوبه التقديمي ﴿هذة الكتاب لم يكن فيه شدة ﴿النجد ٍ مهما ٍ讓人 ٍ (العباب) ٍ (اللبن) ٍ وذلكل لأن شرحه مختصر ﴿فيمنهجه﴾ ٍ ٍ ٍ ٍ ٍ ٍ ٍ ٍ ٍ ٍ ٍ ٍ لتخضع للخلاف وأقوال العلماء بشكل أوسع ٍ.

١) لينظر: شرح الشافعي: ٩٥
الفصل الثالث:
مصادر النقرة كارية مولفاته

ويتضمن مبحثين:
المبحث الأول: الكتب.
mبحث الثاني: الرجال.
المبحث الأول: الكتب

تنوّعت الكتب التي اعتمدت عليها (النحو صارف) وجعلها مصادرًا لكتبه النحوية والصرفية. وهب هذا المبحث جمعًا للمصادر التي اعتمدت عليها من كتب العلماء السابقين سواءً كانت هذه الكتب في النحو أو الصرف أو في اللغة أو غير ذلك من علوم اللغة والأدب. فالكتب التي اعتمد عليها مصدرًا لها هي:

كالتالي:

1- الكتب: نسيبوية. وهذا الكتب هو المرجع الأول للنحو والنحوة؛ لأنه أول كتاب وصل إليه النحو والصرف، واعتمد على المصادر، ولم يدخل على ذلك قوله في (العواب) عند قول المصنف: "ولا أفعله البتة أو بتة"; قال نسيبوية: "كتاب" ومن ذلك (قد فعل البتة) ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام.

وقوله: أيضاً - عن أدة الاستثناء (لا): "وشبهها صاحب الكتاب" (بأجمعون) إنها لا تستقبل بنفسها.

وقوله: "شرح لـ(الباب) عند حديثه عن (حكم): "لا يجوز جر مميزها إلا إذا انجزت هي، منه مسألة الكتاب: (على حكم) جدع بينها مبني؟ فإنها يجوز جر مميزها لقصة تطابق (حكم) ومميزها في الإعراب،

(1) بنظر: الكتاب: 1/190، والعبارة فيه: "ومن ذلك قول الكـ(قد فقد البتة) ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام.
(2) بنظر: العواب في شرح اللباب: القسم الثاني: 44.
(3) بنظر: الكتاب: 1/371.
(4) بنظر: العواب في شرح اللباب: القسم الثاني: 467.
وإنجرار مميزاته حينئذ عند الخليل وسيبوه (1) بتقدير (من) وإبقاء
عمله(2).

وقد أُصْبِحَ (النَّجَرَة صَكَار) من الاعتماد على هذا المصدر صكية، وية
هذا دليل على اهتمامه بالصادر المهمة للمعلومة التي ينقلها في صكية.

الأصول في النحو: ابن السراج، من ذهبت قوله في العباب: "قال ابن
السراج (في) صباته (الأصول) (3) إذا قلت: ثالث اثنين أو رابع ثلاثة فهُوَ
بما يوجد من الفعل أشبه: لأنَّهُ تريد هذا الذي جعل الأثنين ثلاثة
والذي جعل الثلاثة أربعة ومع ذلَك فهو ضعيف: لأنَّهُ ليس فعليًا
معلومًا وإنما هو مشتق من الفعل وليس مشتقًا من مصدر معروف.
حكمًا يشتق ضارب من الضرب أو من ضرب...

ديوان الأدب: للفارابي (4) وهذا الكتاب من كتاب اللغة والأدب، وقد قال
(النَّجَرَة صَكَار) (في) شرح الشافية: ابن الحاجب: "وبيَّنَان بضم الفاء
(فَعَّالان) وإن صَكَان النَّكَّن فيه مكرراً: بعدم فَعَّالٍ
(فَعَّالان) بضم الفاء ضعيف والضَّمِيح الكسر في الدَّيوان: (5)
لم يأت على (فعَّالان) بضم الفاء وتسكن العين شيء من اسماء العرب من
الرباعي السَّامَل إلا مكررًا نحو: (فَضَّطَاطِر) و (قَرَطَاطِر)

(1) ينظر: الكتاب 2/160.
(2) ينظر: اختيارات النَّجَرَة صَكَار: 1/133، نقل عن: شرح لب اللباب: 1/400.
(3) ينظر: الأصول 2/332.
(5) هو: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي. أبو إبراهيم، أديب، غزير مادة العلم، من أهل فاراب.
(6) ينظر: ديوان الأدب 2/216.
(7) ينظر: شرح الشافية: 35–36.
4- شرح أبيات سببويه: لابن السيرافي (1) قال في شرح لب الألباب

المحفوظ نور الدين أبي سعيد الناصري (2)

حجة على الجرمي (3) ولأن قوله: (وزع المحبور) مفعول له مع أنَّه معرفة... وإنَّما لم يذكر آخر البيت، ليكون أيضاً شاهداً للمفعول لَهُ المعروف باللام، وهو الهلول، حكماً ذكره المعروف بالإضافة: لأنُّه ذكر في (شرح أبيات الكتب) أنَّ (الهول) عطفاً على حقل وعلى هذا يكون مفعولاً به، لا مفعولاً له، فلا يكون الأتيان به نصاًً في الاستشهاد (4).

الصحاح، للجوهري، وهذا الكتاب من كتب المعاجم اللغوية ويعتمد على هذا المصدر عند التفسيرات اللغوية غالبًا، فمن ذلك قوله في (العباب): (وقد جاء قلودن) جمعه قلدة، في الصحاح (5) القلائل والقلة عودان يلعب بهما الصبيان: وأصلها: قلو لأنَّها من قلوب أي سقت.

(1) هو يوسف بن الحسن عبد الله بن المرباني أبو محمد السيرافي أدبي لغوي، له شرح أبيات إصلاح المنطق، وشرح أبيات الغريب المصنف، توفي سنة 785هـ. (إناء الرواة: 2/475، ويديه الموعدة: 2/350، 202/2).

(2) والصواب: هيلول.

(3) الأبيات من الرجز، قاله رؤية بن المعاجم، وينظر: ديوانه: 343/1، والكتاب: 139/1، والأصول: 308/1، وشرح الكافية للرضي: 1/411.

(4) هو صحاب بن إسحاق الجرمي بالولاية، أبو عمر فقية، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة.

(5) نبتة، له كتاب في السير وكتاب الأنباء، توفي سنة 725هـ. (وفيات الأعيان: 1/4، ويديه الموعدة: 8/2)، وهو يرى هنا أنَّ المسماً مفعولاً لأجله هو حال، فيلزم تذكيره.

(6) نظر: الصحاح: 1/197.

2107/6.
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (1)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (2)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (3)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (4)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (5)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (6)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (7)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (8)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (9)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (10)

وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (11)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (12)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (13)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (14)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (15)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (16)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (17)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (18)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (19)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (20)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (21)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (22)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (23)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (24)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (25)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (26)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (27)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (28)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (29)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (30)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (31)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (32)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (33)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (34)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (35)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (36)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (37)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (38)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (39)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (40)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (41)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (42)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (43)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (44)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (45)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (46)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (47)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (48)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (49)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (50)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (51)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (52)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (53)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (54)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (55)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (56)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (57)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (58)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (59)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (60)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (61)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (62)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (63)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (64)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (65)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (66)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (67)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (68)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (69)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (70)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (71)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (72)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (73)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (74)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (75)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (76)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (77)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (78)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (79)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (80)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (81)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (82)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (83)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (84)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (85)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (86)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (87)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (88)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (89)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (90)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (91)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (92)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (93)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (94)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (95)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (96)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (97)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (98)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (99)
وقوله: "قال حماد بن حزيمة". (100)
قال أبو عثمان: إن التباس أن يقال عن الثنية والجمع صلاهم عمر
وكلهم عمر. ولا ينكر فقهاً: العمران والعمران؛ لأنه صيغة حسبت
بالعلمية. (1)

وقوله عند قول المصنف: وتقول: إن المصطلح هُو وأخوه وعُمر
مختصمان: لا يجب أن يكون فاعله ممتدًا لنفسه صاحبًا قال عبد
القاهر في المتصد: إن فاعلي تفاعل لفيظان ومعنيان. (3)

الفصل: للزمخشري؛ ومن المواضع التي اعتمد فيها على مفصل
الزمخشري قوله في العبب: وعِنَّ قَوْلِهِ (فيما أوّله متحرك لتسوف). حقة أن يندكره بعد قوله (فتنقول من نسع ضع). حكمًا ذكره جار الله
رحمة الله - بعدة في المفصل (1)، وهو منه اخذ هذه العبارة... (5)

وقوله: أيضًا - الط بحث (خبر لا يلي لنفي الجنس): والمصنف
رحمة الله - اقتدى فيه بجبار الله حيث قال في fic (الفصل) (1) بيتو تميم
لا يتثبتون أصلاً. (7)

وقوله في (شرح لب الأدب): وإن لم تتعدر العطش فلا تستعمل واجب
إن كان العامل معنى من معاني الأفعال، نحو: (ما شان زير وعمرو؟ وما
ليبر وعمرو? وذلك لأن معنى الفعل غير باللغة الفعل، فلا ينصب

(1) بنظر: العبب في شرح اللباب: القسم الأول: 456.
(2) بنظر: المتصد: 42/1.
(3) بنظر: العبب في شرح اللباب: القسم الثاني: 936.
(4) بنظر: المفصل: 256.
(6) بنظر: المفصل: 260.
(7) بنظر: العبب في شرح اللباب: القسم الأول: 732.
بـه المعقل مـعه من غير ضرورة* كما ينصـب بالفاعل، وقال ـ الفصلُ:

(1) إن الجرْ هـذا الاختيارُ.


وقوله: «و نحو قوله تعالى: (2) لا يذكرو أبوي أمي إن أهـم الله يعـد» قال صاحب الكشافُ: (3) رحمة الله: إن أثنيت وواحداً تأكيد. (8)

وقوله (شرح لـب الألباب): (4) ووية الكشاف، وقرأ الأمعش (يغضـ) بغير شاء (5) قوله تعالى: (6) وإن تبديل ما في أنفسكم أو تخويفكم خافيس. (7) الله فتين. (8) مجزومًا على البديل من يحاسبكم وعنى هذا البديل التفاصيل لجميلة الحساب، لأن التفصيل أوضح من الفصل، فهو جار مجري بدل البعض من الكل، أو بدل الاستعمال. (11) انتهى. (1)}
أساس البلاغة: للزمخشري، وهذا الكتاب من كتب اللغة، وقد قال النحّاء صاحب: معتمداً عليه في (العماب): نحوه: لكلّ رجل وضيعته، أي حرفه، سميت بها: لأنّك إذا تعمدت ضفت وأن تزكّتها ضاعت، ويتناول (الأساس) يقول ما ضينتك؟ ما عملتك وصنعتك؟ فشلت عليك الضيّعه حتى لا تدرى بأمر تأخذ، أي: صدرت أشغالك وأمورك، وانتشرت عليك. 

شرح اللمع: للعكبري، والمع مع ابن جني، وقد اعتمد على شرحه للعكبري، من ذلك قوله في العباب: وإن السبويه على ما نقل عنه جاز الله، رحمه الله، مانع من دخول الإضاءة خالفاً للأكسفه، ونقل شارح (اللمع) أن المجوز لدخول الإضاءة مع (إن.) سبويه، خالفاً للأكسفه.

اللباب في شرح البلاء والإعراب للعكبري، ومن المواضع التي نقل فيها عن هذا الكتاب قوله في (شرح لباب الألباب) عند حديثه عن (رب): وقال صاحب اللباب في الجواب إنها حرف جز رفع في الكلام على حد، (من) إذا كانت لاستغراق الجنس سكنية، وفقولاه: (ما جاءني من)

(1) ينظر: اختيارات النثر وعكار: 38: نقلا عن: شرح لباب الألباب: 80/1.
(2) ينظر: أساس البلاغة: 331/1.
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: المقسم الأول: 172.
(4) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، من كتبه: شرح ديوان المتنبي، واللباب في علل البلاء والإعراب، توفي سنة 116ه. (وفيات الأعيان: 126، وفية الموعدة: 38).
(5) ينظر: الفصل: 8.
(6) ينظر: شرح اللمع للعكبري: 30، وشرح الكافية للمرضي: 103/1.
(7) العباب في شرح اللباب: المقسم الأول: 146، وانظر الأقوال في: شرح الكافية للمرضي: 103/1.
(8) ينظر: اللباب في علل البلاء والإعراب: 228/1.
رجل) فكما أنها مفيدة لاستغراق الجنس، وإن لم تكن قد أوصلت فعلاً إلى اسم، فقد تكون مفيدة معنى التقليل وإن لم توصل فعلاً إلى اسم. وفيه نظر: لأن (من) زائدة.

12- مفتاح العلوم: للسكاكين، وهو كتاب جمع فيه السكاكين خلاصة كل علم من علوم اللغة، واللغة، والصرف والبلاغة والأدب، ومن المواضع التي اعتمدت عليه فيها (النثر) مكتوبة قوله: (العياض) عند

حديده عن الجملة الأسمية الواقعة حالاً: قال صاحب المفتاح.

رحمه الله - وامام الأسماء فالوجوه الواو لأنها دائحة على النبتة إلا صورا معدودة.

وقوله: (وحكاى رجلا) فإنه للعدد المبهم عند السلّم وهو الأصل.

(أي) داخل عليه نكتة التشبب، وأي الأصل معرف إلا أنه أزيلا عن الجزأين معاً، وهذا الإفرادي، يقصر المجموع مضاف بمعنى صَم الخبرة فهو مكانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة، فيكون النثواب فيه مقدرًا، وعند صاحب المفتاح النثواب فيه ظاهر.

وقوله: (شرح لب الألباب) عند تعرّضه لأعرابي (بئضبي) في قوله تعالى: (فهابي من ذاك وآيا) حيث قال: «وقال صاحب»


4. بنظر: مفتاح العلوم: 112.


6. سورة مريم: آية (6- 5).
المفتاح: (1) الأولي حمله على الاستعانة دون الصفة، فلا يلزم منه أن

12- الإيضاح: قرر المعقول: لابن الحاجب، ومن الشواهد على اعتهاده

هذا الكتاب مصدرًا من مصادر قولة في العباب عند حديثه عن (إذا)

الزمانية: وقال ابن الحاجب - رحمه الله - في شرح المعقول:

التخصص: حاصل في (إذا) بنذكر الفعل بعدها، حكمًا يحصل في

cوله: (زمانًا طلعت فيه الشمس)، فلا يلزم الإضافة فلم يلزم فساد

عمل الشرط فيها. (2)

وقوله: أيضاً: «اللهوم إلا أن يقال كما قال ابن الحاجب-

رحمة الله - في شرح المعقول: إن قوله (من فعل أو شيء) لم يأت به

قاصداً إلى أنه مين جملة الحكم: لما فيه من التدبير الذي هو مناف

للحدود، وإنما أمر به صالفة مبينًا أقسام المسند، فلم يكن ذلك

مقصودًا في الحد، ورد عليه لو اقتصر على قوله (ما مكان المسند إليه من

فعل أو شيء) زيد (أبيد قام وزيد قام أبوه) لأن الجملة - وهي الفعل

مع فاعله المضمر أو المظهر مسند إلى زيد فاحتاج إلى أن يقول: مقدمًا

عليه». (3)

وقوله في (شرح لـ الألباب) معقبًا على قول المعقول في أفعال

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 3.
(2) ينظر: اختيارات النقرة نكاحاً: 40، نقلنا عن: شرح لـ الألباب: 134/1.
(3) ينظر: الإيضاح في شرح المعقول: 513/1.
(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: المقسم الأول: 315.
(5) ينظر: الإيضاح في شرح المعقول: 157/1.
الشروع: (أو الأخذ فيه سجع وطفق وأخذ وصرب وهي مثل صاد) وبه عبارته تساهل: لأن الله يفهم مناه أنه لدهي الأخذ مع أنها للأخذ، لا لدهي الأخذ. وقال ابن الحاجب في شرح المفصل: (1) تحقيق الحال في خبر (جعل) وأحواله أضطر من تحقيقه في خبر صاد، وعلى هذا لا تساهل به عبارته. 

14- شرح الكافية: لا ابن الحاجب، ومبأ ورد في العباب نقال عن ابن الحاجب قوله: "المصنف: رحمة الله. أخذ هذا الكلام من ابن الحاجب فإنه قال في شرح الكافية: (2) وحاصله: أعني مكتوبه منثى راجع إلى السماع لأنك خلاف القياس ووجب حذف الفعل، قياس فإذا وجد المثنى حكم بوجوب حذف الفعل قياسًا فهذا معنى القياس. (3)

وقوله في (شرح لقب الألفاب): "قال ابن الحاجب في شرح الكافية: (4) لو حذل العطفة لأي انبعض يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لدحل فيه بعض الصفات. (5)


(1) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 96/2
(2) ينظر: اختيارات الفقره سكار: 42، نقال عن: شرح لب الألفاب: 141/1
(3) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: 29
(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 55
(5) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: 58
(6) ينظر: اختيارات الفقره سكار: 24، نقال عن: شرح لب الألفاب: 201/1
(7) ينظر: حاشية اللباب: 12/1
بقوله: أيْ دِعَ الشَّكَّ مَنْ حَكَّ، ثُمَّ قَالَ: فَحَذَّرُ هَذَا لِكَثْرَةِ اسْتَعْمَالِهِمْ هذَا
الكِلامُ.\(^{(1)}\)

وقال - أيضًا - عند قوله تعالى: \(١٧٤\) (١٧٤) {النور: ١٧٤}،

وَكَذَٰلِكَ قَالَ الْمِصْنُوفُ التَّعْلِيقُ: أيْ أُقَسِّمْتُ بِفَحْيَانِ اللَّيْلِ وَقَتْبِ غَشَيْانِ.

٦٦ - ضَوْءُ المِصْبَاحِ: لِلإِسْفَرايْنِي، وَقَدْ نَقَلَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ لِلْمِصْنُوفِ، فَمِنْ
ذَلِكَ قَولُهُ ﷺ (الْعَبْدُ) عند قول المصَنُوفِ: أَوَامِّرَ نَحْوُ قَولُهُ: الْضَّارِبُ
والضَّارِبِّيَّةُ، فِي مِنْ قَالَ: إِنَّهُ مَضْفُوعٌ، فَمُحْمَولُ ﷺ صَحِيحُ الإِضْفَاءةَ عَلَى
ضَارِبِكَ. 

٦٧ - وَقَالَ الْمِصْنُوفُ - رَحْمَةُ اللَّهِ عليه - ضَوْءُ المِصْبَاحِ: وَأَنَّمَا
سَاعَ الْضَّارِبُ والضَّارِبِّيَّةُ: لَأَنَّهُ ﷺ الأَصِلُ: الْضَّارِبُ إِبَاكَ والضَّارِبِّيَّ إِيَاهُ,

فَلَمَّا أَضَفَّ حَصَلَ التَّحْفِيقُ جَدًّا.\(^{(1)}\)

وقَولُهُ - أيضًا - : قَالَ الْمِصْنُوفُ - رَحْمَةُ اللَّهِ عليه - ضَوْءُ
المِصْبَاحِ: إنَّ سَيِّبُوَيْهَا لَمْ يَجْرِيَ ﷺ (أَمَّا الْيَوْمُ فَإِنَّيْ خَارِجُ) أَنْ يَعْمَلَ ﷺ
الْظَّرْفُ خَارِجُ، وَجَعَلْهُ مَنْصُوبًا بَأَمَّا.\(^{(2)}\)

١٧٧ - شَرْحُ سَكَافَةِ ابْنِ الحَاجِبِ: لِلرُّضِيَّ الْإِسْتَرَابِيِّ، وَمِنَ الْمَوْضِعِ الَّتِي

---

(2) سُورَةُ النُّورُ: آيَةٌ (١٧٤).\(^{(3)}\)
(3) بِنَظَر: حَاشِيَةُ اللَّيْلِ: ١٩/١٩.
(4) بِنَظَر: شَرْحُ اللَّيْلِ: ٢٣٨/٤.
(5) بِنَظَر: ضَوْءُ المِصْبَاحِ: ١٦/٢٥.
(7) بِنَظَر: ضَوْءُ المِصْبَاحِ: ٢/٢.
عتمد الله الحسيني المعروف (الشافعي) - عند الحديث عن وقوع الحال مصدر مؤول بالشقيق - قال الشافعي شرح قوله: (وإنْ) أي: إيقاع المصدر حالاً بهذا التأويل قياساً (1). وَهَذَا التَّقْدِيرُ نَسْأَلُ لا سِبْمَاً **قوله: (بِهِذَا التَّأوْلِ): لأنَّ القياس عند المبرد وهو إنما يجعلُ تَلْحِكَةً** المصادر الواقعة مواقع الأحوال منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المدى، كما يَقَالُ قوله: (2) فأوردَهَا العراة ولم يَبَدُّهَا

لا على أنها متصلة بذلك التأويل هكذا شرح التسهيل (3)، وَيَقُولُ:

(1) شرح الكافية للشيخ الرضا - رحمة الله - (4).

18- شرح التسهيل: لابن مالك، وقد ذُكِرَ على ذلك ما سبق ذكره في العبب، وَمِنْ ذَلِكَ - أيضًا - قوله: (ونحو قوله تعالى: { فياميرراكُ أميرِكَ} 50 أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ إِذْ أَمَرْتُكُمْ 

النكرة المصوفة صمَّما ذكرُتْ شرح التسهيل (5)。

19- مغني الليبيب عن حكمة الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، ومن المواضع (6).

(1) ينظر: شرحاللباب للسيراي: 144/ب.
(2) صدر نبي من الواهر، قاله لبيد بن ربيعة: وعجزه: ولم يشفق على نفس الدخال.
(3) ينظر: شرح التسهيل: 2/244.
(5) ينظر: العباب في شرحاللباب: القسم الثاني: 298-299.
(6) سورة الدخان: آية (50).
التي نقل فيها (النتخرة سمار) من هذا الكتاب قوله ـ العباب: «وَقَالَ صاحب المغني ـ م١. إن الفعل المتأخر عن الفعل يضعف عن العمل فيه ولا سيما إذا وجب الفعل صُمَّمًا ـ عرف فيعمل بحرف الجر صقوله تعالى: (إِنَّكَ لِلَّهِ ىَّطِيعُونَ) ـ م٢. وقد نقل جواب صاحب المغني هذا ـ أيضًا ـ (شرح لِبِ اللَّبَابَ). ـ م٢٩٠٨

(1) يَنْظِرْ: مَغْنِيٌّ الْلِّبَابِ: ١٠٥٦/١٠.
(2) سَوْرَةُ يوْسُفُ: آية (٤٣).
(3) يَنْظِرْ: العِبَابِ: شَرِيحُ الْلِّبَابِ: القسم الثاني: ٨٦٠.
المبحث الثاني: الرجاء

اعتمد (النُّقْرِهِ صَكَّار) على مكتبة السَّابقين له من علماء النحو والصرف واللغة. لم يأخذ مكتبة سابقة، ولم يكتب له ما يدل على أنه أخذ عن أحد من شيوخه (1) أو أقرانه، لذا كانت مصادره مقصورة على الكتب فحسب.

وقد ينقل الأراي وينسبه إلى أحد أعلام النحويين دون أن يشير إلى مصدره. سواء كان هذا العلم من فهم مصطلحات كيميائية والمبرد والفراء والرِّجَاج وغيرهم أو لم يلتصل له، كتب محبيه بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل ويونس من نقل منهم سيّبيَّة وغيرهم.

فمن الأول قولته (في العبباب): "حكا قال سيّبيَّة (مَسْرُول). مسيّبي (2)، وقوله (في شرح لب الأدباء): "فإن سيّبيَّة (3) قد أتت الإعلان على منع الصرف، لأن سبب الإعلان قوي وهو الاستثناء الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فإنه ضعيف وهو المشابهة الخفية. وكان اصله (جواري) سكت اليا سل الاستثناء، فالتقى ساكنان اليا والمتنوين فحدثا اليا" (4). فقد نقل عن سيّبيَّة ولم يوثق من (الكتاب).

وقوله: أيضًا (في شرح الشافعية): "قال الله تعالى: مَهِمُ يَتَّبِعُ بَعْدَ (5)

(1) ولهذا لم ينقل لنا كتاب التراجع شيخ (النُّقْرِهِ صَكَّار) كما مر في ص 50.
(2) ينظر: الكتاب: 33/4.
(3) ينظر: الكتاب: 33/13.
(4) ينظر: الكتاب: 33/13.
(5) ينظر: اختبارات النُّقْرِهِ صَكَّار: 77، نقل عن: شرح لب الأدباء: 82.
من ناحية أضّع العَمَّامَةَ تَعْرُفَوني
(3) فإنّ (جلال) اسم علم، فلَوْ لم يكن غير منصرف لمطلق وزن الفعل والعلمية لكان منونًا.
(4) وقوله: "قال الخليل: (9) في حَنَانِيقَ معناه: كَلّمَا صَكَتَ يَرَى رَحْمَةَ مَنْكَ فلِلْتَمُوْسِّعَ بَعْدَهَا، (8) فقد نقل هذا عن عيسى بن عمر والخليل وهم ممّن لم تصلنا صببهم، وقد سبق تفصيل ذلك في مِنْهِجِهِ، (9) والنَّقِيلِ والتوقيع.
(1) يُنَظُّرُ: سُورةً الروم: آية (3).
(2) يُنَظُّرُ: معاني القرآن: 319/2.
(3) يُنَظُّرُ: شرح الشافية: 125.
(4) يُنَظُّرُ: الكتاب: 3/207.
(5) البيت من الواصف، قاله سعّام بن وُثْبَيْر الرَّيِبِي، يُنَظُّرُ: الكتاب: 3/207 والاصمَّمَاتِ: 17.
(6) يُنَظُّرُ: العبائب في شرح اللباب: القسم الأول: 446.
(7) يُنَظُّرُ: الكتاب: 1/175.
(8) يُنَظُّرُ: العبائب في شرح اللباب: القسم الثاني: 50.
(9) يُنَظُّرُ مثلًا: ص 91، 147، 173.
الفصل الرابع:
موقفة من الأصول النحوية

ويضم ثلاث مباحث:
المبحث الأول: السُّماع.
المبحث الثاني: القياس.
المبحث الثالث: الإجماع.
تقرير

عنيَ العلماء السابقون بالاعتماد على الأصول النحوية عند تقعيد النحو والصرف، وما النظير لعلم أصول النحو فقد بدأ به ابن جني في كتابه (الخصائص)، وذكر فيه مسائل من مسائل أصول النحو ثم أفرز أبو البركات الأنباري كتابين خاصين بأصول النحو، وهما (الأغراب في جدل الإعراب)، (المع الأدلة في أصول النحو)، وألف السيوطي كتابا في الأصول النحوية سمته (الاقتراح في علم أصول النحو) فهذه الكتب هي أهم كتب الأصول النحوية التي اعتمدت بهذا العلم.

وقد قال الأنباري في التعبير بمعنى هذا العلم وفائدته: "أصول النحو: أدلته النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه وأدلة الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصيلا، وفائدته النحو في إثبات الحكم على الحجة والمثل، والارتفاع عن حضيض التثقيد إلى يضاع الإطلاع على الدليل، فإن المخدل إلى التثقيد لا يعرف الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتباك" (1).

وقال السيوطي في تعريف هذا العلم - أيضًا - "علم يبحث فيه عن أداة النحو الإجمالية من حيث هي أملته، وصيفية الاستدلال بها وحال المستدل" (2).

وأداة النحو الغالبة أربعة: وعدها ابن جني ثلاثة، وهي: السماع والإجماع.
والقياس (1)، وعددها الأدنى ثلاثة، وهي: التمثيل والقياس واستصحاب الحال (2)
وجمع السبوعي بين هذين القولين فجعلها أربعة، وهي: السمع والإجماع
والقياس واستصحاب الحال (3)، ولهذا الفصل يتضح - بإذن الله - مدى
اهتمام (النقدة مكان) بأصول الاحتجاج النحوياً.

(1) بنظر الاقتراح: 21.
(2) بنظر: الأدلة: 18.
(3) بنظر: الاقتراح: 21.
المبحث الأول: السماع

السماع صمأً معرفة الأبائي "هو الكلام العربي الفصيح المقول بالنقلي الصحيح الخارج عن حد القلقة إلى الكثرة" (1)، وقال السيوطي في تعريفه: أيضًا: "اعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وسلام النبي صلى الله عليه وسلم، وصلاة العرب قبل بعثته ولزمنه، وعند أن فسدت الألسنة بكثرى المولدين، نظمًا ونشرًا على مسلم أو صاحبه: فهذه ثلاثة أنواع لابد من معرفة من معرفة من النبوت" (2).

وقد وضح السيوطي ما يدخل فيه السماع وما لا يدخل فيه، ثم ذكر الأنواع التي تعدد من الأدلة السماعية.

وهم يدل على عناية (النقلي صار) بديل السماع، قوله: "شرح له" الأنباب.

: عند حديثه عن جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، واعلم أن الأصح هو مذهب الكلاسي: لورود الاستعمال بتقديم التمييز في الكلام الفصيح بالفعل الصحيح" (3).

وقوله: أيضًا - عند ردًّا على الكوفيين - عندما جوزوا دخول (ال)

التعمري في العدد المضاف إلى معدود صمأ في الخمسة الأنواب: "لعدم جواز (الاختام الحدي) مع أن المضاف والمضاف إليه هذا - أيضًا - واحد.

1. ينظر: لع. الأدلة: 81.
2. ينظر: الاقتراح: 36.
3. ينظر: شرح ل. الأنباب: 133/1.
وعبد النّقل عن الفصحاء; لنقلهم ذلك عن قوم غير فصحاء.

ولقوله - أيضاً - في إفادته (من) ابتداء الغالبة في الزمان: «قولون من أجل ذلك وهم الكوفية، هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب، إذ لا منع من مثل قولكم: ندم من أول الليل إلى آخره، وصنعت من أول الشهر إلى آخره.»

وأين هذا البحث بيان لوقف (الْمُنْفَرِة صَكَر) من أنواع السماع ومدى الاستدلال بها عنده، وهي على النحو الآتي:

- الاستدلال بالقرآن الكريم: القرآن الكريم هو أقوى الأدلة السماعية.

فهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد أجمَل السويطي موقف النّهاة من الاحتجاج بِهِ قوله: «أَمَّا الْقُرآن فكِلَّمُهُ مَا وَرَدَّ أَنْ قُرِئَ بِهِ جَزَّ إِلَّا مَا خَلَفْتُ قَيَاسًا مَعْرُوفًا، بِلْ وَلَا خَالِفَةً يَحْتَاجُ بِهِ بِمَثَلِ ذُلِكَ الْحَرْفِ بَعْيَنِهِ إِنَّ لَمْ يَجْرِي الْقِيَاسُ عَلَيْهِ؛

أَلَا يَجْرِي الْقِيَاسُ عَلَيْهِ مَعَ نُقْطَةٍ بَعْيَنِهِ وَخَالِفَةٍ الْقِيَاسِ بِذُلِكَ الْوَادِرَ بَعْيَنِهِ، وَلا يَجْرِي الْقِيَاسُ عَلَيْهِ. نُقْطَةٌ أَسْتَحْوَدُوُّنَاهَا وَيْتَّبِئُونَ» (3)، وَصَيَّفُ خَالِفَةٍ لَا يَحْتَاجُ الْقُرآنَ الْكَرِيمَ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ لِبَيْدَعِهِ وَيَعْجُرُ الْعَرَبَ فِي صَاصِحَةِهِ وَبَلَاغَتِهِ وَإِعْجَازَهِ.

ومن هؤلاء العلماء الذين اعتمَدُوا عليه في الاحتجاج (الْمُنْفَرِة صَكَر) فقد

استدل بالآيات القرآنية في موضع عدو منها قوله في العباه: «قال سبئيبيه: (1)

وقد يكون المبتدأ نكرة على غير هذا التخصيص بأحد الوجوه المنصورة نحو: 

(1) بنظر: شرح لابن الأثناب: 1/119.
(2) بنظر: اختبارات النثر والضمار: 3/31 من شرح لابن الأثناب: 2/374.
(3) بنظر: الاقتراح: 31.
(4) بنظر: الكتاب: 1/329.
(أَمَّتُ الْحَجَرِ لَا فَيْحَكَ) (1)، وَهُوَ مَدْحٌ لَهُ بَالَةَ لَا أعْوَاجُ فِيهِ، سَكَوْنُهُ تُعَالَى: (۳)
(۳) لَا تَرِى فِيهَا عَيْنًا وَلَا آثَارًا كَهْناً، أي لَا انفخاضٍ فيهاَ وَلَا ارْتِفاعٍ، وَهُوَ شَادٍ عَلَى مَا
قَالَ سِيِّبَاوِيَهُ. (۷)
وقوله: "واعلم أن الحذف بعد إذا المفاجاءة قليل، ولذلِك لم يقع في القرآن مبتدأ بعدها إلا خبرُ ثابت، سَكَوْنُهُ تُعَالَى: (۴) فَأَلْقَتْهَا فَإِذَا هِيَ حَيَاةُ دُنْيَا، (۶) فَوَرَّعَ بَنَاهَا فَإِذَا هِيَ بِبَسْتَةٍ، (۸) فَإِذَا هُمْ جَيْبُهُمْ، (۵) فَإِذَا هُمْ فِيْنَ" (۴) يَنْطُرُونَهَا".

وقوله: "شرح لَبَأِنْلَبَابِي" - عند حديثه عن معاني (۵) - : "وقد نجى بمعنى (علي) سَكَوْنُهُ تُعَالَى - حاكيَةَ عَنْ فرَغُونَ (۱) ولأَصِبَّنَمُ في جُدُعَ النَّشَلِ (۸) أي: على جُدُوعَ النَّشَل، ويجوز أن تكون (۸) يَةَ الأَلِيَّة للظَّرْفِية
- أيضًا - على ضَرْبِ مِنَ الاستعارة، لِتَمْكِنَ اللَّوِيْهِ فِي الجِدُع، وتمكِنَ الكاءِل
- في الظَّرْفِ". (۱۱)

وقوله - أيضًا - عند حديثه عن عَرِيَّ المقسم بين عن حَرْف الجِرْ: "نحو: (۸) اللَّهِ لَا أَفْعَلُنَّ) فإنه يجوز جزءًا بإضمار حَرْف الجِر، ونصبه بفعل المقسم، وإنما

(۱) بنظر: المستقصي: ۳۲۰/۱.
(۲) سورة طه: آية (۱۰۷).
(۳) بنظر: العبَّاب في شرح اللباب: القسم الأول: ۱۲۰.
(۴) سورة طه: (۲۰).
(۵) سورة الأعراف: (۸۱)، والشعراء: آية (۳۳).
(۶) سورة يس: آية (۳۵).
(۷) سورة النور: آية (۸).
(۸) بنظر: العبَّاب في شرح اللباب: القسم الأول: ۱۶۰.
(۹) سورة طه: آية (۷۱).
(۱۰) بنظر: اختيارات النثر: ص ۲۴۵، نقلًا عن شرح لَبَأِنْلَبَابِي: ۸۳۲/۲.
كان النصب أوجه: لأن النصب المجرور عند حذف الجار مطرد عندهم، نحو قوله تعالى: (1) وأُضَحَّرُ مُوسَىٰ قِبْلَةً، وإضاءَرُ حَرَفَ الجَرِيمَ مَعَ إِبْصَارُ عَمَلِهِ نَاذِرٌ قَلِيلٌ. (2)

وقوله تعالى: (3) (شرح الشافعي) في معاني (افتطلق): واتباعه أي: للتصرف فاعله في تحصيل العمل وتهيئة أسبابه نحو: اكتسب، فإن معناه اضطراب واجتنده في تحصيل الكسب، بخلاف (لكسب) فإن معناه تحصيل الشيء على أي وجه. وكان سواء بولغ فيه أم لا: قال الله تعالى: (4) إنما كتب وأنتي ما أكتب، وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى بخلقه حيث أثبت لهم نواب الفعل على أي وجه كان الفعل بقوله: (4) إنما كتب ولم يثبت لهم العقاب إلا على وجه المبالغة بقوله تعالى: (4) وعليك ما كتب. (1)

وقوله: أيضاً: واللفظون بمعنى الفتنة، قال الله تعالى: (6) ؛'(أَيْ مَنْ تَفَتَّنَ) أي: الفتنة إذا لم تجعل الباء زائدة وأما إذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول وإلا زائدة لمعنى في المنصوب. (1)

ومعما يدل على اهتمامه بالباقح بالقرآن الكريم ومثله العظيمة عندهم في الاحتجاج والاستدلال بالأحكام قوله عند حديثه عن (إذا): «وهذا كثير استعمالها في الكتاب العزيز: لقطع علام الغيوب تعالى وتقديس بالأمور المتوقعة، لكن قد تستخدم بمعنى (إن) من غير قطع وجزم؛ لما ذكرنا من أن الله.

1. سورة الأعراف: آية (155).
3. سورة البقرة: آية (281).
5. سورة القلم: آية (4).
يُنْكَشِفُ لَنَا الحَالُ كَثِيراً، والأمُورُ الَّتِي نَقْطعُ بِقَوْمٍ فَهَمًا عَنْ خَلافٍ مَا يَتَوَقَّعُ،
ولهذا يُبْجَمُ إِلَى الشُّعُرِ، فَكَفَّوْلُهُ:
إِذَا قَصَصَتْ أَسَاءَتْنَا كَلَّان وَصَلَّاء ُ(1)
بخلاف (إن) فإن الأصل فيها الشُّكُّ بِوجود الشَّرْط، مِنْ غِيرِ تَرْجِح
لوجوهه على عدمه، وليست للقطع». (2)
وقوله يَبْنِي الشَّرْطِ وَأَجْزَاهُ فَوَهُنَا أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ أَجْوَدُهَا سَكَنُهُمَا مَضَارِعٌ
تطبيقاً لِلفَظَّ لَبِلَّعٍ ثُمَّ سَكَنُهُمَا مَاضِيَينَ عَنْ تَخَالِفَ فَالأُولِيَّ سَكَنُ الشَّرْط
مَاضِيًَا وَالدِّيَاء مَضَارِعًا، وعَكْسُهُ أَضْعَفُ الَّوْجُوهُ لَا يَجِيِّهُ فِي الكتاب العزيز، (3)
وِهذَا مِنْهُ دِلِيلٌ عَلَى احْتِكَامِهِ إِلَيْهِ.
أَمَّا مَوْقُعُهُ مِنَ الْقُرَاءَاتِ الْقَرَآئِيَّةِ الْمَوَافِتَةُ وَالْشَّادَّةُ فَإِنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِهَا إِذَا
وَافَقَتَ الْقِيَاسَ وَمِنْ ذَلِكَ قُوَّلَّهُ عِندَ قُولِهِ الْمَسْتَنِبِّإِ وَإِعْرَابَةٌ تَقْدِيرًا بِالْحَرْفِ فِي
الجَمِيعِ المَذْكُورِ مَضِارِعًا مَلاَقيًا سَاَكِنًا بَعْدًا: (وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَدْلَ قُوْلِهِ
مَلاَقِيًا سَاَكِنًا بَعْدًا) (مَلاَقِيًا عَلَامَتُهُ مَدْدَةٌ سَاَكِنًا) لَكَانَ أُوْلَٰٰىٗ;
لِيُدْخِلْ فِيهِ نَحْوُ قُوْلِهِ تَعَالَى: (وَالْيَبْسُ الْصَّلَاةُ) فِيْنَ مَرْأَةً بِالْنَّصِبٍ، (4) فَإِنَّهُ
لَيِسَ بِمَضَارِعٍ مَعَ أَنَّ إِعْرَابَةَ بِالْحَرْفِ تَقْدِيرًا. (5)
وقُوْلَهُ: «خَلاَفُ لَيْوسَ، فَإِنَّهُ يُجِزُّ إِلَّا الصَّفْحَةَ بِالْمَثْلِ وَجَمْعَ الْمَؤْنَثُ.

البيت من الطويل، قاله القيس بن الخطيم، وينظر في: ديوانه: 88، والكتاب: 34، والمقتضب: 57/2
(2) في قراءة ابن أبي إسحاق والحسن روابي عن أبي عمرو، ينظر: المحتسب: 33/70.
(3) سورة الحج آية (53).
(4) بنظر: العباب في مرحل الباب: القسم الأول: 254.
(5) بنظر: 臥شِلْتُ لِيْوسَ بَلْ أَنْ يُجِزُّ إِلَّا الصَّفْحَةَ بِالْمَثْلِ وَجَمْعَ الْمَؤْنَثُ.
(6) بنظر: 臥شِلْتُ لِيْوسَ بَلْ أَنْ يُجِزُّ إِلَّا الصَّفْحَةَ بِالْمَثْلِ وَجَمْعَ الْمَؤْنَثُ.
والمروي عن أنه يبقى النُّون ساكنة: لأن الألف قلبة صلا التركية; لما فيها من زيادة المدّة، كقراءة نافع (1) وصيحي (2) بسكون الياء وصلاً، وقيل: تحركت بالكسر للسُّاكنين، وعليه حمل قوله تعالى: (3) ولا تَنْمَى (4) بتخفيف النُّون. (5)

ومن استدللاح بالقراءات النافعة قوله: (6) للنُّون فإنها جازمة بخلاف (7) للنُّون، وتجيء بالمُخاطب والفاعلي على السواء، بخلاف اللام فإنها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الأغلب، وقد تدخله لت寝د المَنْدان الخطاب واللام الغيبة فيعم اللَّفظ مجموع الأمرين مع التنصيص على سكون بعضهم حاضرًا، وبعضهم غائبًا، حسباً قرئ به الشوادي (8) فذِّلَان كُتَّرَخاً. (9)

وقد رد على المصنف في (شرح لِبِّ الألباب)، وذلَك عند قوله: (فألا أولى أن يقول الفصل في السمة بالفعل جائرًا عند بعضهم؟ إن كان المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعلاً له هذه القراءة. (10) قل أولادهم شركاءهم أو تقول: إنها محمولة على حذف المضاف إليه من الاسم الأول وإضمار المضاف من الثاني.

1) سورة الأنعام آية (120).
2) سورة الأعراف آية (68).
3) سورة يونس آية (68)، وهي قراءة ابن عامر. ينظر الحجة: 183/1.
4) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 202 - 203.
5) سورة يونس آية (68)، وهي قراءة عثمان بن عفان، وابن، وأبي، وابن الصحابي، وأبي رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وابن جعفر المدني، والصليبي، وتقاتة، والجحدري، ينظر: المحسوب: 13/12، والبحر المحيط: 172/5.
6) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الثاني: 908.
7) ينظر: الحجة: 150/2، والنشر: 276/2.
8) سورة الأنعام: آية (137).
ونيام موقفه من القراءات إذا خالفت القياس فكان على رأي من تناقضين لا
يمكن الجمع بينهما، وهم:

الأول: أن يضعف القراءة ويرد على القاري، وقد يفسر قصد القاري من القراءة التي قرأ بها، ومن ذلك قوله: "قراءة ابن عامر" نحو: قُلْ أُلَذَّمُ شرَكَاهُمْ" (1) ليست بتلحم القوة: لما يلزم فيها من الفصل بينهما بغير الظرف" (2) ، ثم يذكر الرأي الذي يجوز الفصل ب السعة بالفعول إن كان المضف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً له صحته القراءة ثم يقول ردًا على هذا الرأي "لَكَن هَذَا الْقَرَاءَة مُرَدَّوٌ، وَتَوَارِئ الْقَرَاءَات السَّبِيع - على ما هو منذهب

(1) هو: عبد الله بن عامر بن يزيد اليعصبي الشافعي، أبو عمران، أحد القراء السبعة، قال النهيبي
مقرئ الشاميين، صدره في رواية الحديث، توفي سنة 118هـ. (تهديد التهذيب 3/ 274، وغاية النهاية: 143)
(2) بنظر: اختبارات النقرة طكر: 47، نقلاً عن: شرح لب الألباب: 284/1
(3) بنظر: الحجة: 1/ 150، والنشر: 2/ 263.
(4) سورة الأعرام: آية (137)
(5) بنظر: العباد في شرح اللباب: القسم الثاني: 573- 574
بعض الأصوليين - غير مسلمٍ (1)

وليس هذا فحسب، فقد قال - أيضاً - "قراءة حمراء (2) "ناسرٍ به والرحام" (3) بالجر ليس بتلحك اللغة القويمه: لأنها عطفة (الأرحام) على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والظاهر أنَّه إنما جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين: لأنهم كوفي، وهم يجوزون العطف عليه من غير إعادة الجارية حالت السعة (4)، فلم يكتف (النَّفَّار: خمار) - غفر الله له - بتضعف القراءة السبعية فقط، وإنما أتبع ذلك باتهام لقائري بأنَّه قرأ هذه القراءة بناء على مذهبهم لا بناء على ما سمع من الراوي.

وهذه الموقف من خطرة فهو يرد قراءة متواترة، ويرفض النُّواتر الذي اتفق عليه القراء، وهي جوامع سبقه إليها غيره. واعتقد أن تضعيف القراءات المتواترة أو الأحام الصحيحة وإن قال به طائفة من النحويين والأصوليين، لا يمكن القول بصحته أو قبوله على أي وجه من الوجه.

الثاني: أن يحترم القراءات القرآنية ويقدر لها قدرها، فيقبل القراءة وإن صنعت مخالفة للقياس، وهو رد قومه السابقين، ومن ذلك قوله عند حديثه عن المنصوب على الإشغال: "... وقوله تعالى: "أَرَأَيْتَ حَتَّى يَلْبَسَ" (5) ليس معه أي من باب ما أضمر على شريطة التفسير... لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما

---

(1) ينظر: المصدر السابق: ۵۸۵/۴.


(3) سورة النساء: آية (1).


(5) سورة النور: آية (۲).
قبله، حکمته تعالى: (١) {ربّ ذُکِّرَ} لکن الکتاب السبعة اتفقوا على الرفع
مع أن النصب مع الطلب هو المختار طبّا عرفت ولا يجوز أن يكون القرآن العزيز على خلاف المختار، فتحمل النحاة له وجهٌ يخرج به عن الحد المذكور
لنا يلزم به أن يكون القرآن على خلاف المختار.

و قوله: أيضاً: {واعلم أن أكرّر النحاة} ردوا العطف على المضمور
المجري بغير إعادة الجار لكن هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها القراء السبعة متوارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فبمعنى رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم.

(١)

الاستدلال بالحديث الشريف: تعد الأحاديث الشريفة رافدة هامة من روافد اللغة يتلو القرآن الكريم في الأهمية. كيف لا! و هو الكلام الرسول صل الله عليه وسلم. أقطع العرب على الإطلاق، ومن هذه الأهمية للسنة المطهرة فقد تابعت مواقف النحاة من الاستدلال بالحديث النبوي. فكانت على النحو الآتي:

الموقف الأول: لم يحتجو بالحديث مطلقًا ولن يعترفوا بهذا الموقف، وإنما ذكروا بعض الأحاديث على سبيل التمثيل، ويستند هذا الموقف أنثمة النحو الأول أن كابي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبيه من أئمة

(١) سورة الدخير: آية (٣).
(٢) ينظر: البحر الحليط: ٤٧٦٦، وقد قرئ بالنصب، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي، ويحيى بن يعمر، وابن فائد، وإبي جعفر، وشيبة، وأبي السمال.
(٣) ينظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٢٦٥ - ٢٦٦.
(٥) ينظر: البحر الحليط: ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٠٠٣، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨.
(٦) ينظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الثاني: ٧٢٨.
البصريين، والكسائي، والضراء، وعلي بن البارك الأحمر (1)، وهشام الضرير (2) من
أئمة الكوفيين (3).

الموقف الثاني: احتجوا بالحديث مطلقًا، ولم يكشفوا سبب الاحتجاج به، ولم يبيّنوا موقفهم من القدامى ويُمثل هذا الموقف ابن خروف، وابن مالك، والرضي، وابن هشام (4).

أما الموقف الثالث: فقد تبعوا القدامى في عدم الاحتجاج بالحديث، وعلموا لعدم الاحتجاج بالحديث، وانتقدوا من احتج به من النحاة، ويُمثل هذا الموقف ابن الضائع، وأبو حيان والسيوطي.

وكان السبب في نظر هؤلاء لعدم احتجاج الأوائل بالحديث الشريف هو أن الحديث الشريف مروري بالمعنى وأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عربًا فوقع اللحن في مروياتهم (5).

الموقف الرابع: وهو موقف وسط بين المنافقين مطلقًا والمبعدين مطلقًا ويُمثل هذا الموقف الشاطبي ومن تبعه من المحدثين كـ محمد الحضرّ حسن (1).

(1) هو علي بن البارك المروف بالحمر، مؤذب الأمام العباسي، وشيخ الناحية في عصره، وكان قوي الناحية، وصنف من الكتب: تفسير البلاغة والتصريف، توفي سنة 194 هـ. (إنهاء الرواية: 313/2، وغيث الوعة: 158/2).

(2) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، له مقالة في النحو تعنى إليه، صَنَف: مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة 202 هـ. (وفيات الأميان: 196/2، وغيث الوعة: 328/2).

(3) بنظر: الاقتراح: 40 - 41.

(4) بنظر: الاقتراح: 42.

(5) بنظر: المصدر السابق: 41 - 42.

(6) هو محمد الحضر حسن بن علي بن عمر الحسن الباجي، عالم إسلامي أدب باحث، يقول الشعر، من أعضاء الجمعيات العربية بدمشق والقاهرة، وله حياة اللغة العربية والخيال.
وخدية الحديث.

فقد قسم الشاطبي الحديث إلى قسمين: قسم اعتبرت ناقلي بمعناؤه دون لفظه, فلا يجعل به, وقسم عرف اعتناه ناقلي بلفظه لقصوم خاص فهذا يصح الإستشهاد به في العربية.

ولم يكثر (النكرة منcket) من الاستدلال والاستشهاد بالحديث النبوي, ولعله لا يرى الإستدلال من الإستشهاد بالحديث الشريف, فمن استدلالاته بالحديث قوله تعالى (العباب): "فإنما قد يختار في بعض المعاني أن يشني الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "مثل المنافق من شدة العائرة بين الغنمين" (1), فإنّه لا يمكن التعبير هنا بمجرد الجمع, بخلاف قوله (عندي رجال): فإنه ضعيف قليل: لأن رجالاً يفني غنٌّ النشئة.

وقوله أيضاً: "وامًّا إذا غلب على أحدهم إلا اسمية فيجوز جمعهما بالألف والناء, نحو قوله عليه السلام: "ليس في الخضر وات صفدقة" (2), فكانا جعلت اسمًا للبقول, وجردت عن معنى الوصفية."

---

(1) محلة العيني, تورط سنة ١٣٧٧ هـ, (مجلة المعارف العلمي العربي, ٨١/١٨, والأعلام, ١١٣/٢,۷)

(2) بنظر موقف الناحة من الاستشهاد بالحديث الشريف, ص ٢٥.

(3) رواه الإمام أحمد, ومسلم, والناسبي, بنظر: مسنده الإمام أحمد ٢/٤٧, صحيح مسلم ٢/١٤٦.

(4) وسنن النسائي: ١٢٤/٨.


(6) رواه العباب بن نصر: شرح اللباب: القسم الأول ٢/٢٧, ٢٣.
وقوله: (شرح الشافعي): «وجاءات الصفة المشبهة من (فعل) - مكسور العين - على (فعيل) و (فعل) مثلت الفضاء ساكن العين و(فعول) وإليها أشار بقوله: (على سبيل وسياك)؛ يقال: رجل شكله: أي صعب الخلق (حجر) من حفر الرجل يحر حريته فهو حر وصفر من صفر الرجل فهو صفر يقال: (بيت صفر) أي: خال من المناع ويَت الحديث: «إنَّ أصفر البيوت من الخير البيت الصفر من كتاب الله تعالى»(1)، (غيور) من غار الرجل على أهله يغار غيوراً وغيورة وغيارًا فهو غيور»(2).

واستدل - أيضًا - بالآثار من أقوال الصحابة التي تروي أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأحواله أو ما وقع في زمانه، فمن ذلوك قوله في العباد: «وأنما شرطنا أن يكون منصب قصد المصاحبة لأنه لو لم يكن مسجداً وذلت حيث لا يكون المعروف دالاً على الاقتران لا يجب حذف الخطر - يقول أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه: (3) "وانت والساعة "فقر" (1).»

وقوله: (أيضاً): "لكنه قد وضع سكينة مضافة غير حال في الكلام البلاغة والفصول منه قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ق قد جعلت لآل بني سكينة على سكينة بيت المال للمسلمين لكل عام مائة من مطال دهيباً إبريز(4) مكتبه عمر بن الخطاب، ختمه صفي بالموت وأعطا يا عمر(5)، وهذا الخط موجود في آل بني سكينة إلى الآن فلا وجه للتخطئة والاستهجان»(6).

---
(1) رواه الطبراني، ينظر: المعجم الكبير: 139/9.
(2) ينظر: شرح الشافعي: 116.
(3) ينظر: نهج البلاغة: 218.
(5) الإبريز: هو الذهب الخالص. (اللغة العربية: ب. ز. ر. 416/4)
(6) ينظر: تمام شرح درة الغواص: 71، وحاشية الصبان: 177.
(7) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 331.
ومن استشهد به الأثراك شرح الشافية قوله عند ما جاء على (فظيي)
للتكثير: "(الريم) BUY ممعن حكمة الرمي قال عمر رضي الله عنه: (1)
"ولات الخليف لاذنت". (2)

3- الاستدلال بكلام العرب الشعري والنثري:

استشهد بكلام العرب النثري ومكان من خلال ذكر أقوال
الفصحاء العرب - كما سبق - من ذكر استشهد بكلام الصاحبة الكرام
ومن ذلک - أيضًا - قول أبي الدرباء (3) - رضي الله عنه - في
العباء: "وجد الناس أخبر تقلیه". (4)

ومن كلام العرب الذي اعتمد وامتنعت به الأمثال العربية فمصافحات
قوله في العباه: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراء". (1) "وأنا جذيلها المحقق
وعذيبها المرجب". (5)

(1) بنظر: النهاية لابن الأثير: 29/2.
(2) بنظر: شرح الشافية: 129.
(3) هو: عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، صحابي، من الحكماء الفرسان
القضاء، ما كان قبل البعثة تاجراً في المدينة، ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتر بالشجاعة
والنسك، وروى عنه أهل الحديث 179 حديثاً، توفي سنة 32 هـ. (التصاب: 1119، والكواكب
الدارية: 45/1).
(5) بنظر: غريب الحديث لابن الأثير: 4، ومجموع الأمثال: 4، والمغني: امتحن كل من
تحبه يظهر له إلا ما يوجب بغضه، ويضرب في قلة توقع الخبر عند الناس.
(6) بنظر: جمهور الأمثال: 226/1، والعباه في شرح اللباب: القسم الأول: 7، يضرب مثل من خيره
خیر من مرأة.
(7) بنظر: مجمع الأمثال: 1/10، والعباه في شرح اللباب: القسم الأول: 118، والجذيل: أصل
الشجرة، والمحكم: عود: ينصب في مبارك الأليل تمرس به الأليل الجريء والعزيق: النخلة
والمرجب: الذي جعل له رجعية، وهي دعامة تقاسح حولها من الحجار وذبح إذا طالت النخلة
ومن الأمثال التي استشهد بها في شرح الشافية قولهم: «إن البغات بأرضنا يستنسرٌ» (1). فالآيات العربية جزء مهم من سلسلة العرب النشري البلغ: لكلة استعماله وتردده على الألفسة، لذا اهتم به (النثر السكان) اهتمامًا بالغًا وعدده دليلًا من الأدلة السمعية.

واهتم (النثر السكان) بالشعر والاستشهادات، واعتمدة دليلًا للأحكام التوحيدية والصرفية، وكانت شواهد الشعرية نشأة شعراء من العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام والعصر الأموي ومن أوائل شعراء الدولة اليعتبرى، فلم يحتج (النثر السكان) الشعر بعد هذا العصر لأن الدقة لا يحتاجون إلى الشعر بعد ضمان اللغة والاختلاف بالأغام، لأن اللحن دخل إلى السنة العرب بعد هذه العصور، وإن استناد بشيء من شعر الملوك والتأخرين أكثرتهن وأبي تمام وغيرهما.

فمن العصر الجاهلي استشهد في (العباب) بقول أمره القيس: (2)
فيا لحِب من نيل وصان تُجومَة
بكِل مَعْتَب النِّقَلاي شدّت بِبَيّنِ (3)
وقول طرفة بن العبد: (4)

(1) صريحة وطالع تعودًا عليها أن تنقرع من الرياح العواصف.
(2) ينظر: مجمع الأمثال: 13/1، وشرح الشافية: 81.
(4) هو طرفة بن عبد بن سفيان بن سعد، البكري الوالئ، أبو عمر، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، توفي سنة 80 هـ. (الشعر والشعراء: 1/47، وفسانة البحداي: 1/47 - 417).
يَالَحَكَّ مَنْ قُبِّرَتْ بِمَعْمَرٍ
خَلَا لَكَ الْجَوْفِ بَيْضِيُّ وَعَصْفِيٌّ (1)

وَيُّ (شَرِّحُ لَبَ الْأَلْبَابِ) قُولُ صَخْرٍ بِنَ عُمِرَٰٓ:
أَهْمٌ بَأَمْرٍ الحَزَّمِ لَوْ أَسْتَنْطِيعُ
وَقَدْ حَيْلَ بَيْنِ الْعَيْرِ وَالنَّزْوَانِ (2)

وَقُولُ النَّابِعَةِ الْذِّبَيْنِيَّةٌ:
جَزْرٍ رَيْحٌ عَنْ عَيْدٍ بِنَ حَاتِمٍ
جَزْرَاءُ الْكَلَابِ العَاوِيَاتُ وَقَدْ فَعَلُّ (3)

وَمِنْ عُسْرِ صَدِرِ الإِسْلاَمِ قُولُ أَبِي ذُؤِيبِ الْهُذَلِيِّ وَقَدْ أَوْرَثَهُ مَعْذَرٌ (الْعَبْابِ):
وَعَلِيمًةُ مُسْرُودٌانِ قِضَائِهَا
دَاوْدُ أَوْ صَعْبُ السَّوَابِقِ ثَٰعُ (4)

وَقُولُ الْأُشَهَّي:

(1)


(2) هو: صخر بن عمر بن الحارث بن الشريد الرياحي السلمي، أحد الخبراء الشاعرية. كان من فرسان بني سليم وزعيمتهم، توقيعه نحو 90 هـ. (جمهرة الأنساب: 249، والكلمة في اللغة والأدب: 26/2)

(3) ينظر: اختيارات النثره سكار: 22، نتلا عن: شرح لب الألباب: 10/7/1، وسبق تخرجي البيت: 154.

(4) ينظر: اختيارات النثره سكار: 37، نتلا عن: شرح لب الألباب: 90/1/1، وسبق تخرجي البيت: 147.


(6) هو: ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الواثلي، أبو بصير، المعروف بأبي قيس، ويقال له: لبعش بكر بن وائل، والبعش الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، واحد أصحاب المعلقات، توفي سنة 76 هـ. (الأغاني: 98/10، والخرزنة: 68 - 84/8)
الواحة الماية الهاشة وعُبْدَها
(1) عُوداً تْرِجُي بينها أطِالُها
وأوردَتْ (شرح الشافعي) قول هسان بن ثابت (2) - رضي الله عنه:
بكت عيني وحسر لها بكاهًا
وما يغني البكاء ولا العويل (3)
ومن العصر الأموي أوردت في (العباب) قول صَفْحِيَّة عُزّة
(4) هُبِينَا مَرْيَمٌ غَيْرِ ذَاءٍ مَجْمُورٍ
لرَأْيَة مَن أَعْرَاضُنا مَا سُتْحَلِّتُ (5)
وقولَ الأحوصي:
سَلامُ الله ﷺ مَطَّر عَلِيَّهَا
(6) وَلِيْسَ عَلِيُّهَا مَطَّرُ السَّلَامُ (7)
وأوردت في (شرح لب الألباب): قولُ القطامي:

(1) البيت من الكامل، وينظر في ديوانه: 29 والكتاب: 14/1 والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني:
542.
(2) هو: حسان بن ثابت بن المذر الخزاعي الأنصاري، أبو الوليد، الصحابي، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين أدرجو الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية، ولد في الأندلس في سنة 580هـ، وتوفي في 645هـ.
(3) البيت من الواضح، وقيل إنه لعبد الله بن رواحة، وقيل هو كعب بن مالك، وينظر في مجالس
(4) هو: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عمرو الخزاعي، أبو صخر، شاعر، مثيم مشهور. من أهل
المدينة. أكثراً إقامته بمصر، له: ديوان شعر، توفي سنة 105 هـ. (الاغاني: 25، وفيات الأعيان:
433).
(5) البيت من الطويل، وينظر في: ديوانه: ص: 101، ومجمع الأمثال: 469/3، والأمالي الشعرية:
15/1، والعباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 32.
(6) البيت من الواضح، وينظر في: ديوانه: 169، والكتاب: 214/2، والمقتضب: 214، والعباب في شرح
اللباب: القسم الثاني: 160.
(7) هو: عمر بن شيمس بن عمرو بن عباس، من بني جشم بن بكر، أبو سعيد، الشاعر الملقب بالقطامي،
شاعر غزَّة حَكُول، ضال من نصارى تغلب في العراق، وأسلم، توفي نحو 140 هـ. (الشعر والشعراء:
277، وجمهرة الأناس: 288).
وصمّنّ ناهراً منهما فضلاً على عددٍ إذ لا أضاف من الاقتراض أحيان(1)

وقول الفززردق:

إن يقتنعون فإنَّ فتنة لم يكن

غارًا علّيهم وربّا بالقتل عار(2)

وأورد قول جرير في (شرح الشافية):

لو شئت قد نفع الموسد بشرية

تدع الصواري لا يجدون غليلًا(3)

ومنّ استشهد بشعرهم من أوائل العصر العباسي قول رؤية العجاج:

شجاعة على كرسيّه معمّمًا(4)

ومن الشواهد التي استأناس بها من شعر المولدبدين والمتآخرين قول أبي نواس:

إن من ساد ثم ساد أبوه

ثم قد ساد قبل ذلكل جده(5)

وقول أبي الطيب المنتبئي:

فستان فعلته لم ثمّلها مواصيلها

وسي بكر ولم تخليع ولم تضب(6)

(2) وهم الهوامش: 250/1.
(4) ينظر: شرح الشافية: 89.
(5) البيت من الرجز، وينظر في: خزانة الأدب: 519/4، شرح الشافية للرضي: 59/4، وشرح الشافية

للنقره صفار: 97.
(6) هو: الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكيم بالولة، شاعر العراق في عصره، له: ديوان

شعر وديوان آخر سمي: الفكاهة والانتناص في مجنون أبي نواس، توفي سنة 198 هـ. (الخزانة:

125/1، وفيات الأعيان: 1/135).
(7) البيت من الحنين في: ديوانه: 493/2، والجني الداني: 407، ووصف المباني: 174، والعباب

في شرح اللباب: القسم الثاني: 188.
(8) سبق تخريجه، وينظر في: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 442.
وقول عمارة بن عقيل:

سكّان الفنبات اللعص
سكّان في أطلالهن الشمس

(1) هو عمارة بن عقيل بن خليل بن جرير بن عطية الكلبي البيروعي التميمي، شاعر مقدم، فصيح، وطمان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه، توفي سنة 239 هـ. (معجم الشعراء: 247، وتاريخ بغداد: 12/282)

المبحث الثاني: القياس

القياس في اللغة: التقدير، من قست الشيء قياسًا، أي: قدرته، وهي
الاصطلاح: مساواة فرع لأصل يعنى حكمه، أو حمل فرع على أصل بعلة،
وإجراء حكم الأصل على الفرع. (1)

وقد لجأ النحاة إلى القياس منذ وضعوا أسس النحو، وحين بدأوا التأليف
ف فيه، لذا قال ابن سلام الجمحي: كتابه (طبقات فحول الشعراء): «وأنهج
 سبيلهما، ووضع قياسهم أبو الأسود الدوالي (2)».

وقال الأرناري في بيان أهمية هذا الدليل: «وهو معظم أداة النحو والمعول
غالب مسالبه عليه صمّا قبل:

إذنَّا النحَّوُ قياس يتبَّعُ» (3)

وللقياس أربع أركان: أصل، وهو المقياس عليه، وفرع، وهو المقياس، وحكم،
وعلة جامع بينهما ويدل على ذلك، وقد اختفى النحاة في القياس، فمنهم من توسعوا فيه

(1) بنظر: في الأدلة: 93.
(2) هو: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدوالي الكتاني: وضع علم النحو، كان معددًا من
الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفروس، وله جواب، من التابعين، رسم له علي
بن أبي طالب شيئًا من أصول النحو، كتب فيه أبو الأسود، وأخذ عنه جماعة، وهو أول من نقف
الصحف، وله شعر جيد، توفي سنة 268هـ. (وفيات الأعيان: 1/140 والإصابة: 422)
(3) بنظر: طبقات فحول الشعراء: 1/12.
(4) بنظر: الاقتراح: 2، والبيت من الرمل، وهو للكسائي، وتسلمه:

وأجازوا القياس على القليل أو النادر وهذا منذهب الكوفيين، فلا يكادون يرون أسلوبًا من الأساليب اللغوية إلا وقد قاسوا عليه، وإن كان شاذًا حتى أصبحت أحكامهم متباعدة عندنا يجوز لحكنا أن نتخير منهما ما شاء.

أما البصريون فلم يتوسعوا في القياس توسع الكوفيين فتجد البصري لا يقيد إلا على الكثير والغالب،أما الشاذ والقليل فلا يقيد عليه، وبدون ذلك شاذًا عن القياس وما مكان في الشعر مهما كان مخالفًا للقياس سمعه ضرورة شعرية لأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للناحى، لأن النادر مكان سمعة وقد روي أن أبا عمرو بن العلاء - وهو من أئمة أهل البصرة- سأله قاله: "خيرتني علم ووضعت ممًا سميته عربية ابدخل فيه كلام العرب صلة؟ فقال: "لا". قال: "فكيف تصنع فيما خالفك فيه العرب، وهي حجة؟" قال: "أعمل على الأكبر وأسمي ما خالفني لغات".

وقد اعتنى (النافذ صاحب القياس) بالقياس وعدده دليلاً من أدلته النحو الإجمالية:

ويمكن أن يلاحظ ذلك من خلال المظاهر الآتية:

1- احتماله في تقرر المسائل النحوية إلى القياس، ومن ذلك قوله في العبار: "المجمع الملحق بآخر الألف والناء للمؤنث، حلال يكون المؤنث اسمًا، فإن هذا الجمع قياس ينتمي إلى المعلم، سواء كانت فيه العلماء ظاهرة، عرفة، وسلمي، ورهراء، أو مقدرة صد: هندي، وسما قياس كالمؤنث من أسماء الأجناس بالثناء الظاهرة، نحو: غرفات، إكرامات، لأن جمع إكرام، لا جمع إكرام، وكدًا قياس كالمؤنث بالألف، إذا لم يكن علمًا مبكرًا إلى البشري، والصبراء، وأمهم أسماء الأجناس النهائية النهائية مقدرة نحو: نار.

(1) بنظر طبقات النحوين: 39.
وشمس وعينٍ قليسٍ هذا الجمع فيها بقياس بل هو مسموعٍ.
وقولهُ "لا علم بناء فعل التَّعجِب من الفعل المبني للمجهول:
أي: لا يعْدُن فعل التَّعجِب من الفعل المبني للمجهول قياسًا،
لأنهُ لا جُعلٌ صيغة التَّعجِب مشتركتين بين الفاعل والمفعول
لكثر الاشتباه: لا طرادهما وقياسيتهم، فجعلُنا قياساً في الفاعل:
لأنهُ أكثَرُ من المفعول". (1)

وقولهُ: "شرح لَبَب الأُلْبَاب": «.. والمختار من هذه الوجوه الجرَّ
إذ على تقدير الرَّفع لزم القِبح لخلو الصِّفة عن الضَّمير الذي به
ترتبط بالمنصوب، فيكون الجرّ أولى منه لوجود الضِّمير في الصِّفة
حينئذ، وكدام النَّصب: لأنَّ جَرْهُ بالأصلالة فهو أولى من نصبه
المشبَث بالفضيلة، وإذا كان الجر مختارًا جارًا: حمل ما هو كثيرٌ
شائع عليه» (2)، فهوُ هذا يُحتكَمُ إلى القياس على الكثير الشائع.
وقولهُ عند قول قول الخليل: «إنَّ العلة في عدم الحاصل (حائض)
وأشبهها تاء التَّانِئي ووذُما على معنى النَّسبة: "وقول الخليل
أقين، لأنَّهُ رد إلى معنى يقتضي حذف النَّاء وما ذكره سبيِّبُه
تأويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف النَّاء" (3)، فقد رجح قول
الخليل بدليل القياس.

وقولهُ: "شرح الشَّافِعِيَة": "ويَّ نحوُ: (إجَازة) أي: " مصدر
الأجَازة من باب (أَفُلُوء) واصلهُ (إجَازة)، قلبتُ الواو الهُمَا قياسًا على
(أجِاز)، ثم حذفتُ الألف لالتقاء الساكنين وعوضتُ النَّاء" (4).

(1) بنظر: الباب في شرح لَبَب الأُلْبَاب: القسم الأول: 21
(2) بنظر: المصدر السابق: القسم الأول: 132
(3) بنظر: اختيارات التقدير طكار: 151، نقلاً عن: شرح لَبَب الأُلْبَاب: 281/1
(4) بنظر: اختيارات التقدير طكار: 189، نقلاً عن: شرح لَبَب الأُلْبَاب: 252/2
منها» (1).

وقوله: أيضًا: "(والمُكَلِّفة والمُكرَّرة)ً - اسم لما يجعل فيه الحِرْضُ والأَشْنَان. ليس بقياس لأن القياس أي اسم الآلة سكر الميم وفتح العين وتأكيد هذه الكلمات الميم والعين مكلاهما مضمومه" (2).

المبالغة في استخدام القياس، ويتمثل ذلك في إطالة دائم المتمارين غير العلمية التي لا يشهد لها الواقع اللغوي ومثال ذلك إطالة يبي مبحث الإخبار بالذي واللام، فقد الندوة من القياس يطلب إيجاد كلمات أو تراكمب لم ينطق بها العرب أصلاً، قياساً على كلمات أو تراكمب أخر من قبليهما وردت في كلامهم، فهي طريقة جرى عليها النهجة قبله، وقد تجاوزوا في هدفهم من هذا المبحث إلى التدريب العقلي والرياضة الذهنية الصريحة مما أبعد الطلاب عن النصوص العربية المسومة والأساليب الفصيحة مع وفرتها وأهمية دراستها.

موقعة من المسموع النادر القليل الذي يوضع أنه نهج منهج البصريين في عدم الاحتجاج بالقليل النادر المخالف للأكثر وعدم القياس عليه سكماً بفعل ذلك الكوفيون وما يوضح ذلك قوله في العبارة: "وجاز أن يزاد (مكان) بين (ما) وأفعَّل (عند الأ}* فنون: ما مكان أحسن زيادة، للدلالة على الماضي، ويكون المعني: أنه مكان له في الماضي حسن واقع دائم إلا أنه لم يتصل بثمان التكلم بل مكان دائمماً قبله وامرأ قولههم: ما أصبح أبدها فإقـ (أصبح) لأنه من آخوات مكان، وهو مشدد لا يقاس عليه والضمير.  

(1) ينظر: شرح الشافعية: 127.
(2) ينظر: المصدر السابق: 141.
للغذاة

وقوله: "فأومن اللازم للبناء كلمات خانة نظام الضبط بحيث لا تدخل تحت ضابط، بل يحفظ ولا يقاس عليها غيرها، فلا بد من عدها تفصيلاً، وهي: الآن، وهي للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم...».

وقوله في (شرح لباب الألباب) يبحث المضمات: "وقوله:
أتنسب عُنْس قطعتين أراصًا
eلِْهَا حَتَّى بلغت إياسًا(1)
نادر شاذ: لأن القياس أن يقول: حتى بلغتنا"(2)

وقوله في (شرح الشافية): "(ستنحوت) بالفتح وهو اسم رجل إن صح الفتح فيه - (فَمآ) كحمدون وهُوَ أي: وزن (فَمآ) مختص بالعلم، وإنما لا يكون (فَمآ) وإن حكمن الدون فيه مكرراً للدور (فَمآ) والنادر كالعدلوم: فكلما لا يجوز الحمل على ما هو معدوم، يكلاهم لا يجوز على ما هو نادر فيه"(3)، وله سكلاً ماراً دليل قاطع على احترامه بالقياس وكثره احتمامه إلى.

اهتمامه بالعلة التي هي أحد أركان القياس الصحيح، فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل كتابه إلا وقد عل للحكمها على اختلاف أنواع هذه التعليقات التي سأذكرها بالتفصيل - إذن الله.

(1) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 179.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 379.
(4) ينظر: اختيارات النقرة طارق: 282، نقل عن: شرح لباب الألباب: 89/1.
(5) ينظر: شرح الشافية: 33.
تعالَى - الفصل الخامس (1)
المبحث الثالث: الإجماع

الإجماع في اللغة هو الاتفاق والمراد به في اصطلاح اللغويين: إجماع نحاة البدرة والكوفية على قاعدة نحوية أو صرفية.

فإن الإجماع هو الدليل الثالث من أدلة النحو الإجمالية، وقد قال ابن جني في إثبات حجيته الإجماع: «يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقين وذلك بإثبات أبي العباس (1) جوان تقديم خبر ليس عليها فاحد ما يحتضنه عليه أن يقول له: هذا أجازه سيبويه وصاحبنا والكوفيون أيضاً: فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب أن ينثر من خلافه».

وقال أيضاً: بعد هذا السياق: «ولعمري إن هذا ليس بوضع قطع على الخصم: لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً».

امام الأثاثر فقد ذكر أدلة النحو ولم يذكر دليل الإجماع، ولكنه مع هذا استدل به بمواضع كثيرة من كتبه الإنصاف، منها قوله: «واهما مروه عن رؤية من قوله: (خيرا) فلا خلاف أن بين الشاذ الذي لا يخرج عليه ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز فيه جواب من قال: أي تذهب؟ أن

(1) ينظر: الاقتراح: 66.
(2) هو تعلب وقد بدأ التعريج به: ينظر الاقتراح: 66.
(5) ينظر: مع الأدلة: 81.
يقال: (زبير) على تقدير إلى زبير، ويجتاز من ذهب بالإجماع دليل على أن النبي ﷺ
النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه (1)، في هذا يدل على أن الأنبياري يحتج
بالإجماع وإن لم يذكى معاً أداة النحو.

أما السيوطي فقد ذكر أداة النحو وذكر دليل الإجماع (2).

وقد احتاج (النادر صاحب مواطن عديدة بالإجماع، فمن ذهب قولنه في
العباء): "واختار البصريون إعمال الثاني مع جواز إعمالهم الأول، فلا خلاف
يَعْرِفُ أنَّهُ جَائِزَ إِعمال أيهما شئت، ولكن الخلاف فِي أيهما هو الأول فِي العمل" (3).

وقوله: "اتفق أهل المصرين على أن الضمير المبهم الذي (يَعْمَ وَيَبِسَ) لا
يشترى ولا يجمع ولا يؤتَّه لعدم تصرفهما، ولأن القصد بهذا الضمير الإبهام، فما
كان دخل بالإبهام سكان أولاً" (4).

وقد عُلِّل لقول المصطفى: "ورتح (أنت غير قائم فتأتينا) جائز عند قوم
ومنهم الأخشيرون" (5)، فقال: "نظرًا إلى أنه لا يجزى مجرة الاستعمال
بخلاف: (قلما تلقاني فتكرمني) وكدًا (قل رجل، وقيل رجل) فإنه يجوز ذلك
فيه عند الجميع؛ لأن هذه الكلمات تجري مجرى اللفظي الصرّف في
الاستعمال" (5).

واستدل بالإجماع (6) (شرح لب الألباب)، من ذهب قولته في (من) الجراحة:

(1) بنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 548/2.
(2) بنظر: الاقتراع: 66.
(3) بنظر: العباء في شرح اللباب: القسم الأول: 561.
(4) بنظر: المصير السابق: القسم الأول: 500.
(5) بنظر: المصير السابق: القسم الثاني: 489.
(6) بنظر: المصير السابق: القسم الثاني: 490.
ومجيئها لابتداء الغاية في المكان بلا خلاف.

وقوله: "واعلم أنَّه إذا رحَّم (قاضون) اسم رجل قيل على اللغة الثانية: (يا قاضي) بالاتفاق، وكدأ على اللغة الأولى: لأنَّ موجب حذف الياء زال في الترجم، ولكنَّ القياس أن يقال: (يا قاض) بضاح مضمومة.

وقد اهتمّ (النَّقْرَة صَكَّار) بالدقة في صحة الإجماع وثبوتته، ومما يدل على ذلك قوله في العباب: "والقياس ألا يجوز الواهب المائة، عَبْدَهَا؛ لأنَّ التَّابع لا يقع حيث يقع مثبوته صَمَّا لا يجوز الواهب عنها، وليس عدم جواز هذا بالاتفاق"؟ فقد نهى أن يكون هذا الحكم بالإجماع، ثمَّ ذكر بعد ذلك رأياً مخالفة لما ذكره.

وعلى العكس من ذلِك فقد نقل (النَّقْرَة صَكَّار) بالإجماع، والصحيح أن المسألة خلاف، فقد قال في العباب: "وإنّ مكان الفعل مشتقًا بآحدهما مكان منصبًا بفعل مقدر على شريطة التفسير بالاتفاق"?؛ لأنَّ مذهب الكويفين أن الاسم الواقع قبل الفعل المشتق عنه بضميره أو تعلقيه منصوب بالظاهر، وبهذا ينتقض الإجماع.

(3) ينظر: العباب في شرح الباب: القسم الثاني: ٩٥٤.
(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ٩٣٣.
(5) ينظر: الإنصاف: ١٩٢، وهم هوامش: ١٢/٥٨٥.
الفصل الخامس:
عنايتها بالتحليل، والحدود، والمصطلحات

ويضمُ ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عننايتها بالتحليل.
المبحث الثاني: عننايتها بالحدود.
المبحث الثالث: عننايتها بالمصطلحات.
المبحث الأول: عنايته بالتحليل

إن من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلاقة، ومن طبيعة العقل أن يتنبأ الجزئيات ويجمع ما تشابه منهما ليطلق عليها حكمًا عامًا، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية. (1)

ومن المعروف أن عناية النحو بالتحليل زادت زيادةً عظيمةً في القرن الرابع الهجري، فصار فناً وصناعةً، ولفسفة، تسمى نفسها إلى التفوق فيه، واعتبرت وسيلةً من وسائل الاختبار وإظهار المهارة الفكرية، والبراعة الذهنية وهذا لا يعني أن العلماء لم تعرف إلا في القرن الرابع الهجري، بل كانت موجودةً مع وجود القياس الذي قام التصعيد النحوي عليه، ومما يدل على ذلك أن الخليل لما سئل عن الفعل الذي يعتل بها النحو وقيل له: عن العرب أخذتها أم اختبرتها من نفسها؟ قال: "إن العرب نظفت على سجيتنها وطاعتها وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علتها - وإن لم ينقل ذبحها عنها - واعلت أن بما يقدر أن علة ما علته منه". (2)

وقول سيبويه: "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا". (3) ثم تطورت العلة بعد ذلك، وخاصة بعد اختلاط الثقافة العربية بالثقافة الأجنبية.

وظهرت في القرن الرابع الهجري بعض المؤلفات الخاصة بالعِلَم النحوي.

(1) بنظر: العلة النحوية نشأتها وتطورها: 51
(2) بنظر: الاقتراح: 94- 95
(3) بنظر: الكتاب: 13/1
والمنظير لها منها: عالم النحو وكاتب نقض عالم النحو، وما للحسن بن عبد الله المعروف بلغة وكتاب الأصبهاني (١) وكتاب الإيضاح في عالم النحو لأبي القاسم الرجائي (٢) وكتاب الخصائص لأبي جنى مباح، في العلل النحوية (٣).

وقد نهج (النحرير طبّار) منهج من سبقة من النحاء والإهتمام بالعلم، فكان مولعا بالعلّة، فلا يمهد به حكم نحوي أو قاعدة إلا التمس لها علة وهذا يتفق مع عقليته الأصولية البارعة وذهنيته المتنقبة الفذة التي أشار إليها ابن حجر، حين قال: "عين أئمة علم العقول، وبارع عصرهم، في الفقه والأصول" (٤)، ومما يدل على عنايته بالتحليل والعمل النحوية، قوله في (العثبة): "وإنما لم يقل خبر علامة التأنيث: لتدخل نحو حبلى وحمراء - علمين لرجلين، فإنهم يجمعان هذا الجمع؟ لأنه لا يلزم معهما اجتماع علامة التذكير والتانيث، لأنه تقلب الألف الممولة واو، وتحذف المقصورة" (٥)، فقد علق على الألفاظ التي اختارها المصنف، ثم علق للحكم في المسألة ثم علق ثانيًا تعليلاً نشأ عن التحليل للحكم.

وقوله: "كأنما جوز التصغير في فعل التعبج دون سائر الأفعال: لأنو...

(1) هو الحسن بن محمد الأصبهاني، أبو علي المعروف بلغة، أو لغة أو كلامية، علامة بالأدب، من تلاميذه: النوادر، ومختصر في النحو، توفي نحو سنة ١٣١٩ه. (baugh الموعظة: ١٠٩/١، وثاج العروض: ٢١١)
(2) وهو مطبوع، وقد حققه الدكتور: مازن البانك.
(3) تنظر مثلًا الصفحات التالية من الخصائص: ١٠٩/١، ١٦٤، ١٦٦، ١١٥، ١١١، ١١٣، ١٨٩.
(4) الدرر الكامنة: ٣٩٣.
(5) ينظر: الغريب في شرح الغريب: القسم الأول: ٦٥.
(6) عند قوله الشاعر:
لتجريد عن معنى الزمان ومشابهته لأفعال التفضيل في أمور صغرى، منها:
أنهما لا يبنيان إلا من باب واحد صار سنة اسم فيه معنى الصنعة ص (أسود).
ولذا مكان التصغير فيه راجعًا إلى الوصف المضمن، لا إلى الموصوف، فما يلي:
سائر الصفات، فإن التصغير فيه (ما أحسن زيدا) راجع إلى حسن زيد، لكن صغير زيد لم يعلم أن تصغيره من أي جهة، أمن جهة الحسن أو من جهة غيرها؟ فصغير أحيسن تصغير التلفظ: ليلعلم أن تصغير زيد راجع إلى حسني، لا إلى سائر صفاته؛ لأن الفعل يقوم في الدّعفر مقام المصدر (1)، فقد عَلِمَ حُكِمَ المصدر، باكثر من علة من العلل القياسية.
وقوله: (لا طراديه)
-% البال مفتاح الن教え للمماثلة، ومراده: أن وجود التّنون لما كان مطردًا في جميع صور الموصون في مفاعلة - مصدر فاعل - روحي المماثلة فيهما، وإنما قلت: مصدر فاعل لأن ما كان على وزن مفاعلة ولم يكن مصدرًا بل علمًا يكون غير منصرف، فلا يكون التّنون فيه مطردًا. وإنما أطراد التّنون فيه إذا كان مصدرًا، وللهذا قيد المصنف - رحمه الله - المصدر بالفعل وقول: (ضارب مضايقيَة) بخلاف أفعل، فإنهما لما لم يكن وجود التّنون في موصونه مطردًا - تكونه مرة غير منصرف، وأخرى منصرفًا - لم تراع المماثلة (2).
وقد يُعمل لأقواله واختياراته كقوله: (وإنما قلت: إذا كان متصرفاً)
احترار عن نحو: (يَعْمَمُ وَيَتَّسَ) فإنّه لا يلزم الناء فيه عند ذلك، بل لكل واحد من أشباه الناء وحذفه فصيغ: لمشابهته بعدم التّصرف الحرفي (3).
وقوله: (وإنما قلت: واحد أو مثنى لا غير؛ لأنه لو كان جميعًا نحو: (قال)

(1) ينظر: المعاب باشرح اللباب: القسم الأول: 121.
(2) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 437.
(3) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 500.
نسبةً، وقال الهنداوي: "لن يلزم النَّاشِم في فعله، لأن النائبية الطارئ أزال حكم النائبية الحقيقي بما أن الأزول حكم النَّذكوري الحقيقي ». (1) 

وقد يورد الاعترافات ويجب عنيها حتى يسلم التحليل من القوالب، ومن ذلك قوله معللاً إفراد مميز المائدة على غير قياس: «أن المائدة المضاف، إليه ثلاثية إلى تسمية مفردة غير مجموعة وعلة ذكره - مع مكونه على غير القياس، إذا القياس أن يقال؛ ثلاث مثاث، أو ثلاث مثاثين. أن المائدة نفسها جميع كثير مؤمن فاستثنى للجمعية والكثرة والنائبة، فإنه إلى الواحد، لأن الضرب أخصر ولا يرد عليه (ثلاثة رجل) إذا لا كثرة ولا تأنيث، ولا (ثلاثة نساء) إذا لا كثرة ولا (ثلاثة آخرون) إذا لا تأنيث.» (2) 

وإذا منع المصون إعمال ما النافية لدخول (إن) أو لتقدم الخبر على (النفرة سدا) المنع في الصورة الأولى قائلًا: «أمام ما الصورة الأولى فلان (إن) وإن سكت زائدة إلا أنها في الصورة إن النافية فكان ما النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل النفي أفاد الإيجاب، فصارت إن كف (إلا) النافية نفي ما.» (3) 

وأما ما الصورة الثانية فلا ضعفهم ما العمل لأنهم عملنا بمشابهة ضعيفة من جهة المعني فعلًا غير متصرف، فقد علل لكل صورة النائبة التلخين يذكرهنا المصون، وهذا يدل على دقة وتنظيمه للملع التي يعلم بها.

وعلى، أيضًا، بحلة المناسبة: وذبح عند قوله: «ويعتبر النصب عند العطف على جملة فعلية للنسبة، نحو: لقيت القوم وزيدا مررت به، فإنه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية، وعلى تقدير الرفع يكون...»

(1) ينظر: الباب 100 شرح الباب: الباب الأول: 530- 531 
(2) ينظر: المصدر السابق: الباب الثاني: 350 
(3) ينظر: المصدر السابق: الباب الثاني: 422- 423
عطّف جملة اسميةٌ في فعليةٍ والأولى للتناسب».

ويعلّمُ لجَزْمَ الجَزءَ بعدّ أمَامَ الأعمالٍ نحوَ: (نُزلَ أَفَاتِيلهَكَ) ولعدم نصب المضارع الواقعي جوابه بقوله: «لأنَّ الجَزءَ نصّ في السِّببِيَة، فَلَمْ يضفَّ معدّناً مَعَهُ، فَلَمْ يجعَلَ فيهِ إلى صريح الأمر والنهي، للدلالة على السِّببِيَة، بل**

معنى أخذهما صاحبِ النِّجُوم يخلع النصّ، فإنّه إنّما يكون مع فاء السِّببِيَة، وفاء السِّببِيَة قد يرتفع ما بعدَهُ مع بقاء معناها فيها كقوله تعالى: (۸۸۸) فلا يَدْخَلُ مَنْ يَعْلَمُ وَيَغْفِرُ وَيُغَفْرُ لِلْعَسْبِيَة، ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السِّببِيَة: لأن الرفع محتمل لها، والنصب نص فيهما وقد عرفت أن الأشياء الستة مقوية على السِّببِيَة، التي يضاء دلالة الفاء على السِّببِيَة، عند ارتفاع الفعل و까ان صريح الأمر قبلها اشد تقوية للسِّببِيَة، ممّا هو بمعنى الأمر.**

وقد تحملُ نزعته العقلية، وذهنية المنطقيّة إلى التماس العلّي الدُّوائي للظاهرة الحوّية، من ذلّك أن أصول المعاني المقضيّة للإعراب ما انحصرت بحكم الاستقراء في ثلاثية أصول، وهي: الفاعليّة المقضيّة للرفع، والمفعولية المقضيّة، والنصب، والإضافة المقضيّة للجر، بدأ: (النُّجُوم كَانَ)، فإنّه إنّما يكون قبل الفاعليّة صريح الأمر قبلها، وヶ月 الخطأ: لقوة الأول وهو الفاعليّة: لأنها أقوى في اعتبار من المفعولية.

---

(1) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: ۲۳۳
(2) سورة الرسلات: آية (۳۱).
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: ۱۰۴—۱۰۵.
لأن الفاعل مهما لا يُستغني عنه، إذ ما من فعل إلا وهو مفترض إلى فاعل، وضعف الثاني وهو المفعولية: لأن المفعول فضيلة يتم الكلام بدونها وскين الثالث وهو الإضافة بين بُين، أي بين الفاعليّة والمفعولية، يدل على هذا وقوف المضاف إليه مرة فاعلا، وآخر مفعولا، نحو (ضرب زيد عمرا)، و(ضربُ عمرو زيدًا)، وعلى هذا المفهوم من القوة والضعف والتوزت، شأن دلائل الإعراب من الحركات والحروف، فإن أُقواه الرفع: لأنه من الشفأين، ويحتاج به النطق إلى تحريك عضويين، وأضعفين النصب، يكون من أقصى الحلق، وأما الجر فهو بين بُين: لكونه من وسط الحركة، فالفاعل لقوته استحقاق أقواء دلائله والمفعول لضعفه استحقاق أضعافه والمضاف إليه للتوزت، ربطه استحقاق ما هي دائرة بين الضعف والقوة (1)، وقد استطرد هذا ذكر العلل وانتقل من العلل التعليمية إلى العلل القياسية.

وقد نهج (النُزَر هِكَان) (شرح لِبُ الَّاللٰٰبِي) منهجه في (العباب) من كثرة التعلم للأحكام التي يذكروها أو الأقوال التي يقول بها، ومن تعليلاته في (شرح لِبُ الَّاللٰٰبِي) قوله: مالا إعراب الفعل المضارع: فهو ضرع على الاسم دع (شرح لِبُ الَّاللٰٰبِي) الإعراب عند البصرية، وليس بأصل فيه، وذلَك لأنه لا يتورد عليه المعاني المقتضية للإعراب: لأنه يصيغته يدل على معناه، لأن تتورَد على المعاني ت.rand (ضرَب) للماضي وصيغة (ضرَب) للمضارع، والكويتي قالوا: إن إعرابه بالنسبة لا بالمشابهة، وذلك لتورَد المعاني المختلفة عليه، كما تتورَد على الاسم، لأنَّه إذا قلت: (لا تضرب بالرَّبع علَّم أنَّهُ نفسي، وبالجزم علَّم أنَّهُ نهيب، وإن نصب (تشيرُ) (لا تأكل السَّمك، وتشرب اللَّبن) دليل على أنَّ الواق للصرف، ووجزمها على أنها للعطوف (2)، وقد ذكرَ العلة التي تعلَّل بهًا.

(1) بنظر: العباد، (شرح لِبُ الَّاللٰٰبِي)، القسم الثاني: 113، 114.
(2) بنظر: اختبارات النقرة كبار: 51، نقلا عن: شرح لِبُ الَّاللٰٰبِي: 531/1.
البصريون، وهي المشابهات، ثم دَخَلَ عَلَى الكوفيَّين، وَهِيَ أنَّ إعراب الفعل المضارع بالأصالة لتدوير المعاني المختلفة عليه، وَكَمَا تتدوير على الاسم، ثُمُّ رَجَعَ بين الضرقين، واَرْدَعَ على الراي الكوفي، حيث قال: «والجواب: أن إعرابه لا يدل على معانٍ معتبرة عليه، بل إعرابه يوضح معنى الحرف المصدر هو يَهُ».

ومن تعليقاته فيه (شرح لَبَ الأَلْبِابِ) - أيضًا - قوله: «فإن سببه» (١) قَدُم الإعلان على منع الصرف لأن سبب الإعلال قوي، وهو الاستنتاج الظاهر بخلاف: سبب المعف فإنَّه ضعيف وهو المشابهة الخفيفة ... وبهذا علِّمُ فساد قول الزِّجاج: (٢) إنَّه منصرف في حالي الرفع والجر والنَّتوين للصرف لأن الإعلال لقوة سببه، وهو الاستنتاج الظاهر مقدم على منع الصرف لضعف سببه، وَهوَ المشابهة الخفيفة» (٣)، فقد تعلَّل بالاستنتقال والمشابهة وقَارَنَ بين التَّعلُّمَٰين، ورَجَعَ الأقوى منهما.

وقد تعلَّل - أيضًا - بعْلَةٍ (أَمِينُ الْبَسِ) وذَلِكَ عند قوله: «واعلم أن وجوب تقديم الفاعل معه (أَلا) عند غير الكسائي» (٤)، وذَلِكَ بحمل (أَلا) على (إِنَّمَا) فإن التَّقديم واجب معه: لأن التأخير معه مَلِبس; لأنَّه لا يتعين المصور (إِنَّمَا) إلا بتأخيره، بخلاف (إِلا) فإن الاقتران ب (إِلا) يدل على المراد والرجحان مع الكسائي: لأن التَّوسُعَ عند وضوح المعنى أوَّلَ مِنَ التَّضيضِ بَعْدُ أحد الاستعمالين» (٥)، - أيضًا - تعلَّل هَذَا بالنَّتَّوسُعَ عند وضوح المعنى وإِنَّه أَوَّلَ من التَّضيضِ.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٢.
(٣) ينظر: شرح الفصل: ٦٣/٦٢، وشَرحَ الكافية للمرضي: ٦٨/١.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافِئة لابن جعْفَانِ: ٥٩٠/٢.
ويخبر المبتداً في قولهم: (ضرورة زيادة قائمًا) على لرأي الأخفش فيهما
وذلماً عند قوله: «وقال الأخفش: )1( الخبر المعذور الذي سدّت الحلال مسدة
 مصدر مضاف إلى صاحبها سيكون تقدير: ضروري زيادة قائمًا: ضروري زيادة ضرره
 قائمًا، وقوله: أقوى: لأنه أقل حذفاً مع صحة العني: ولأن حذف فيه خبر عامل
 بقي ممولاً: ودالالة الممول على الحامل دالالة قوية: بخلاف تقدير البصريين،
 فإنهما بقياً بعد الحذف: ممول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي: وهو
 حصول أو حاصل فضعة الدلالات: لبعض الأصل، وضعة الوسائط، ولأن تقدير الأخفش تكرارًا بمعنى الحذف: بخلاف تقديرهم: )2(، فقد تعلّم بقلة
 الحذف وصحة العني: وغيرهما.

وقذ يعجل لكلم المصنف، واختيارته من ذلك، قوله: «وإنما قال: (المختار من
 الوجه): لأن (الحسن الوجه) ثلاثة وجوه رفع الوجه على الفاعلية، ونصبه
 على الشبيه بالفعل: وجرة وعلى الإضافة: )3(.

ولأن العلة الجامعة أحد أركان القياس فلا يحتكم (النقرة صار) إلى
 القياس إلا ويدكر علة هذا القياس من ذلك. قوله: علة عند إلحاق
 (حائض) وأشعابها: تاء الثلاثين، وورودها على معنى النسبة: «وقول
 الخليل: )4( أقيس: لأنه رد إلى معنى يقضي: حذف النحاء وما ذكره سبب: أؤويل
 بعيد ليس فيه معنى يقضي: حذف النحاء، ولاتفاقهم على أن حذف النحاء
 إنما يكون إذا أريد الثبوت دون الحدث، وهو إنما يصح على قول الخليل: لا على

_____________________
(1) بنظر: شرح التسهيل: 178/1
(2) بنظر: اختيارات النقرة: 154، فقال عن: شرح لب الألباب: 138/1
(3) بنظر: اختيارات النقرة: 151، فقال عن: شرح لب الألباب: 138/1
(4) بنظر: الكتاب: 384/3
(5) بنظر: المصدر السابق: 383/3
قول سيبوين: لأن التأويل سنة، يمكن من التعبد يمكن في الحدوت» (1).

وقد اهمت النقرة دكار في التأويل في كتابه (شرح شافيك ابن الحاجب) فهو يعمل لاختيارات المصطلحات ويعمل لاختيارات الألفاظ والتعبيرات التي تفضل وعبر بها المصطلحات وعمل للأحكام الصرفية بالعنوان التي تعمل بها النحاة سواء كانت العلة علة تعليمية أو جدلية (2) أو غير ذهولا من العناصر التي كان النحاة يتعلّمون بها فلين ذهولا قوله: «وابني الاسم المتمكن الأصول ثلاثيّة» وهي الأصل: لأن الأصل خلا كل كلمة أن تكون على ثلاثية hàiفة، حرف البيت يبدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يفرق بين البيت يبدأ به والموقف عليه، وذللك لننافيهما في الصنعة: لأن المبتدأ به يقتضي الحركة والموقف عليه يقتضي السكون (3) ورباعية وإذًا جوز بباسم ذلك للفتوى، ولم يجوز فيه (4) ؛فإنما يئههم أنه كتمان ركبتين بناء على أن الأصل أن تكون الأبنية ثلاثية (1)، فقد علّم لكل بناء من الأبنيات الأصلية، وعلّم - أيضاً - للأحكام التي لا تجوز.

ويعمل لأختيار النحاة حرف الفاء والعين واللام (فعل) دون غيرها من الحروف الهجاء وذلك عند قوله: «إذًا اعتبر هذه الحروف للتعريب » لأنه لما كان معتنّ تركيبهما مشترتكا بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها: لأن النصر فعلى وكداد الضرب وغيره جعل لفظها مع هبنية مشتركة بينهما، والمقصود من هذا التأويل أن يعلم المتعلم معرفة الحروف الأصول والزوات، وتغييراتها، بحروف المبينة والسكون، وليست المرازة أن معرفة الأصلي.

(1) ينظر: اختيارات النقرة دكار، 129، نقل عن: شرح لب اللباب، 435/2.
(2) وهي: التي يتصل بها إلى علم صلام العرب. (الإيضاح لعلم النحو: 14).
(3) وهي حيل ما يعتن به بعد الكلة التشبيهية. (الإيضاح لعلم النحو: 15).
(4) ينظر: شرح الشافيك، 29.
من الزائد: موقفُة على التَّعَمِير؛ لأن التَّعَمِير موقفُة على معرفة الأصول، فلو توقف معرفة الأصول عليه لزمَّ الدور (1)، ففي هذا الكلام دليل على عنايته بالتعليم حيث علِّم لاختيار النَّحاة لهذا الحروف دون غيرها وذكرَه الهدف من الميزان الصَّرفي الذي اتفق عليه النَّحاة، ولهذا يدل على عنايته بالتعليم أيضاً. لأنه يتحاشى عليه ما يلزم الدور لأن ذهب ينقض العلة ويقدح فيها.

وقد يعلل للحكم الواحد بأكثر من علة: من ذلِك قوله: «فيقال جوزن (اندكر) افتَعل ولا يقال (افذَكَر)، إمَّا البيان الأصل، أو لدفع النَّقل بالنَّفاذ بالبعد» (2).

ومن عله: أيضاً: يَت (شرح الشَّافِعَيْة) قولُه: «وإنما سُمِيت حروف العلة لأنها تنتَغر بالحذف والقلب والبِضْع والإسكان، ولا تصَّح ولا تبقي على حال عند مجاورتها كما يخالفها من الحروف والحرف فهي كحال الديل النحري المزاح المتغير حالاً بحال» (3)، فقد علَّل هذا لسبب تسمية حروف العلة بهذا الاسم.

ومن العلل التي تعلَّل بها صورة الاستعمال، والخفة، والاستثقال، قال يَت (شرح الشَّافِعَيْة): «ونحو (فصل) - بضم الفاء وسكون الميم - يجوز فيه (فصل) بضم الفاء لإتباع الفاء على رأي، مجيء (عُسْر ويسَر) - بضم الفاء والميم فيهما - وهما فارعان من (عُسْر ويسَر)؛ لأنهما بسكون أكثَر استعمالًا منهم بضمَّة، والأكثَر استعمالًا أولى بالأصلية، وعند الأكثرين لا يجوز دلالة، لأن فيه عدولاً من الأصل إلى الأشتقاق، وامَّا مجيء (عُسْر ويسَر) فلا يدل على أنهما فارعان من (عُسْر ويسَر) لجواز أن يكونان أصليين - أيضاً - وحكان الأخض أكثَر

---

(1) من المصدر السابق: 30 – 31.
(2) من المصدر السابق: 31 – 32.
(3) من المصدر السابق: 33.
استعمالًا، فإن الاستثناقل في الأصل قد يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما يقال (يقول) فلا ينكر أداه إلى قلة استعماله«(1)
ومن تعليقاته - أيضًا - بالنقل قوله: "ولذا تقل الزائد في الخمسات، لوقوع ثلاثة أحرف، في وسطه، فلا يزادر فيه إلا زيادة واحدة من حروف المد قبل اللام أو بعدة، ولذا صارت الزائدة في (قرعبلانة) نواداً«.(2)

ومن عليه النبي علل بها حاجة العرب إلى الحكم والمسؤولة، وذلك عند قوله: "وقد تكون أحوال الأبنية لالتوعض في الكلام والتبنيان، لاتحايجهما إلى ذلك خصوصاً في الأسجع ولفواصل والقوبل في القصير والمدود لذي الزائدة التي لم تكون الزائدة فيها ملتبسة، وقد تكون أحوال الأبنية للمجازة كالأمالة، فإنها لإثبات المناسبة«.(3)

وعلى لمحر المصائب الملحق (بدخراج) على سنة أقسام، وذلك عند قوله، والملحق (بدخراج) على سنة أقسام في الأغلب، لأنها إما بتكرار اللام، أو بزيادة الواو أو الباء بعد الضاء أو بزيادة الواو أو الطن بعد اليمين، أو بزيادة الهاء في الأخير نحو (شمل) أي أسرع، و(حوقق) أي كسر وفتر عن الجماع، و(بيطر) أي عمل البسطة من نظر الشيء أبسط، أي شققتها، ومنه سمى البيطار، و(جهور) أي رفع صوتها«.(4)

ومن العلل القياسية التي علل بها (النثر حكماً) في شرح الشافية قوله: "وقف)، بضم العين، لأفعال الطبائع وهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة، وهي القوة الموجودة في الشيء الذي لا شعور لها بما يصدر عنها».

(1) بنظر: المصدر السابق: 50.
(2) بنظر: شرح الشافية: 54-55.
(3) بنظر: المصدر السابق: 58.
(4) بنظر: المصدر السابق: 60-61.
وحص الضم بها: لأنضمام الطبعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها كأنضمام الشفتين عند خروج الضم منهما). (1) فهى هذه العلة علة بين العلة التعليمية والمادة الجدلية، وسميها الأصوليون: العلة القياسية). (2)

(1) ينظر: المصدر السابق: 68.
المبحث الثاني: عنايتها بالحدود

الحدود لغة: المنع، ومنه سمي الباب حداً لمنع الناس عن الدخول فيه الدار.


قال الفاسيُّ: "أعلم أن الحد والمعرفة عُرف النحو ولفقهاء والأصوليين اسمهم اسم واحد، وهو: ما يميز الشيء عمومًا عن مهما، ولا يكون صِدَّجَكَ إلا ما كان جامعًا مانعًا". ثم مثل هذا الحد بقوله: "سُلاحيوان
الناطق فإنه يميز الإنسان عن جميع ما عداه، ومما يشاركه يتطلق
الحيوان".

وقد كان لاهتمام النحاة في الحدود والتعريفات أثر كبير في تأثرهم بالقواعد المنطقية والفلسفية، ومن الواضح أننا لا نجد هذه الدقة في التعريفات مثلاً عند سيبويه رحمه، جاءت عند ممن آتي بعد هذه النحاة المتأخرة، فسيبويه كان يعتنى بتوسيع الأبواب النحوية بالتمثيل، وذكر الشواهد في أكثر الأحيان، ولم يفرق فيما يندرج تحت التعريف أو يخرج عنه.

(1) ينظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: 15.
(2) هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاسيُّ الكني، جمال الدين، عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، من خطبه: الفواكه الجنائز على متممة الأجرام، ومجيب
(3) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاسيُّ: 49.
(4) ينظر: المصدر السابق: 44.
بل كان يرجم إلى ذكر الأقسام المنطقي عليها الباب.

وقد ازدادت عناية النحاة بالحدود، وغالب بعضهم بين ذلك حتى أصبحت تلتك التعريفات تُعَجُّ بالمنطق، ويتضح هذا بصورة جليّة عند النحاة المتأخرين، كابن الحاجب، والرضي، وابن الخشاب وغيرهم.

وهم يتبعون عناء العلماء بالحدود والتعريفات، كثرة المصنفات التي صنفت بها الحدود، فذكر منها ما يلي:

1. التعريفات: (2) للشريف الجرجاني.

2. كتاب الحدود النحوية: (4) للشهاب الأبدي.

3. كتاب الحدود بين النحو وشرحه: (1) للفاوسي.

وقد أعنتَى (المُقرِّر كَرَّان) بالحدود والتعريفات، وتتألَّف بما يتباعد من متأخر النحاة كابن الحاجب والرضي وغيرهما ومن المظاهر التي تدل على عناية (المُقرِّر كَرَّان) بالحدود والتعريفات ما يأتي:

- التعريف بالمصطلحات وإن لم يذكر حدها المصنف، فيكون هو من ذكر....

(1) ينظر مثلًا: الكتاب: 2059/1، 206/1.
(2) ينظر: صحف الخلفون: 1، 427/1.
(3) هو: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني فيسوف. من صحاب العلماء بالعربية، له نحو خمسين مصنفًا، منها التعريفات، ومقاليد العلوم، وتحقيق الكليات نویًّ سنن 816. (المؤلفة البهية: 125، ومفتاح السعادة: 1، 167).
(4) ينظر: الأعلام: 1، 229/1.
(5) هو: أحمد بن محمد بن محمد الباجاني الأبدي، شهاب الدين. نحوه من أهل الأندلس، من كتبه: بيان صحف الألفاظ التي لا بد للفقيه من معرفتها، نویًّ سنة 810. (الضوء اللامع: 108/2، 180/2 ونهاة الأعلام: 121/9).
(6) ينظر: الأعلام: 1، 193/4.
الحَدَةَ ابتداءً، فَمَنْ ذَلَّكَ قَوْلَهُ ﻲَنَّا (العُبُّاب): «وَالْمَراَدُ مِنَ الحَكَايَةِ: تَنْصِيصُ
السُّكُورِ وِرْفُ الْإِبْهَامِ وَهُوَ بَعْضُهُ، هَوَا أَصْحَابُ إِسْتِخْمَالٍ أَيْكً وَلَا يَأْتِي مَعَهُ ما يَيِدُّهُ الْكُتُبُ إِلَى الْآلِبَاتْ بِكَثْرَةِ الْسَمَّاَئِ هَلِمُ الْوَالِدُ، فَحُكِيَ لِيَعْرِفُ ما قَضُدُ
بالْعَسْتُفْهَامِ عَنْهُ». (١)

وَقُولَهُ: أَيْضًا- ﺑِلَادَةُ ﺍِلْإِشْمَاءِ ﻓَوْهُ: أَنْ تَنْحَوَ بَكْرَاءَةَ الفَعَّالُ نَحْوَ
الضِّمْنَةَ ﻓَتَمِيمُ الْيَاءِ السَّاَكِنَةَ بَعْضًا نَحْوَ الْواَوِ: ﻟَأَنْ تَنْحَوَ تَابِعَةً لِحَرْبَيْةَ مَا
كَبَلَهَا». (٢)

وَقُولَهُ: (شَرْحُ الشَّافِعِيَّةَ): «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُنْتَدَرَ: هَوَا الْذِّي قُلْ وَقِوْهُ وَأَنْ
مَكَانُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالْبَالَةَ: هَوَا الْذِّي عَلَى خُلُقِ الْقِيَاسِ وَإِنَّ مَكَانٌ ﺗَالِيٌّ
وَالْبَالَةَ: هَوَا الْذِّي ﻋِيْنَتُهُ ﺝَماَلَ». (٣)

وَقُولَهُ: طَيْبُ مَعْنَايَةُ وَهُوَ أَنْ يَغْلِبَ أَحَدُ المَتَشَكِّيْنِ ﻓِي مَعْنَايَ المَصْدِرِ
عَلَى الْآخَرِ». (٤)

وَقُولَهُ: «أَسْمَاءُ الزَّمانِ وَالْمَكَانِ، وَهُمَا أَسْمَاءُ مَشْتَقَّانِ لَزَمانٍ أَوْ مَكَانٍ
بَعْتَارِ وَقُوَّعُ الفَعْلِ فِيهِ». (٥)

٢- ﺗَذَكْرُ مَعْرِضَاتِ تَعْرِيفِ المَصْنَفِ، ﻓِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﻲَنَّا (العُبُّاب): ﻓِي الْمَوْضُوعِ وَأَخْتَرَهُ ﻓِي الْمَكَانِ، وَالْمَحْرُوفَاتِ، وَالْأَنْفُاضَةِ الدَّالِيةِ
عَلَى مَعْنَامِهَا بِالطُّبْعِ، أَوْ بِالْعِقْلِ. (للَّمَعْنَى) أيُّ مَا يَعْتَنِى أَيْ يُرَادُ، وَهُوَ

(١) يَنْتَظِرُ: الْعُبُّابُ ﻲَنَّا (شَرْحُ الْلِّبَابِ: الْقَسْمُ الأول: ٢١٨.
(٢) يَنْتَظِرُ: الْمَصْدِرُ السَّابِقُ: الْقَسْمُ الأول: ٥٧٩.
(٣) يَنْتَظِرُ: شَرْحُ الشَّافِعِيَّةَ: ٢٤٦- ٣٥.
(٤) يَنْتَظِرُ: الْمَصْدِرُ السَّابِقُ: ٦٦.
(٥) يَنْتَظِرُ: الْمَصْدِرُ السَّابِقُ: ١٣٦.
مصدر بمعنى المثول مَنْ (عنيَة مُنْ قولي صَدْدًا)، أي: قصدتَ وأردتَ منهُ صَدْدًا، فالمعنى هو المثول من اللِفظ. (مفردة) واحتزز به عن الألفاظ المرخصة نحو: عبد الله صَبَرَ زيدًا وَلَا تخرج هذه الألفاظ بقوله: (الوضع) مِنْ حيث إنَّ الواقعي لم يضع إلا المُفرَدات وأما المركبات فإنَّما تحصل باستعمال المستعمل بعد وضع الواقعي للمفردات.\(^1\)

وقوله: أيضًا - هُد الفاعل: (مقدمًا عليه) خبر مكان، احترارًا عن توهيم متوهم يظن أنًّ (زيد) هو (زيد قام) مسند إليه قام. ولا يجب الاحترار عليه: لأنَّهَ إذا يجب الاحترار عن الشيء الذي لم يكن من جملة المحدود، ويكون داخلًا لِلدَّه.

وقوله: (شرح لَب الألباب) عند حدد الكلمة: (ومقوله: (لدائيه) عن الجملة الواقعة موقع المفرد فإنها لا تكون مقصودة لدائيًا بل لغيرها.\(^2\)

وقوله: واعلم أنَّهُ لَو قُدِّيَ اللِفظ بِالمستقبل لكان أولى، احترارًا عن اللِفظ الذي صار بعض اسم أو بعض فعل نحو: ياء بصرى، وتأه مسلمَة وهمزة أَعْلَم والفاعل ضارب فإنَّهُ محلٌ واحد منهما لفظًا موضوعًا لمعنى لكنه ليس بكلمة: لم يعد استقلاله.\(^3\)

وقوله: (شرح الشافِعِي): وأプリンَة الإسم المتمكن واحتززنا بالتمكن عن المبني صَدْدًا (من) و(للمان، الأصول) احتزز به على الأプリンَة الضروع التي فيها زيادة ثلاثية، وهي الأصل لأنَّ الأصل يَصِلُ كلمةً أن تكون على ثلاثٍ.

---

\(^1\) ينظر: الغبايب في شرح الباب: القسم الأول: 31-20.
\(^2\) ينظر: المصدر السابق: القسم الأول: 199.
\(^3\) ينظر: اختيارات النشرة مكار: 41، نظلاً عن: شرح لَب الألباب: 26/1.
أحرفٍ. (1)

3- ان يذكر الحد اللغوي للمصطلح قبل أن يذكر الحد الاصطلحاني فمثلا قوله: "٩ حَدٌ النُّحوُيَّ العَبَب: «وَالمُنْحُوَّةُ» اللُغةَ خَمسةَ مَعَانَ: الْمُثلُ، والْتَّفْيِدُ، والمِقْدَارُ، والْتَفْصِيلُ، والْمَحْدُوفُ، ويحَتِّمُ استفْتَاقُهُ مِنْ هَذِهِ الْمُعَانَ.

ويَغِي الاصطلح: هُوَ عَلَمٌ بالْقُوَانِينَ المُسْتَنَبِطَةَ مِنْ اسْتِقْرَارٍ كَلامٍ العربِ.

ليعرف بهَا أَحْوَالٍ أَوْاحِ الكَلامِ. (1)

وقولُهُ أيضاً: "الْتَرْخِيمُ وَهُوَ الْلُغَةُ الْتَسْهِيلُ، وتَلْكُانُ يَقَالُ لًا وَلَاءَ رَحْمَةً، أي: لَيْنَ فَسِيمَ هَذَا الْحذْفُ تَرْخُمًا: لَأْنَ تَسْهِيلُ السَّفَرُ وَتَحْفِيقُهُ، وَهُوَ حَذْفُ اْحِرُ الْإِسْمِ صَوابَةً أَن يَقُولُ: هُوَ حَذْفُ اْحِرُ الْإِسْمِ لِئَلَا يَلْبِزُ أَنْ يَكُونُ المَحْدُوفُ هُوَ الْحذْفُ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الاعْتِباْطِ جَوْراً، وِالاعْتِباْطُ: نُحْرُ الْبُعْرَةِ مِنْ غَيْرِ أَعْلَاهُ بِهَا صَدْلَحُ الْتَرْخِيمُ حَذْفُ اْحِرُ الْإِسْمِ عَلَى مُوَجَّهَةٍ لَّهُ سَوَى التَّحْفِيقُ، والإِيْدَانُ بِأَنَّ الْوُدَاءَ لأَمْرٍ مُهْمٍ لا يَقْبَلُ التَّوْقِفُ. (2)

4- مِنْ مَوْضُوعٍ عَنايَتِهِ بالحَدودِ نِقْدٌ وَتَصوِيبٌ حْد المَصْطَفَ، إِذَا استدَعَى الأَمْرُ ذلِكَ، فِيْنْ ذلِكَ قُولُهُ: "الْعَبَب: "ويَغِي التَّرْخِيمُ نَظْرٍ لَأَنَّهُ لَوْ مَكَانُ المراَدُ مِنْ الإِشَارَةِ الإِسْتَحِادَةِ الحَسَيسَةِ - وِهِيَ المَفهُومُ مِنْ اسْمِ الإِشَارَةِ لَأَنَّ مُتْلَقِّ الْإِشَارَةِ حُقِيقَةَ الْإِشَارَةِ الحَسَيسَةِ لَإِشَارَةَ العَقَلِيَّةِ - لِخَرْجٍ عَن التَّرْخِيم المَوصُول، وَما احْتِيَّ إِلَى الاحْتِرازٍ عَن المَضْرَعَاتِ وَلَوْ مَكَانُ المراَدُ بِهَا.

(1) بنظر: شرح الشافئي: 28 - 129.
(2) بنظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 15.
مطلق الإشارة لدخل فيه جميع المظاهر: لأن نحو: (رجل وفرس وعمرو) يشار به إلى ماهية معينة، أو شخص معين، كما يشار بالضمير إلى المعهود إليه.

وقوله «وقد المفعول المطلق: "وهو ما يدل على مفهوم الفعل حال كونه مجرد عن الزمان، نحو: ضربت ضرباً، قبل: هذا التعرفة غير مانع لدخول جميع أنواع المصدر فيه، ولا جامع لخروج مفعول مطلق يدل على الزمان عن، نحو: (صحت صبها).

فالأولى لتعريف أنه يقال: مصدر أو جار مجازاً، ينصرف عن جهة صدوره عن الناقل».

وقوله أيضًا: «فحد النعت: "وامرأة التأكيد الذي يقيد الإحاطة فالأوَّل أَمْرُ قُلُوبِكَ، (جابِئي القوام)"».

فالشعور أنه داخل في هذا الحد: لأن (ِصِلِّهِمْ) قولحك: (جابِئي القوام) يدل على الشمول الذي في القوام، وكذا بدُل الاعتقام داخل فيه نحو: (أعجبني زيد علمه) (مطلقًا) يخرج عنه الحال نحو: ضربت زيدًا مجردًا، فإن مُجردًا يدل على معنى في متبعه، لكن لا مطلقًا بل مقيدة بحال الضرب، وليس بمحتاج إلى هذا الاحترار: لأن قوله: (تابع) يخرج الحال، لكنه ذكر دفعة لتوهم من يتوهم أنه داخل في التوابع. وكان عليه أن يقول: تابع مخصوم يدل على معنى في متبعه، أو في متعلقه؛ ليخرج عنه التأكيد، وبدل الاعتقام ودخل فيه نحو: جاهزي رجل قائم أبوه، فإن (قائم) صفة مع أنه لا يدل على معنى في متبعه، وإنما يدل على معنى في متبعه. فليس هذه الأمثلة من الكلام ما يدل على عنايته بالحدود حيث اعتنى بتحليل الحدود، والتآكيد من سكونها جامعة مائعة وذلك.

(2) بنظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 3-4.
(3) بنظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 132-134.
من خلال معرفتي ما يدخل فيه التعرف وما يخرج عنه التعرف المدكّور وتوضيح الاحترامات التي يمكن الاستغناء عنها حتى لا يطول الحد.

وقوله: أيضًا- منتقدًا حد المصنفة (شرح لب الألباب) عند مبحث عن بعض النسق: وهو ما وقع بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الأثنتين ولكن يدخل فيه هذا التعرف بعض الصفات التي يدخل بينها وبين موصوفاتها الواو، قوله تعالى: "ثمquiet" و"بمن منصف" في نص الزمخشري (1) أن هذه الواو تأتي حكمة لصووق الصفة بالموصوف، قال ابن الحابـِب في شرح الكافية: "لَو حدث العطوف بأنه تابع بتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لدخل فيه بعض الصفات" (1).

وقوله: أيضًا- حد كلمة: "واعمل أن تلقي في الفظ البالستقبال لكان أولى، احترازًا عن الفظ الذي صار بعض اسم أو بعض فعل نحو: ياء بصري، وبناء مسلمة وهمزة أعلم وألف ضارب فإنها حك واحده منها لفظ موضوع معنى، لكنه ليس بكلمة؛ لعدم استقلاله" (2).

وقوله: أيضًا- حد المبتدأ: "فالصوران أن يقول هكذا: أو مسند نعت أو جار مجارى وافع اسم مستقل مغن واقع بعد الاستفهام أو النفي نحو: أقامت الزيدان؟ فالزيدان: فاعل (أقامت)، وقد سد به مسد الخير لشده شبهه بالفعل، ومن ثم لا يصف ولا يوصف ولا يعرف باللام أو الإضافة، ولا.

(1) سورة الكهف: آية (22).
(2) بنظر: الكشف: 677/3.
(3) بنظر: شرح الكافية لابن الحابـِب: 58.
(4) بنظر: اختيارات النقره طيار: 42، نقلا عن: شرح لب الألباب: 305/1.
(5) بنظر: اختيارات النقره طيار: 75، نقلا عن: شرح لب الألباب: 42/1.
يجوز أن يكون (أقائمان) خبرًا، (والزيدان) مبتدأ، وإلاً لا زُم أن يقال: (أقائمان) لوجب التنبطاب بين المبتدأ وخبره ولا العكس. وإلاً لزم عكس ما هو الأصل من تكون الجملة معرفة والمبتدأ ذكرًا.

5- أن للحد عند النذر حاَن منهجًا، كمًا هو منهج السابقين له، فلا يرضى الترديد في الحد ولا الإطالة، وإنما يحرص على أن يكون جامعًا مانعًا: كمًا هو واضح في النماذج السابقة، وكما يقوله أيضًا: «المزد بشبهه ما يجري مجرى العامل، ومجموع الفعل أو شبهه والفاعل لا يكون عاملاً لأن العامل للفعل أو شبهه وحده، فيقوله (من فعل أو شبهه) خرج مثاله، الله إلا أن يقال كمًا قال ابن الحاجب - رحمه الله - في شرح الفصل: (إن قوله) من فعل أو شبهه لم يأت به قاصداً إلى أن هو من جملة الحد، مما فيه من الترديد الذي هو منافٍ للحدود، وإنما أتي به كالفصلة مبنتاً أقسام المسندر فلم يكن ذلك مقصودًا بـ الحد ورد عليه لاقتصر على قوله: (ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه) زيد في (زيد قام) وزيد قام أبوه: لأن الجملة وهي الفعل مع فاعله المضمر أو المظهر مسند إلى زيد فاحتاج إلى أن يقول مقدماً عليه.

و قوله: (عمر بن أبي العباس) في حد التميمي: «وعلم أن يدخل في هذا التَّعريض المنسوب على التنبيه بالفعل من نحو: زيد في حسن وجهه، والمضاف إليه من نحو: رطل في، والصفة من نحو: قبضت عشرة دراهم.

فالآخُر أن يقال في تعريض: نكرة منصبها غير تابع فيها معنى (من)».


(3) ينظر: العباص في شرح اللباب: القسم الأول: 499 - 500.
الجنسية (1)، فهذا النقد الذي انتقد به هذا الحد: لأن هذا التعرف لم يكن جامعًا ماناً: لأنه دخل فيه غير التميز.

1- الترجيح بين التعريفات التي عرف بها النحاة، والجمع بينهم بالتعرف المراجح، من ذلائق قوله: في (العباء)، بعد أن ذكر تعريفين ذكرهما المصدر للمبتدأ وأراء العلماء فيه: وذلك يمكن جمعهما واحدٍ واحد، ويكون الاشتراك بينهما معنويًا، بأن يقال: المبتدأ اسم مبتدأ به: 

جمالاته لفظًا أو تقديريًا، مجرد عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد. (2)

(1) ينظر: اختبارات النثر، ص: 16، نقل عن: شرح لب الألباب، 2/212.
(2) ينظر: العباء في شرح الباب: القسم الأول: 201.
المبحث الثالث: عنايةُ بالمصطلحات

إنّ كلمة مصطلح في اللغة مشتقة من المادة (صلح)، وقد ذكر ابن فارس (1) معجمه أن (الصداد واللام والحاء) أصل واحد يدل على خلاف الفساد، (2) وذكر أيضًا أن الصلاح كلمة ضد الفساد، أي، اصطلاحًا، وصالحًا، واصلاحًا، وصالحًا، وصالحًا، مع تشديد الصاد، ثم قلبوا البناء صادًا مع إدغامها في الصاد بمعنى واحد. (3)

وجاء في المعجم الوسيط، أن لفظة (صلح) بمعنى زال عنه الفساد، واصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، ثم أن تصالحوا، واصلحوا، والإصلاح مصدر أصلح بمعنى: اتفاق طائفة على شيء مخصوص. (4)

أما المعني العلمي للمصطلح (المعنى الاصطلاحي) فهو: اتفاق جماعة من العلماء والمشتغلين بعلم العلوم على إعطاء كلمة ما معنى جديداً فتصبح عندئذ دائرة على مدلول جديد، وتدعى مصطلحاً، أي: كلمة تحمل دلالة جديدة متفقة عليها، دلالة تغير الدلالة الأصلية. (5)

(1) هو: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرazzi، أبو الحسن، من أئمة اللغة والأدب، من تصنفه: مقاييس اللغة، والجمل، والصاحبي، توفي سنة 395هـ. (وفيات الأعيان: 85/1، يتيمة الدهر: 214/3).
(2) بنظر: مقاييس اللغة: 303/3.
(3) بنظر: لسان العرب: 80/2.
(4) بنظر: المعجم الوسيط: 50/2.
والشرط الرئيس في المصطلح أن يكون للمفهوم الواحد سوأ أحد أسماء معنىً الأسم ذات لفظية اصطلاحية واحدة يتفق عليها أهل الاختصاص.

والصطلحات النحوية لم يضعها النحاة ارتجالاً، بل لابدًّا من تكون مصطلح من وجود مناسبة أو مشابهة كبيرة كصانع أو صغيرة بين مدولاته اللغوية ومدلهلية الاصطلاح.

وما يوضح اختصاص المصطلحات لما وضعت له في علم النحو أو غيره من العلوم الأخرى المختلفة قول الأصمعي: "قلت لأعراقي أتهمزُ إسرائيل قال: إني إذن لزوج سوء، قلت: افتح فلسفي قال: إني إذن نقوي"، فالاصمعي يسأل عن أشياء اصطلاحية بعيدة جداً عن تفكير الأعرابي الذي لا يعرف مصطلحات النحاة.

وقد مررت المصطلحات النحوية بمراحل بدأت بسيبويه ومن سبقه ممّن اعتمد عليهم ككتابه إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن من النضج والاحتمال، وكان الخلاف كبيرًا بين البصريين والكبريين حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري وذاك مصطلح صوفي ولقد أفاد المصطلح النحوي من خصومة الضريفيين فائدة كبيرة فقرر لكل فريق إلى مصطلحات كتباب سيبيويه نظرية الناقد ثم شرع في تطويرها وتثبيتها، حتى وصلوها جميعًا إلى الاستقرار الذي لم يكن في اليسير على سيبيويه أن يصل.

---

(1) بنظر: مصطلحات النقدي العربي السيماءوي: 7
(2) بنظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: 22.
(3) هو: عبد الله بن نبي الله، أبو عبد الله، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلاد، من تلاميذه: الأضداد، وخلق الإنسان، والمترادف، والنشر، وشرح ديوان ذي الرمة، ففي سنة 232 هـ، وفوات الأعيان: 38/2، وإحياء الرواة: 197/2 - 205.
(4) بنظر: عيون الأخبار: 2، 105/2.
بالمصطلحات النحوية إليها، فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارسات وخصوصات شديدة ومناظرات في هذا العلم لم تبدأ حتى استمر النحو، ورست حدوداً ومصطلحات بالشكل الذي وصل إليه

والخصومة على المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين كانت تدور على محور واحد هو ميل الكوفيين وبخاصية الضراء إلى تبديل وتغيير مصطلحات البصريين فكانت النتيجة: ظهور مصطلح صوفي له دلالة خاصة وتفسيير مقبال المصطلح البصري، ورفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصريّة وإقامة مصطلحات جديدة مكانها، ورفض البصريّون لبعض ما جاء به الكوفيين من مصطلحات.

وقد اهتم (النَّقْرُهَة دكًار) بالمصطلح النحوِي اهتمامًا بالغًا، فمن ذلك اهتمامه بتحرير المصطلحات التي يذكرها، وتعليله بخلافة المصطلح أو عدم دخوله فيه، وذكره لسبب تسمية المصطلح بهذا الاسم والتراجع بين المصطلحات وضер ذللك من الظاهر التي تدل على عنايته بالمصطلحات النحوية، ويمكن أن أفضل القول بالأمور التالية:

عنايته بتحرير المصطلح: وتوضيح المراد من هذا الاصطلاح الذي

اصطلاح عليه النحواء، وذلك من خلال اهتمامه بالتعريفات النحوية التي سبق توضيحها في البحث السابق، ومواصلة يدله على عنايته بتحرير المصطلحات، أيضًا، قوله في (العبارة): "ولابد من أن تكون الجملة الواقعة خبرًا محتملاً هذا الخبر للصدق والكذب، فقاله: (وأن تكون) عطفًا على قوله: (من ضمير)، لقربه منه، لا على قوله: (وحق الخبر أن..."
يكون نكرةً، كما قال الشافعى (1)؛ لبعده عنه، مع فساد من جهة المعنى.
وهو هذا مذهب أبي بكر الأنصاري (2)؛ وبعض الكوفيين: نظر إلى أن الخبر حقه،
أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلفية ليست صحيحة. وهذا
نظر واه، وهو: لأن الخبر المتداولة ليست النظاوة ليس المراد به ما
يتحمل الصدق والكذب، وإنما المراد به عندهما ما عرفه المصنف به. (3)
وقوله: أيضًا: "إن كان المضاف صحيحًا، وهو إصطلال
النحاة: ما حرف إعرابه صحيح صكزاب، أو جاريا مجرأ، وهو ما حرف
إعرابه ياء أو واح قبله ساكنة صكزاب ودلو ومدوع، ومننى جريانه مجرأ
احتماله للحرفات الثلاثة كالصحيح." (4)
2- تعليمه بمخالفة المصطلح، أو عدم دخوله فيه، وذلكه كعقوبته: "وصلالة
يدل على أن ما فيه الكلام - أيضًا - معقول له، لكنه مخالف
لاصطلابهم: لأنهم لا يسمون بالمعقول لهم إلا المنصوب الجمع
للشرائط." (5)
وقوله: أيضًا - حتى المعقول به، وهو ما يقع عليه فعل الفاعل،
والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي، وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل
بلا تعليق ذلك الشيء، وليس المراد من الوقوع الأمر الحسي، لأن ليس
كل الأفعال بواقياً على معقوله حسباً نحوه: (علمته زيداً) وأردنه (6).

(1) ينظر: شرح اللباب: 98/1.
(2) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنصاري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة.
من ذكبه: الزاهري، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهلية. توفي سنة 328ه. (وفيات الأعيان: 503/1، وبغية الوعة: 124).
(3) ينظر: اللباب في شرح اللباب: القسم الأول: 328.
(4) ينظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 687.
و(شاهته) وعلى هذا يدخل هذا التعرف عند الجار والمجرور، وعند الجار والمجرور مفعول به، ولهذا فسم المفعول به إليه، وإلى غيره، وإن سكان مطلق المفعول به لا يقع عليه إلا الأصطلال عليهم. 

3- أنه يذكر سبب تسمية المصطلح بهذا الاصطلاح فحين ذلك قوله (العباب) - قية - (العباب) نسب تسمية المفعول المطلق بهذا الاسم: (وينما سمي) مطلقًا لأنه غير متغير بحرف من حروف الجر، بخلاف سائر الفاعيل، وإن مفعول على الإطلاق يسمى عرفت. 

وقوله: (شرح الشافعية): (وتنقسم أبنية الاسم والفعل إلى صحيح ومعتله، فالمعتله ما فيه أي حروف أصله (حرف عمى)، وهي: الواو والياء والألف، وإنما سميت حروف عميا لتتغير بالحذف والقلب والإسكان ولا تصح ولا تبقى على حال عند مجاورتها ما يخالفها من الحركة والحرف فهي كالرمل المنحرف المتغير حالاً حالاً. 

وقوله: أيضًا: (والمعنى بالعين أبوب، وإنما سمى بذلك شبهته) 
ما لا جواب له بسبب ذهب جوابه كثيرًا. 

4- ومن مظاهر عنايته بالمصطلح التراجع بين المصطلحين مع بيان الصلة بهذا التراجع من ذلك قوله: (العباب) (وضميز الفصل أحد الحضائر المنفصلة المرفوعة حال سكونه مطبقًا للمبتدأ في الإفراد وفرعيه، والتدخين وفرعه، والغيبة، والتكلم والخطاب)، وإنما يتخلل إيداعًا بأنه خبر لا نعت، ولهذا سماء البصريون فصلاً: لأنه فصل به بين كون ما 

(1) ينظر: العباب في شرح العباب: الاسم الثاني: 112 
(2) ينظر: المصدر السابق: الاسم الثاني: 3 
(3) ينظر: شرح الشافعية: 234 
(4) ينظر: المصدر السابق: 444
بعدة نعمًا وكونه خبرًا; لأنها إذًا قلئت: (زيت المنطلق) جاران يتوهم السامع: صنّون المنطلق صفتهم فينظر الخبر، ففيه بالفصل; ليتعين صونه خبرًا، لا صفة: لأن الصمير لا يوسف، ولا إتام الفصل بين الصفة والمصوص بها الضمير، وسماء الكوفيون عمادًا: لكونه حافظًا لا بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية غالبًا عمله في البيت الحافظ. للسقف من السقوط، وتسمية البصرية أقرب إلى الاصطلاح: لأن تسمية الشيء باسم معناه أصح، وذلك لأن رعاية التناسبية التسمية غير لازمة وإن كانت ست töther فإن وجود المعنى قد يعتبر من حيث إنه مصحح للتسمية ومنحى لها من بين الأسماء من غير دخوله في التسمية، وهذا لا يطرد، ولكنها كثيرًا.

وقوله: أيضًا - مثلاً (شرح لب الألباب): «وتسمية البصرية أقرب إلى الاصطلاح: لأن الشيء يسمى باسم معناه مثلاً أصح الألفاظ. ولهذا يمكن المعنى مثلاً هذا الفصل كان تسمية فصلاً أخرى من تسمية الكوفية له، فإنه إنما سمته عمادًا نظرًا إلى أن السامع أو المتكلم يعتمد عليه الفصل بين الصفة والخبر، فسموه باسم ما يلزمه ويؤدي إلى معناه».

وإذا الترجمة بين المصطلحين يوضح مدى عنايتها بالمصطلح النحوی.}

أما عن المصطلحات التي ارتضاها من بين مصطلحات المدرستين، فقد كانت معظم المصطلحات البصرية، فمنهًا أنه رجح تسمية البصرية (ضمير الفصل) على اصطلاح الكوفي (العماد) كما سبقت الإشارة إليه آنفا.

ومم مصطلحاته البصرية - أيضًا - ما يلي:

(1) بنظر: العباد. شرح لب الألباب: القسم الأول: 86.
الجَرِّ: وهو مصطلح بصري يقابل فيه الكوفيين (الخفض)، وقد قال في (العِبَاب): "وإنما حصن الجر بذللك: لما بينه وبين الشؤون من المعاقبة".(1)

وقوله في (شرح لب الألباب): "ولا يجوز جر مميزًا إلا إذا انجزت هي، مثنا مسألة الكتاب، (على حكم جدّ جزعتين ميني؟) فإذا تجوز جر مميزًا لقصد تطابق (حكم) ومميزًا في الإعراب".(2)

الحَالِ: وهذا المصطلح البصري يقابل في مصطلحات الكوفيين (القطع)، ومن ذلك قوله في (العِبَاب): "ومنه؟ أي: مثنا أضمَّ عامله قياسًا الحَالِ الذي تضمن توبيخًا على ما لا ينبغي من التَّلْبِي.*"(3)

وقوله في (شرح لب الألباب): "وقول من يلتحقه أي الخبر (بالحَالِ)

وقال: "إنه حَالِ لا خبر، وهم الكوفية".(4)

التمييز: ويقابل هذا المصطلح البصري مصطلح الكوفيين (التمييز)، ومن ذلك قوله في (العِبَاب): "من المَنْصَوُبات (التمييز، وهو ما يرفع الإبهام) يدخل فيه التَّمَيِّيز وغيره (المستقر) أي الغائب بوصف الوضاع".(5)

(1) ينظر: العِبَاب في شرح اللباب: القسم الأول: 415.
(2) ينظر: اختieriات النقره مكار: 132، نقل عن: شرح لب الألباب: 1، 400.
(3) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 170.
(6) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 114.
(7) ينظر: العِبَاب في شرح اللباب: القسم الثاني: 332.
وقوله: «شْرَحُ لَبَ الأَلْبَابِ: وَعَلَمَ أَنَّ الأَصْحَ ﻗُوَّاتَهُ: مَذْهَبُ الْكَسَائِيُّ»,(1)
لَوْرُودُ الْعَبْطُ ﻓِي ﺑِدْرَاءِ ﻋِلْمِاءِ مَذْهَبِ الْكَسَائِيُّ ﻓِي ﺑِدْرَاءِ ﻋِلْمِاءِ مَذْهَبِ الْكَسَائِيُّ.

4- اسم الفاعل: وهو مصطلح بصري، ويقابلْهُ اصطفى الكوفةً.
(الفاعل الدائم)؛ وقد قال الْنَّهْرَ صَبَّارُ: (شرح الشافية): «الأَمْرُ وَاِسْمُ الفَاعِلٌ وَاِسْمُ المْفَعُولِ وَافْعَالُ التَّفْضِيلِ تَقَدَّمُتْ ﻓِي ﺑِكَافِيةٍ»,(2)
غير ذِلِكَ
من المصطلحات البصريّة التي اعتمد عليها وأكثر من استعمالها.
وإلى جانب هذه المصطلحات البصريّة، استعمل بعض المصطلحات الكوفية،
وهي كالتالي:

1. التَّعْث: وَيُقَالُ هَذَا المَصْطَلَحُ الكُوفِيُّ عَنْدَ البَصْرِيِّينِ (الصَّفْة أو
الوصف)؛ ومن المواضع التي استعمل فيها هذا المصطلح قوله:
(شرح لَبَ الأَلْبَابِ): «فَإِذَا قَوَّامُ أَنْ يَقُولُ هُكَذاً: أو مَسْتَنْدُعً أو جَارٍ
مُجْرَازٍ رَافِعٍ أَسْمَ مَسْتَقِلٌ مْفَنٌّ وَاقِعٌ بَعْدَ الْمَسْتَفَاخِمَ أو النَّفِيَّ»,(3)

2. المَكْنَى: وَهُوَ مَصْطَلَحٌ كُوفِيٌّ يَقَابِلُهُ (المُضْرَرُ) ﻓِي اصْطِلاح
البصريّين؛ ومن المواضع التي استعمل فيها هذا المصطلح قوله:
الْعَبْبَابُ: «فَإِذَا جَئَتْ بِالْبَلْدَةِ ﻓِي مَقَامِ المَكْنَى يَكَانَ المَكْنَى، وَتَقُولُ:
مَا شَأَّنَ زِبْرَ وَعُمَرُو وَمَا لَزِبْرَ وَعُمَرُو؟ سَكَانِ الْجَرْحِ عَلَى العِطْفَ»(4)

(1) يَنْتَظِرُ: الإِنْصَافُ: ٢١٧٨/٢.
(2) يَنْتَظِرُ: اِخْتِيَارُ الْبَلْدَةِ ﺟَكَرُ: ٣٤، ﻧَقْلَاءٌ ﻋَنْ شَرْحِ لَبِ الأَلْبَابِ: ٢١٧/١.
(3) يَنْتَظِرُ: المَدِيرُ السَّابِقُ: ١٨٥.
(4) يَنْتَظِرُ: شَرْحُ الشَّافِيَةٍ: ٩٨.
(5) يَنْتَظِرُ: المَصْطَلَحُ النَّحْوِيَّ نَشْأَتِهِ وَتَطُورُهُ: ١٦٠.
(6) يَنْتَظِرُ: اِخْتِيَارُ الْبَلْدَةِ ﺟَكَرُ: ٤٤، ﻧَقْلَاءٌ ﻋَنْ شَرْحِ لَبِ الأَلْبَابِ: ١١٢/١.
(7) يَنْتَظِرُ: المَصْطَلَحُ النَّحْوِيَّ نَشْأَتِهِ وَتَطُورُهُ: ١٧٤.
الاختيار.

3- الصرف: وهذا المصطلح من المصطلحات الخاصّة بالكوفيين وهو ليس له مصطلح يقابله عند البصريين، فهو كمصطلح (الخلاف) عندهم. (1) ومن المواضع التي استعمل فيها هذا المصطلح قوله في المعاب: (الواو) وسمي وأو الصرف: لأنّه لا قصد معنى الجمعية نصب الفعل بعدها ليوكون الصرف عن إعراب ما قبلها مرشدًا من أول الأمر بأنّه ليست للعطف. (2)

وقوله أيضاً: «وان نصب (تشريبة) ع قولك: (لا تأكل السماك وتشرب اللبن) دليل على أنّ الواو للصرف، وجزمُ دليل على أنّه للعطف». (3)

واستعماله للمصطلحات الكوفيّة مع المصطلحات البصريّة دليل على تجوزه لكل هذه المصطلحات، فيجوز عند (النُّقَرَة صار) أن تقول: صفه أو نعت، ويجوز أن تقول: مضمر أو مكنى، وقد خلط العلماء السابقون له بينهما مما يدل على أنه لا مشاحة فيه الاصطلاح.

---

(2) بنظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 187.
(3) بنظر: المعاب في شرح اللباب: القسم الثاني: 494-495.
الفصل السادس
اتجاه النحوي وتأثيره وتأثيراته

ويضم مباحثين:
المبحث الأول: اتجاه النحوي وفيه المطالب
المبحث الثاني: تأثيره وتأثيراته وفيه مطلباً

المطلب الأول: من البصريين.
المطلب الثاني: من الكوفيين.
المطلب الثالث: من النحوي.

١) موقفاً من البصريين.
٢) موقفاً من الكوفيين.
٣) مذهب النحوي.

١) تأثيره بمن قبله.
٢) أثره فيمن بعدة.
المبحث الأول: اتجاه النحو.

المطلب الأول: موقف من البصريين:

يظهر من خلال المسائل الخلافية التي ذكرها (النفيّة مكّان) في كتبه موقف من آراء المدرسة البصريّة، فتارة يذهب مذهبهم، واتّرئ يذهب إلى ما يخالفهم، وهذا الشأن هو شأن المحققين من النّهاة إذ يذهب إلى ما يراه صحيحًا والصحيح عنده ما وافق السّماع الصحيح أو الشيء أو القياس أو الإجماع أو غير ذلك من أدلّة النحو الإجمالية المتّعبة، دون أن يتعصب لمذهب أو مدرسة حينحو نحوه ويقتدي بمذهبها سواء وافق الأدلة أم خالفها.

وقد وافق (النفيّة مكّان) البصريين في مسائل كثيرة أذكّر منها ما يأتي:

- وافق البصريين في الوُافِي ضمير الغائب (هو)، بأنها من نفس الكلمة(1).
- وذلِك عند قوله في الّعباب: (هوماً) للغائب المذكور، والواو فيه عند البصريين من نفس الكلمة و(هم) وإن كان القياس هو (هوماً) و(هم) للجفيفي، وإنَّا يجمع بين الجمع واوين، وكدا الّباء من (هوماً) من نفس الكلمة (نفسيه) و(هنأ) و(هم) يجمع بين الجمع واوين، وكدا الّباء من (هي) من نفس الكلمة عندهم. وعند الكوفيّين يضمّن هو الّباء وحده وواو والباء للإشباع، والأول هو الوجه لأن حرف الإشباع لا يتحرك ولا يثبت إلاّ لضرورة وحذف الّباء أيضًا - من ثُنية في وجمعه للجفيف(2).
- وفي المسألة الرِّتبوية قال البصريون(3) قال في الّعباب: (وامًا).

(1) ينظر: الإنصاف: 167 / 2
(2) ينظر: الّعباب في شرح الّباب: القسم الأول: 339
(3) ينظر: الإنصاف: 70 / 2
قولهُم: (كُنتُ أظُن أنَّ العقرب أشدّ لسعةً من الزنبور فإذا هوُ) أي: الزنبور (هِيَ) أي: العقرب فلا يجوز فيهُ أي: (هِيَ) إلا الرفع على الخبريَّة عند سبيليه إِذْ المعنى: فإذا الزنبور هو العقرب... والكوفيون يقولون: فإذا هو إِيَّاهَا (1) ثمَّ اختار المذهب البصري بقوله: وَالحَقُّ مَذْهَبُ البصريين، وموافقة العرب للكسائي لا حاجة فيها؛ للزُّهوة، إذ روى أنهم أعطوا جعلًا على موافقة الكسائي، وقولهُم (إذا) بمعنى وجدت باطل؛ لأنه لا يعمل عمله، ولا لزم أن يكون له فاعل ومفعولان وصدأ ما ذكره نظرًا للذات والعمل عند الفريقيين فضلة يجوز حذفه؛ ولا يختلف حينئذٍ أصل الكلام ولا يجوز حذف (هَوَ) في هذه المسألة (2)

وقد وافق إمام البصريين في الحكم على (بادي بدا) وهُل هي مرتبة أم صلا الجزاير معرفة؟ وذلك عند قوليه في العبادة: (واديي بدا) الكلمة الأولى اسم فاعل من نباتة الشيء، أي: فاعلهاء ابتداء، والثانية على وزن دمًا، واصلهُ بِدَاءُ مَكْتُوبُ وهو مصدر بمعنى المفعول، تقول: أعطاه بادي بدا، ف(بادي) اسم فاعل مضارع إلى معقول وانتصابًا على الحال، أي: أعطاه فاعلا ابتداءً لما يجب أن يفعل ابتداء والمراد بالبدء مصدر الفعل المقدم وهو الإعطاء فعلًا هذا مكان صلا جزائي معرفة، فكثر استعماله بحيث يستفاد من الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة من غير نظر إلى مدلولي صلا واحدة منهما، فإن معنى (بادي بدا) مبتدأ، فخوض الكلمتين: لأنهم بما منزلة كلمة واحدة بإسكان الهمزة من الأولى وقبلها باء وحذف الهمزة من الثانية، وبئنت الأولى، لصيرويتها طُفْجِرْ سَكْلَمَة، ولا ذكر لنصبها على أنه حال والثانية تشبها لها بثانيَّة (خمسة عشر) هذا مذهب سيبويه (3)، فإنه جعل الثانية مبنية أيضًا، وإن كان على جهة

(1) بنظر: العباء في شرح اللباب: القسم الأول: 388
(2) بنظر: المصدر السابق: القسم الأول: 392- 393.
(3) بنظر: الكتاب: 34/3.
التبليغ من غير ضعف بالخلاف معدي صبر، فإن بناء التانية فيه ضعيف، لقصدهم التخفيف هنا، والكلمة بالبناء تكون أخفًّا لفظًا منها بالع Introduced
ندخول التنوين والإعراب في المعراب فإن كان تقديرًا والمصتفًا - رحمه الله - تبع جاز المرحب (4) - رحمه الله - في جعل (بادي بدأ)، وأيدي سبأ (من بام) معم بكرب (بادي بدأ)، فإن التانية معربة لانتقاء علة البناء، والأول أول؛ لأن التانية في (بادي بدأ) لو كانت معرفة لوجب إدخال التنوين فيها؛ لأن فيها التركيب فقط من غير العلمية فخذ خالف المصنيف والمخمشي وذهب مذهب سيبوتي.

ووافق البصريين بأن الأولي في باب التنزع هو إعمال التانية مع جواز الأمرين، وذلك عند قوله في العباد: «واختار البصريون إعمال التانية مع جواز إعمالهم الأول فلا خلاف فإن أنه جائر إعمال أيهما شئت ولكن الخلاف بانيهما هو الأول بالعمل لأنه الأقرب أي أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأول الذي يستبد به دون الأبعد، ولأنه لا عمل الأول مع العطف لزم الفصل في نحو: (قام وقدم زيد) بين العامل ومموله باجنب بأ Baş ضرورة، واختار الكوفيون إعمال الأول من الفعلين مع جواز إعمالهم التانية؛ لأنه الأول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياجات التانية، ولكن من الفريقين حجج والصحيح هو الأول: لأن إعمال التانية أشد عليهما من إعمال الأول؛ وموافقة الأصح أول من موافقة الأقل. (5)

واختار أن يكون النصب في المستثنى هو الفعل أو معناه بتوسط (إلا)، وهو مذهب البصريين، وذلك عند قوله: «ومنها (إلا) فيمكن يجعل النصب لها» أي: ل (إلا) في الاستثناء وهو المبرد والرجال من البصريين قال: العامل في

(1) بنظر: المفصل: 176
(2) بنظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 392 - 393
(3) بنظر: المصدر السابق: القسم الأول: 561 - 562
المستثنى (إلا) لكونها نافية عن (أصلي)، صكماً أن جرف النداء نائب عن
أنا، والصحيح أنه أي أن النصب للفعل أو ما تضمن معناه، صكبه الفعل
ومعناه قبلها، أي: قبل (إلا) بتوسطها؛ لأن المستثنى يتعلق بالفعل معنى إذ هو
جزء ممّا نسب إليه الفعل فتعدي الفعل بتوسط (إلا) إلى المستثنى؛ لأنّه قوي
ب (إلا) وهذا مذهب البصريين (1).

وهي كتابة (شرح لُبُّ الألباب) وأفظ البصريين في مسائل كثيرة منها
وافقهُا لهم عليه أن (مكلا) مفرد اللّغاظ حيث قال، إِنّهُ لا يجري على المثنى أصلاً؛ إذ لا يقال:
المظهر، وامّا إذا أضيف إلى المظهر فإنّهُ لا يجري على المثنى أصلاً؛ إذ لا يقال:
(جاءني أخوال سكلا أخويك) فلم يلحق بالمثنى، وجعل لغبابة بالحركة
تقديراً نظراً إلى يكونه مفرد اللّغاظ، ولذا قال الله تعالى: فَرْكُ أَبْنِيَّ نَأْتُ أَنَاَّهُ (2)
بإضافة الظاهرة نظراً إلى لفظة (مكلا) (3) فقد وافض البصريين هذا
مع أنه لم ينص على أن الرأي نهي.

وانتظرت رأي سيبويه 원 أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع
بالابتداء، حيث قال: فالصفاء مذهب سيبويه، وهو جعل الابتداء عاملاً في
المبتدأ، والبتدأ عاملاً في الخبر، صكماً أن الجزار الواقعي بعد الاسم المتضمن
للمشترط منجوراً بذلك الاسم لا يعنى الشترط نحوه (من تضربة اضطراب) (4).

وأية البصريين في تسمية ضمير الفصل حيث قال: «وتسمية البصريَّة أقرب
إلى الاصطلاح لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان

1 السورة الكهف: آية (33).
3 اختيار التلفظ صدر: 51، نقلاً عن: شرح لَبُ الألباب: 114/2، وينظر: رأي سيبويه في:
الكتاب: 136/2.
المعنى

هذا النُّظر الفصل كان تسعيته فصلًا آخرًا من تسمية الكوفيَّة، فإنهم إما سموهم عما إذ نظرًا إلى أن السامع أو المتكلم يعتمد عليه الفصل بين الصفة والخبر، فسموهم باسم ما يلزمهم ويؤدي إلى معناه.

وفافق البصريون في أن إعراب المضارع لمشابهته اسمًا حيث قال: فهو ضرع على الاسم في الإعراب عند البصريَّة، وليس باصل فيه، وذلكه لأنه لا يتواجد عليه المعاني المقتضية للإعراب؛ لأنه بصيغته يدل على معناه إلا لا ترى أن صيغته (ضرب) للماضي، وصيغته (يضرب) للمضارع، والكوفيَّة قالوا: إن إعرابه بالأصل لا بالمشابهة، وذلكه لتتوارد المعاني المختلفة عنه، فكم تتوارى على اسم، لأنه إذا قلت: (لا تضرب) بالرفع علم الله نفيًا، وبالجزم علم أنه نهي، وأن نصب (تشترب) قوله: (لا تتأكُّل السَّمكَّ وتشترب الْبَنَّى) دليل على أن الواو للضارع، وجزمه على أن لها للعطف، والجواب: أن إعرابه لا يدل على معان معتورة عليه، بل إعرابه يوضح معنى الحرف المُصدر هو يه.

وفافق البصريون في أن (نعم وبنس) فعلان حيث قال: «فيكون الصواب ما ذهب إليه البصري* من أنهم فعلان، للحوقع تاء التاءً التاءً الساكنة بضمائر على قول من أجاز ذكر ذلك نحو: (نعم رجل بن يزيدان)».

ويـ (شرح الشافعِي) رجح قول سيبويه والخليل: «إِنَّمَا يَايُوْهُ مَا يَلْزِمُهُ مَخاَلَفَةُ الْحَدَّاثَةُ مِنْ وَجَهٍ، وَهُوَ مَوْجُودُ. وَهُوَ مَوْجُودُ. وَهُوَ مَوْجُودُ. وَهُوَ مَوْجُودُ. وَهُوَ مَوْجُودُ.» أثبّته كثيرة، ولا يلزمهم شيء، يلزم الأكسائي والضراء: لأن منع صرفه لأجل الف الأتاتِين، وتصغيرها على لفظها لأنها اسم، جمع لا جمع وجمعها على (اشواً)

(1) اختيارات النقره صكار: 154، نقل عنها: شرح لب الألباب: 355/1، ونظر الخلاف في: الإنصاف: 706/2
(2) ينظر: اختيارات النقره صكار: 51، نقل عنها: شرح لب الألباب: 531/1
(3) ينظر: اختيارات النقره صكار: 52، نقل عنها: شرح لب الألباب: 169/2
لأنّ (فعلاً) يجمع على (فعالي) صصحراء وصحاري.

وبعد هذا العرض للمواضع التي وافق فيها المذهب البحري فإن هذا لا يعني أنه لم يخالف البهريين أبدًا. بل هناك شأنه شأن الحقائق من النهاة فهما وأفقه الدليل جدًا بهما خالفه ترهقه وإن قال به البهريون وغيرهم.

لذا فقد رد قول البهريين في مواضيع أذكر منها ما يأتي:

- خلافه البهريين حيث أجاز أن يكون في الفاعل المقدّم على الفعل ضميرًا عائد إليه وذلك عند قوله في (العباب): "واهًا نحو قوله:

جَزَّى رَبِّهُ مَنْ عَدَّى بِنَحَاتٍ جَزَّى الكالاب العذاب وقُدْ مُقَالٌ

احتج الأخفش وأتباعه بهذا البيت على جواز ضرب غلامه زيداً فإن الضمير (ربه) وهُوّفاعل عائد إلى الفاعل المؤخر عنده وهو عدي بن حانم. فأجاب عنه بقوله: فمحموّا على الضرورة، والكلام في سمعة الكلام: إذ ليس للبهريين منه إلا ضعفهم في باب النزاع بما قالوا.

- والبهريين - أيضًا - في كون (ربه) حرف جر وتبع الأخفش والكوفيين في كونهم اسمًا مرفوع المحل على الابتداء، وذلك عند قوله في العباب: "والظاهر الأقوى هو مذهب الأخفش والكوفيين ما ذكر من الدلائل، ولأنه لى وكانت حرف جر لم يجز أن يقال: رب رجل صريم إكرمتها، كما لا يقال: لزيت ضريلة، لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر إلى ضمير معًا، وقال البهريون: إنها لى وكانت اسمًا لانجرت بحرف الجر، بالإضافة،

1) نظر: شرح الشافعي: 42.
2) سبق تخرج: ص 147.
3) هو عدي بن حانتم بن عبد الله بن سعد بن الحضرم الطائي، أبو وهب وأبو طريف: أمير، صحابي، من الأجوار العقلياء، حكم رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، توفي سنة 68 هـ. (الإضاءة: 427، وخزائن الأدب: 139/1).
5) نظر: الجنى الندائي: 417.
حكماً أنجر (حكم) بهما، وعليها الملازمة نظرًا. (1)

- ومن المسائل التي خالف فيها البصريون، أيضًا، أنه يرى أن (هما) التنبئ من النحو الذي لا عمل له، لذا ردّ قول البصريين، وذلوا عند قوله:

«وقال البصريون: هي في محل الحال، والعامل فيها معنى الفعل مع التنبئ أو الإشارة. وفيه نظر؛ إذ ليس المراد من قوله: ها أناذا تقول، أنت المشتر إليه في حال قوله.» (2)

- وخلافهم، أيضًا، (شرح لباب الألباب)، فقد ذهب أظهر البصريون إلى جواز تقدير الخبر ليس عليها حيث قال: (وتقدير يوم) في (ألا يرمي أيهم لسبأ) مصرفًا عليهم. (3) وهو معلوم، دليل على تقدير معموله الدال على فعليته. وفيما قال المصدر نظر، لأننا نعلم أن (يوم) معمول (بمسرف)، بل هو مبني على الفتح، مرفوع المحل، بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافتة إلى الفعل صحاً قاله تعالى: (هذا يوم يزعم الصادقين صدهم). (4) وعلى تقدير أنه منصوب نقول: أنه منصوب بما فعل مقدر، لأن (مسرفًا) تقديرة (يازهم يوم يأتيهم العذاب)، وعدم جواز تقدير معموله عليه مذهب الكوفية و😫 الكثير من المحققين سعيد القاهر وابن الأنباري وغيرهما من مشاهير أئمة النحو. (5)

- وقد خالف جمهور البصريين متابعة لأحد أفرادهم، سمخالفيه لهم تعبيين الخبر في قوله: (ضربي زيدًا قائمًا) حيث قال: (و قال الأخفش: الخبر المذكور الذي سدّت الحال مسدة مصدر مضف إلى صاحبها فيكون تقدير ضربي زيدًا قائمًا: ضربي زيدًا ضريعة قائمًا، وقوله: (أقوى) لأنه أقول.

(1) بنظر: العباس في شرح اللباب: القسم الثاني: 811.
(2) بنظر: العباس في شرح اللباب: القسم الثاني: 913.
(3) سورة هود: آية (8).
(4) سورة المؤمنة: آية (119).
(5) شرح لباب الألباب: 2/227-228، وينظر الخلاف في: الإنصاف: 122/1.
حذفًا مع صحة المعنى، ولا أنّ حذفه فيه خبر عامل بقي مع مبوله ودلالة المعلوم على العامل دلالة قوية، بخلاف تقدير البصريين فإنّه بقي بعد الحذف معلوم عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي وهو حصل أو حاصل، فضفت الدلالة بعد الأصل وصفرة الوسائط، ولأن تقدير الأخفش تكرارًا باعثًا على الحذف بخلاف تقديرهم.

وهنا يتبين موقف (النَّقَّرُه صَرْف) من البصريين وأنه ذهب مذهبهم في الكثير من المسائل لكنه أعمال نظره فإذا رأى الصواب مع غيرهم ترهقهم ورجح القول الأقوى وهذا يدل على اعتداله وعدم تحيزه.

(1) ينظر: شرح لآلباب: 138/1
المطلب الثاني: موقفهم من الكوفيين:

أيدّ (النَّهَرُ صَكَّار) الكوفيين في مسائل قويت فيها حجتهما، وذلِك يدل على عدم تعصبه لذهبي من المذاهب التحويية، وهناك مواقف ضخمة خالفة فيها الكوفيين: لأن حجتهما كانت ضعيفة. ومن المواقف التي أيد فيها الكوفيين ما يأتي:

- وافق الكوفيين في إعراب (مذ ومنذ) وأنهما ظرفان أبدا سواء إكان الواقع بعدهما فعلا أم لا، وذلك عند قوله: «واعلم أنه إذا سكن الواقع بعدهما فقد سمع سببٌ (1) لا يكون مبتدأين، بل ظرفين مضافان إلى الجملة صمًا عرفت ذلك غير مرتة. وعبد ابن مالك: رحمة الله، أنهما ظرفان أبدا سواء كان الواقع بعدهما فعلا أو لا لأنه قال: ويعن ما قال: والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة مصرف بصريَّة، أو محدود فعلها بشرط أن يكون فعلها وقتا يجاب به منى أو صم، فيكون التقدير في: مذ يوم الجمعه ومنذ يومان: مند. يومان: مند. سكان يوم الجمعة، ومنذ سكان يومان: قال: وهو قول المحققين من الكوفيين. وإذا أعرتتعله لأنا فيه إجراء مذ ومنذ الاسمية على طريقته واحدة: مع صحة المعتى، فهو وأولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخصيص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ذُكي البَنْكِير ومن تعريف غير معتاد إن أَدُعي التَعْرِيف وفيه أيضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرة ولا مقدرة. (3) هذا آخر طالِمِه».

(1) ينظر: الكتاب: 410/1.
(2) ينظر: شرح التسهيل: 317/2.
وجوز مذهب الكوفيين، لأن (لا) في (لا) النافية للجنس،
وذلك عند قوله في العباب: "ولا يتمتع أن يقال: هي (لا) لعندي الجنس،
هو مذهب الكوفيين، لأن (لا) لعندي الجنس، هي الكثيرة في الاستعمال، ولا
التي بمعنى ليس إنما تكون في الشعر، فوجب أن يحمل ما ورد في القرآن على
الشائع، ولهذا التزم تنكر المضاف إليه ل (حين)، فإذا انتصب (حين) بعدها
فالخبر محدد، وإذا أرتفع فالمضاف محدد، إلا أنهم أبوا أن يعملوها إلا في
حين) المضاف إلى نكرة نحو قوله تعالى: (1) "لا يَرَى حِينَ مَا سَأَلَ«. (1)

وأيدهم في جواز تأكيد النكرة إذا كانت معلومة المقدار أو مؤقتة
ب(كل) وأخواتها لا بالنفس والعين، وذللك عند قوله: "أو ما هو منكر
محدود أيضاً عند الكوفيين فإنهم أجازوا تأكيد المنكر إذا صنعت معلومة المقدار
أو مؤقتة صدرهم: ودينا، ويوم، وليلة، (بكل) وأخواتها لا بالنفس والعين،
وليس مذهبهم بعبيد، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت. (2)

ومن المواضع التي أيد فيها الكوفيّين في (شرح لَبَّ الألباب)، مسألة
جواز مجيء (مين) لابتداء الغاية في الزمان، وذللك عند قوله: "ومجيئها
لا بابه الغاية في المكان بلا خلاف، وأما في الزمان فاختلاف فيه، وقول مَن أجاز
ذلك، وهم الكوفيّين هو الصحيح المؤلف لاستعمال العرب إذا لم يكن من مثل
قولهم: (نمت من أول ليل إلى آخره، وصمت من أول شهر إلى آخره). (3)

وكذا موافقه له في إسمية (رب) وذللك عند قوله: "... أو إشارة إلى

(1) سورة ص: آية (3).
(2) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 486، وينظر الخلاف في الجيني الداني: 454.
(3) العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 225، وينظر راية - أيضاً - في شرح لِبَّ الألباب: 1327/1.
ما ذهب إليه الكوفييون، فإنهم يرفعون الصفة خبرًا لأ(ربَّه)، لأنها عندهم اسمًا، وتفسروا بقول الشاعر:

إن يقتولوك فإن فتنته لَم يَكْنَ عَرَاءً عليّك وربٌّ قَنْتِل عَارِ.

والظاهر من ذهبهم: لأنها عين التنقيل، بل في التكثير مثل (كم) فكما أن (كم) اسم مكان (رب) - أيضًا - اسم، وإن كان حرف الجر إنما وضع لإضفاء معنى الفعل إلى الأسم الذي لولا الحرف لم يفض إليه، وأصحها قولًا:

(رب) رجل صريح أكرمت (يتعدي بنفسه إلى المفعول).

وقد رجح رأي الكسائي وهو أحد أئمة الكوفيين، وذلك عند قوله في

(شرح الشافعية) - عند حديثه عن علامات القلب المكاني - : «أي بدأ ترك القلب إلى منع الصرف، بل يعله على الأصح من المذهبين. يعني نم نقل القلب إلى المذهبين، مع نقل الضراء ومذهب الكسائي، والأصح منها مذهب الكسائي، فقال عنه: على الأصح يتعلق بقوله: (بأداء) لا بقوله: (يعرف) لفساد المعنى وذلك لأن ترك القلب لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علة على التعبين؛ إذ إذا (أشياء) ثلاثة مذهب على ما ذكرته، ولقد نقل القلب يكون فيها مذهبان يلزم من أحياءهما منع الصرف، بل يعله، وهو أصح المذهبين على ما نبين»، مع أن هذا الترجيح والتالي للكسائي إذا لم نقل بالقلب، فهو ترجيح بين هذين المذهبين فحسب.

أما المواضع التي خالف فيما الكوفييون ورد عليهم قولهم فكثيرة، أذكر منها ما يأتي:

(1) سبق تخرجه، ص 145.
(2) ينظر، اختيارات النقره، ص 30، نقل عن: شرح لب الألباب، 7/2، 704.
(3) ينظر: شرح الشافعية: 40.
- مخالفته للكوفيين في جواز جمع الأسم المؤنث لفضّة جمع مذكر

سالم، فإن (النمر الصَّاحٍ) يرى هذا رأي البصريين، وذلِك عند قوله في العبّاب:

«مجردًا عن ناء التانيث فإنّه لم يكن مجردًا عنها، نحو: طلحة لم يجمع هذا الجمع خلافًا لكوفييِن، فإِنّهم أجازوا (طَلْحُون) في طلحة، وهو مخالف للاستعمال، لأنّه وارد بخلاف الاستعمال والقياس، لأن النّاء لو بقيت مع الواو والون للجمع علامة التذكير والتانيث، ولو حذفت لانتبس المجرد عن النّاء بلي النّاء».

ورد على الفراء في إعرابه جملة التمتعب (ما أُفعِلُهُ)، وذلِك عند قوله:

«وقال الفراء: (1) استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبرها، وهو قوِي من حيث المعنى، لأنّه كأنه جعل السبب، فاستفهِم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التمتعب، نحو: (2) وما أدركت ما يثير الانتباه»، وضعيف من حيث اللفظ، لأنّه نقل من إنشاء إلى إنشاء، ولم يثبت ذلِك.

ورد على الكوفييِن في المسألة الزرنيبية، وذلِك عند قوله: «قال الكوفيون: القياس أن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وعمل بالخبر عمل (وجدت)، قال ثُلُب اعتبارًا للكوفييِن: إن (هُو) عماد، وإذا (وجدت) مع آخر مفعوله، كأنه قال: فوجدته هو أياه. والحقّ منه البصريين، وموافقة العرب للكسائي لا حجة فيها؛ للتهيئة: إذا رُوِي أنهم أعتقوا جعلًا على موافقة الكسائي، وقولهم: (إذا) بمعنى وجدت باطلًا، لأنّه لا يعمل عملاً، ولا نزم أن يكون له فاعل ومفعولان، وسُكَّد ما ذكره».

(1) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 65.
(2) بنظر: معاني القرآن: 102/1.
(3) سورة الانفطار: آية (17).
(4) بنظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 175.
نعلم: لأن القصل والعماد عند الفريقين فضيلة يجوز حذفه، ولأ يخلي على جلالة
أصل الكلام، ولا يجوز حذف (هُو) ، في هذه المسألة.

وردت قول الكوفيين في مسألة جواز زبناء (غير) وذلك عند قولهم:
والكوفيون اجازوا بناءاً (غير) بمعنى (إلا) على الفتح: لاشتماله على معنى
(إلا) مطلقًا، أي سواء كان مضافًا إلى (أن) أو إلى متمكن، نحو: ما تهانى غير
قيامًا، أو غير أن قام: لوقوعه موقع الحرفي فبِئس.قيل: يلزمهم أن يبنوا مثلًا
وقوعه موقع الكلام، وفيه نظر: لأن الأصول إلا يبنى المضاف فمحال الإجماع
على خلاف الأصل والقياس، فغفره لا يقاس عليه.

وردت قولهم في خبر
كان وهو أنه ملحق بالحقل، وذلك عند قولهم: (وقول من يلحقه أي الخبر)
بالحقال، وقال: إنه حال - وهم الكوفيون. يبطله عدم استقلال الكلام بذوني
ولو كان حالاً لاستقلال الكلام بذوني: لأن الحال فضيلة، ولجيء مضمار ومعرفة
كثيرًا، ولو كان حالاً مما كان مصليًا) 1، ووصداً ردًا عليهم في هذه المسألة.

يضًا - (شرح لب الألباب) وذلك عند قولهم: (وقول من يلحقه أي الخبر
بالحقال، وقال: إنه حال ل غير، وهم الكوفيون، يبطله جواز تعريفه لجبيه
مضمار وغيره من أقسام المعرفة كثيرًا)، ولو كان حالًا لمجاز ذلك، وربطة
عند استقلال الكلام بذوني، ولو كان حالًا لاستقلال الكلام بذوني: لأن الحال
فضيلة. 2

وردت (شرح لب الألباب) تجوزُ الكوفيَّة نحو (الخمسة الأكواب، والمائة
الدرهم) من غير تعري المضاف من حرفة التَّعريض جاكَّ عقد مضام إلى

المصدر السابق: 359/2/2، وينظر الخلاف في: الإنصاف: 720/2.

الباب في شرح اللباب: القسم الأول: 412/2، وينظر الخلاف في: الإنصاف: 287/1.


مَعْدَودٌ بِأَنْهُمْ وَاحِدٌ، وَرَدَّ هَذَا الْمَجْوِيرُ، وَعَلِّلَ لَدَلِّيْهِ بِقُولِهِ: ﴿لَعْدَمِ جُوازِ (الخَاتِمِ الحَدِيدِ) مَعْ أَنَّ المَضَافِ والمَضَافِ إِلَيْهِ هَذَا - أَيْضًا - وَاحِدٌ، وَبَعْدِ النَّقْلِ عَنَّ النَّفْحاء لَنْ تُقِلُّهُمْ ذِلَّكَ عَنْ قُومٍ غَيْرِ فَصِحَاءَ﴾ (1)

وَبِه ذَا يَعْلَمُ أَنَّ (الْفَقْرَةِ ﺔُلْهَار) يَؤْثَرُ وَيَحْتَارُ الْرَّأِيِّ الكُوَفِيِّ إِذَا وَاقِفُ السَّمَاعُ والْقِيَاسُ والإِجْمَاعُ أَمَّا إِذَا خَالَفَ هَذِهِ الْأَدْلَةِ الإِجْمَاليَّةُ لِلْنَّهَوْيَ فَإِنَّهُ خَالَفَهَا وَيَعْرَضُ عَلَيْهَا، وَيَحَاوَلُ بِيَانٌ سَبَبٌ تَضِعِيفِهِ لِهذِهِ الأَقْوَالِ المَخَالِفَةِ لِلَّدْلٍةِ.

---

المطلب الثالث: مذهب النحوي:

من خلال ما تمّ بيانه في المطلوبين السابقين، يتضح أنه لا يتعصب لذهب دون مذهب؛ ولا للمرسفة دون مدرسة، بل سكان يوافق ويتبع الرأي والقول الأقوى حجة – من وجهة نظرية، سواء كانت الحجة سمعائية أم قياسية أم غير ذلك. وهذه المنهج هو منهج المحققين من النحاة، وهو ما عرفته به المدرسة البغدادية.

ويمكن القول بأن مذهب (النقرة صفار) بصفة عامة هو مذهب أهل البصرة.

وذلك لأمور عدة أذكر منها ما يلي:

1- أنه صرح بمذهبه النحوي في كتابه (العابب في شرح اللباب) وذلك عند قوله: (ولو جنت بالماضي ونقول: (إن تقم وحسنئ) ولم ترد الاستناد لم يجز عند أصحابنا؛ لأن الأول مستقل لفظًا ومتنى، والظاهر أن مرادة ان الفعال الأول إذا كان مستقبلا لا يحتمل الحال لا يجوز عطف الماضي عليه، وإلا فيجوز عطفه على المضارع الذي يحتمل الحال، وبالعكس عند الأكثرين فهما ذكرنا قبله.

2- أنه يغلب اختيارته يختار الرأي البصري، ومن ذيلها اختياره رأى سبوعنة قاع ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالابتدأ، وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بحرف الجر ولا بمعنى حرف الجر، وليست امتلاع عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وليست علة.

(1) ينظر: العابب في شرح اللباب: القسم الثاني: ١٣٢٤.
إعراب الفعل المضارع وغير ذلِك مماً مراً بيانه وتوضيحه.

3- أنه استخدمنا اصطلاحات البصريين كثيرًا، ولم يتعرض
لائحوال الكوفيين إلا نادراً، وقد مرَّ ذلِك مع بحثنا (عنايةه
في المصطلحات).

4- أنه مكان موضعًا بسبوبيه فأكثر من ذكره، والنقل من كتابه،
واتجه إلى تعليل ما ذكر من أحكام ومسائل، والمدافع عنه، إن
خالفه في مسائل نادرة، ومن أحب شيرًا أكثر من ذكره.

وبعد ذلِك لا يمكن القول بكوفية (النثرة ضُرر) أو بأنه ببغدادي لما ذكرت
من الأسباب الأنفية الذكِر.

---
1) ينظر: ص 253-214.
2) ينظر مثلًا: العبب في شرح الفلب: القسم الأول: 100، 140، 440، 331، 353، 164، 131، 165، 166، 441.
المبحث الثاني: تأثيره وتأثيره

المطلب الأول: تأثيره بمِنْ قبلة:

لقد تأثر (القرآن الكريم) بمِنْ سابقُه من العلماء الذين نقلْ عنهم، واختار أقوالهم، واعتمد كتبهم كمصادر من مصادره في كتبه النحويَّة والصرفية، ويمكن أن أذكر أهم العلماء الذين تأثر بهم تأثر الطلبة بيشمهم، ومن أهمَّهم ما يأتي:

1. الرمَشخري: وقد اهتم (القرآن الكريم) بمعرفة رأي الرمَشخري بمـ واضع عنه، ومن ذلك أن يقارن بينه وبين المصنف، كما قال في مقدمة (المعابِد) عند حديثه عن نفظ الجلالة: "وإنما خُصص به دون سائر اسمائه تعالى; لأنَّهُ أعظم الأسماء، إِمَّا لم تدلَّ إِلَى مُدَلَّةٍ مِنْهُ، وإنما توجيه الحمد إليه إشارة إلى أنه مستحق للحمد بحسب ذاته، لا بحسب صفة من صفات إِلَيْهِ إِنَّما لَوْ قال: أحمد الخالق - مثلًا - لَنْ تَدَّلْ إِلَيْهِ الحمد على نعمة الخلق خاصة وإنما لم يقدِّمْه على الفعل كما قدَّم جار الله في خطبته (المفصل)؛ لأن الأصل تأثير العمل على العامل، فاستعمل الأصل مفيداً تجَّدُد حدوث الحمد منه من غير قصد الاختصاص.

ويمكن أيضًا تأثره بالمراحمي إِلَى أن ينقل نقدته لأراء غريبة، وترجيحاته، ويترحم عليه، فمن ذلك قوله في باب التصغير: "و قال "(1)

(1) بنظر: المفصل.

(2) بنظر: المعابِد - شرح اللباب: القسم الأول: 8-9.
الزمخشريِّ رحمة الله: إن بعض العرب يحذف الزائد أين كمان، وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والأندلسي.

وأشار إلى كتبه ص(المفصل) والكافشاف، فمن ذلبه قوله: "وإن لم يتعدّر المطل، فالملام واجب إن كمان العمل معنى من معاني الأمثال، نحو ما شاء ريب وعمرو، وما لزياب وعمرو، وذلبه لأي معنى الفعل غير بالدرجة الفعل، فلا ينصب به المفعول معه من غير ضرورة، فكما ينصب بالفعل، وقال أي المفصل: إن الجهر هذا الاختيار.

وقوله أيضا: "وإن الكافشاف: وقرأ الأعمش (يغفر) بغير فاء. (1) قوله تعالى: "هٰوٰا إن تبديدا ما في أنفسكم أو تجننوا يحبسكم به الله. (2) مجروحًا على البند من (يفاسيغم) ومعنى هذا البند التفصيل لجملة الحساب.

ابن الحاجب: وهو مصنف الشافية وقد تأثر به (النقرة صار) في كتبه النحوية والصرفية، فاختار من اختيارته ونظم من كتبه، فمن ذلبه قوله في العباد: "أو ينتصب من المعاني محلة لا لفظ سكَّالفرد وهو الذي لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له المعوية وهو الذي يقصد قصدًا سواء كان معروفة قبل الندا أو لا مبنيًا مكان المفرد المعروفة ص(اي) أو غير مبني فإنه أي: فإن المفرد المعروفة بيئ على ما يرفع به من الضمة والأنفس، والواوا، وإذا كمان مبنيًا مكان نصبها محليًا، هذه عبارة ابن

(1) ينظر العباد: شرح اللباب: القسم الأول: 108.
(2) شرح لب الأدباء: 198/1، وينظر: شرح المفصل: 51/2.
(3) ينظر: المنخصب: 149/1.
(4) سورة البقرة: آية (284).
(5) شرح لب الأدباء: 133/1، وينظر: الكافشاف: 80/1.
الحاجب، رحمة الله، ومنه أخذ المصنف، فقد قارن بين عبارة المصنف وعبارة ابن الحاجب، ثم بين أن أصل العبارة لأبنا الحاجب وأن الإسفراييني نقل عن هذه العبارة.

وقوله: أيضًا، معتمدًا عليه وناقلا عنه: "قال ابن الحاجب في شرح الكافية: نو حد العطف بانته تابع يتوسط بينه وبين متبعه أحد الحروف العشرة لدخل في بعض الصفات.

وقوله: ناقلا من كتابه (الإيضاح في شرح المفصل) معقبًا على قول المصنف في أفعال الشرع، أن أكثر في الصد (جعل وطفق وأخذ وحرك) وهي مثل دكاد. وعبارة تسامل لأنهم يفهم منهم أنهما لدنو الأخذ مع أنها لالذن، لا لدنو الأخذ، وقال ابن الحاجب في شرح المفصل: (1) تحقق الحال في خبر (جعل) وأخواته أكثر من تحققية خبر (صكاد). وعلى هذا لا تسامل في عبارته (6)، فقد اختار رأي ابن الحاجب بعدمًا ضغف رأي المصنف وهذا يدل على تأثري بفكره وبأقواله.

ويعمل لترتيب كتابه (الشافية) وذلك عند قوله في شرح الشافية: "وأما سكات الأخذة عبارة عن الحروف والحركات والسكونات على ما عرفت بخت أو لا من الحروف من حيث أنها ثلاثية أو أكثر، ومن حيث إنها زائدة أو أصلية، ومن حيث إنها ثابتة أو محدودة، ومن حيث إنها ثابتة في موضوعهن ومنقوله عنها إلى غير مواضعها بالقلب، ومن

(1) بنظر: العباء في شرح اللباب: القسم الثاني: 151.
(2) بنظر: شرح الكافية لابن الحاجب: 58.
(4) بنظر: الإيضاح في شرح المفصل: 96.
حيث إنها من حروف العلة أو لا، ثم يبحث في الحركات والسكتات الواقعة في الأسم الجامد التي لا يحصل باعتبارها فيه حال من الأحوال. (1)

3- الإسفراييني: مصنف (اللباب) و(لب اللباب) حيث أيداد، مسائل كثيرة، فإن عارضته وخالفته مسائل أخرى، وعلل لاختياراته، ونقل من كتبه (الحاشية على اللباب) و(ضوء المصباح)، فمن المواضع التي أيده فيها الإسفراييني قوله في العباب: "قيل: مكان على المصنف - رحمة الله - أن يقول: متصل بالفعل أو بالوصف، لأن الضمير إذن فصلة يجوز حدفها، بخلاف الضمير المتصل بالحرف، فإنه لا يحذف نحو الذي إنه منطلق زيد. قلنا: لا حاجة إلى ذلك، لأن سياق الكلام به يدل على أنه متصل بالفعل أو بالوصف" (2)، فقد رد على هذا القائل انتصارًا وتأييدًا لما اخترته المصنف.

وقوله أيضا: معملا لاختيار المصنف: "وإذًا لم يقل: (ليدل على نسبته إلى المجرب عندها) كمما قال ابن الحاجب (3)، أو (علامة للنسبة) كمما قال جار الله (4)، احترارًا عمًا لحققة أخرى ياء مشددة للوحدة: نحو: رومي وورم، أو للمباغطة نحو: أحمر، وعمًا لحقته لا لمعنى نحو: كرسي: لأن البناء هذه الأسماء عنداء للنسبة - أيضا" (5).

(1) ينظر: شرح الشافئية: 82.
(2) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 192-193.
(3) ينظر: شرح الشافئية لل.Sum: 4/1.
(5) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 123.
وقد نقل من حاشية الأسفراييني على اللباب، وذلك عند قوله:

«قال المصنّف - رحمه الله - : اقول: لو جعل الضمير ل(علمي) وذا مال. حالاً سدّ مسدّ الخبر. لك ان يصح فيما أظن، والمعنى: علمي بزيبر. كان إذا كان ذا مال، وكداأ دو جعلت مكانًا زائدة و(ذا مال) حالاً سدّ مسدّ الخبر. حمّا يقال: معرفتي بزيبر ذا مال.»

وقوله ناقلاً من كتابه (ضوء المصباح): «قال المصنّف - رحمه الله - : ضوء المصباح.» وإنما ساع الضارب والضاربة، لأنه ﴿وَأَنَّهُ يَغْفِرُ مَا قَدْ أَعْمَلْنَا وَيَغْفِرُ لِلْمَلَأِ الْقَاطِعِ إِبَاءَ الْمَلَأِ إِبَاءًا، فلما أضيف حصل التخفيف. جداً.﴾

4- الرضي: وقد تأثر (النثرة كثار) بالرضا تأثراً كبيرا، فنقل عبارات وأراء للرضي، وأحياناً ينقل دون أن يصرف أن هذه العبارة للرضي. حمّا ترحّم عليه كثيراً وترضى عنه، ووصفه بالشيخ دون أن يصف غيره من النحاة بهذا الوصف، فمن ذلك قوله ﴿(العباب)ً: اقول: إذا حددت إحدى الموازين من (مهموم) ﴿(النصيفر) يجوز الإدغام وترصع. حمّا ﴿(أبو) أُسيو: هكذا قال الشيخ الراضي رضي الله عنه.﴾


(1) المصدر السابق: 36/1، وينظر قول المصنف في الحاشية: 9/1.
(2) ينظر: ضوء المصباح: 24- 25.
(3) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثانى: 500- 501.
لأنه يتميز بتركيب ثلاث علامات، قال الشَّافِعِي: (1) ويُنظّر الكتاب نظرًا لأنَّهُ يوهم أنَّهُ بناءً (صحراء بحرة) مقيّدًا بالآلا يضمّ إليههما (نحرة)، وليس كذلك لكيُتَّبَع لأنهما ممّن يتّبعون بحالهما دون الثلاثة، (2) ثمّ ردَّ على الشَّافِعِي مُستدلاً بِكلام الرَّضيِّي فقال: «أقول: إنَّ الشَّيخِ الرَّضيِّي نَصَّ على الله إذا ضمّ الثلاثة إليههما صَكّانَ الثلاثة مَعِيَّنة (3) فيكون بناوُمَا مُقَدِّداً بعدم انضمام (نحرة) إليههما». (4)

وقوله مختار مؤيد لقول الرَّضيٍّي. أيضًا: "قال الشَّيخُ الرَّضيِّي - وُعْمَم مَا قَالُ - وإن قصدت معنى التسويقة في الشرط من غير لفظي سواء، وما أبَيّه، فالغالب أن يصرح بأُوْجَ موضع الأم بَلا هُمزة استفهام قبلها، نحو: أضرَّبُه قام أو قعد، والمعنى ذاك المعنى، والتقدير ذاك التقدير؛ إذ المقصود إن قام أو قعد فالأضرَّبَه، أي قيامه وقعوده مَسْتوِىٰ عَنْدِي". (5)

وقوله أيضًا: "يشرح لِبَ الألباب: "وقال الشَّيخُ الرَّضيِّي." (1) يجوز المخالفتة بين ما ولي الهمزة وأم، نحو: (أعندك رَّبَّه أَمَّ عمرو؟) (وأزدَّ عَنْدكُ أَمَّ ذَا الْدَّارِ؟) (وتلْقيت رَّبَّه أَمَّ عمر؟) جواراتِنَا - حَسِنًا - قال سيبويه: (6) لكن المعادلة أحسن. (7)

---

(1) ينظر: شرح اللباب للسيرافي: 22.
(2) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 398, 399.
(3) ينظر: شرح الكافية للرضي: 91/2.
(4) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 399.
(6) ينظر: شرح الكافية للرضي: 374/2.
(7) ينظر: الكتاب: 483/1.
أما في (شرح الشافعية) فلم ي تعرض لأي قولٍ أو رأيٍ مبنٍّ على الرضيّ مع أن الرضيّ له شرحٌ على الشافعية، وعمل السبب ذهبَ إلى أنه لا يريد الاستشراف والاطلاع بذكر الخلاف والأقوال لأن الكتاب مختصّر.

5- ابن مالك: وقد تأثر به (النور قار) ونقل عنه، ونقل من صحته، فمن ذلك قوله ففي العبّاب مستشهدًا بكلام ابن مالك بعدما نقل عن الرضيّ عند حديثه عن منع (أيّة) من الصرف: وقال ابن مالك: وسكت أبو عمرو يمنعه من الصرف إذا قطعت عن الإضافي، وتويت للتأنيث والتعريف؛ لأن التعريف بالإضافية المنوية شبيهة بالتعريف العلمي يُطلق على نص من الصرف (أيّة)؛ وذلك لأنه يلزم فيه اعتبار التعريف الإضافي أو تعريف الموصل.

8- حدّ البندت في (العبّاب) ذكر زيادة ابن مالك على الحد، وذلك عند قوله: وزاد هذا ابن مالك قيدًا آخر، فإن喊 قال: أو وصف سابق رافع ماأ انفصل وأغنى، قال: واحترز بكون المرفع مغنيًا عن نحوي (معنى: ابنه زيد)، فإنه غير مغنى إذ لا يحسن السكت عليه، فليس ممّا نحن فيها، بل (زيد) مبتداً، (قائم) خبر مقدّم عليه، (ابنوه) مرتفع (يّه).

8- ومن ذلك نقله عنه، وترجمه عليه مستشهدًا بقوله وذكرًا المفهوم من كلامه، وذلك عند قوله: وقال ابن مالك: رحمة

(1) ينظر: شرح التسهيل: 1/334-335.
(2) ينظر: العبّاب في شرح اللباب: القسم الأول: 442.
(3) المصير السابق: القسم الأول: 100، وينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل: 1/277.
الله - لا يجوز حذف المنفصل؛ إذ لو حذف جهل كونه منفصلاً، 
فالفهم من كلامه إن لا يجوز المنفصل، سواء وقع بعد (إلا)، أو 
لا» (2).

وقد وصف كتابه (شرح التسهيل) وكتاب الرضا (شرح الكافية) 
بأنهما من الكتب المعتبرة، وذبحع عند قوله: "هذا ينبغي أن يشرح 
كلامه من قوله (ممنعنا) إلى قوله (على البديل) فإنه شرح لا تجد لرده 
مقالاً، ولا لارتكاب جهوده مجاناً، لا على ما شرحه الشارح فإنه لا يوافق 
النقل الصريح الصحيح، وعلى ما هو مشهور في الكتب المعتبرة في هذا 
الصناعة - شرح التسهيل - ابن مالك، والشرح للشيخ الرضا" (3)، وهذا 
الكلام دليل على إصداره للرجلين وكتابهما.

وقد اختار رأي ابن مالك في موضوع عدّة، منها قوله فيه (شرح لب 
الألباب) - عندما قسم إطلاق الكلمة إلى ثلاثة أقسام - (ومجازي 
مستعمل وهو إطلاقها على أحد جزائ العلم المضاف. فيجوز ترك 
المعرض له كم تريده المصنف، ويجوز المرسم به - وهو أوجود - 
لأن فيه مزيج فائدة، كم ذكره ابن مالك" (4).

- محمد بن مسعود بن محمود السيرافي الفاضلي: شرح اللباب، 
ويظهر التأثر فيه من خلال معرفته لأرائيه ومحاولة مناقشة آرائه 
عكبراً، وهو تأثر غير مباشر، إذ إن (النادر صنّا) بحث وناقش المسائل

(1) بنظر: شرح التسهيل: 228/1.
(2) بنظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 192.
(3) بنظر: المصدر السابق: القسم الثاني: 379.
التي بحثها السيرافي وإن خالفة في مسائل كثيرة، ومما يدل على تأثره به قوله في (العباب): "ومنه قوله: ريمها أوقت في علم ترفعت نوبي شمالان".

أي: كثيفاً ما أشرفت على جبل أشات نوبي ربيع الشمالي، فإنه صاحب نفسه بالشجاعة، فلو لم يكن ريباً للتكثير بل للتلعيل - حكمًا.

قال الشارح: (1) لكون مدحه باطلًا. (2)

وقد استشهد بالكلامه وترحم عليه، وذلك عند قوله شارحاً لحد الفاعل: (قوله) (أدبًا) ظرفًا ل(مقدماً) أي: يقدم عليه دائمًا، لا يقَّع مؤخراً بحال، قال الشارح: رحمه الله: (1) إنه تأكد للتقديم، إذا أن يقال: الفاعل به - أيضًا - مسند إليه والفعل مقدم عليه، إذ المفعول قد يتقيد على الفعل نحو: (زيادة ضربت) أو احتراراً عن خبر المبتدأ إذا قدم على المبتدأ. (2)

وهمه تقدم به لحظ أن (النطاق مكاح) أفاذ ممتن تقدمة من العلماء.

وقد تنوّعت اختلافاته، وكان يبني رأيه فيما ينقل - حكمًا مرت - ممّا يدل على حضوره واعتداده بفكره.

- - -

(1) البيت من المدير، وقاله جدته الأشرش، وينظر في: الكتاب: 518/3، والمقتضب: 15/3، والإيضاح للفارسي: 253.
(2) ينظر شرح اللباب للسيرائي: 36/2.
(3) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 249- 250.
(4) ينظر: شرح اللباب للسيرائي: 78/2.
(5) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 250- 301.
المطلب الثاني: أذره فيمن بعده.

لقد أثر (النضر الصفار) فيمن جاء بعدة من علماء النحو ومصنفههم، وصار
هذا الأمر من خلال نقلهم لأقواله وأرائهم في مصنفاتهم، ومن أهم العلماء
الذين نقلوا عنه ما يأتي:

1- الإمام تقية الدين الشمسي (1) في كتابه (المنصف من الكلام على مغني
ابن هشام)، وقد نقل في كتابه هذا عن (العباب)، وذلك عند حدثه عن
(حيث) في قول الشاعر:

أَمَّا تَرِّى حَيْثُ سُهَيْل طَالِعًا

قال الشمسي: "ويُشرح اللباب: (طالعًا) مفعول شان لترى، أو حال من
سحيل)، والعامل ترى إن جعلت (حيث) صلة: أي: زائدة في المعنى بمنزلة
مقام: قولي:

وَتَلْقَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الْمَنْيِبِ . . . . .

إن لم تجعل صلة يكون حالاً من (سحيل)، والعامل معنى الإضافة: أي:
مكاناً مختصاً بسحيل حال صوابه طالعًا، ويجوز أن يكون حيث البيت باقياً

(1) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن علي الشمسي القسطنطيني، أبو العباس، تقى الدين،
محترف مفسر نحوي، من كتابه: مزيج الخفا عن النافذ الصفا، وحكام الدراية في شرح النقابة:
توضيح سنة 878هـ. (أيضًا الواعظة: 137/1، والبرك الطالع: 119/1)
البيت من الزوج، ولم أقف على قائله، ولنظر: شرح المفصل: 90/4، ومغني اللبيب: 123/1،
وخزانة الأدب: 7/3.

(2) البيت من الواض، قائله الشمالي، وتمامه:
دُمَّرَ بِهِ النَّظَرَ وَتَلْقَىَ عَنْهُ مَقَامَ الْمَنْيِبِ طَالِعًا

(3) وينظر: درواته: 92/1، وشرح المفصل: 13/2، والخزانة: 123/2.
على الطرفي، وحذف مفعولا (ترقي) نسبًا، مكانه قيل: أَمَّا تحدث الروية مِن مُكان سهيل طالعًا. (1)

2- الشَيخ علي بن محمد الأشموني في كتابه: (منهج السالكين إلى الفيّة ابن مالك). فقد وَقَّع رأي الكوفيين من كتاب (العُبْبَاب)، وذلَكَ عند قوله ابن مالك الإضافية: "قالت طائفة بكثرة لا يجوز الحلف بعد غيّر (ليس من الافاظج الحلف، فلا يقال: قَبِضت عَشرة لا غيّر)، وهم مَحَجَجُون. قال الّذين القاموسين: (2) وقولهم (لا غيّر لحن) غيّر جيد لأن (لا غيّر) مسُموٌّ يُقولُ اسمًا.

الشاعر:
"جَوَابًا بِهِ نَتَجَوَأَت عَدْمًا أَفْرَتْ النَّاسُ لَعْنَ عِملٍ أَسْلَفَتْ لا غيّرُ نَسَالَ. (3)

وقد أُحْتَج ابن مالك: (3) بِباب القسم من شرح التشبيه بهذا البيت:
"وكان قولهم لحن مأخوذ من قول السِّروراً: الحلف إنما يستعمل إذا كانت غيّرًا بعد (ليس)، ولو كان مكان (ليس) غيرها من الافاظج الحلف لم يجز الحلف، ولا يتجاوز ذلك مورد السّماع... والفتاحة بي (لا غيّر) فتحة بناء، كالفتحة بي (لا رجل)، نقحة (3) شرح اللباب عن الكوفيين. (4)

3- الشَيخ خالد بن عبد الله الأزهري في كتابه: (التَصريحٌ بمضمون التوضيح)، وقد قال موضحاً رأي (النْقَرّة صَكَر) واختياره عند كلامه عن أقوال العلماء (3) تميّز الخبر إذا كان طرفًا: "ويقع الخبر طرفًا نحو: (5) وأرَّكَبُب

(1) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 200/1، ونظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 373-374.
(2) بنظر: القاموس المحيط: 582/1.
(3) البيت من الطويل. ولم أقف على قائله، ونظر: (3) شرح التشبيه: 209/1، والقاموس المحيط: 582/1، وشرح شدور النذب: 210/1.
(4) شرح الأشموني: 22/1، ونظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 12/1.
أдобَّا أَعْصُرُهُمْ (3) وَمِجَارَمُهُمْ نَحْوَهُ: (آَوْلاَهُمْ) (2) وَشَرَطُهُمْ أَنْ يَكُونَا تَامِئِينَ،
صَحَّ مَثَلٌ فَلا يَجِرُوْرُ (زِيدٌ مَكَانًا) وَلَا (زِيدٌ بَحْكَاءَ) لِعَدْمِ الدَّائِدَةَ، وَيَعْلَمُ تَمَُّ ذِلَّةَ خَبْرَهُ نَفْسٌ الْظُّرْفَ وَالْجُرْوَ وَالْحَدَاهُمَا، وَالْمُسْتَحِقُّ
لَذِلَّةَ ضَمْتُهُمَا مَعْتَنِي صَادِقَاٰ عَلِىَ الْمِتْبَدَا، وَقِيلَ: هَمَا وَمُتَعْلِقْهُمَا، وَالْمَتَعْلِقُ
جَزِئٌ مِنَ الْخَبِيرِ، وَخَقَارَةَ الْرَّضِيَّةِ وَالسَّيِّدِ عِبَّادِ اللَّهِ. (9)

- 4- السَّيِّدُ جُلَالُ الدِّينِ السِّيِّدُ قُوْيَهُ بِحُكْمَةِ: (الْإِتِّيَانُ) عَلْمُ الْقُرْآنِ:
وَقَدْ نَقَّلَ فِيهِ عَنْ (شَرِّحَ اللَّبَبَ) وَذَلِكَ عِنْدَ قَولِهِ: (الْبَيْاءُ المَفْرَداَ حَرْفُ جَرْلَةً
مَعَانِي أَشْهَرَهَا الْإِلْصَاقَانِ وَلَمْ يَتَحَدَّثْ تَحْتُهَا سِبْبُهُ وُجَبَةً (1) غَيْرَهُ أَفَاسِرُهَا،
قَالَ (شَرِّحَ اللَّبَبَ) (8): وَهُوَ عَلَقُ أَحَدُ الْمَعْنِيَّينَ بَالْأَخَرِ ثُمَّ قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً
نَحْوَهُ (وَمَسَّهُ وَرَكَّبَهُمْ) (5) أيَّ الصِّيِّقَاءَ المَسْحُ بِرَوْيَةِ فَامِسْحَوا بِبَوجُوهُمُ وَ
أَيْدِيهمُ منهُ وَقَدْ يَكُونُ مُجَازًا نَحْوَهُ (وَإِذَا مَرَّهُمْ) (7) أيَّ بِمَكَانِ يَقْبِرُونَ
مِنْهُ: (8)

وَيَبْدُو كُتَابُهُ: (هُمْ الْهِوَامْعُ) قُولُهُ عِنْدَ حِدِيثِهِ عَنْ حَرْفِ الدِّينِ (الْبَيْاءَ):
(بِالْبَيْاءِ مَكْسُورَةُ مَتَّلَقً) وَقِيلَ: تَفْتَحُ مِثْلَ الْظَّاهِرِ فِي قَالَ: بَزيَّدَ، قَالَ: أَبُو حَيَّانَ:
حَكَاهُ أَبُو الْفَتْحِ عَنْ بَعْضِهِمْ لِلْإِلْصَاقِ (9) وَقِيلَ: الْإِلْصَاقَ قَالَ (شَرِّحَ اللَّبَبَ): (1)

(1) سُورَةُ الأَنْفَالِ: آيَةٌ (43).
(2) سُورَةُ الْفَاتِحَةَ: آيَةٌ (2).
(3) يَنْظُرُ: الْتَصْرِيْحُ بِبُضَمْنَاءِ التَّوْضِيحِ: 161، 162، 165، 172، 231، 227، 142، 183.
(4) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ: 19204.
(5) يَنْظُرُ: الْبَيْاءِ شَرِّحَ اللَّبَبِ: الآيَةُ الثَّانيَةَ: 322، 83، 32.
(6) سُورَةُ الْمَائَةِ: آيَةٌ (1).
(7) سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ: آيَةٌ (30).
(8) يَنْظُرُ: الْإِتِّيَانُ عَلْمُ الْقُرْآنِ: 159/1.
(9) حُكَمُ سِبْبِيَّةِ: يَنْظُرُ: الْكِتَابُ: 2032.
وهُد تعلق أُحمى المعنيين بالأخري.

7- الشيخ د. عبد القادر بن عمر البغدادي

(1) بيت للباب في شرح الكتب: القسم الثاني: 822-833.
(2) بنظر: هم اليومن: 332.
(3) هو: إبراهيم بن زين الدين بن أبي بكر ابن علي الحمصي، الشهير بالطليعي، شيخ عصره في علوم العربية، له حواثٌ كثيرة، منها: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على معن القطر وشراها للغاصب، توفي سنة 818 هـ. (خليفة الأثر: 1941).  
(4) هو: عبد الله ابن أحمد بن عبد الله، ابن أبي الريحان الفارسي الأموي العثماني الأشبيلي: ابن المحمدي بن معاذ. من أهل إشبيلية، من نحاة، شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، توفي سنة 790 هـ. (لغة الوعي: 212، وعلاء النهالا: 484).
وُصِلَ أَخَ مِفارِقَةٌ أَخْوَهُ

وردَهُ السَّيِّدُ عبد اللَّه بْنُ لَهْ (شرح اللَّبِّ) بقوله: ولا يجوز أن يجعلِ (مفارقة) صفةً (وألا الفردِقان) خبراً حتى يتخلص من هذه الفسادات كما قيل: فنفاد المعتني، ووجهه أن المراد: الحكم على كلّ أَخ بِأَنَّهُ مِفارِقَةٌ أَخْوَهُ الدَّيني سوى الفردِقان فإنّهُما لا يفترقان إلا عند فنان الدَّيني وليس المعتني على ما ذكره فإنه يقتضي مفهومه أن كلّ أَخ لا يُمارِقُ أَخًا مثل الفردِقان في الاجتماع الشملي، وليس في الدَّيني أَخوًا لا يفترقان. فتأمل.

وقوله: أيضاً عند قول الشَّاعر:

فأَصْبحَوا قَدْ أَعَمَّ اللَّهُ دُونَهُم إِذ هُم قُرْئَانٌ وَلَمْ يَمِثِّلُهُمُ بَيْشُرٌ

والقول الأول من القولين: هو قول المازني وتبعه المبرد وقال: سكان (مثلهم) صفة لبشار فمن قدم عليه صار حالاً قال السَّيِّدُ عبد اللَّه بْنُ لَهْ (شرح اللَّبِّ): وفيه نظر: لأن الحال فضلة يتم الكلام بدونها، وهكذا لا يتم الكلام بدونها (مثلهم) فلا يكون حالاً.

الشَّيْخ العَبَّاس (8) قَدْ حَاتِيْهُ عَلَى شَرح الأَشْمَوني، وقد قال في موضوع الكلام وما يتألف منه: «نقل الرُوّداني (1) أن السَّيِّدُ ذُكَرَ (العَبَاب) أن

(2) ينظر: خزانة الأدب: 3/291.
(4) ينظر: خزانة الأدب: 4/262.
(6) هو: محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الروداني السوسي الملكي، شمس الدين، أبو عبد الله.
(ليس) عند مَن جعلها فعلاً معناماً، ثبت انتقاء وصف ما أسندت إليه، وعلى جهة الجمهور.

(1) حاشية الشيخ محمد الخضري.

(2) حاشية الشيخ محمد الخضري.

(3) حاشية الشيخ محمد الخضري.

(4) حاشية الشيخ محمد الخضري.
أعرَبَ وَقَاتَاهُ لَيْنَ وَجَبَ تَضَعِيفُهُ، وَ(لَوْ) وَ(لَغِ) حَرْفُ بِشْدِ الْوَالِيَاءَ، كَتَوْلِهَاً
الأَمَّ عَلَى لَوْ وَلَوْ حَكَّتْ عَالِمًا، بِأَذِنَّابِ لَوْ لَمْ تَسْتَبْيِ أُوْلَئِكَ\(١\)
وَمِنُّ الْحَدِيثِ: (إِيَّاكَمُ الْلَّهُ، فَإِنَّ لَوْ تُضَعِّفْ عَمَلَ الشَّيْطَانِ)\(٢\)، فِضَاعُفُهَا
وَقَرْنِهَا بِبَأْلٍ: لِسَبَرُّوْرَتِهَا اسْمًا، وَيَقْبَلُ الحَرْفُ الْمَضَاعِفُ هُمْزَةً ٢٦٥٠ (مَا) وَ(لَا)
لِلْسَّاَكِنِينَ، تَقُولُ: مَا، وَلَاءِ حَرْفٍ، بِهِمْزَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ، فَإِنْ صَحَّ ثَانِيَةُ
(مِنَ) جَارِ التَّضَعِيفِ وَعَدْمُهُ، وَيَدِرْرَىُ وَشَرْحُ الْلَّبَابِ لِلْسَلْيُورِ، أَنْ هُوَ يَجِبُ
تَضَعِيفُ الثَّانِيَةِ المَدَرَّدَ لِفَظُّهُ إِذَا أُعْرِبُ صَحِيحًا سَكَانًا أَوْ مَعَتْلَاءً، فَإِنْ جُعِلَ عَلَمًا
لَّغِفْ لِفَظُّهُ امْعَنُ التَّضَعِيفِ ٢٦٥٧١٠ الصَّحِيحُ: نَلْئَلَ يَلْبَزُ تَغْيِبُ الْلَّفْضِ وَالْمَعْنَى،
وَوَجِبَ تَوْكَدُ: نَلْئَلَ يِسْقَطُ حَرْفِ الْعَلَاةِ لِلْتَنْوِينِ، فِي بِقَيْبِ الْمَعْرُوبِ عَلَى حَرْفِ
وَلَمْ يَقْتَصِرَ أَثْرَهُ فِي مَنْ بَعْدَهُ عَلَى مَا وَجَدَ فِي كَتَبِ الْلَّاهِقِينَ لَهُ، فَقَدْ شَرَّحَ
كَتَابُهُ (شَرْحُ الْلَّبَابِ فِي عِلْمِ الإِعْرَابِ) بِحَاشِيَةٍ سَمَّأَهَا مُؤَلفَهَا (حَوَاشٍ عَلَى
شَرْحِ الْلَّبَابِ) (١٠)، أَحْمَدُ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَرْمِيُّ(١١)، وَكَلَّمُ هَذَا يَدَلُّ عَلَى مَا لَهُ مِنْ
مِنْزَلَةٍ فِي الْخَالِفِينَ، وَمَا لَهِ وَصْبُهُ مِنْ قَيْمَةً.

١٠٠٠٠

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر في: الكتيب: ۲۶۷/۳، والمكتوب: ۱/۲۳۵، وهمع
الهواصع: ۱۸۷/۲.
(٢) ينظر: متنجد الإمام أحمد: ۳۹۵/۱۴.
(۵) هو: أحمد بن عبد الله القرم: أديب بالعربية والفارسية والتركية، من العلماء. أصله من
القرم، صنف كتبه عربية وفارسية، منها (المولى) حاشية على المولى للتفانزاني، وحاشية على
البيضاوي، توفي سنة ۸۷۹ هـ. (الأزهرية: ۴۴۴/۴، الأعلام: ۱۶۵/۱).
الفصل السابع:
التقديم والتقييم

ويشمل مباحثين:
المبحث الأول: أبرز المحاسن في منهج النثر.
المبحث الثاني: أبرز المأخوذ على منهج النثر.
المبحث الأول: أبرز المحاسن في منهج النَّحَّاء مَكَار

تميز منهج النَّحَّاء مَكَار في كتابه النَّحَويَة بتميزات محاسن، سُألتك، و

هذا المبحث أبرزها، وهي كَالتالي:

1- أنه بدأ كتابة بمقدمات بديعة، تكشف عن أهمية موضوع الكتاب،

وسبب تأليفه، وأهميته الكتاب المشروط. فمن ذهب قولته في مقدمة

العَبْابِ: "الحمد لله الذي نحن الكلمة العليا، والأسماء الحسنى أفعاله

المقتضية لإعراب وجوده، لا بتعبد حَوْصُرَات، وصَلَامَة المبني على

الصدق، والمعرف بالبيان والحق، لا بإعلان أَدوات، تقدس عن أن تَنَوَّل

الصفات، وتعرز عن أن تحيط به تصاريف اللغات... والصلاة والسلام

على رسول الله محمد المصطفى لعقائل سَكْرَامِاته الكافية، والمرتضي

لکَارِ رسالته الشاقلية... وبعد فإن كتاب (اللِّبَاب في علم الإعراب) لما

كان كتابًا صحيحًا معاَنيه، حسنًا مقاطعه وبمانية، لا ينزف بحره،

ولا يدرك غوره، متضمنًا من عجائب الذهير النَّحَويَة، وغرائب الفَرْط

الإعرابيُّ ما لا يوجد في مجمل صَلَام المَتَقدمين... (1)، وقد وظف في

هذه المقدمة مصطلحات النَّحَويَة توظيفًا نَغْوِيًا بَيْنَ التَّعْبِير

عن ما، فَمَعَ أن الكتاب في النَّحَو إلا أنه استعمل معنًى اللفظي لهذا الغرض،

وهذا دليل على قدرته وإبداعه.

وقوله فيه (شرح لَبَب الآلاب): "فإنَ (لَبَب الآلاب في علم الإعراب) لا

(1) ينظر: العَبْاب في شرح اللِّبَاب: القسم الأول: 2-3.
يخفى عند ذوي الألباب أنه كثير الفوائد جم العوائد، صغير الحجم وجري النظم، محتوٍ على قواعد شريفة، وفوائد لطيفة، مشتملٌ على دقائق الأسراير العربية، منطرٍ على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية، متضمنٌ من عجائب الغرر النحوية وغزائب النصوص الإعرابية، ما لا يوجد فيه غيره من المطولات والمختصرات، ولم بشرحه أحد من فضلاء الدّهور، وعلماء العصر.

وقوله "(شرح الشافعية) "فإن من أراد أن يكون له منيحة من الكتاب الإلهي، وفيه عبقة من الكلام البديع فليصرف عنان همته إلى نحو علم المصرف... ليغوص في تمار بحار الكتاب الإلهي وفرائده، ويتفحص عن لطائف الكلام البديع وفوائده... موشحًا صدره لأنقاب من اقتربت له قمة الشرف وعلاها، وذللت له سكاول الإمارة فريقها وامتطاها، صحفه الأمم، ملوك أمراء العالم، لبُث الوضى وغيث النذى... الأمير (الجاهلي)، جعله الله تعالى - موفقًا على كشف مغمة الغم عن عباده، وإزالة ظلمة الظلم من بلادهم (1)

2- أن يذكر أدلته الأقوال الخلافية ويعدل على الضعيف، ويرجح المذهب الأقوى. فعين ذلك قوله "(العباس): "واعلم أن نقل الفعل اللازم إلى باب الأفعال كثير، لكن ليس بقياس غير التعجب. وأما القياس فإنه غير الصور المستثناة، خلافًا للكوبين فيمًا هو أصل الألباب، وهو السؤال والبياض، فإنهم أجراوا بناء صفيتي التعجب وأفعل التفاضل منه: لأن السؤال والبياض أصلان في الألباب، فجاز أن يثبت لهم ما لا يثبت غيرهم. والجواب: أن علة الانتفاع قاعدة.

(1) بنظر: اختبارات النقرة طيار، منهجه في التحور والتصريف دراسة وتقويم
(2) بنظر: شرح الشافعية: 38/1-39/39.
فيهما، كما في سائر الألوان، وأما نحو:

جارية في دربه الفضفاض

أبيض من أخت بيبي أبيض

ونحو:

لأنت أسود عني في الظلم

فهما عند البصريين من الشواهد (1)، وغير ذلك من الشواهد التي تدل على عنايه بأدلة الخلاف التي مرت بها سباقها من البحث.

حرصة على العزو والتثبيت للمسائل والأقوال؛ لذا كان ثقة احتج بنقله من جاء بعد، كما مر بمبحث (أثره فيمن بعده).

اهتمامه بالتفسير وشرح الفاصل، فلا ترد لفظة من الفاصل المصنف إلا ويوضحها، ويبين مراده من سلامته، أو يشرح غريب الألفاظ في الأدلة السماوية سلالة القرآن الكريم والحديث الشريف وسلام العرب الشرعي والتنزيري. وقد مر الكلام عن منهجه في التفسير وشرح الفاصل.

نقله عن أئمة النجاة الأوائل، واعتمد إما يراه من كلامهم، أو الخليل وسيكوي والإبراهيم من أئمة البصريين، والحسن وفراء من أئمة الكوفيين. وقد مر الكلام عن مصادره، وله هذا دليل على سعته.


عجزت من البسيط، قائله المتنبي، وصديقه:

إبعد بعده بيضاء لا بيض له


(3) ينظر: العباد في شرح اللباب: القسم الأول: 171-172.
إطلاعه، وغزارة علمه.

6- استشهادٌ بالأدلة السماوية المعتمدة عند الأصوليين، فقد استدل بالآيات القرآنيّة والقراءات المتوارثة والشاذة، واستدل بالأحاديث والأثار النبوئية، واستدل بكلام العرب الشرعي والنشري، وقد سبق الكلام عن ذلكل منهجه في أصول الاحتجاج.

7- اعتقاد أحد الأدلة القياسية في النحو والصرف، بناءً وجد عينة الأدلة خالفت القياس وأخرى وافقت القياس، ومعقول أن القياس أحد الأدلة الإجتمالية عند الأصوليين، وقد مر الكلام عن منهجه في القياس.

8- اعتمد (الشافعي طrique) الإجماع دليلاً من الأدلة المعترف، لذا احتاج بإجماع النهاية في موقعها من الإجماع.

9- اعتمد (الشافعي طريق) بالعلامة النحوية للأحكام التي حكم بها، فلا يكاد يذكر مسألة من المسائل النحوية أو الصرفية إلا يذكر علية ذلك الحكم النحوي أو الصريفي، وهذا دليل على عنايته بالتعليم، وقد مر الكلام عن العلة النحوية عندئذ ومنهجها فيها.

10- اهتم بالمصطلح النحوي وذللك بتحرير المصطلح من خلال التفريع بين المصطلحات المشابهة أو بذكر حد المصطلح، ومنه اهتمامه بالمصطلح النحوي أن يرجع بين المصطلحات البصرية.

---

(1) بنظر: ص 221-222.
(2) بنظر: ص 232.
(3) بنظر: ص 233.
(4) بنظر: ص 238-239.
والفلكية، ويبذل المصطلح وما يقابله عند المدرسة الأخرى، وغیر ذلك ممّا يدل على عنايتها بالمصطلحات، وقد مر الكلام عن ذلك.

11 - حظيت الحدود النحوية عنة بعناية فائقة، وذلک عن خلال ذكر محتزات الحد، وتصنيف القياس على حد المصطلح أو تضعيف حد المصطلح وذكر الحد الأول لهؤلاء المصطلح أو صناعة حد للمصطلحات التي لم يقدمها المصطلحة أو غير ذلک ممّا يدل على عنايتها بالمصطلحات، وقد مر ذلک.

12 - لقد كان موقفاً (الفقرة كسار) حيدانياً بين البصريين والكوفيّن، فلم ينزح للبصريين لأنهم بصريين وإنما كان انتصارهم لهم في المسائل التي ذهبت فيها مدهشة؛ لأن الحجة والبرهان يؤدّيهما، فتابعده لهم للحق الذي قالوا به، ولا أدل على ذلك من دلالة من موافقة البشريّن في المسائل التي مرّ ذكرها عند الكلام عن موقفهم من البصريين، فهؤلاء بهدف المسائل ثم يخالف البصريين إلا أن الحق مع الكوفيّين، فهو يتجه من مذهبه لأجل الحق الذي يراه، وهذا المنهج منهجه المحققين من النحويين.

13 - لم يكن (الفقرة كسار) ناقلاً فحسب بل كان حاضر الفكر جريناً بكأين رأيه فكان يستحسن النقول أو يرده ويحقجه لن أو عليه، وقد يجعل بعض الأحكام صمّم مراً وهذا دليل على اعتداله، وسعة علمه.

\\
(1) بنظر: ص 209 - 267
(2) بنظر: ص 202 - 268
المبحث الثاني: أبرز المأخذ على منهج النثر كقار

مما لا شك فيه أن كل عمل علمي لا بد أن يعترف بعض النقص، فالأعمال لله وحدة والنقص والعيب من صفاته البشر. لذا جاء هذا البحث ليكون البحث فيه عملا يمكن أن يعود على النثر كقار منهجه في الكتب النحوية والصرفية.

ومن أبرز المأخذه ما يلي:

1- أنه رد القراءات المتواترة الصحيحة وطن فيها وضعّها، وذلك لأنها خالفت القياس من ذلك قوله: "قراءة ابن عامر". نحو: "قل أبوذم شركاهم" ليست بتلك القوية، لما يلزم فيها من الفصل بينهما بغير الظرف.

وقولته أيضا: "قراءة حمزة"، و"قراءة حمزة" بالجر ليس بتلك اللغة القوية، لأنها عطف "الأرحام" على ضمير المجرور من غير إعادة الجار، والظاهر أنه إنما جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه صوفي، وهؤلاء يجوزون العطف عليه من غير إعادة الجار في حال السعة. فقد رد هذه القراءات المتواترة مع أنها من النقل الصحيحة.

1- نظر: الحجة: 150، والنشر: 123.
2- سورة الأنعام: آية (137).
3- نظر: العباب في شرح اللباب، القسم الثاني: 574- 4.
4- نظر: الحجة: 118/1، والبحر الحبيط: 175/2.
5- سورة النساء: آية (1).
6- نظر: العباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 722.
الذي لا جدال فيه.

(2) عدم الدقة في نسبة بعض الأقوال والأراء إلى أصحابها، فمثلاً دلالة قوله بأن سيبويه نص عليه أن (إذا) قد استعملت اسمًا صريحاً مجرد عن معنى الظرفي، ويلصرف اسمًا مرفوعًا على الابتداء، أو مجرد أو منصوبًا بالظرفي، مع أن المشوره هي هذا أن الذي نص على ذلكل هو المبرد، وقد صرح بذلك عبد القاهر في المقتضى. حسبًا أن الدعامة صرح على نحو ما صرح به عبد القاهر خلال نقده لقول صاحب العباب وذلكل عند قوله في الحواشي الهندية: "وزعم أبو الفتح ابن جني في قوله تعالى: (لَوْ أَذَقْتَ الرَايَةَ) (3) فإن نصب (خفضة رافعة) (4) أن إذا الأولى مبتدأ، والثانية خبر. وهذا نظير م ما حكاه شارح اللب (صاحب العباب) عن سيبويه في قولهم إذا يقول زيد إذا يقول عمرو، ويقول (أو) وقت قيام زيد، أو وقت قيام عمرو، ويقول له عن سيبويه نظر فابن جني إمام حافظ بصري، وإذًا حكاه عن المبرد، قال: (يشرح الحماسة: وقد أجاز أبو العباس المبرد أن يقول إذا يقول زيد إذا يقع".

(5) وقال الرضي: "وَضَعَ بعضاً من أن (إذا) الزمانية تقع اسمًا صريحاً نحوه إذا يقول زيد إذا يقع عمرو، وي وقت قيام زيد، أو وقت قيام عمرو، فإن لم أعثر على شاهد من حكم العرب" (6) فكل هذه الشواهد تدل

(1) ينظر: المقتضى: 244/1
(2) سورة الواقعة: آية (1).
(3) قراءة الحسن واليزيدي والفقهي وأبي حبى، ينظر: المحتسب: 307/2.
(4) ينظر: الحواشي الهندية: 199/1.
(5) ينظر: شرح الكافية للرضي: 112/2.
على عدم دقتها لنقل رأي سيبويه.

وقوله بأن الرأي المشهور اسم المضاف إلى ياء المتكلم مبني على الكسر، وهو غير هذه المسألة قد تبع صاحب اللباب، مع أن المشهور لدى النحواء أن المذهب الأشهر في المسألة والذي عليه الجمهور هو أن اسم المضاف إلى ياء المتكلم معرف بإعراب مقدر في جميع الأحوال.

ونسب (النَّفَّرَة صار) إلى (شرح لَّب الألباب) إلى سيبويه القول بأن اللام وحدها هي المعرفة فقال: »واعلم أن حرف التَّعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمز للوصل، فتحت مع أن أصلها الكسر لكثره استعمال اللام.»

والصحيح أن صلاح سيبويه صريح يَقَام أن (آل) هي المعرفة لا اللام وحدها صاحب نَّفَّرَة صار، قال سيبويه: »(وال) تعريف الاسم يَقَوله: التَّوْم والرجل.»

ينقل من العلماء السَّابقين وقد لا يوثق الرأي والقول إلى أصحابه، فهذا ذلكل قوله تعقبيًا على رأي ابن الحاجب أنه لا يستبعد أن تكون (فَعَّال) بمثوى الأمر فعل أمر، لا اسم فعل: »قوله: هذا القول ليس ببعيد عن الصواب؛ إذ لا دليل لهم على العدلية فيها، مع أن الأصل يَكَل معدول عن الشيء آلا يخرج عن نوع ذلك الشيء من استقراء الكلامهم.»، وهذا القول هو قول الرضي.

---

(2) ينظر: امتيازات النقره: 28، نقل عن شرح لب الألباب: 272، وهو تابع لابن مالك.
(3) ينظر: الكتب: 271.
(4) ينظر: العباب في شرح اللباب: القسم الأول: 274.
وقولته: أيضاً - مباحث الحكایة 

وقولته (شرح لباب الألباب) عند الكلام على إعراب (مذ، ومنذ) والصحيح أن يقال: إعرابهما ما قاله بعض الكوفية، وروى ذلكل أيضاً عن سبئوي وهو أنهما ظرفان أبداً مضافان إلى جملة مصرف بجزائها نحو: ما رأيته مُلّ سافر... وذلك لأن فيه إجراء مذ ومنذ، ونحوه الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعني فهو أولى من اختلاف الاستعمالين، وفيه تخلص من الابتداء بنكرة لمسوّغ لها إذ دعي التّنكر فيها، ومن تعريف غير معتاد إن دعي التّعرف فيها، وفيها أيضاً تخلص من جعل جملتين يحكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرة أو مدّرة (2)، وهذا الكلام قد ذكره ابن مالك بننص قسم الكتاب: شرح التسهيل.

(1) أن لا أسلوبه التّقديم حدة وقوّة، فمن ذلك قولي عند حديثه عن ترخيص (طلحة): وإنما فتحت الحاء مع أنّها صارت ساحكة بإيقام الثّاء بذهم وسائر حرركته: لأن ما قبل تاء التّانين يجب أن يكون

(2) بنظر: شرح الكافية: 167/3
(3) بنظر: شرح الكافية: 230
(4) بنظر: شرح الكافية: 81/3
(5) بنظر: شرح التسهيل 257/2
مفتوحة وهذا الكلام على ما ترى لا يخلو من تفسيرات ومحلات
بعدد.

وقوله: «والشَّارِح جملة (أو غيره) عطفًا على (المضمن الجملة)
وقد قال: (أو المؤكد) لغير مضمن الجملة» وقال: (الجملة) في غيره إما
للعلمة، أو صلة للمؤكد أي المؤكد غيره فإن شكل للعلمة فالمؤكد غير
مذكور لفظًا، واللام للتحليل على حذف مضاف أي لأجل دفع الفير
وهذا الكلام لا يخلو عن فساد لفظًا ومعنى على ما لا يخفى على
الفطن المتأمل.

لا يناسب (النَّفَرٌ نَكَّار) الأبيات الشعرية إلى قائلهما في غالب
شواهد الشعريات، واختفى منهجه في خدمة الشَّواهد الشعرية فمرة
يدكر الشاَءد سكالماً، والبيت الذي بعدة أو الذي قبله، ويدكر قائله
ومناسبته، ويشرح الغريب ويوضح معناه ويبيِن وجه الاستشهاد من
الشَّاهد ومماثئ أخرى لا يخدم الشاَهد الشعري البتة، وقد مرَّ توضيح
ذلك.

(1) ينظر: الباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 228.
(2) ينظر: شرح اللباب: 1/111.
(3) ينظر: الباب في شرح اللباب: القسم الثاني: 24- 44.
الخاتمة

ويُعبِّدُ خِتمَ هذا الْبَحْثُ يُمْكِنُ أنْ أَذْكُرَ أَهْمَ الْشَّنَّاقَاتِ الّتِي تَوَلَّتْ إِلَيْهَا، وَمِنْ أهمُّها مَا يلي:

١. أنّ (الْقُرْآنَ صَـٌَّ) مِنْ أَهْمَهُ أَهْلِمَا الْقَرْنَ الْثَّامِنِ الْهِجْرِيِّ الْدِّينِ ترَجَى مَضَمُّهُ: فَكَانَ لَهُ أَثْرُهُ عَلَى الْعَلْمِ الْنَّحُوَّ وَالْصَّرَفُ، فَأَنَّ كَتَبَ (الْقُرْآنَ صَـٌَّ) النَّحْوَيَّةَ وَالْصَّرَفَيَّةَ، الَّتِي وَسَلَّتْ إِلَيْهَا: هي:
   ١. العْبَابُ: شَرْحُ الْلِّبَابِ.
   ٢. شَرْحُ لِبَةَ الأَلْبَابِ: عَلَمُ الْإِعْرَابِ.
   ٣. شَرْحُ شَافِيهُ بَنِ الحَاجِبِ.

٢. أنّ (الْقُرْآنَ صَـٌَّ) اهْتَمَّ الْبَنْتُ الْثَّمَانِيَةِ وَالْمَثْقَلِ: فَكَتَبَهُ مِنْ خَلَالِ عَرْوِهِ الْمَتَّى، أَوْ إِلَى مَعَرْضِهِ الْأَصْلِ مِنْ كَتَبَ الْمَتَّى، أَوْ يُقَدِّمُ تَوَثِّيقًا عَنْ طَرِيقٍ مِنْ رُوُىِ الْقُولِ مِنْ الْرَّجُالِ أَوْ الْكَتَبِ.

٣. أنّ عَنْي بِتَفْسِيرِ الْفَرِّيقِ الْذِّي يَرْدِعُهُ الْكَتَبُ المَشْروّعةُ سَوَاءُ شَكٍّ مِنْ مَكَالِمِهِ المَسْتَنَفِيَّةِ: أوِ الأَحَدَاتِ السَّرِّيَّةِ: أَوِ الأَمْثَالِ الْعَرْبِيَّةِ: أوِ الشُّواهِدِ الْشَّعْرِيَّةِ:

٤. أنّ الشُّواهِدِ الْشَّعْرِيَّةَ عِنْدَ (الْقُرْآنَ صَـٌَّ) كَانَتُ مُتَفَّاوِتَةُ فيِ الخَدِمَةِ:
فَمِنْ شَوَاهِدِهِ: مَا عَنِي بِهِ عَنايَةُ شَدَيدَةٍ فَتَجَدَّدُ: فَذَا نُسْبُ الْبَيْتِ إِلَى قَائِلِهِ، وَذَكَّرَ مَنْاسِبَتَهُ، وَشَرَّحَ الْفَرِّيقِ: وَبَيْنَ وَجْهِ الْأَسْتِهِ: وَأَعْرَبَ سَلَامَتِهِ: فِي الْبَيْتِ: وَهَذَا شَوَاهِدُ عِنْدَهُ تَخْدِمُ الْبَيْتِ: وَشَوَاهِدُ
أخرى مكانة بين ذلحك، فإما أن ينسب فيها البيت إلى قائله، وإما أن يبين وجه الاستشهاد أو يذكر معنى البيت أو غير ذلحك. فلم تكن خدمته للشواهد على منهج واحد.

5. إن النثراء سكار اهمت بترتيب كتابه من خلال عدم التكرار بالإحالة إلى ما سابق ذكرها في الكتاب، أو بالإحالة إلى ما سبق ذكره في الكتاب، وقد يحيل إلى أحد كتاب النهاة من أراؤه الاستفادة والتفصيل.

6. حاول (النثراء سكار) أن يستقصي المسائل والأقوال حتى تشمل كتابه مسائل النحو والصرف، وأقوال العلماء فيها، وهي كتابه أيضا استطرادات سكان الأولي لا يستطرد فيها، وهي مواضع أخرى اختصار وسكان الأولي أن يستطرد فيها.

7. اعتمد (النثراء سكار) على مصادر عديدة ومتنوعة من مصادر علمي النحو والصرف، منها: الكتاب النسبوي، والمقتضيء للمربرد، والأصول لابن السراج وغيرهما من كتاب النحو والصرف، واعتمد على كتاب اللغة والأدب، منها: ديوان الأدب للفارابي، والصحيح للجوهر، و أساس البلاغة للزمخشري، ومن كتاب شروح الشواهد الشعرية التي اعتمد عليها: شرح أبيات كتاب سيبويه لابن السيرافي، ولم أجد له نقلًا عن أحد من شيوخه وأقرانه.

8. عناية (النثراء سكار) بأصول الاحتجاج النحوي، فقد استدل بالمسموع الذي يشمل: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وحكاية العرب الشري و الشعري، واحتكم إلى القياس فيه مواضع عدة من كتابه، ورجع بين الأقوال بناء عليه، كما اعتمد الإجماع دليلا من سكته.
أدلّة النحو المتتالية: لذا استدل به في مواقف عدة من كتبه.

9. رده (النّظر حكّار) ببعض القراءات الصحيحّة المتواترة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلم - لأنه خالفت القياس ووصفها بأنها ليست بحلك القوّي، وهي مواقف أخرى من كتبه توافق على مفهومه، وهما موقّمان متضاربان لا يمكن الجمع بينهما.

10. أن (النّظر حكّار) عنيى كثيرا بالتحليل فلا تكاد تخلو مسألة من مسائله إلا وقد علّل لها، وتعمّى - أيضاً - بالحدود النحوية من خلال ذكر المحترزات والترجيح بين الحدود المختلف فيها، وتصحيح الحدود التي يذكرها المصنّف، ثمّا اعتنّى بالمصداقات النحوية، بدأ سبب تسمية بعض المصطلحات والترجيح بين المصطلحات المتتالية.

11. اهتم (النّظر حكّار) بالخلاف النحوي والصرفي بين النحاة والترجيح بين الأقوال في المسألة الواحدة، ومحاولة تصحيح ونقد الأقوال الصغيرة، دون تقصيب مذهب ممن المذاهب، ومع أنه بصري المذهب إلا أنه رجح القول الكوفي في بعض المسائل اللفظية التي قويت فيها حججهم، وضعفت حجة البصريين، وهذا الاهتمام يجعل كتابه مرجعاً في هذا الباب.

12. يعد ممن تأثر ببعض العلماء المؤخرين كالزمخشري والرضي وابن مالك، وأثر بمثّام جاء بعدد من العلماء كالشيخ خالد الأزهري، والسيوطي، وعبد القادر البغدادي وغيرهم ممن نقلوا من كتبه، ممّا يبين مدى الأثر الذي تركه.
ويُختمُ هذا البحث أحمد الله على أن أعان ووفق لإتمام هذه الرسالة المتواضعة، فما كان فيها من صواب فمن الله، والخطأ والزلل مني وشيطان، والحمد لله أولا وآخرًا.
سابعًا: فهرس المصادر والمراجع

أولا: المخطوطة:

1- حاشية اللباب للإسفراييني، نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب الظهرية، دمشق، رقم 9614.

2- شرح أبیات الفصل والإيضاح والمشارك للقاسم بن الحسين الخوارزمي، نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب الظهرية، دمشق.

3- شرح اللباب: لقطبع الدين الفاتي السيراري، نسخة مخطوطة مصورة من قسم المخطوطة بالجامعة الإسلامية، رقم 2179.

4- ضوء المصباح: للإسفراييني، نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب الظهرية، دمشق، رقم 7346.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

1- الإتقان في علوم القرآن: تأليف جلال الدين السيوطي، مطبعة حجازي، القاهرة.


3- الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق: عبد المحسن اللوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1401 هـ.

4- أسس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م.

5- الإضاحي عن تميز الصحابة: للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبعة
السعادة، مصر، الطبعة الأولى 1328 هـ.
الأصوليات: للأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة 1976.
الأصول في النحو: لاين السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1950.
الأغاني: لأبي الضرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
الأغراب في جدل الأعراب: لأبي البراكات الإفاري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق 1377.
الأمالي الشجيرة: لأبي السعادات ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.
إنشاء الغمر بأبناء العمر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور حسن حبيشي، وأشرف على إصداره، ومحمد توفيق عوضة، القاهرة 1389 هـ، 1969.
إنباه الرواة على أبناء الرواة: لجمال الدين علي بن محمد القطفي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950.
الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البراكات الإفاري، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
الإيضاح: لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور: سأاظم بحر
المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية 1416 هـ.

17- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناني العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

18- الإيضاح في علل النحاة لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس الطبعة السادسة 1416 هـ.

19- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسى، مكتبة مطابع النصر الحديثة، الرياض.

20- بديع الزهور في وقائع الزهور: تأليف محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري، مطابع الشعب 1960 م.

21- البداية والنهاية: للإمام الحافظ ابن كثير القرشي الدمشقي، اعتنى بهذه الطبعة ووثقها: عبد الرحمن اللاذقي ومحمد غazi بيبون، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة 1422 هـ.

22- القدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للقاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوشكاني، مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى 1348 هـ.


24- تاريخ العروض من جواهر القاموس: للزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت.


26- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاييناز الذهبى، تحقيق: د. عمر عبد
사랑 تدمر: دار الكتاب العربي, بيروت, الطبعة الأولى ١٩٧٠.

27- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي, مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, ١٣٤٩ه.

28- تاريخ الخلفاء: لجلالة الدين عبد الرحمن السيوطي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار نهضة مصر, القاهرة.

29- التبر المرتب: ذيل السلوك: للسخاوي, مطبعة شركة التمدن الصناعية, مصر, ١٨٩٦م.

30- ذكرى الاحتفال: للذهبي, دار إحياء التراث العربي, بيروت.

31- التدريس والتكامل: في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي, تحقيق: الدكتور حسن هنداوي, دار القلم, دمشق.

32- التصريح بموضوع التوضيح: للشيخ خالد الأزهرى, دار الفكر, بيروت.

33- تصريح الأفعال ومقدمة الصرف: تأليف الشيخ عبد الحميد عنتر, الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية, الطبعة الثالثة ١٤١٠ه.

34- التعريضات: تأليف علي بن محمد الجرجاني, تحقيق: إبراهيم الأبياري, دار الكتاب العربي, بيروت, الطبعة الأولى ١٤٠٥ه.

35- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدماميني, تحقيق: محمد عبد الرحمن محمد المفدى, الطبعة الأولى ١٤٠٣ه.

36- تنزيل الآيات على الشواهد من الأبات, شرح شواهد الكشف: محب الدين أفندي, مطبعة بولااق, القاهرة, ١٨٦٤م.

37- تهذيب التهنئ: لابن حجر العسقلاني, دار صادر, بيروت.

38- تهذيب اللغة: للأزهرى, تحقيق: عبد السلام هارون, الدار المصرية للتأليف والترجمة, القاهرة ١٣٨٧ه.

39- توضيح المقاصد والمسالك: بشرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين حسن
بن قاسم المراري، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي; الطبعة الأولى 1428 هـ.

الجملة النحو للرضا، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1400 هـ.

جمهرة الأمثال للعسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد الحمدي قطاش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة 1384 هـ.

جمهرة أنساب العرب: لابن حزم الظاهري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة 1977 م.

الجئي الداني 4 الحروف المعاي: للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الأفق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ.

الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: تأليف عبد القادر بن أبي الوفاء القروشي، تحقيق: محمد الحلو، مطبعة الحلب، القاهرة 1398 هـ.

حاشية الخضري على ابن عقيل: للشيخ محمد الخضري، مطبعة البابي الحلب، مصر 1359 هـ.

حاشية الأصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

حاشية يس على التلخيص: ليس بن زين الدين العليلكي، دار الفكر، بيروت.

الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وميشيل جوبي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1404 هـ.

الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: للقاضي الشيخ زكريا محمد
الأنصاري، تحقيق: دار مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت 1411.

حسن المحاضرة في أحياء مصر والقاهرة: للجلال السيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى 1968.

الحماسة المغربية: محمد رضوان، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.

الحواشي الهندية: الدمامي، الطبعة الدهليزة القاهرة.


الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثالثة 1403.

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: للمحيتي، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر 1284.

درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر القاهرة 1975.

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثالثة لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

الدرر اللومف على هموم الهوامش: للشنشيلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية 1393.

ديوان الأحوض الأنصاري، دار صادر، 1998.


ديوان الأعذى الكبير، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة.
2023

22 - ديوان أمرئ القيس، دار صادر، بيروت.
23 - ديوان أبي تمام، دار المعارف، 1965 م.
24 - ديوان ثابت بن قطنة العتكي، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامة، الجمهورية العراقية، 1970 م.
25 - ديوان جرير، دار صادر، بيروت 1384 هـ.
26 - ديوان حاتم الطلائي، جمع: صكرم البستاني، دار صادر، بيروت 1383 هـ.
27 - ديوان دريد بن الصمعة، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة.
28 - ديوان رؤية الجناح، رواية عبد الملوك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
29 - ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة.
30 - ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.
31 - ديوان العجاج، برواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
32 - ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت 1386 هـ.
33 - ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صاد، بيروت، الطبعة الثانية 1967 م.
34 - ديوان بكثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى 1971 م.
35 - ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت.
36 - ديوان مجنون ليلي، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة سعيد جودة السحار وشركاه، مصر.
37 - ديوان النابغة السنباني، تحقيق وشرح: صكرم البستاني، دار صادر، بيروت 1383 هـ.
28 - ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتب العربي، بيروت.

29 - رصيف الدباني، شرح حروف المعاني، للمالкий، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية 1400 هـ.

30 - الوصاف الآمن: للسيهيلي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1971.

31 - السبعة في القراءات: لابن مjahد، تحقيق: شوقي ضيوف، دار المعارف، القاهرة 1400 هـ.


33 - شمل الثاني، أعيان القرن الثاني عشر: للمرادي، طبع في مصر 1321 هـ.

34 - السلوك لعرفة دول الملوك: لتقي السيف المقرزي، علق عليه: محمد مصطفى زياد، والدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب المصرية، 1934-1939، الجزء الثاني، طبع 1941.

35 - سنن الترمذي، تحقيق: محمد بن عيسى بن سؤيرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

36 - السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، جيدر آباد، الطبعة الأولى 1344هـ.

37 - سنن النمساني، تحقيق: الدكتور عبد الحليم السليمان البنداري، ود. سكسيرو حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.

38 - شعراء الذهب في أخبار من ذهب: تأليف عبد الحليم بن أحمد بن محمد العكراوي الحنابل، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود
الأردوان، دار ابن كثير، دمشق 1406 هـ.

89- شرح أشعار الهمذليين: تأليف الحسن بن الحسن السكري، تحقيق:
عبد الأستاذ أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

90- شرح الأشموني لأنفية ابن مالك: المسمى منهج السالحك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

91- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

92- شرح الحماسة: للتبريزي، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة 1396 هـ.

93- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، 1400 هـ.

94- درة الفواص: لأحمد شهاب الدين خشاجي، مطبعة الجوانب، 1399 هـ.

95- شرح ديوان الحماسة: للمروزي، تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1383 هـ.

96- شرح ديوان المتنبي: للبرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1400 هـ.

97- شرح ديوان المتنبي: للمكبري، دار المعرفة، بيروت.

98- شرح شافية ابن الحاجب: تأليف العلامة عبد الله بن محمد الحسني المعروف بالقرنط صائر، تحقيق وتعليق الدكتور عابد محمد غنيمة، دار ابن رجب، الطبعة الأولى 1426 هـ.

99- شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمود نور الحسن.
محمد الزقراف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1395 هـ.

100- شرح شدوة الذهب معرفة سلام العرب: لابن هشام الأنصاري، دار الشبع، القاهرة 1420 هـ.


102- شرح كافية ابن الحاجب: للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1420 هـ.

103- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار الأمون للتراث، دمشق 1420 هـ.

104- شرح كتاب الحروف في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الضاشكي، النحووي المكنى، تحقيق: الدكتور المولوي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية 1414 هـ.

105- شرح اللمع: لابن برهان المكبري، المجلس المجري الوطني للثقافة والفنون والآداب 1984 م.

106- شرح المفصل: لابن يعيش، دار صادر، بيروت.

107- شعر الخوارج، تحقيق: إحsan عباس، دار الشروق، الطبعة الرابعة 1402 هـ.


110- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: تأليف: طاش كبرى زادة، دار الكتاب العربي، بيروت 1395 هـ.
صاحب الأعشى في صناعة الإنسان: للقلقلشدني، تحقيق الدكتور يوسف علي الطويل; دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى 1987.

الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية: تأليف إسماعيل بن حماد الجوهر، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ.

الصحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، دار الجيل بيروت، ودار الأفاق الجديدة، بيروت.

ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، بيروت، الطبعة الأولى 1405 هـ.

الضوء الناعم لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان 1353 هـ.

مضي السالك إلى ألقية ابن مالك: لأبي هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عبد العزيز النجار، الطبعة الأولى 1389 هـ.

طبقات الشافية: لأبي قاضي شهبة، تحقيق الدكتور الحافظ عبد العلي خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1407 هـ.

طبقات فحوش الشعراء: لعبيد بن سلام الجمحي، فراه وشرجه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى 1974.

طبقات النحوين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

حشيش العراق: نعيم العزاوي، طبع في بغداد 1375 هـ.

العصر المالكي في مصر والشام: تأليف سعيد عبد المنعم عاشور، دار النهضة العربية 1965.

العالة النحوية نشأتها وتطورها: للدكتور مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة 1393 هـ.
عيون الأخبار: لابن قتيبة: دار الكتب المصرية، القاهرة، 1349 هـ.
132
غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، مكتبة الخانجي، القاهرة 1351 هـ.
132
غرير الحديث: لأبي عبد القاسم بن سلام الهروي، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى 1384 هـ.
132
فهرس المكتبة الأزهرية: مطبعة الأزهر 1378 هـ.
132
فهرس الخزانة التيومرية: دار الكتب المصرية 1378 هـ.
132
فهرس الفهرس والأثلات، ومعجم المعامج المشيخات والمسللات:
132
لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي الكتاني، طبع في فارس 1346-1347 هـ.
132
فهرست مخطوطات النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: إعداد الدكتور علي حسين الباب، مطبعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، الطبعة الأولى 1407 هـ.
132
القواعد البهية في تراجم الحنفية: محمد عبد الحي اللكنوي، مطبعة السعادة، مصر، 1342 هـ.
132
قوافل الوفيات: للحمد بن شاككر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1974 م.
132
القاموس المحيط: للفيروز أبادي، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار الجيل، بيروت.
133
القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: تأليف عبد العال سالم، مكرم، دار المعارف، مصر 1968 م.
133
الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1417 هـ.
الكتب: نسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجه التأويل:

لجار الله الزمخشي، دار المعرفة، بيروت.

كشف النظرة عن أسامي الكتب والفنون لصطفى بن عبد الله

الشهير بجاج خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.

الكلمات: لأبي البقاء الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد

المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت 1419 هـ.

الكناكش الديني في تاريخ ظهور البابية والبهائية: ترجمة عن

الفارسية: أحمد فائز رشيد، المطبعة العربية، مصر 1942 م.

الكناكش السائرة في أعيان المائة العاشرة: لنجم الدين الغزي،

المطبعة الأميركية، بيروت 1945 م.

اللباب في علم البناء والإعراب: لأبي البقاء العكيري، تحقيق:

غازي مختار طلبات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1995 م.

لسان العرب: لأبي منصور، تحقيق: محمد علي الكبير، ومحمد

أحمد حساب الله، وهشام محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة.

لمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات الأنصاري، تحقيق: سعيد

الأخفاف، دار الفكر، دمشق، 1377 هـ.

مجالس ثلة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة،

المطبعة الثالثة 1969 م.

المجتمع المصري في عصر سلطانين المماليك: تأليف سعيد عبد

الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، مصر 1250 هـ.

مجمع الأمثال: للميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،

مطبعة عمى البابي الحليبي.

المحتسب في تبيض وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح
عثمان بن جني، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1420 هـ.

المحرر الوظيف تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشايط محمد، دار الكتب العلمية، بيروت 1413 هـ.

مرأة الجنان وعبرة اليضاظان، معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: لليفافي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية 1413 هـ.

المزهرة: علم اللغة وأدواتها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وفي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

المسائل البصريات: أبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدنية، الطبعة الأولى 1985 م.

المسائل المشتركة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صالح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العالى، بغداد.

المستقصي: للزمخشري، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382 هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنونوطة، عادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبد الله عبد الحسن الترخكي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1412 هـ.

مصير إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1405 هـ.

المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: تأليف عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى 1401 هـ.
مصطلحات النقد العربي السيماوي: تأليف بو خاتم مولاي
علي، إتحاد الكتاب العرب، 2005م.

معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأيبادي، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1942.

معاني القرآن: للأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتور فائز فارس، المطبعة المصرية، الكويت، 1940.

معاني القرآن: للقراءة، تحقيق: محمد علي الراجي، وأحمد يوسف نجاشي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.

معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، 1377.

معجم الأدباء: المسمى بـ (إرشاد الأريب إلى معرفة الأدباء):
لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، 1404هـ.

معجم الشعراء: محمد بن عمران الرزابي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.

المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1383هـ.

معجم المؤلفين: لعمر رضا سكحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

معجم المطبوعات العربية والمعرفة: ليوسف اليان سركيس، دار صادر، بيروت، 2007م.

المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.
معجم ما استعمل من أسماء البلاد والمواضع: عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة 1403 هـ.

المغرب في ترتيب المعرفة لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى 1979م.


مفتاح السعادة ومصابح السياحة في موضوعات العلوم: تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بأطلش كبرى زاده، مراجعة وتحقيق كمال سهل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.

مفتاح العلوم: للسكاكاني، تحقيق: أكرم أحمد عثمان، دار الرسالة، بغداد 1400هـ.

المفصل في علم العربية: لأبي الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.

المفضلات: لأبي العباس المفضل الضبي، بشرح القاسم بن محمد الأنباري، تحقيق: صاحب يعقوب ناري، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1950م.

مقاييس اللغة: لابن فارس تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر.

المقتضى في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية 1982م.
المقتضب: للمرحب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم

الكتب، بيروت.

179 - مقدمة ابن خلدون: للعلامة عبد الرحمن بن محمد خلدون:
ضبط وشرح وتقديم الدكتور محمد الإسكندري: دار الكتاب العربي

1427 هـ.

اللعبة الجزولية في النحو: تصنيف عيسى بن عبد العزيز
الجزولي، تحقيق وشرح: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد,
طبعية أم القرى، 1988 م.

180 - المقرب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد
الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى 1391 هـ.

الممتع في التصريف: لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: فخر الدين
قباوة، المطبعة العربية، حلب، الطبعة الثانية 1390 هـ.

181 - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: لأحمد بن محمد
الشميلي، المطبعة البهثية، مصر 1354 هـ.

182 - المنصف: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين,
مكتبة مصطفى المبناي الحلبي، القاهرة، 1372 هـ.

183 - المهبل المصلي، المستوي، بعد الرؤية: ليوسيف بن تغري بردي
الأثابكي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العاامة للكتاب,
1984 م.

184 - المواقف، والاعتبار، بذكر الخطط والآثار: المعروف بالخطط
المقرئية: تأليف أحمد بن علي المقرئي، دار صادر، بيروت.

185 - مواهب الفيّال، شرح تلخيص المفتاح: لابن يعقوب المغربي، دار
الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003 م.

186 - موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، للدكتورة
خديجة الحديثي، وزارة الثقافة والإعلام: الجمهورية العراقية.

النجوم الزاهية في ملوك مصر والقاهرة: تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تعری بردی الأتابی، تحقيق: إبراهيم علي طرخان، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.

النحو العربي: للدكتور أحمد المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة 1393 هـ.

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: تأليف الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، الطبعة الثانية 1995م.

النشر في القراءات العشر: لابن الجزمري، دار الكتب العلمية، بيروت.

 открыт الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد المقري الشلفاني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1388 هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي الأثير، تحقيق: محمود محمد الطنخاوي، وظاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، بيروت 1383 هـ.

هدية المعرفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: تأليف إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 1951م.

أبو هشام النحوي بيفته، فكره ومؤلفاته، منهجه، ومكانته في النحو: تأليف: الدكتور سامي عوض، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

همه الحوامل في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 1394 هـ.
الواقي بالوفيات: تأليف صلاح الدين خليل بن أبيك الصقلي;
تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث
العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1420 هـ.

وفيات الأعيان وبناء ابناء الزمان: لأبي العباس ابن خلكان
تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

نّية الدهر في محاسن أهل العصر: للتعاليمي، تحقيق الدكتور:
مفيد محمد قميح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى
1403 هـ.

ثالث: المجلات العلمية:
1. مجلة الجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق، 1952 م.

رابع: الرسائل العلمية:
1. اختيارات النقرة: كتاب شرح لـ الألباب في عام الإعراب:
للباحث: عبد مرعي عبد الجواد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.
2. شرح لـ الألباب لـ علم الإعراب: للعبد الله الحسيني المعروف
بالنقرة، تحقيق: الدكتور عابد محمد محمود غنيمة، رسالة
دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة 1404 هـ.
3. العباب في شرح اللباب: تأليف السيد عبد الله بن محمد الحسيني
المعروف بالنقرة، القسم الأول تحقيق محمد ناصر محمد زين،
والقسم الثاني تحقيق لطفي حسين الدخيلي، الجامعة الإسلامية
1405-1406 هـ.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الموضوع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>3</td>
<td>المقدمة</td>
</tr>
<tr>
<td>43-9</td>
<td>التمهد</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>مظاهر العناية بالعلوم العربية</td>
</tr>
<tr>
<td>24</td>
<td>الجهود النحوية في القرن الثامن الهجري</td>
</tr>
<tr>
<td>38</td>
<td>الجهود الصرفية في القرن الثامن الهجري</td>
</tr>
<tr>
<td>44-44</td>
<td>الفصل الأول: النثر الصارم نشأته وآثاره</td>
</tr>
<tr>
<td>40</td>
<td>البحث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنسيته، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه</td>
</tr>
<tr>
<td>46</td>
<td>اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنسيته</td>
</tr>
<tr>
<td>48</td>
<td>مولده ونشأته</td>
</tr>
<tr>
<td>50</td>
<td>شيوخه وتلاميذه</td>
</tr>
<tr>
<td>51</td>
<td>البحث الثاني: منزلته العلمية ووفاته</td>
</tr>
<tr>
<td>55</td>
<td>البحث الثالث: التعريف بآثاره المطبوعة النحوية والصرفية</td>
</tr>
<tr>
<td>55</td>
<td>التعريف ب(العباب: شرح اللباب)</td>
</tr>
<tr>
<td>58</td>
<td>التعريف ب(شرح لب الأدباء: علم الإعراب)</td>
</tr>
<tr>
<td>61</td>
<td>التعريف ب(شرح شافثت ابن الحاجب)</td>
</tr>
<tr>
<td>189-23</td>
<td>الفصل الثاني: منهج النثر الصارم في مؤلفاته النحوية والصرفية</td>
</tr>
<tr>
<td>130-60</td>
<td>البحث الأول: منهجه في (العباب: شرح اللباب)</td>
</tr>
<tr>
<td>الصفحات</td>
<td>المحتوى</td>
</tr>
<tr>
<td>---------</td>
<td>---------</td>
</tr>
<tr>
<td>67</td>
<td>طريقة ت عرض المسائل.</td>
</tr>
<tr>
<td>78</td>
<td>طريقة ت عرض الخلاف النحوي والصري.</td>
</tr>
<tr>
<td>91</td>
<td>منهج ت النقل والتوضيح.</td>
</tr>
<tr>
<td>102</td>
<td>التفسير وشرح الغريب.</td>
</tr>
<tr>
<td>107</td>
<td>خدمة الشواهد الشعرية.</td>
</tr>
<tr>
<td>117</td>
<td>التكرار والإحالة.</td>
</tr>
<tr>
<td>122</td>
<td>الاستطراد.</td>
</tr>
<tr>
<td>128</td>
<td>الاخصائية والشمول.</td>
</tr>
<tr>
<td>132</td>
<td>أسلوب ت النقد.</td>
</tr>
<tr>
<td>128-138</td>
<td>البحث الثاني: منهج ت (شرح لب الألباب في علم الإعراب).</td>
</tr>
<tr>
<td>140</td>
<td>طريقة ت عرض المسائل.</td>
</tr>
<tr>
<td>144</td>
<td>طريقة ت عرض الخلاف النحوي والصري.</td>
</tr>
<tr>
<td>149</td>
<td>منهج ت النقل والتوضيح.</td>
</tr>
<tr>
<td>153</td>
<td>التفسير وشرح الغريب.</td>
</tr>
<tr>
<td>155</td>
<td>خدمة الشواهد الشعرية.</td>
</tr>
<tr>
<td>158</td>
<td>التكرار والإحالة.</td>
</tr>
<tr>
<td>159</td>
<td>الاستطراد.</td>
</tr>
<tr>
<td>161</td>
<td>الاستقصاء والشمول.</td>
</tr>
<tr>
<td>163</td>
<td>أسلوب ت النقد.</td>
</tr>
<tr>
<td>165-170</td>
<td>البحث الثالث: منهج ت (شرح شافية ابن الحاجب).</td>
</tr>
<tr>
<td>166</td>
<td>طريقة ت عرض المسائل.</td>
</tr>
<tr>
<td>170</td>
<td>طريقة ت عرض الخلاف النحوي والصري.</td>
</tr>
<tr>
<td>175</td>
<td>منهج ت النقل والتوضيح.</td>
</tr>
<tr>
<td>صفحة</td>
<td>المحتوى</td>
</tr>
<tr>
<td>-------</td>
<td>--------------------------------------------------------------------------</td>
</tr>
<tr>
<td>179</td>
<td>التفسير وشرح الغريب.</td>
</tr>
<tr>
<td>182</td>
<td>خدمة الشواهد الشعرية.</td>
</tr>
<tr>
<td>184</td>
<td>التكرار وإحالته.</td>
</tr>
<tr>
<td>186</td>
<td>الاستمرار.</td>
</tr>
<tr>
<td>187</td>
<td>الاستقصاء والشمول.</td>
</tr>
<tr>
<td>190</td>
<td>أسلوبه في النقد.</td>
</tr>
<tr>
<td>206-192</td>
<td>الفصل الثالث: مصادر النُثرة كُلامه مؤلفاته.</td>
</tr>
<tr>
<td>193</td>
<td>المبحث الأول: الكتب.</td>
</tr>
<tr>
<td>206</td>
<td>المبحث الثاني: الرجال.</td>
</tr>
<tr>
<td>237-208</td>
<td>الفصل الرابع: موقفه من الأصول النحوية.</td>
</tr>
<tr>
<td>211</td>
<td>المبحث الأول: السماع.</td>
</tr>
<tr>
<td>212</td>
<td>الاستدلال بالقرآن الكريم.</td>
</tr>
<tr>
<td>219</td>
<td>الاستدلال بالحديث الشريف.</td>
</tr>
<tr>
<td>222</td>
<td>الاستدلال بِكلام العرب الشعري والنشري.</td>
</tr>
<tr>
<td>228</td>
<td>المبحث الثاني: القياس.</td>
</tr>
<tr>
<td>234</td>
<td>المبحث الثالث: الإجماع.</td>
</tr>
<tr>
<td>268-238</td>
<td>الفصل الخامس: عنايته بالتحليل، والحدود، والمصطلحات.</td>
</tr>
<tr>
<td>239</td>
<td>المبحث الأول: عنايته بالتحليل.</td>
</tr>
<tr>
<td>251</td>
<td>المبحث الثاني: عنايته بالحدود.</td>
</tr>
<tr>
<td>260</td>
<td>المبحث الثالث: عنايته بالمصطلحات.</td>
</tr>
<tr>
<td>301-270</td>
<td>الفصل السادس: اتجاهه النحوي وتأثيره وتأثيره.</td>
</tr>
<tr>
<td>270</td>
<td>المبحث الأول: اتجاهه النحوي.</td>
</tr>
<tr>
<td>270</td>
<td>موقفه من البصريين.</td>
</tr>
<tr>
<td>صفحة</td>
<td>المحتوى</td>
</tr>
<tr>
<td>------</td>
<td>--------</td>
</tr>
<tr>
<td>278</td>
<td>موقفه من الكوفيين.</td>
</tr>
<tr>
<td>284</td>
<td>منهج النحو.</td>
</tr>
<tr>
<td>286</td>
<td>البحث الثاني: تأثره وتاثيره.</td>
</tr>
<tr>
<td>286</td>
<td>تأثره بمن قبله.</td>
</tr>
<tr>
<td>290</td>
<td>أثره فيمن بعده.</td>
</tr>
<tr>
<td>313-320</td>
<td>الفصل السابع: النقد والتقييم.</td>
</tr>
<tr>
<td>303</td>
<td>البحث الأول: أبرز المحسن في منهج النحو.</td>
</tr>
<tr>
<td>308</td>
<td>البحث الثاني: أبرز المأخذ على منهج النحو.</td>
</tr>
<tr>
<td>313</td>
<td>الخاتمة.</td>
</tr>
<tr>
<td>317</td>
<td>الفهرس الفني.</td>
</tr>
<tr>
<td>318</td>
<td>فهرس الآيات القرآنية.</td>
</tr>
<tr>
<td>322</td>
<td>فهرس القراءات القرآنية.</td>
</tr>
<tr>
<td>324</td>
<td>فهرس الأحاديث النبوية الشريعة والآثار.</td>
</tr>
<tr>
<td>325</td>
<td>فهرس أقوال العرب وأمثالهم.</td>
</tr>
<tr>
<td>326</td>
<td>فهرس الأشعار والأجاز.</td>
</tr>
<tr>
<td>331</td>
<td>فهرس الأعلام.</td>
</tr>
<tr>
<td>341</td>
<td>فهرس المصادر والمراجع.</td>
</tr>
<tr>
<td>360</td>
<td>فهرس الموضوعات.</td>
</tr>
</tbody>
</table>